

١٥ - بررسورلار لىختى لىلى

المحيط البرهاني

لمسائل المبسوط والمفاهيم والسير والزيارات والمواد
والفتاوى والوقعات مدالة بدلال المنطق بين رحمته

تأليف

الشيخ محمد بن يحيى بن الحسين بن محمد الشيرازي

أحمد المصطفى ٥٥٠ م ٦٦٦ م

عشر طبعه ودرجه

نسيم اشرف نور محمد

الطبعة الخامسة عشر

المطبع العباسي

إدارة القرآن

المخطط الذهاني

أول طبع، في كلمة في حق الإسلام

سنة ١٢٩٤ هـ - ٢٠٠٤ م

جميع حقوق الطبع محفوظة لإدارة المعارف والعلوم الإسلامية، سياتي طبعه
بصفة مستمرة لأن أهمية الصورة لا يمكن إغفالها طبع هذه النسخة بأية صورة
أو وسيلة إلكترونية كانت أو التسجيل في شكله صوتي أو كتابي، سيجز من النسخة

الإدارة العامة للإسلاميات

١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م - ١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م

١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م - ١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م

١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م - ١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م

١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م - ١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م

طبعة الأولى

P.O. Box 1000, Johannesburg 2001, South Africa
E-mail: waseem@waseem.co.za

At Post Street
Johannesburg
Contact: 011 461 1111
Johannesburg

At Midway Corner
Johannesburg Road 11
Koradon Tower
Johannesburg

١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م - ١٢٩٤ م - ٢٠٠٤ م

لورد سمنكة هكسَمَ الزَّشِيد الرابض - السعوية

المفصل الرابع

فمن بيان من يكون وكلا ومن يصلح لذلك

ومن لا يكون وكلا ومن لا يصلح لذلك

١٥٩٦٥ - إذا وكل من أحب المدينين للمدينين أو يبرئ نفسه عن نفسه، ففعل كده صحيح، وإنه متكمل لأن المكيل من يعمل لغيره، وهو عامل لنفسه، والمدينون في الدين، عامل لنفسه من وجه حيث إنه يبرئ نفسه، ويضمن ثوب الدين من حيث إنه يضمنه فيه عن نفسه، فيصلح وكلا من حيث به يعمل ثوب المال وإن كان لا يصلح وكلا من حيث إنه يضمن نفسه، وقد ورد الشرح بهذا، فإن الشرح هو تحييد المحيرة من باب الحلق، والمغيرة من باب تطلاق عامة لنفسه من وجه، ولزوجه من وجه.

وكذلك إذا قال: يا مدينين، حملت عليكم، حب الدين من نفسه، لأن هذه الألفاظ هي من الإبراء، فصار اجتمع حب كل واحد.

وكذلك إذا قال المخرج ثوب الدين، أو تبرئ عما جالسي به، حب لي، ففعل ربه كذا، أنت يا أيها، أو لك المدينين صح، لأن قوله ذلك إشارة إلى ما عليه، وقوله: إليك تصه بهن، ففعل فوهم إليه، أو فني - ففعل حب من: أو كما أنت بعصم يرا به لي عرفا فبرئ كنت ففعل بأن تؤدى.

١٥٩٦٦ - رجل له عسي رجل ثوب درهم، وحب كغصين، فوكل صاحب المال أحدهما، ما الأسهل أو الكفيل، أنه يبرأ صاحبه، فهو يحمل صاحبه من المال، ففعل أو كمل ما أمر به، فذلك جائز، أما إذا وكل الأصل درهم، والكفيل: لأنه وكل يبرأه غير المدين لا يبرأه نفسه، لأن برأه الكفيل لا يوجب برأه الأصل، أو كمل يبرأه المخرج جائز، وأما إذا وكل الكفيل درهم، الأصل ثلاثة دنانير، أو نفسه تبعاً لغيره، وهو برأه الأصل، ولو دكان يبرأه ما يجب مقصود به حرز، فهذا أولى. هذه جملة من

الجمع

١٥٩٦٧- وفي حوالة الأخص المحيل لا يصح وكذا من المحتال له نفسه
 ليس من المحتال عليه. أم على قول من يقول: بأن الحوالة لنقل المعاينة لا لنقل الشيء
 فلا يبيح باي في ذمة المحيل. فهو بهذا المحيل يبيع ذاته عن الدين، فكأن عيلا
 نفسه، فلا يباح وكذا. وأما على قول من يقول: بأن الحوالة لنقل الدين فلا يباح
 في خاص الدين، ولكن، وإذا عده، وبالقسط من المحتال عليه، وإذا دفع إلى المحتال
 يستبد براءة مريضة، فكان، في هذا يقضي بحال نفسه، فلا يصح وكذا. فعده^١ لسبلة
 إشكال على مسألة أول هذا الفصل، ومسألة أول هذا الفصل إشكال على هذه المسألة

١٥٩٦٨- وفي نوادر من أبي يوسف: إذا كان مال قليل، فوكله لفلان
 ليعده من الظالم، فبعضه لم يجر قبضه، وإن ملك عدده، فلا يرد عليه، لأنه
 رسول، ولم يبعه نفسه.

١٥٩٦٩- وفي نوادر ابن سميعة عن محمد بن رجل باع مائة رجل بغير أجره،
 فقال صاحب العبد للمشتري: قد وكلت بخاره البيع بفسادك، فأبى، ثم يجر.

١٥٩٧٠- وفي المتن: رجل أمر عبده أن يبيع نفسه من رجل، ففعل، وهو
 حاكم، وليس له المصالح، واليومي هو الذي يبيع نفسه، قال ثمة: ألا يرى أنه خلا
 بأمره أنه يبيع هذا العبد من فلان، ففعل. ثم إن قوله: باع عبده ذلك، لا يبين
 تبعه على نفسه، والمبني قد يفسد

١٥٩٧١- وفي نوادر ابن سميعة عن أبي يوسف: إذا باع المذنب عبداً ففعل
 رجل اعصارية من رجل، فمكّن المشتري وب المال بقبضه لم يجر، وكذلك لو وكل
 المشتري شريكه لبايع بقبضه من وهو معاوضة، أو وكل شريكه من وهو من
 خارجها، قال ثمة: من كنت^٢ أجريه في العبد لا يكون وكلاً للمشتري في قبضه،
 وبالمال أن يبيع عبداً في يد المذنب من المذنب، فلا يصح وكلاً للمشتري من

١٥٩٦٦- حكاه في حديثه الصحيح، لكن في حاشيته في ١٥٩٦٦.

١٥٩٦٧- حكاه في حديثه الصحيح، لكن في حاشيته في ١٥٩٦٧. وفيه قال من
 كتب أجريه من العبد، إلخ، وفيه: قال من كتب أجريه من العبد، إلخ.

نصفه.

١٥٩٧٢- ربه أيضًا: رجل اشترى من رجل عبداً، ثم وكل معه المالك بقبضه منه، جاز، ولو كان اشترى من عبد مأذون وكل مولا بقبضه منه لم يجر إلا أن يكون عليه دين، ويجوز تركه بقبضه لأن المولى لا يفتقر على بيع عبده المأذون إذا كان عليه دين، فإن أبرأه انفرم من الدين بطلت وكالة المولى.

١٥٩٧٣- وفي نوادر بشر عن أبي يوسف: رجل في يده عبد سقر بالرق: ادعى هذا العبد أن فلاناً العائيب اشتراه من مولا هذا بألف درهم، فقبضه الثمن، لم يقبل ذلك منه، وإن أقام بينة أن المشتري وكله بالقبضه، قبلت ذلك منه، وجعلته حصصاً فيه، ولو لال العبد: كنت عبداً لفلان، فباعني منك بألف درهم، وركبني بقبض الثمن، وقدم البيعة على ذلك، قبلت منه إلا أن لمؤلاه أن يمنعه من الخصومة، فإن لم يمنعه، ظلكا جائرة، وله أن يقبض الثمن، ويرى المولى منه.

١٥٩٧٤- وفي المختصر: الحسن بن زياد عن أبي حنيفة: الرجل يكون وكيلًا في قبض ما على ابنه ومكانه إلا أنه لا يصدق على قبضه إلا بيعة، ولا يكون وكيلًا في قبض ما على مأذونه: لأنه يشتري عبده بقبض ذلك وإبراء عبده، وما يخلص بإبراء العبد يخلص للمولى كإبراء نفسه، والمولى لا يسلع وكيلًا بإبراء نفسه، فكذلك ههنا، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب المأذون، وهذا التعليل بخالف رواية إجماع فيما إذا وكل رب الثمن المذنون بإبراء نفسه.

١٥٩٧٥- ويجوز للعبد المأذون أن يوكل مولا بالقبضه مع الأجنبي، سواء كان العبد مدعيًا أو مدعى عليه، ولا يكون المولى وكيلًا عن الأجنبي في الخصومة مع مأذونه، سواء كان العبد مدعيًا أو مدعى عليه.

١٥٩٧٦- في المأذون الكبير: وإذا وكل حبيبًا محجورًا بأن يبيع عنه، أو وكله بأن يشتري له ثراء، يباع شيئًا واشترى، جاز إذا كان يفعل ذلك، ولا هبة عن العبيد، وإذا العبد على الأمر، هكذا ذكر محمد في وكالة الأصيل، وكذلك وكل حبيبًا بالقبضه جاز، بعد أن يكون العبيد يبيع ما يقول، وما يقال له، وهذه

الصفة في أحد أصل على وجهين : إما أن يوكل فيه أو مسمى غيره ، فإن وكل مسمى غيره ، فلا يستأمر حذره ولا يستأمر أحدًا ، وإن وكل مسمى غيره ، فإن كان مأذونًا من المأذون لا يستأمر عليه ، وإن كان مأذونًا يستأمر عليه ، فإن أذن له فإنه جاز له أن يوكله ، وهذا لأن استعانة مسمى الغير بغير إذن المولى لا يجوز ، وبطلانه يجوز .

طارة ، وهذه المسألة روية أن للاب أن يبيع وشراء ، وقد انفرد عليه المشايخ ، وهذه أن يبيع مال ولده ؟ بعض المشايخين قالوا : نه ذلك ، وعامة المشايخ على أنه ليس به ذلك .

ثم إلى محمد ، يجوز بيع العصى المحجور عليه ، وشراءه لغيره ، ولم يجوز بيعه وشراءه لنفسه ، لأن بيعه وشراءه لغيره يرد بين العسر ، والبعض ، والعصى لم يوجع المستصقات المداخلة بين العسر ، والبعض ، أما بيعه وشراءه لغيره ، على وجه لا يلزمه العهدة ، منع محض ، لأن فيه تصحيح عبارة العصى ، والعصى العاقل من أهل التصرفات النسخة للخدمة ، كقول الهبة وغير ذلك ، وإنما لا يلزم العهدة ، لأن فيه إضرارًا بالتفسير .

هذه هي ، كان العصى محجورًا ، فبطلان مأذونه في الوكالة ، وإن كان وكيلًا بالبيع من حال ، أو بمن مؤجل ، فبيع جز يبيعه ، ولما إذا كان وكيلًا بالشراء ، إن كان وكيلًا بالشراء بمن مؤجل ، لا يلزمه العهدة هيئت واستحسانًا ، بل يكون العهدة على الأمان ، حتى إن قيام بطالب الأمر بالنسب دون العصى ، وذلك لأن ما يلزمه من العهدة فيمن كشافه ، وليس بضماد ثمر ، لأن ضمان الثمن ما يفيد الملك للبضائع من المشتري ، وحيث إن الثمن ههنا لا يفيد الملك للضمان في المشتري ، إنما هذا يترجم مالا في دعته ليستوجب مثل ذلك على موكله . وهذا هو معنى الكفالة ، والنسب المذكور يلزمه ضمان الثمن ، أما لا يلزمه ضمان الكفالة .

وأما إذا وكله بالشراء ، فبطلان حاله بالتفسير ، أي لا يلزمه العهدة ، وفي الاستحسان : يلزمه ، لأن ما يلزمه ضمان الثمن ، لأن ضمان الثمن ما يفيد الملك في المشتري ، وههنا العصى بما يلزم من الضمان يثبت في المشتري من حيث الحكم والاعتبار ، فبه يحبس بالعص على بطلان من الموكل ، كما لو اشترى لنفسه ، ثم باع منه والعصى فلفقون من أهل أن يلزم ضمان الثمن ، بخلاف ما إذا كان الثمن مؤجلًا ، لأنه لا يصح

من الثمن لا يملك المشتري، لا من حيث الحقيقة ولا من حيث الحكم، فإنه لا يملك حبه بذلك، فكان ضمان كفالة من حيث المص

والجواهر في العقد إذا كان يبيع لورثاء على التفصيل الذي ذكرناه في المص، إن كان بعد محجوراً، جاز بيعه وشراؤه، ولا يلزمه العهدة، وإن كان مأدوماً، وكان وكيلًا بائع، يلزمه العهدة على كل حال، وإن كان وكيلًا بالشراء، إن وكله بشئ من أجل لا يلزمه العهدة في نفسه وأصنافه، وإن وكله بشئ من حال، يلزمه العهدة استحصلاً، والجواب في المكاتب نظير الجواب في العهد للأذن، لأن المكاتب يلزم ضمان المتطورة، ولا يلتزم ضمان الكفالة.

١٥٩٧٧ - وفي المتن : بشر عن أبي يوسف رجل أمر عبداً محجوراً عليه، لوصيه محجوراً عليه أن يشتري له متعة، فاشتري، فإن كان نقد الأمر الثمن جلت، وإن كان لم يقدر الثمن، وكان غائباً، أو كان حاضراً، فقال : أنا أتقد المال، وقد رخصت بالشراء، وأنا أمرته به، فالبائع بالخيار، إن شاء فلتزعم البيع، وأخذ بالمال، وإن شاء قال : لا حاجة لي فلو يكون المال عليك، إذا لم يكن على من اشتراه شيء.

١٥٩٧٨ - وإذا وكل محجوراً، إن كان لا يعقل البيع والشراء، لا يجوز، وإن كان يعقل البيع والشراء، فإن كان جتونه في شيء آخر، عباهه صح التوكيل، وإذا باع جاز بيعه، إلا أنه لا يلزمه العهدة، نص عليه في وكالة الأصل.

وذكر في كتاب الرهن : العبد إذا جنى إلا أنه يعقل البيع والشراء، بأن كان جتونه في شيء آخر عباهه لا يجوز بيعه، ومن المشايخ من قال : على قياس ما ذكر في كتاب التوكيل : يجب أن يجوز بيع العبد، وإليه حال شمس الأئمة الحلواني، ومن المشايخ من فرق، وإليه حال شيخ الإسلام : لأن التوكيل في فصل العبد حصل وهو كامل الرأي، وفي مسألة الوكالة حصل مع نقصان رأيه.

١٥٩٧٩ - وفي وكالة المتن : بشر عن أبي يوسف وعيسى بن محمد رجل أمر رجلاً أن يشتري له عبداً بألف درهم، فصار التوكيل معنواً، إلا أنه يعقل البيع والشراء والحفظ، فاشتري ما أمره به وهو معنوه، لم يجز شراءه على الأمر إلا بغير جليل، قال في رواية بشر : وليس هذا كأمراء بني أمية وهو معنوه، فقد أشار إلى الفرق التي

ذكره شيخ الإسلام، قال في رواية عيسى : وكذلك لو أذن له أبوه في السخرة - فحضر
معتزها لم يجر ضراء

١٥٩٨٠ - وإذا كان الرجل صبيلاً لا يعقل ، أو وكيلاً مجبوراً لا يعقل بطبيعته ، ثم
أفتق - هل يصير شيئاً من غير وكيل حليلاً ؟ ثم يذكر محمد بن عبد الله بن مسعود عن كتاب
الوكيلة ، وذكر في كتاب الرهن : ما ذكرنا العدل صغيراً أو كبيراً لا يعقل ، وسلط على
البيع ، ثم ذكر وعقل وراح جابر ، قال لطفه أبو جعفر : ما ذكر في العدل يصير ذوقية في
الوكيل ما يبيع للمرد . ثم يسير وكيلاً إذا أفتق . قال لطفه هذا : والمرد يرى لا يصير
وكيلاً إلا شجيداً الوكيل ، وعلى ما ذكرنا تنبيه هذا تكرار مسألة الوكيل ما يبيع المصدق
ومسألة العدل على روايتين

وذكر تيسر الأئمة السرخسي : ثم ما ذكر في كتاب الرهن في مسألة العدل قول
أبي يوسف ومحمد ، أما على قول أبي حنيفة : لا محذور : وجه إذا أفتق ، فعلى ما ذكره
شمس الأئمة السرخسي مسألة الوكيل ما يبيع المصدق يكون على الحلالة - أيضاً

١٥٩٨١ - وفي تراجم من أبي يوسف : بما حار الوكيل بالشرع معنوها ،
إلا أن مثله يفتن ويحبط ، فتنقص المشتري بعد ذلك ، إذا كان قبضه بغير أمر الأمر .
فقد دلت في هذا ، فليبلغ على الله ، وههنا أفتق في هذه . يرجع به على الأمر ، والأمر على
المعتوه : لأن المعتوه قد فعل ما اشتريه . فوجب المنع منه للمانع ، ووجب له على
الأمر مثل ذلك ، ولم يكن للمعتوه أن يقبض المشتري على الأمر بعد ما حار معنوها ،
إلا أن يفتن له الأمر إذاً مستقبلاً .

الفصل الخامس

في بيان من يصح منه التوكيل ومن لا يصح

٢٥٩٥٦ قال محمد بن الأصيل : وإذا وكل العبد ذكراً لا يبيع ، أو يشتري ، لا يجوز ، وأراد به العبد المحصور ، لأنه لو باع لنفسه ، أو اشترى لنفسه لا يجوز ، فكذلك لا يجوز توكيله ، أما العبد المأذون لو باع لنفسه ، أو اشترى بنفسه ، يجوز فكذلك يجوز توكيله به .

واعتبروا المصنوع إذا وكل رجلاً يشتري له شيئاً ، أو يبيع له شيئاً لا يجوز ، لأن المصنوع في حق المصنوعان ، إذا تراءى بين المصنوع والمصنوع محزنة العبد .

والصواب الذي يحسن ويسبق إذا كان وكل في حال جنونه لا يصح ، لأن المأذون عليه العمل ، فكان الأمر حالاً من العبد ، وإذا وكل في حال إلفاقته يجوز ، فقالوا : هذا إذا كان لإلفاقته وقت معلوم ، حتى يعرف إلفاقته من جنونه يقين ، فأما إذا لم يكن لإلفاقته وقت معلوم لا يجوز ، لأن المأذون قد يقع ما يفعله المصنوع ، فإذا لم يكن لإلفاقته وقت معلوم لا يعرف زوال جنونه يقين ، فلا يحكم بوقوع الحجر .

الفصل السادس

في بيان ما يجوز من الوكالات وما لا يجوز

١٥٩٨٣ - ولا يجوز التوكيل باستيفاء القصاص وحده القذف في حال غيبة الموكِّل
عندنا؛ لأن الاستيفاء حال غيبته لا يملك من نسبة، أما القصاص فلأن من الجائر أن
التوكِّل قد عذب، وأما حيد القذف فلأن من الجائر أن الموكِّل قد مات، ولا استيفاء مع
النسبة في الحدود والقصاص.

وأما الوكالة بإثبات الحدود والقصاص والخصومة فيهما، جائز عند أبي حنيفة
ومحمد، وقال أبو يوسف: لا يجوز، هذه جملة من القديري، والثقة من هذا الحد
حد القذف وحده السرقة على وجه موجب للقطع، أما التوكيل بإثبات السرقة على وجه
لا يكون موجب للقطع، جائز بالإجماع في شرح وكالة الأصل.

وفي بعض النسخ في فصل التوكيل بإثبات حد السرقة، أن الموكِّل إن كان يستغنى
فذلك، قاله كمال صحيح بالاتفاق، وبعض أصحابنا قالوا: بأن هذا الحلاء، وبما إذا كان
الموكِّل غائبا وقت خصومة الموكِّل، أما إذا كان حاضرا جاز بلا خلاف؛ لأن كل كلام
من توكيل عند حضرة الموكِّل يتقضي إلى التوكِّل، إقامه يمكن فيه عهدته على أنفسكم، كما
في النكاح.

وفي المتن الحسني هو ذوق: ولا تجوز الوكالة في شيء من الحدود والقصاص،
لا لمطلوب ولا للمطلوب، رواه عن زهير، وهو أحد الحسن، وفيه أيضا: وقال أبو
يوسف: وتقبل الوكالة في القصاص والقلم، وإذا ثبت الحق لم يكن للموكِّل أن يستغنى
حتى يجرى صاحب الحق، فيكون هو الذي يستغنى، وفي شرح الأصل: التوكيل
بدين القصاص من جهة المطلوب على الخلاف الذي ذكرناه في التوكيل بإثبات الحد
والقصاص، ولكن إذا أقر الموكِّل على موكله بالقصاص لا يستغنى القصاص عنهما

وجوز التوكيل بالتباعدات والأخيرة والإجازات والنكاح والطلاق والخلع

لوكيل صمد ، كذا هـ

١٥٩٨٦ وإذا دفع الرطل إلى رجل يوم يساوي عشرة دراهم ، و مرة أن يرهه
 له بمسرة دراهم يستقر صمد ، فهذا على وجهين الأول إذا أخرج لإمر التوكاة
 معوج الرصنه بن قاش به ، ذهب إلى غلات ، وفيه من لانا يستقر من صمد عشرة
 دراهم ، ويهر من صمد من الثوب وإيه على وجهين الأول أن يخرج دأمر بعد ذلك
 التوكاة معوج الرسالة بأن صمد القهر من والحر إلى لأمر ، وفيه من الداهم ، وقمع
 لفر من ، وفي ١٥٩٨٦ الأرجه يكون لفر من لأمر ، حتى كذا به ، يأخذ الداهم التي استقرها
 الرسول من لفر من ، وتكون نظائره للذين لم يفر من على الرسول لا على الرسول ،
 وقد تكتك الرطل يكون لفر من لا لفر من ، ما ذكرنا أن الرسول بقل صمد الرطل ،
 فكان لأمر من صمد ، وأخذ الداهم صمد فإن هلك الداهم من يد الرسول قبل أن
 يدفعها إلى لأمر هلك من مال لأمر ، لأن يد الرسول يد رسول ، كذا هـ هـ هـ
 الرسول

الوجه السادس رد أخرج الرسول التوكاة معوج التوكاة ، من صمد القهر من
 والحر إلى صمد ، فقال به من الرطل القهر من صمد دراهم وأرتب هذا الثوب ،
 جعل لفر من ، لأن الرسول يهر من صمد صمد حتى لم يكن لأمر ، وأخذ الداهم
 من يده ، لأنه حاله من لفر من ، لأن لفر من لفر من ، بالإضافة العقد إلى نفسه ،
 جعله رسولا وهو صمد العقد إلى لفر من ، إنما أضافه إلى نفسه ، فيصير صمد صمد
 لنفسه ، ويصير صمد صمد ، لأنه من ثوب الرطل يد صمد ، فإن هلك الثوب من
 يد القهر من ، صمد صمد الثوب ما خيل إلى صمد صمد الرسول ، وإن صمد صمد صمد ،
 هذا صمد الرسول ، صمد صمد ، وصمد صمد القهر من ، لأن الرسول بضم صمد هلك
 الثوب ، صمد صمد صمد صمد ، وقد هلك الداهم ، صمد صمد صمد
 ديناً بالهالك ، وإن صمد صمد ، حتى لفر من ، حتى لفر من ، وفيه من ثوب ، أما
 الرجوع لأن ثوب لم يصح ، ما استحقه الرسول ، ثم يفر من صمد صمد ،
 لفر من ، فكان له أن يرجع دينه ، وأما الرجوع صمد ثوب ، لأن صمد صمد صمد

المرء للمصنف يرجع بما يصح على المرء، لأنه في مذهبنا لا يجوز

تفويض الشيء لأهل حسنة، فقد أخرج الكلام عن سبب الوكالة بأن قال: "وكلك تستف من لئ من ثلاث عشرة درهم، درهم من التوب منه، وأنه على وجهين أيضاً، فإن أخرج التوكيل بعد قلت الكلام مخرج الرسالة بأن قال: ثلاث عشرة درهم من التوب، ويستف من منك كذا، ووهن منك هذا، تنوب بالمعصرة، ففعل المخرج، فإنه لا يستف من لئ واحد يكون للأمر حتى لا يكون مخرج أن يقع ذلك منه، ويكون ربه جائز على الأمر حتى لا يصير منه ما ينوب مدفع إلى المخرج، ويكون الاستفاد إلى الأمر، وهذا لا بد له من حقيقة التوكيل، لا يستف من سبب الأمر التوفيل بالاستفاد لا يصح، ففعله غيره عن الله، (د) رساله بالاستفاد من صحبه، (هـ) أن لا يجوز التوكيل بالاستفاد من غيره، لأن الوكالة لا يصح بحسبها ينصب بعض ما هي الرسالة، وهو التوب عن الأمر عن أحك إن لم ينصب الله في حق العبرة، فكذلك الأمر نص على الرسالة، وأخرج المأمور للكلام مخرج الرسالة أيضاً، هناك الخواب على التوبه لمن ذلك ليهب كذا

وإن أخرج مدبر الكلام مخرج الوكالة، بأن قال المخرج من أمره من حسنة
د درهم، درهم من التوب، درهم عشرة درهم، فالعبد موكيل لأن التوكيل
بالاستفاد من الأمر، ففعله غيره، وهو وجده والمعلم كونه

١٥٩٨٧- (د) دفع المخرج من أجل ثوباً، (د) درهم، درهم من التوب

وحسب له الدرهم، (د) الأمر على ما سمي أو نفس بعد على وجهين الأول
فقد أخرج الأمر الكلام مخرج الرسالة، بأن قال: ثلاث عشرة درهم، (د) ثلاث
يعود لك الخمس من التوب منه، وأعطى عشرة، وفي هذا وجه في خروج المأمور
الكلام مخرج الرسالة، (د) الأمر على ما سمي الأمر، أو بعض منه، (د) ثلاث
د، لأنه لزم صاحب التوب رتبة في، (د) ينصب عليه العناك سبب التوب، وقد
إذا خص ثلاث (د) من التوب بأقل مما وضعه له، (د) ثلاث التوب في
المأمور كان ثلاث درهم، (د) ثلاث درهم، (د) ثلاث درهم، (د) ثلاث درهم
المرء، (د) ثلاث درهم، (د) ثلاث درهم، (د) ثلاث درهم، (د) ثلاث درهم

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الرسول، ولا يضحك من الشوب: لأنه يصير لهماً كرب الموتى يدين نفسه عليه. إبدى
الموكل، وليعلم من أن يرجع على الرسول عما قبض منه، لأن الرقيب صار مستخيراً
لنفسه لما خلاص، وإن كان التوبى صدق الرسول في الرسالة ما سمى له من التواضع،
وأكثر الرسول ذلك، فإن من لم يترك الرقيب من التواضع يكون إهالة عنه، حتى إذا خلصك
التواضع في يوم يضحى، لأن المصير لما صدق الرسول في كونه رسولاً بالحق الذي
سماه الرسول، فقد راعى أن ما صدق الرسول حال الرسل، وأنه أمثاله غيره، لأنه قدومه
للمرسى، وأن نصوصه صار دليلاً على المرسل إلا أن المرسل لا يذكر رسالته بما سماه
الرسول، وأدعى أنه أرسله بدون ذلك، فقد منع حقه وظلمه، ومن صار مظلوماً من
حجه إنسان، يبره أن يظلم غيره. فإن قال الرسول: قد دفعته إلى المرسل لم يضمن،
ولا يصدق على رسالته الشوب، لأن الرسول أمين في رجم نفسه، ولا لأبيه يصدق في
حق امرأة عنه عن الضمان، غير يصدق في حق إعتاد الضمان عن الغير.

هنا قال الرسول لما امرتني أن آوجهك بكلمة عشر، وقال رب التوب بل
أمرتك عشرة، أو قال أعي المكس، والقول قول المرسل وهو ما يجب التوب مع مجيء
لأن الإذن بسعاد من جهة، ويكون القول قوله من جهة ذات أو له يسبق به إقرار
بخطيئته

١٥٩٨٨- زاد وكنته أن يرى ثوباً ملوثاً مضافاً، فرفضه عند نفسه، ودفع
للزنازم إلى الأمر، حتى يصير ثوباً طيباً، إن الذين لأمرهم صبح، بأن قال: هذه
جرامتي فخرعتك، وأمسكت ثوبك ذهنيها، وصرح الأمر جاز، ويصير مقرباً
للزنازم من رب الثوب، ويربياً ثوبه من نفسه، وإذا لم يبيح صبح الإفراحي، ولم يصح
الرحي، وإذا نهى صبح الرهي عن هذه الصورة لا يكون الثوب مضموناً على الأمور مالم
يحدث فيه شيئاً، وإن نفسه؛ مساك الثوب لنفسه، فالثوب كالأمة عنه؛ لأن الأمتي لا
يصير^{١٧} محرقة لهذا الإمساك لنفسه

الفصل السابع في التوكيل بالخصومة

١٥٩٨٩ - رجل حصص مجلس القضاة، ووكيل رجلا يفتش كل حي،
والخصومة منه، ليس بينهما أحد للعد كل منه حي، فإن كان القاضي يعرف للوكيل
ويعلم أنه فلان، فسر وكالته، وأعطاه التوكيل حتى إذا حضر التوكيل بعد عية التوكيل
رجلا يدعى للموكل عليه حدا بسمع خصومه، ولا يكتفه إمامه أبيه على التوكيل؛ لأن
توكيله بالخصومة ثبت بعناية القاضي، والقاضي يعرف التوكيل باسمه وسبه، فيمكنه
المضيء. فلا حاجة إلى إقامه البينة على الوكالة؛ وإن كان القاضي لا يعرف للوكيل
اسمه ونسبه، لا تغبر وكالته لأنه لو قيل ذلك من غير أن يعرف للوكيل باسمه ونسبه
وإنما يجزى رجلا، أي القاضي، وينسى باسم غيره، ويوكيل عبد القاضي وكيلا، ويجب
فيأخذ التوكيل مبرم ريث يسمى، ويأخذ اللوم به حكم هذه الوكالة، والخوف لم يكن
لوكيله، فيكون نظرياً لأمر الناس وحقوقهم، وهذا الفصل القضاة عنه عاقلون
اليوم، فليس يفترون ذلك، ويعيدون [الوكالة]^١ إذا حضر التوكيل يند، حد للوكيل من
غير أن يعرفوا اسم للوكيل وسبه، وفيه عاقل ظاهر على مدار

فإن كان للوكيل أن أنيم سبه أي فلان بن فلان فتفتش بوكلي هذه البينة؟
الرجل، فالخاص لا يسمع بينه؛ لأنه ليس معه خصم جاهد، فلا يفتش البينة على
ذلك، فكذلك لم محمد بن لأصل وفي سوا كثير من سماعه عم أبي يوسف، ما
يقل على أن يسمع بينه، وصورة ما ذكرتم، إذا حضر الموكل القاضي بركل وكيلا،
وأن يعرفه القاضي، سأله شاهدين على حرمته، ثم تبين توكيله، فإن عاقل التوكيل في
هذه الصورة، فجاء التوكيل باسم، فإن القاضي لا يفتش بسمه هذه الوكالة، ولا
يعمله خصماً ما لم يشهد على اسم للوكيل شاهدين يحد حرمته خصم يتكر سبه، لأن

(١) وفي نسخة

(٢) هذا التمس في الأصل طه

العقاب لا يعرف إلا بالنسب ولا باسم، وطريق معرفته النسب، والنسب لا ينشأ إلا عن
حصر جرح، فإن جرحاً لم يمتدح بشهادته على اسم المذنب وكل رعيته بالخبر، حصر جرح
ذلك على ما في شهادته، ومن التوكيد حصالة

٥٩٩٠ - قد روي ما في خبره مع رجلي، لعدم أحدهما المرحوم، فيجوز
التوكيد وإن كان صحيحاً، فإمام السنة قد روي ذلك وأما ما روي في الخبرين المذكورين
اللعاب جميعاً، وفيه بطلان، لأن الأصل هو التوكيد بالخصوص، وهو المقتضى
وعلى اعتبار ما هو المقصود به من أحدهما فلم يكن من الطائفة مستثلاً، حتى العاقبة،
فلا يصح الطائفة حصراً عن العاقبة

الحوادث، أو التوكيد بالخصوص من توكيد النفس عدده، و"معناه لا يرد
بالنفس، معنى الحداد أنه توكيد بالنفس كائن من صاحب إلى الشاب عن العاقبة لأن
هنا، فالنفس حصراً، ثم ينشأ التوكيد بلا خلاف، ومن ينشأ بالدين إذا أقرهما
جسده، فهو عن خلاف، يرد ذلك في كتب أدب القاضي

ولو أن الخصم لم يثبت له إلا ما ذكره في ثلاث مرات بالخصوص، فلهذا، ولم يرد
صحيح كل واحد منهما، وجاز في كل واحد منهما عن حد، من الطائفة
توكيد الطائفة، ولا ينشأ توكيداً لعاقبة، لأن الخبر قد تم بتصريح حصراً عن
العقاب، لأن كل واحد من صاحب صاحب العاقبة حتى لو حضر العاقبة لم يكر له
أن يأخذ من العزم شيئاً حتى يثبت وكما

٥٩٩١ - وقد روي ما في خبره، وهو عن رجلي، لأن التوكيد
بالخصوص لا يعرف إلا بالنسب، وفي هذا الوجه بصير وكبلاً بالإنكار بالإجماع،
وبصير وكبلاً بالقرار أيضاً عند جماعة من الثلاثة، لأن التوكيد بالخصوص صحيح
بالإجماع، وإن أصبح توكيداً جازحاً لثبوت، وبصر بالخصوص ليس بحلال
للموكل لا محالة، لأن عن توكيد أن المذنب من الذي لا يمتدح عليه
الإنكار لا محالة، أي حجاب بالخصوص وهو قوله نعم ولا خلالاً، فحلالاً
توكيداً بغير الخصومة، ويمكن أن يثبت ذلك لأن الخصومة بهما، أي
والحوادث مضاف، وحذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقدمه شائع في اللغة، كما

قوله «وَأَمَّا الْقَرْنَةُ» أي أمر قنبره، قلنا والإقرار حراب بالخصوص كالإنكار،
فصح ما ذهبنا أن تركيل بالخصوص تركيل بالإقرار

فبعد هذا اختلاف علماءنا، قال أبو حنيفة ومحمد التركيل بالخصوص تركيل
بالإقرار في مجلس حكم حتى لو أقر على مركله في مجلس حكم يصح إقراره، ولو
أقر على مركله في غير مجلس الحكم لا يصح إقراره. وقال أبو يوسف التركيل
بالخصوص تركيل بالإقرار في مجلس الحكم، وفي غير مجلس الحكم لهما أن حراب
الخصم بحضور مجلس حكم حتى لا يستحق على المطلوب اجراء إلا في مجلس
الحكم، والرد بجواب الخصوصية تعبد بمجلس الحكم ضروريا، وصار تعبد السكك
وقلتك شجيب محض في مجلس الحكم، ولو قال فكذلك لا يصح إقرار التركيل عليه
في غير مجلس الحكم، كدفعه غير أن قلنا إذا أقر في غير مجلس الحكم لا يصح
إقراره، ولا يبقى وكذا حتى يبع من الخصوصية بعد ذلك، لأنه لو لم يبق وكلا، يبق وكلا
يجوز أن خصوصية معينة، وهو الإقرار، لا يجوز أن خصوصية مطلقة، وهو الإقرار
والإنكار، لأن الإنكار بعد الإقرار لا يصح، وهو قد كان بجواب خصوصية مطلقة، لا
بجواب خصوصية مفصلة

الوجه الثاني أن مركله بالخصوص هو حلف الإقرار، وفي هذا الوجه يصير وكلا
بالإنكار، لأن ما است، الإقرار ليس بالتركيل ما تطلب نفس الجواب، ما تطلب جوابا
مقبولا بالإنكار، فكذلك نرى في الإسلام في الأصل

ذكر القسح الإمام الزاهد حرم الإسلام على الردى في شرح الجامع الصغير
أي هذا الاستثناء على نوب أبي يوسف لا يصح، لأنه لم يصح يفتي وكلا بالإنكار،
فبعد تصحيح لو كان بالإنكار لا احتمال كونه مبطلا، وبعد محمد يصح الاستثناء،
وعليه ما قلنا

وهي فتاوى الصمري الزهري أن استثناء الإقرار من الطالب يصح ومن المطلوب
لا يصح

الوجه الثالث أن مركله بالخصوص هو حلف الإنكار، وفي هذا الوجه يصير

وكيلاً بالإقرار، ويصح الاستئجار على ظاهر الرواية، وهذا لأن الموكِّل يرى بصره الإنكار بأن كان المدعى إياه، ولم يجد التوكيل محدوداً أصلاً، لا يصح دعوى الرد بعد ذلك، وقبل الجمع ويصح دعوى الرد، فيصح اشتباه الإنكار كما يصح اشتباه الإقرار، وعلى من يوجب أنه لا يصح الاستئجار

الوحيد مع أنه لم يكله بمقصود غير جائز الإقرار عليه، وفي هذا الوجه يصير وكيلاً بالمقصود، لأنه راجعاً، حتى لو أقر صح إقراره، لم يكل عتداً خلاف للشخص، ويجب أن يعلم بأن التوكيل بالإقرار صحيح عندنا، ولا يصح الموكِّل منفرداً مع التوكيل عندنا، ذكر محمد بن أبي طالب الزكاة في الصلح، وصورة ما ذكره من أن الموكِّل لا يكل، وجعل يصحح الفسخ عن العيب، فإنه التوكيل للموكِّل لا يكل العيب^١ لم يجر إقراره

ولو دخله الإقرار فإقراره، فلم يجعله مع التوكيل بالإقرار، هو كما حتى شرط إقرار التوكيل بمره، حيث قال: فأقر جواد، قالوا: لا يوجد بعده مسألة رواية إلهي فثبت اليقين من السبب الإمام الزاهد أحمد الغزالي، أنه كان يقول مع التوكيل بالإقرار، أن يغير التوكيل، وكذلك إذا تحاسم وندب معي، فمدا رأيت مدية يلحق بالإنكار، واستعمل بالإقرار، فأقر علي، فإني قد احترت ذلك

الوجه الخامس إذا قال: كنتك بالمقصود غير جائز الإقرار والإنكار، ولا ولاية في هذا الفصل عن أحدنا وقد اختلف المتأخرون فيه، بعضهم نأى، لا يصح هذا التوكيل أصلاً، لأن التوكيل بمقصود توكيل بجواب المصنوع، وجواب المصنوع إقرار وإنكار، فإذا امتنعت كلاماً لم يمتنع إلهي

وحكى عن القاضي الأمام صاعد السمرقاني أنه قال: يصح التوكيل، يصير التوكيل وكيلاً بالسكوت متى حضر مجلس الحكم، حتى يسمع البيعة عليه، وإنما يصح التوكيل بهذا القول، لأن ما هو مقصود الخائن، وهو الردود إلى حقه بواسطة إقراره البيعة يحصل به

١٥٩٩٢ - وفي كتاب الأممية إذا كان الموكِّل مأكوباً هو المطلوب المدعى

عليه هو كل حلا محصر به الطالب، وقال علي أن لا يجوز إعراره عنى، فهو جازر
في قول من يوصف عنى، كنهه، وقال محمد بن عبد الله الطبري هو الذي يفت
الوكيل، فقال الطالب لا عنى لا لتغيير في رجه بعد مقدمك، وبعد إعراره كمد
يجوز إعراره، ولا يحصر، خاصصى، فقلت يفت مستطيرب خاصصه، أتمر خلا،
يجوز إعراره عديف

وكذلك لو كان خوك هو الطالب، فصل الطالب لا رضى لا خاصصى،
أو لو كان خلا يقوم مقامه، لا يفت عن خصوصى وجبى راجح، ويجوز إعراره
عليه نقضى، دار هه دنف د كان الطالب خاصصه، فان كان هه، ووكى وكى لا
يجوز إعراره عليه، ناد استثنى الإعرار من لفظه، بدفع د وجب عنه عنى الوكيل،
ولا يكون له الاعتناء من خصوصه الوكيل، فان يكون لا خاصصت حتى يجوز إعراره
عنى الفتى وكذلك

فهره عنى من وصفه: أن استثنى لى عنى قبل المضروب، مضى جواب، أن
الإعرار أو الإنكار من ي لا يكره سبيل نفسه، لا يكون جدى لا رضى به، هكذا
لذا أتى به لسان عرب

ومحمد بن الحسن عنى لى عنى عنيه هو أو لا يكره، عنيه لا لا يكره بعينه
لى عنى فلهذا، إلا يصح مسحق عنيه بعينه، أما عنى إعراره عنى، فمصلح مسحق
عنيه فإذا، كله يضمن إعراره، ففت أورد: ما هو مسحق عنه، فلا يكون مدعى أن لا
يرضى به، فأب يد سسى لإعراره، فقد فوض إلى الإنكار عنه، ولا يكره عنه لم
مسحق عليه، أنه يوفى به هو مسحق عليه، فكان لى عنى لا رضى به، فأب إذا
كل وهو عانت، به يدع الطالب عنه بعد، فانطالب لم يستثنى عنه سبوت، لأن
الاستحصال، بالعود ولم ير عدا عود، فإن شاء مدعى كفى بهذا الحداب من
الوكيل وراسمه، وراشده سبر شى يحصر المؤثر، وراشده رجا، ان يأتى بالجواب
الأخر، وهو الإعرار، وعلى أنه: إن كان الطالب هو الذى يوكى وكى لا رضى
بالجواب لى عنى الوكيل، إن كان عانت، يفت مضروب اب لا رضى به إلا كان المؤثر
حاضر

آخر : لأن جميع المحكم مقيد باعتبار ، وإنما وكل الرجل رجلاً بالخصومة من معه القار مع
فلان ، فباع فلان الدار من رجل ، لم يكن فلو وكل له بعد صم المشتري ، لأد الوكيل ما
رضى بالخصومة بشرى وإن وكله بالخصومة في هذه الدار ، ولم يقل مع فلان ، فإنه
له أن يتناصب المشتري

سأله عيسى: والى من أنت؟ قال: لأبي حمزة، ولد له يحيى، ويكنى أبا جبر.
 أصبح يحيى، ويكنى أبا جبر، في اليوم الذي كان فيه.

[illegible]

وقد قرأ في هذا اليوم الوكيل بالجميع إفا باعاً وبيعاً من بعض في غبانه بعض مضمون
حيث له وثقة، والبرهان أن الوثائق بالبيع هي جزء من بعض مضمون ذلك حتى لا يثبت أن الوثائق
بشيء من المضمون، فبذلك يكون غير كافٍ في حقه، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون في
مضمون المضمون من الدين، وهذا ما يثبت في بعض مضمون ذلك لا يثبت في بعض مضمون
ولا إذا تم المضمون من الدين، فبذلك يكون غير كافٍ في حقه، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون في
الوثائق، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون ذلك لا يثبت أن الوثائق بعض من بعض مضمون في
المضمون، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون ذلك لا يثبت أن الوثائق بعض من بعض مضمون في
ذلك بعض من بعض المضمون، فبذلك يكون غير كافٍ في حقه، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون في
بعض من بعض المضمون، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون ذلك لا يثبت أن الوثائق بعض من بعض مضمون في
بعض من بعض المضمون، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون ذلك لا يثبت أن الوثائق بعض من بعض مضمون في
بعض من بعض المضمون، فأن الوثائق بعض من بعض مضمون ذلك لا يثبت أن الوثائق بعض من بعض مضمون في

ووهذا لما في يد التركيب الثاني فبين ان يصل الى الارض، فمعرفة ان يصل
التركيب الثاني، وسوكني الذي ان يروح على التركيب الارض لان الاول صلي للثاني
سلامة فبذلك، فصار يعرف من جهة، ولعمرو ويرجع على ان يرحل من جهة
واحد من سائر ان محمد اذ في راس التركيب الثاني ان يوصل الى
انما سلم هو كل سلامه من الله، فليصل التركيب الثاني، فليصل اليه
والذي ما ذكرنا في ذلك، انما هو كل سلامه من الله

وفي الحنفى الزكوى واجب إذا ولا خلاف حتى الثمن به غير أمر الأمر -
معين وهمك في ذلك، قال أرحم به لا يعمد على غرض وإن التمس على

۱۰۰

٦٠٠ - وما كنا رحلا معاهم حتى له على وحلي، ثم انطلقوا عابا، فاني
 اتركيل عني وكالك، يستاصي ذلك من ماء مليت، ولا يعرف حكمنا بوث الظنوب
 لان ملوك كيلي انا يعرف حكمنا بيزوان ولا يه الوكن بصب من لاسباب، ويعرف
 الامور، ويعلمها ولا يه موكل من نزل، والامور به لم يصب لان الامور به ثبتت حتى دمه
 المذوق بما يصبه الوكن، وبعد ما عات الكيدون، فاجل كيلي يلبث ما غير دمه بما يصبه
 غصب، فوكانه كما كان

وإن كنت سأل عن حرج الموكيل عن الموكلة فسمعه ، أو لم يسمعه ، أو قال ولا به
الموكل قبل حصول التصديق ، أو قال الموكيل ، فقد كنت قبضت الدين في حصة الموكل ،
وذهب إليه ، لم يصدق في كتاب التبعيض ، قالوا ، عرق بين هذا ، وبين أنه قيل بعضاءه ، إذا
كانت معه سوية الموكل ، كتب دفعه لنفسه في ثلثه صل أن جرت ، لا كذا ، والمرونة
فقالوا ، قبض بعد ما بدأ ، وقالوا ، حاله ، دون ذلك الموكل ، قال الموكل

والفقير ان هذا حاصل خلافه في استحباب انصاف على ان كل ما في ذوال
ملك بكونه من ماله لا ملكه من المذبح ذوال باطله والورثه بقوله
وقد صدقوا بغير علم ولا يذوقون ولا يذوقون ولا يذوقون ولا يذوقون
الشرع ان هذا لا يذوقون ولا يذوقون ولا يذوقون ولا يذوقون
كس قصص بغيره والورثه في هذا الإيك. مستحضر بغيره انما
الأصل وهو قول من ينسلك ما هو ثابت في الأصل

١٦١١- وإذا وكن المرء جل جلالته قد دبر له هوى من نفسه أو كمل -
 ووجهها هوذا رسول له أو جرحه أو يصابه فردد، واللباس أن بعضه وكن
 الاستحسان لا بعضه، ذكر اللباس والاستحسان عقيب هذا الباب جملة - فمن
 مشبه بمات قل الله سر! الاستحسان في الكل لا، وكله مدليك في دمه للقبول
 من أهم جلد

۱۶- دو رنگه بیج عین من اعیان مائه بدر مه جواد، عباده باقری و فر
 اب- و قد صحر، و الله من علی ذلک من الکن أدبهم، ونکر هه لا یصح، لا

أَتَوَكَّلُ بِبَيْعِ الْعَبْدِ بِخِيَارِهِ أَوْ الْوَفْدِ لَا يَصْحَقُ بِحَرِّهِ أَوْ بَيْعِهِ
بِإِجْمَاعِ رُسُلِهِ وَهَبْنِي لِدِينِي وَحَقِّ عَجْزِي أَلَيْسَ بِحَقِّهِ هَكَذَا يَصْحَقُ؟

والصحيح أن هذا القيد لا يستحق ما إذا وجد رهن أو جهره أو لغيره
برهنا، فليس أن لا يكون به الرهن من غير استعمال رأي الوكيل وإرادته من غير
الاستحسان به الرهن من غير استعمال رأي الوكيل، وإقارده لا يصح، ما في الشبهة
والرهن من أنه يرده من غير استعمال رأي الوكيل، وإدراكه لا يصح مطلقا
استحسانا، لأن استوفاء الرهن من غير حق الوكيل، لا يري أن الحق لا
يملكه له بعض بعضه، فكذا لا يملكه بعضه أو وكيله، وإذا لم يملكه كان مائبا على حكم
ملك الدين، فإدراكه من بدون ملكه، فلا يصح لأحد نسبته، مستحب

دأبنا الكلام في الزبور والسبحه هوجه للفنس فيه ان يروا ان السبحه من
جس حن لوكل حى يذكه لوكل بد قبحه يسهه لكد يذكه بعض لوكل . ولذا
وجدنا لوكل . ولذا رد ميت لوكل يهرانه . فيسبحه آلاوى ب من شمدى عبال .
لوكل رجلا قسه . و هو ا . روحه حى . فلو دق يرد . هو اصطلاح رأى لوكل .
لم يكن له فلفه . واد يهس حسانه . كذاهما

فإنه قال اليك من قبضت من ألف درهم. وفتح الكلام، ثم قال وحدهم ربونا
 ويسأل، جميعاً، لأنه بعد ما يقر أنه آخر قبضه ثلثهم مطلقاً، وقد قبض ثلثهم
 متجداً، وحدهم الدرهم ربونا، فإذا قلنا ما قبضت كدر ربونا، كان هذا بيان
 للمقرر - ليصح من كان قبضه لا كما أنوخلنا، فلهذا قلنا ألف درهم ودفعه، ثم قال
 لا أتأخر عنك

١٦٠٤- وفي الحضر ابن سفيان عن محمد بن عيسى عن رجل أنشدوه
وضوح وكل رجل منهم له، وأخذه أرماء له وضوح، فقص الوكيل ما أتت
دروهم غله، وهو يعلم ابن غله، أنه يجوز ذلك على الأمر، فبينما يصنع في يد الوكيل
فمنها الوكيل، ولم يلزم الأمر شيء، وإن لم يأم به، بل أبى عنه، فنهى حاكم، ولا
ضمان عليه، وإن أبى به واحد وضحا، بين ضامع من يد الأمر، ولا يرجع بشيء
في فيض من أبي حنيفة، وفي قول أبي يوسف، أنه دخله، وجعل بالوجه، ولا ضمان

[illegible]

٢٨ - مديري المركز في الدس في ابي قوش

عن الركيلى في حديثه عن موسى بن جعفر انه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الركيلى عبادي اعمى وكم به من ردة ملكته في يد الله حين هلكت هي من الركيلى، وفيه ما
يرد مثله وما عندنا غيره

[illegible]

٦ - من ينبغي وحل له على دخل مائة درهم، فأمر الله ببعض
 حقه المائة، وجوبه المطلوب كم هو، ولا شيء على السواب، وإن دفع إليه ما ثم دفع
 إليه حقه الآخر، فمطلوبه الزيادة، فهو ضمن المائة، ويرى المطلوب عن المائة

١٦١٦- هـ. و.م. والاعتماد على محمد بن زكريا بن يحيى بن أبي
عليه السلام، وأما المصنفون فيهم، وقالوا ألفوه في سنة ١٠٥٠ هـ. من جوف الفرس وكذا
هو في قلب الف درهم، لصاحبه من تركي وحي ألف درهم ٥ لا يفسد تركي
الألف الفضة، لأنه لم يفسد منه ولا هو مدح إلا هو يفسد، لأنه لم يفسد منه شيء.

١٩٠٤ - وقد وكل إليه جل رحمة مني به، فجدد العزم الذي ذكره
 فيأبى من لأصل، وقد عسى قول الحق عبثاً به حسب ما كان خصصني به
 من منة من الله تعالى، وعلى قوله لا يذهب خصمه، وإن قلني بوجه
 المسحوق به من أبي عبده أن الطالب إذا كان هاضماً لم يكن يركب أو يقيم عليه
 أنه حتى يظهر الطالب ويبك كذا طالب غشاً منه، ثم سمع به عن أبي منصور
 في الطالب قال وهكذا، وإن أحسن من أبي يوسف في كتاب البيوع

فالأصل أن الله كرس بعض ملكه لوكيل أو وكلاء. فحينئذ جاء به من يقضي عمله ، لا
يحبب حصته في الإنجاب مني جسد الذي كانت الحاربة في هذه أئمة نوكله ، و لو وكيل
قدس ملا' علم بحر المونك حله ، كالفوكيل يأخذه السمع ، يتصور وكلا باخسوة هي

الإتلاف، وهذا لأن سركس بالخصوص لم يوجد، فعلى من ثبت السركس بالخصوص أنما
يبين ضرورة أن السركس لا يتصور إلا بالقبض، والتمسك بالشيء، وكما
هو، وقد لا يوصل إليه إلا به، لأنه لا يمكن الوصول إلى الشيء بدون الخصوصية، فإن
يجب عند الخلو من الشيء، وقد لا يمكن الوصول إلى الشيء بدون الخصوصية، فالحق
الاستصحابي هو يجب أن يتصور ركيباً بالخصوص، والأحرى به أن لا يكون ركيباً
بالخصوص، والعمل به مستلزم في كل حكم لمكان الثاني، فعندما يثبت في حكم
فعل ما حصل سركس به حتى متى هو ملك الموكل لا يتنصب الوكيل خصماً في
الإتلاف، ومن حصل التركيب بقضه متى هو ملك المغير متى سركس به يتنصب
الوكيل خصماً في الإتلاف، وقد عملنا على هذا الوجه، ولم يعمل على العكس، لأن
لو عملناه خصماً في الإتلاف متى حصل التركيب بنفسه هو ملك الموكل، لزمنا أن
نحمله على ما عدا ما عدا، ونحن نعلم ما هو ذلك، لا، إضافة إلى الخصوصية
صاحب ملك المغير أكثر، مستند بمقتضى العمل بالمعنيين، فثبت بهما على وجه القوي
قلنا، لم يمكن العمل بالمعنيين

وإذا وقع اختلاف في التركيب بين بعض الذين لا خلاف لهم أن التركيب يقضي التخصيص
وكيف يقضي ملك الموكل، لم يثبت للمغير الحق للموكل قبله، فرفع عدايته حقيقة أنه
وكيف يقضي ملك المغير متى سركس به، فثبت خصماً في الإتلاف، ووقع
عنده أنه وكيف يقضي ملك الموكل، فلا يتنصب خصماً في الإتلاف

فإن أقام التركيب على أهله، وأقام الحرمية أنه قد أوجاه الطلاق، فعلى من
أمر حقيقة فثبت بینه على الإعادة، وحكم براءة الحرم، وعذر قتلها قبل بینه في
دفع مطالبة الموكل عنه، ولم يكر ذلك قضاء على أصحابه، فإن حصر أحدهما بالثقل، إلا
أن يبية الحرم عنه به، لأنه، وإن لم يكر الحرم منه، وإن كان يحلف التوكيل بأنه
تقدم له الأمر خصم بين، وإن لم يكر الحرم منه، وإن لم يكر الحرم منه، وإن لم يكر الحرم منه
يكر له أن يقضيه، وإن لم يكر الحرم منه، لا تعيل منه على التوكيل في عيوب
البيعة إجماعاً، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه وذكر الشيخ الإمام أن هذا أحمد
الغزالي في شرحه أن مسألة لإبراء على الخلاف، وإليه شرح محمد في كتاب
الوكالة

وإن أدام منصوصاً به أنه لم يخلو له من التوكيل بالألف التي كان له عليه، وقد
حتى يجرى، التوكيل، لأن الخصومة الآن في المصلحة، ذكره في النسخ

١٦٠٨ وفي مغلوط شيخ الإسلام أن التوكيل بالقبض إذا كان وكلاً من جهة
الخاصة، بأن وكل القاضي رجلاً بمقتضى ديون الثمانين، لا يثبت توكيل الخصومة وإقامة
الينة على الدين بالانقضاء، والخلاف بين أبي حنيفة - صاحبها في التوكيل بالقبض من
جهة غير الخاصة، ثم إن أبي حنيفة فرق بين التوكيل بالقبض وبين الأمر بتجسس الدين
والرسول، وجعل التوكيل من الخصومة، ولم يجعل للأمر بقض الدين والتجسس
حق الخصومة

١٦٠٩ وفي مغلوط أقام رجل بمكة مائة ألف، وكان من مغلوط
القال الذي له على هذا، بأنه المرمم بالدين، أو محله، جميعاً، وأقام
التوكيل للدين على التوكيل والدين، فإن القاضي يصرح، أو كالمجيب، وليس
للمحاصر أن يقصر من الدين حتى يحضر الثمانين، بل القصد، أو كالمجيب، لأن الثمانين هي
انصب خصماً من الدين، لأنه يرد على نفسه حصة من الثمانين، لأن حصة
التوكيل بالقبض لا يصرح بالقبض، فانتصب الخصم حصة من الثمانين، ولكن لا
يقصر المحاصر شيئاً من الدين حتى يصرح الآخر، لأن صاحب الدين إن وصى
بأمانتهما، أم لا، وهي أمانة أحدهما، فإن حضر الدين بنفسه، ولا يحتاج
الدين حضور إلى إثبات مكان

١٦١٠ - ثم ذكر محمد بن أحمد سؤاله توكيل بعض الدين، ولم يرد
سأله لتوكيل بالدين، ولا شك أنه على قولهما التوكيل بالخاصة لا يكون توكلاً
بالخصومة كالنوكيل بغير الدين، وقد احتلف السامع به على قول أبي حنيفة، وروى
لعلي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أن التوكيل بالدين يثبت الخصومة، إن لم
يطلب أن يقصر

التوكيل ببعض الدين إذا أقام بينه على الدين، حصص الخاصة عن المرمم بذلك،
وامره مدفع، مال إلى المرمم، وقبض توكيل تلك، وصاح من سدد، ثم أقام المرمم بينه

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ كَفَلَ مَسْكِينًا فَلَهُ أَجْرُ يَوْمِ الْقِيَامَةِ كَأَجْرِ مَنْ كَفَلَ عَشْرًا.

١٦٥٦- في وادي بين مسعدة على محيط بني رعل الذي على رجلي حقا
للمسجد واقام بنا اهل الغلب وبنو حنبل وحمير وبنو دابة فقاموا للمدعي طاعة
من اهل الجبل وبنو حنبل وبنو حمير وبنو دابة فقاموا للمدعي طاعة
والمسجد وبنو دابة وبنو حمير وبنو دابة فقاموا للمدعي طاعة
والمسجد وبنو دابة وبنو حمير وبنو دابة فقاموا للمدعي طاعة

[illegible]

۱۶۰۶ "وادی کن الزحر" جہاں بعض جاہلوں نے یہی خیال کیا ہے، مگر اس کے
 یہ نقل غلط ہے۔ اس کے اصل معنی ہیں: "وادی کن الزحر" جس کا
 معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا
 معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا
 معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا
 معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا معنی ہے: "وادی کن الزحر" جس کا

[illegible]

۱۹۶۳- وحل اسرین و خلاصہ کیا ہم کی رہنمائی ہے۔ ہفتہ درجہ مسودہ کی
لکھی غیر متعلقہ، کل مدد کے لئے الگ سے شہادت دے، جس کا ذکر ہوگا

تتمتع بـ **قائمة المراجعين** بالآلة

وهي الوحدة التي مع (هـ ب د) أهم ما يلاحظه منحنى التدفق، لأنه من حيث التوزيع
الركبي أيضاً؛ لأنه لم يترددت أنه مجرد التوزيع، لأنه الوحدة

[illegible][illegible]

تذليل جودت رحمتهم بحقیقتی عظیم است، و این معنی را باید درک کرد.

١٦٠١٦- التوفيق بالله تعالى بحسب القضي بعد عتقنا بحاله عندنا محمد
في الأصل كتاب من المسح لاسم تحليل لمحمد محمد بن القضي وبنو شمس
بدر في التوفيق بالله تعالى بحسب القضي "في كتاب التوفيق" في الأصل

لأقوى انصرافه، وكعبه لأمر، وقال: أم، من غير موصوف، فالمراد أن يكون لأمر، ولا يصدق
أنوكيل على حبس النفس من أجل أن التخيير بينه، ولو كان التخيير بين دفع العبد إلى
انصرافه، ثم التخيير بينه، كان محلولاً، وهذا قول أبي حنيفة.

١٦٠٢٢ - وفي المتن: إذا جعل الرجل العبد أعتق عسدي عن ألف درهم،
وانقضها وادعها سي، أو مال، جلع امرئى على ألف، وانقضها وادعها سي، فقال
لأنوكيل بعد ذلك: عتقت ديت، وبضعت الألف، وادعها سي إلى الأمر، وكعبه الأمر في
ذلك، فمن التوصل بعتق سي من ديت، أعتق وجعل، ولا يصح في قوله: عتقت
الألف، وإن قال بعد إنسان العتق، وطعن: قضيت وعتقت إلى، ليس أعتقه.

١٦٠٢٣ - وفي المتن: روى النفس من أبي حنيفة: إذا وكل الرجل رجلاً
بفرض ماله على لئال، ثم إن وكل قبض حبس ذلك، ثم إن وكل حبس العزم،
فادعى العزم نفسه، بعض ما كان عليه، وجعله أكبر، ولا يسمي له في ذلك،
وأخذ أنوكيل منه جميع ماله، ثم حبس أنوكيل، فقام العزم بينه وبينه، فله أن يحدد
الطالب بذلك، لا أن يكون ذلك دائماً عليه في يد أنوكيل، فادعى، من أنوكيل، وإن كان
قد قبض من يد أنوكيل، أو صار أنوكيل قد دفعته إلى الطالب، كان له مطالبه العتق به
وقدر شيء من هذا في هذا.

وكذلك إذا أقر العبد أنه قد كان نفسه، وإن كان له ركنه بعد ما قبض حقه،
رجع على أنوكيل بدت إن ألام به أنه نفسه الطالب ليس وكانه، ولا سي، على
الطالب في قولهم: وإن أقر الطالب بذلك، لم يرجع على أحد إلا أن يكون ذلك شأن
قائماً به في يد أنوكيل، فبرده عليه.

ومنه أيضاً: إذا وكله بنفس ماله على لئال، ودفع إليه ألف، وبعد كان بعض
ذلك من قبض، م مسألة بعاد، رجع به إن شاء على الطالب، وإن شاء على أنوكيل،
فإن رجع به على أنوكيل، رجع أنوكيل على الطالب.

١٦٠٢٤ - وإن دفع الرجل إلى رجل ألف درهم، وقال: ادعها إلى فلان قصد
عس، فطعن أنوكيل غيره، فادعها سي أن يكون متبرعاً حتى إذا أراد أن يحبس الألف التي
دفع إليه نفسه لا يكون له ذلك، وفي الاسم حسبان لا بعض مبرق، وإنه أن يحبس

الأكلب التي تدعى بيه وبعده ، هكذا ذكر في الأهل ، ووجه العاصم في ذلك أنه خصي حيه
بصر أسره ، لأن المراهم سمع في التوكيدات بعد البصر ، حتى لو هلك البصر المراهم
للدهوغة اليه ، بطرد إلى قتاله ، وإذا بقيت المراهم مدعوة في انو قتاله ، كان يوكيل
مأمورا بتقتضا الدرس من بكت المراهم ، فإذا قصي من درهم عبه سطر فاحيا يغير
أسره ، هكذا مبرر

وجه الاستحسان ان المواقف كانت تعبر في حين الوكاله بعد المضي حتى
خلقت له ذاله بملكها لا تعبر في حق القصد لا ترى ان المظنوب قد يدفع إلى
الطالب فواعه عبره مع الى الزكيه - ولا يرى ان القصد لا يستلزم ملكها، وانما
يعبر هذا التعميم في حق المصداق، صار في حق القصد، فاعدا حتى مع كانه على بعض
شيء، فيكون مذهبنا من طلب القصد، ولا يكون مذهبنا، وباعتبار حاسب
الوكالة يصير لمصداق بعض امره، فيكون مذهبنا، فيكون مذهبنا في المثال
والاحتمال

١٤٥ - وبه، وكذا الرجل رجلاً ليفضي فيه، فاع الرجل الطالب، وبه ما قبله
عنه، فهو حذر، ويرجع التوكيد على الطالب بانه، عزت بين عفا، وبين
الطالب إذا كان رجلاً ببعض الدوام التي له على الطالب، في حذر متعدياً، وبه ما قبله
لا يجوز

والفرق أن معصود الطالب من التذليل معصود الله وهم تحصيل التذليل، معص
معص الله من التذليل مع تحصيل له التذليل معصود محالاً، فأب معصود المطلوب من
التزكيل معصود الغير (معصود ما في دمه) ذو الخلق بكنهه وقد صارت مسقطاً ما في دمه
لأن معصوده لا يقع بالذليل الذي وجب له كمال على الطالب بحكم مطالبة ذلك
فروهم، وإذا صار بما معد مسقطاً ما في دمه بكنهه كمال ما قد أمر الله تعالى
الأمر، وكذا لو ذهب الرجز على المطلوب بالتذليل لأنه صار فاصلاً بينه بالتذليل
لا بما دفع إلى المعصاة من تدابير والتجديد

وهرى بين هذا وسف بنا دهن المظلم إلى رجل درهم وذكاه بأن يحصى فيه.

فقال الوكيل دنانير أو غير ذلك من الطالب بدينه، فإنه لا يجوز أن يؤكل، ويصير
الوكيل مخطوفاً، معنى لو أراد أن يحبس ما في يده من الدراهم بنسبة ثم يكن له ذلك،
في الموضوع جميعاً التوكيل مأمور بإسقاط ما في دمه من الدين مثلاً، وله الحق لأن
القضاء يقع بالدين الذي رتب التوكيل على المطالب بحكم القضاة، وذلك من جس
الدين الذي علم المطلوب

والمعروف بالقضاة في المسائل جميعاً من حكم ما دفع الوكيل، فله سبب دفع
الوكيل بحسب لو كان الدين من الطالب، إلا أنه قال من ثم يكن مدعواً في الوكيل،
والوكيل مدع الدار أو غيره من إتي المطالب بدينه، مضاف من وجه مختلف من
وجه، من حيث أنه مأمور بدفع مال نفسه، وقد دفع مال نفسه مضاف، وما حيث إنه
مدع مدع الدراهم، لأنه أمره بالقضاء، وقد دفع الدراهم محالف، وإذا كان في
الدفع مضافاً من وجه محالف من وجه كان في القضاة التي هي حكم المدع مضافاً من
وجه محالفاً من وجه، لأن حكم لا يحالف بنسب، حيثما محالف بكونه مدعواً،
لأنه يكون صاحب أمره، وبغير الموافقة لا يكون مخطوفاً لأنه يكون له نصيب بأمره،
فلا يكون متبرعاً بالثمن

فلما إذا كان دفع إليه الدراهم، مدفع التوكيل إلى الطالب بدينه أو مدعاً بدينه،
فالتوكيل مختلف فبما دفع إليه من كل وجه، لأنه أمره أن يدفع إليه في المطالب،
وهو لم يدفع إليه دراهمه، ما دفع بدينه نفسه، فكان في هذا المدع محالف من كل وجه
فاعتبار المال والبر، وإذا صار مدفع بغير أمر من كل وجه، فالحال التي هي حكم هذا
المدع يكون كدين بغير أمره من كل وجه، فله نصيباً من كل وجه بغير أمره، وهذا
مخطوفاً

فبما نكث مسألة من هذه مسألة لو دفع الوكيل دراهم بدينه إلى الطالب، ولم
يدفع دراهم لأمر، وفي هذه الصورة لا يصير مخطوفاً استعانة من ذلك أنه يحبس
ما في يده بما عصى، لأنه من هذا المدع مختلف من وجه من حيث إنه أمر بدفع دراهم
الأمر، ولم يدفع مضاف من وجه من حيث إنه أمر بدفع الدراهم، وقد دفع الدراهم،
كما في مسألتنا، والتعريف ما ذكرنا

١٦٠٢٦- وفي يومه هضام من محمد رجل دفع إلى رجل ألف درهم،
وأمره أن يسطح عربيه، فأعطاه الأمر خيرا من عنده، أو بضاعه ثوبا، أو كذا. فلهذا
على الفقير ألف درهم، فحملها قصاصا عما به، فهدا كذا حذر، قال هضام يسي لا
يكون مطروحاً فيما أدى قال محمد وإدفع إليه خلاصاً، وقال بعد وأعطيه خلاصاً
قصاصاً له بما على، فأعطاه من عنده مثل ثمن القلام حين أن يبيعه قصاصاً بما له على رب
القلام، فهذا مطروح من عنده.

١٦٠٢٧- وفي العدة وي مثل الفقه فمكرر عن المنبر إذ بحث باللبس على
يحيى رجل إلى الطالب، فجاء الرجل به إلى الطالب، وأخبره به، فرضى، وقال للرجل
جاءه المشتري به شيئاً، فذهب واقتصرى يحضه شيئاً، وعلت النافى، على غفيل
قد يهلك من مال الطيب، وقيل: إنه يهلك من مال الطالب، قال محمد. وهو
الصحيح: لأن الرعي بنفسه في الاتكاء بمنزلة الإذن بنفسه في الابتداء، وهذه الحالة
شبه إلى أنه الإجارة تلحق الأعمال، وهو الصحيح.

١٦٠٤٨ - الميمون، إذ دفع حالي إلى رجل ليخص به ذب، وقال له الميمون ادفع هذا المال إلى فلان ففعل، أي به علي، وعند الصك م، فدفع روم بأخذ الصك، فلا سمد عليه، ولو كان في م لا تدفع علة لقال حتى نأخذ الصك، أو قال، ما لم تأخذ الصك، فالدفع ليس بأخذ الصك، فهو صامر، وعلى هذا المشتري إذ دفع ثمن ما لمشتري إلى رجل ليخص به البائع، وذكر أخذ الصك فهو على ما ذكرنا من الوجهين

ولو مال لا تدفع إلا محض من فلان، فمدفع بعير محض منه، فذكر في الأصل أنه صامن، فبأن هذا كان فلان وقبح القدر، بحسب الناس معالفة، أما إذا كان وضع القدر لا يحسب الناس مخالفة، فلا ضمان، لأنه شرط شرطاً لا بعد من كل وجه.

١٦٠٢٩- من محمد بن الخوام وفيما امر الرجل أن يغض عنه ففعل
 للسرور بعد ذلك الأمر عند نصيبته، فأرجع عليك بذلك، وصدقه الأمر، وكلفه رب
 الفليس، حتى كان له أن يرجع على مديونه الفليس، ولا يرجع للأمور على الأمر بشيء،
 وإن صدقه في القضاء، لأن المصداق لم يشك إلا حكمته برحوم رب الدين على المؤمنين.

الخاصة عليه، فإن يكون ذلك نصاً على التائب ويصحب، فحصر خصص على
الملك

١١٠٢٢ - قال محمد بن الأصل إذا كان الرجل لعنه بعد فلا تأخذ
زوجاً، أو قال نصراً، قال الأصمعي أو قال أحمد، وذكر عن أبي عبد الله
فصل في أمور دين، كان له أربع على الأمر، الأول، أن لا تأخذ
وتكن، قال لألف السرة، فصل في أمور دين، كان له أربع على الأمر، و
ثم يشترط الرجوع والصداق

فرد بن محمد وسماه قال لأمر أذني (كذا مالي)، أو قال طعم على عشرة
مسكين من كساري، أو قال نصيب على عشرة درهم عن أبي، أو قال هب
فلاناً على ألف درهم، فصل، لا يرجع على الأمر إلا بالصدق، وفي حيث
أمره لا يأخذ، إلا أن الأمر طلب التسليم من الأمر، أو قال من أمره
عنه، لأن التصديق لا يقع فيه إلا بعد رجوع الملتزم إلى نفسه، فصير من حيث
الامر، كأنه طلب منه أن يرضى ذلك لنفسه، ثم يكون، وقبله في الأمر، أي تعريض
هذا الطريق، أو الرجوع هو فصل الدين، وهذا الطريق موجود في فصل التصديق مع
التصديق، ومع عدمه

والوجه، أو قال، قال أبي طيرين الرجوع في فصل الدين، لأمر امرئ
والاستعراض، وكيف يمكن أن يملك ذلك، وإن القوم، لا يفسد امرئ محمد ضمان
والفصل خبره مدكور، ولكن هو من الأمر، فالأمر بحسب ذلك من التبرع عنه
بملك الأمر، أي من حيث ذلك الأمر، وملك الأمر من نفسه، بل لا
تفقد، بل هي من حيثها، فصير نفسه من الأمر، أو قال الأمر، أو قال على الدين
منه، فأنفق، نصراً، فكذا سلك للأمر فيه بغيره، فكان الأمر قال به ملكي
هذا القدر بغيره، ثم دفع لي فلان، ولو صح به استحق الرجوع، فهذا كذا

أما في فصل التبرع، أو قال، فملك الأمر من نفسه، بل لا
ملك ذلك الأمر فيه بغيره بغيره، والملك بغيره لا يكون إلا بالنهي أو التصديق

فكان الأمر طلب من المأمور أن يهب ذلك القادر منه لو يتصدق به عليه، ثم يتصدق على الفقير بركائه، ولو من على ذلك لا يثبت للمأمور حق الرجوع عليه، كما هنا ولو قال: أنفذه ألف درهم عني عني فمضى لها، أو من أن يكفل بها، أو على أنها لك، أو إلى، أو قبلي، أو عتي، ففعل للمأمور ذلك، كان له أن يرجع على الأمر

١٦٠٣٣ - المأمور بمضد الدين إذا قضى أجود بما أمر به يرجع بمثل ما أمر به، ولو قضى أردا بما أمر به، يرجع بمثل المؤدى، والوكيل في هذا محتال الكفيل بالمال، فإن الكفيل بالمال إذا أدى أجود ما كفى به، أو أردا يرجع بما كفى به

التواضع خمس ، لأنه وصف هؤلاء بالزمانة ، ولو قال : على الشئبة فتصدق به على التيات لم يضمن ، ولو قال تصديق به على مسكين أهل حرسان ، فتصدق به على المسك ، فهو خمس ، لأنه شئ به حتى سقط ، ولا يشبه هذا لأبيض والأسود ، ولو قال : تصديق على امرأة مسلمة ، وعني السوداء ، وأراد به المسك ، فتصدق على غيره خمس ، ولو كان إما أراه به الأسود لم يضمن

١٦٠٣٨ رجل مر رجلاً لا يتصدق عنه بألف درهم به بهيمة ، فغصب الوكيل رجلاً بألف درهم فتصدق به عن الموكل ، ثم ألقى ألف لو كان مكانه كان ذلك جازماً . وهكذا روى عيسى بن أبيان عن محمد

لعل عن أبي يوسف رجل دفع إلى رجل مالا ، وقال له : صم هذا الخال من المسكين حيث ما خيرني الله فيه ، وهذا على أهل الحاجة ، وكذلك لو قال : فري خيرني حيث ما خيرني الله فيه ، فهو على الفقراء من خيرائه ، ولم قال : فري فري حيث ما خيرني الله فيه ، فهو على المسكين والفقير والله اعلم

الموكل بأداء الركة إذا أدى بعد ما أدى الموكل نفسه ، خمس صدأى حيفة ، علم الموكل بذلك أو لم يعلم ، وعندهما لا علم التوكيل بذلك خمس ، وإن لم يعلم لا يضمن

١٦٠٣٩ - من محمد بن الفضل الصمير : الرجل إذا دفع إلى رجل عشرة دراهم يتصدق بها عشره مائة من غنم ، فاعسرة مائة ، وذكر هذه المسألة في وكالة الأصيل ، وذكر فيها القياس والاستحسان . فقال القياس : لا يكون متبرعاً ، وفي الاستحسان : لا يكون متبرعاً

١٦٠٤٠ - وفي وكالة العيون : رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم يتصدق بها ، فأنهى الموكل به عن نفسه ، وصنف عشرة من مثل نفسه عن الأمر ، لم يجز ، لأن بالاتفاق صارب المراهم دى في الدفعة ، وما عصفق بها دراهم التوكيل ، لا دراهم الأمر ، ولو كانت الدراهم عنه فاشته ، ثم يتصدق بها ، وتصدق به ، جاز استحساناً .

١٦٠٤١ - رجل مالا منصرفاً ، غم لإبل مائة ، وحيث بهيمة ، ركاه ، فدفع شاة إلى رجل ، وقال : ادفعها إلى المصلق ، وبوي أمة ، فأنهى ، ثم قال : لا يجوز للرجل

الأشهر، ولم يسم الوكبات بهذا، فهو عن المال لا عن سم يرد بشيء سوى أحد
المعاني مجزئة. وبه بالقبيل، روي أناده التميمي باللسان، كما قال لسموع إليه انفعها
إلى المصدق بكونه من حميم، وهو كان المالان ثلثه جازا، والثلثان، والثلث
عصاه، وإن كان أحد الذين بين الأبناء، فالأبناء عن أبيه إلى أبي الزور، وأول لمات
القصم السامية من، «يؤدي الوكبات» مثله عنه كماله، نوكي، سم أنى سم يعطى مؤدى من
الإسماء وأم بهمه، نوكي، مثله في وكافه لمنطق

ومما يتصل به من المعصيات في المتن

ولم يسم عن محمد، قال أبو يوسف، إذا عصى ابن جدي، جلاء عشرة تراهم،
ومره له يسرى له ثوب، وسمى جسده وعقيقته، فأنفق مديون إليه المسمرة، وأخرى
ثوباً مثل ذلك، سوب عشرة، مر سمعه، جاز على الأمر

وقه أيضاً ابن مساعة عن محمد، رجل دفع إلى رجل ألف درهم عله، وأمره
أن يشتري بها عداً، فمضى ن هذا ألف درهم وصح، وبعد من ما، معه، و... اما
أوصى ابن أحمد هذه، معه مكان أئمة التي نقلت، لا يجوز ديت عن الأمر، ولو دفع
إليه ألف درهم وصح، ومره ن يشتري له هذا ألف درهم عنه، وبعد من سمعه، جاز
إذا كان أحد يشتري منه بألف درهم وصح.

الفصل المباشر

في التوكيل بالشراء

هذا الفصل يشتمل على أنواع .

نوع منها في جهالة جنس ما وكل به :

٢٦-٢٧ - رجل أمر رجلاً أن يشتري له جارية ، فأشترى له ، فهي ثلثاً مود ، وأمر الآخر باطل ، هكذا ذكره في "المجامع المصغرة" ، أصل هذا أن جهالة جنس ما وكل به إذا كان معقوداً عليه ، ينع صحة التوكيل ، بين الشخص أو لم يكن ، حتى إن من وكل رجلاً أن يشتري وشياً أو دابة ، لا يصح التوكيل ، بين الشخص أو لم يكن ، لأن الركن الثاني من شروط صحة العقد ، ألا يتم برقبته يتناول الذكر والأنثى ، والذكر من الأنثى من سائر أجناس مختلفة ، ألا يرى أنه لو اشترى شخصاً على أنه عبده ، لمذا هو جارية كان البيع باطلاً وكذلك الدابة أجناس مختلفة ، فالوكل به مجهول الجنس من كل وجه ، وأنه معقود عليه ، فصح جوار التوكيل ، وهذا لأن الوكل به إذا كان مجهول الجنس من كل وجه ، لا يمكن للتوكيل الاستئصال ، لأن ما من جنس ماله بشئ منه التوكيل إلا ولله وكل أنه يقول . بحيث جنساً آخر ، وهذه الجهالة لا ترفع بطلان البيع ، إذ يوجد به سبب واحد من كل جنس ، والأمر به لا يمكن التوكيل الاستئصال به باطل ، وجوده والعدم بغيره

وإن كان الوكل به مجهول الجنس من وجه دون وجه ، فإن بين الشخص أو بين النوع ، صحب الوكالة ، وإن لم يكن واحداً أصلاً لا تصح الوكالة ، حتى وإن من وكل رجلاً أن يشتري له جارية أو عبداً ، فإن بين النوع ، بأن قال : مركب أو عبيد ، أو بين الشخص ، صحب الوكالة ، لأن العبد من وجه جنس واحد ، لا مشقة لهم من صفة أصل العمل ، أجناس مختلفة من وجه ، فاعتماد صفة الجمال ، فإن الجمال مطلوب من سائر أجناس ، ولهذا جنس رتبة الرتبة من سائر أجناس الكمال ، وفي هذه الصفة يختلف الهندى مع التركي ، فأحقاقه بالنوع الواحد عند بين النوع والشخص ، والحلف بالجنس المختلف إذا لم يكن واحداً منهم عملاً بالشبه ، وهذا لأنه إذا بين النوع ، بأن قال : مركب ، فقد عمده

بما الحياه ولا يسري بها الله ولا خير - فالسر كمل بسرف الى اعنه نواسري
الحمد يجر على الامر - ورايسري ملوق في خير لا يجر على الامر

٤٨٠- قال الصوري في كتابه إنا كنا الرجل مدانعة وسمة، مع أن مراده من التوكيد طهر، فإن كسب التوهم، فاشترى أحسن في هذه الصورة بحور على الأثر، ونو اشترى بالتراميم سبيل، لا يجوز على، لأن، ذكره في باب السلم، وكتابنا اشترى بها لحدار ما كنه، لا يجوز على، لأن، وهذا اسم، والفاس أن يخلو منه في مضمون كتابي التوسيد، وجه الاستحسان أن المقصد إذا ذكر معرون بالشر، فإنه في المعروف لخصه ودفنهما، ودعا عرف أهل الكوفة، فزاد سري حطة وتغلبها عندهم يسمى سري للصمام، فدعا في عرف غير أهل الكوفة، توكيد ينصرف إلى شراء كل مضمون، وبعض متابع، فراه القهر فيكون الطرد في عرف ما، لا يمكن دفعه من غير، لأن، ك، معن المصريح والنسوي ونحوه، فيصرف سركس إليه، فيرو الحطة والفتن وخير

١٦٤٩ دمی الفوری حر لہی یوسف، لورڈلہ ستر اعلیٰ بدرہمہ و مسیری
الطرح لریسی معہ ہ ہجر علی الامر الا ان کلا مسافر ان حاناً و ذکرہ
المنہج انتم رویہ ہر اہم عمر محمد و دیگر اہل سیرت بحسب مسوالت ہجر
علی الامر، غای ثبات الامر مسافر کہ مستحسن ان ہجر

٦٠٥٠ - فل في الصوري وهو الخضر والوحش بحور حبيبته في بلد
 بيع في أسرافه ، ومنه بشرى حبيبته وشدة الحزن وأمدوحه ٧ بحور غني لأبي
 زيد سفيان في أدم عشره دأبها لا اله كوي صلوحة

١٦٥٩ ولم يكتشف «الببيض» وهو على بعض الدرجات، مختلفاً عما هو على الببيض، فإنه يقع على بعض الأور أيضاً

[illegible]

وهي، الختلى لو ان رجلا من أهل القباة أضر رجلا من بني قريظة بحصية
فأولم يبعثها؟ حازقه ثم جرى من الضرب أنشئ يسرى من العذوة ويشتري لهم.

نوع آخر

في بيان ما يكون توكيلا ولا يكونه

١٥٨ - من مسمى التوكيل إذا دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: "تشرى لي هذا دج، أو دج شرطا دج، ولم يشر بي، كان توكيلا جديرا، وله أن يشري ما يشاء ويبيع لأن فوض التصرف إليه على الإطلاق، والعزم كمراميه له، لا يصف الشر، من تلك في الصورة الثانية إلا أنه أضاعه إلى ماله، وهي التوكيلات لا فرق بين الإيفاء إلى نفسه وبين الإضافة إلى ماله، إلا يرى من ذلك أنه لا يشرى جديرا بألف درهم،" قال: "شر جاريه بألف درهم من مالي، ودون التشر جديره هذه الألف، وإضاف إلى مالي بمائة، فكان توكيلا جديرا، وكان لإسائة إلى ماله بمرئاة إضافة إلى نفسه وإضافة المال إلى نفسه فإنه إضافة العمد إلى نفسه

١٦٠٥٩ - ولو قال: "شر جاريه بألف درهم، أو دج شر هذا جاريه بألف درهم، لا يكون توكيلا، لأنه يرد على التوكيل من إضافة شر إلى نفسه أو ماله، فممكن توكيلا، من كان مشورة

وإذا قال: "شر هذا جديرا على أن أعطك عشر من ماله، هذا كذا توكيلا، لأنه أخضع ما شره لصلته فبدل على التوكيل، وهو شرط الآخر، فإن الإنسان إذا بشرط الآخر على نفسه بعمل مع أنه لا يعمل يقع له به، فكأن يجب أن يشر: لأن الاستعجار على الشر، فسد، لا يرد على درهم، لأن عدم صده بهذا الشر

نوع آخر:

١٦٠٦٠ - دج شر، جاريه ومسي جهار شر، وشريه حربة عباد، أو معطو به زيد بن جاز عن الأمر عدني حبيبه جازي، به، وهو العمد له، ومقطوعه إحدى أبيه، جسد، وهي ذكته التثني عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه قال: "شرى حربة عباد، ومنها شرى جاز لم يجر على الأمر، ورجع، وقال:

بعده ، فهو مخالف ، ولذا لو لم يعلم وشرط شراءه مع من كان معاً ، وكذلك لو
أمره أن يشتري له جارية يمتصها عن ظهره ، فاشترى جارية به عبداً ، أو مملوكاً باليد ،
ولم يعلم حد شيء الأمر ، وبه من أمره ، ولو كان يعلم ، فهو مخالف

موج آخر.

اختلف فيه لم يرد ، قال أبو الطاهر القاسمي في الوكيل بالشيء ، في أمره ما وكل
بشراؤه ، إن الملك ثبت بموكل ابتداء ، لأنه يشتد لوكيل أولاً ، ثم ينقل من الوكيل
إلى الموكل ، لأن من يشتري أو كان مريب الموكل ، كان وجه الوكيل لا يصح
عنه ، ولا يفسد بغيره ، ولو كان الملك يثبت لوكيل ، أولاً يمتص عبداً ، ويهدم مكانه
وفيل الكرخي وجدها من أعباء الملك يثبت لوكيل أولاً ، ثم ينقل من الوكيل
شراء حكمي يدفع من موكل وبين الوكيل ، إلا أنه عند الذي يشتد لوكيل منك لا
مفر له ، كما يثبت ما يمتص من موكل ، ومثل هذا الملك لا يمتص ، بعد الزكاح والعن
عليه ، والفاصل الإجماع الكرخي ، وقد كان يقول الوكيل نائب في حق الحكم ، مثل
للكل عند كل شراء ، عند ، ثم قال أبو الطاهر ، أصلي من حق الحكم ، فثبت الحق
في حق الحكم لوكيل عند ، ثم ينقل الحقوق من ماله ، كما قال الكرخي

موج آخر في الوكيل بشر شيء بعبه

إذا أراد أن يشتري ذلك لشيء لنفسه

١٦٠٦٥ قال ، محمد بن لاصلي إذا قل الرجل حلاً أن يشتري له عبداً
بشئ من ماله ، ومن الوكيل التوكلة ، في خروج من عند موكل ، وأمهدها يشتريه
لنفسه ، ثم اشترى العبد من ذلك الشيء ، فهو شريك ، لأن الوكيل ليس بشيء بعبه
لا يملك شراءه بغيره ، نفس علي موافقة الأمر ، إلا أن من دفع عن التوكلة في
الشراء حتى عبده الوكيل ، لا فائدة في ذلك أن الوكيل من ماله ما دخل تحت
التوكلة بكونه ، لم يتركه ، بل وقع لوكيل ما أفادت بكونه وتلقب بها ولا يمكنه

عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قوله قصدت ذلك الشيء وإنما ذلك شراء
بشيء أو بغيره مما أذن الله له من عباده، وقوله في قوله
فقد يهدهم الله سم يشترى عمر بن الخطاب رضي الله عنه
غيره يده يد مسرى، وقوله في قوله يشترى لأن شراء هذا النوع
غير داخل تحت الوكالة لا بدالة، بل متبذرين أن يكون تاسيلاً، وبين أن لا يكون،
باحتياج إلى أنه يبيع لشرائه لا يدهما

[illegible]

ولما امتلأ من سبيل نكته من الشمس الأولى، وحسب له ما هو عليه من سبيل
لنكته، لأن هذا السبيل هو سبيل نكته، وما به بدخل من نكته، فدخل فيه
بعد أن كان له فيها، وبأن السبيل من الشمس الأولى، به دخل من نكته، وما
بعد أن كان له من سبيل نكته، لا به سبيل من نكته، وبأن سبيل نكته
بأنه سبيل

[illegible]

والوكيل بنصره ، سي ، بحسبه لا كانت الشراء بضمه يحتمل داصر به ، فلا يثبت التميزه في
 طريقه الأولى ، لأنه يتصرف في ، منه به لأنه أصله ، على عسر ، له ، عا ، حيه ،
 وهو لا يه إلا أصله أن ي ، من اب لأنه المحرضه

وہذا کہ جس نونۃ میں لسانی پھر محض اس لائن میں ہی غلطی سے
 الاولیٰ غلطی لسانی، لائن پہلے، لائن کے بعد پھر اس لائن میں غلطی
 پھر یہ لائن لائن کے بعد پھر اس لائن میں غلطی سے لسانی
 لائن میں لائن کے بعد پھر اس لائن میں غلطی سے لسانی
 لائن کے بعد پھر اس لائن میں غلطی سے لسانی
 لائن کے بعد پھر اس لائن میں غلطی سے لسانی

١٦-١٧ وذل كان لامر الله ان سرى له عبد العبد بعدة ، له اسم له النعماء
 بن اشتره ، وامر باحث الضمير ، اما بالذلة او بالمالير بقصر مشربه بلام ، وذل كان
 بوي القراء لك ، وشرح به ، وذل اشتره لشيء اخر غير له هم والذمير ، يهيم
 مشربا عنه بعد عنه ، ما خلال رخره ، لان مهلي اشترى بالشر ، بقصر في القشر .
 آ- النقص بذكر العرب ، فكانه صرعه

١٦٠٢ = وفي ذى الحجة رجلا يشتري ذلك نسي، فجاءه، فأن كان الوكيل
اشترى اشتري ديت من عدة لوكي الأول، فمكروا لوكي الأول، فأن هذا اشتري لم
يدخل مع الوكيل، فأن الله ما أحب الوكيله شر، فحضره من الوكيل، فهدا اشتري له
بحضره رأى لوكي الأول، فمكروا لوكي الأول، فمكروا لوكي الأول، فمكروا لوكي الأول

فلما كان بعد شراء على الوكيل الأول في هذه الصورة، قال الوكيل الأول للوكيل الثاني: سر هذا الشيء، أي، أوقبل اشتري هذا الشيء، فإنا نشتري سويكي فلاناً، فاشتر الوكيل الثاني فهو يملكه في نفسه لا يملك لأحد، فإنا اشترى الوكيل الثاني منطبعة الوكيل الأول، على شراء من قبل أخس مني هو داس تحت الوكالة الأولى فقبل منه، بعد على لأمر الأول، لأن استأجرنا أكثر من نحن الأول، أو مجس، غير، بعد على يوكيل الأول، لأن هذا سرنا حقيقه، دنى الوكيل الأول، فكان الوكيل

[illegible][illegible][illegible]

١٦٠٦٩ لى روى الامام الحلى فى تفسيره قوله تعالى
 اذ ذاب الله مع وجهه الباع من على المشتري فله وجهه كغيره من الباعين

[illegible]

نوع آخر

يتصل بهذا النوع

١٦٧١ مكر من شركة القندوري إذا قال له رجل آخر لئس عبد فلان بيني وبينك، فقال نعم ثم لم يمس به من رجل آخر، فقال له لئس عبد فلان بيني وبينك، فقال نعم، ثم اشترى مأمور، فهو من الأخرين، لا من الأسيه من مكر، لأن الأمر من الأول تصرف إلى نفسه، ومن ثم لم يمس به من رجل آخر، لأن الوكيل في مثل هذه الصورة لا يمس به من شركة غيره معصية من الوكيل

ولو صدق نائب من السب، فقال له لئس عبد فلان بيني وبينك، فقال نعم، ثم اشترى مأمور، فإن كان له من قبل الوكالة يتحصن من الأولين، فالعبد بين مأمور وبين الثالث نصيب، ولا من الأولين من النصيب، وكان من الوكالة من النائب معصية من الأولين، لا من الأولين نصيباً، لأن في الوكالة من الأول من النصيب وهو من نصيب من النصيب، ومنه الوكالة من الثالث من الوكالة، وهو لا يملك عزل نفسه من نصيب الأولين، ويملك عزل مكر نصيباً، فإذا لم يكن الوكالة من الثالث حال نصيبه من نصيبه، فكان الما شري به من الوكالة من نصيبه من نصيبه، فلهذا الأمر من نصيبه، وصار وكيلاً من نائب شراء النصيب، فكان الما شري من نصيبه من نصيبه

نوع آخر:

أنه قيل ما نصيبه، بطالب باسمه هو ماله نصيبه، وإن لم يدفع إليه ماله كل واحد من الأثنين يجب ما نصيبه، وهو الذي ما نصيبه اقتضد ثم إن أكرم ما نصيبه، أو إن أكرم على الخلاف بيننا وبين الكافي، وذكر شيخ الإسلام أن نصيبه من الوكالة، وأن نصيبه من الوكيل ما نصيبه، بنص من أنشأه وسلم أشرف، ومثل ما نصيبه، أن يراجع من الوكيل ما نصيبه، ثم إن يودي النص من ماله نصيبه، لأن من الوكيل من الوكيل ما نصيبه

(١) هكذا في المتن، كان في الأصل وفيه، فترج القندوري

سبع حكمي انمعد در انونكس و موكل - كان الوكيل مستر، نفسه، سماعه من الوكيل .
ولو دى حكمه كان موكل به بر جع على ماله ، ورمه بر جع الجاني على الوكيل . كما
هنا و موكل به ليجب يسترد من الوكيل الى ان يمد به ما بعد لان الوكيل من
الوكيل يهرل مره الجاني من الوكيل . برفلج حى حيس من الوكيل بى اى مشهور
النس ، فكله لوكلى

وإن قلت ندمي في بدائي خلق الحسب حسب عياني أنكر من غير محمد
 عمر التوكيل وإن قلت بعد الحسب، أنكرهم بعضكم كبر فيه سموك في تالف الحسب
 يهلك عهده بمصوب، وعدا من حبه وحمد يهلك من هلاك مع من القصر
 وعدا من يوسف يهلك ما ذكر من فيه ومن الذين أنكر الحسب أنكر، يرجع إلى كبر
 عمر التوكيل بالمصوب

ولم يدكر محمد في شيء من تلك المواقف إلا مع بقية المصلين، وسامحه
السلطان، وسدوا سمع إليه، في كل حق أخير عن موكل إلى أن يسمو من الضمير
وحكى عن الشيخ الإمام سبيل الأنفة الطيبة أن به دلت، وبه صحيح، لأن حق
الحسن للوكيل في موضع بعد تدبرهم ليس لأجل ما بعد، بل لأجل بيع حكمتي تعقد
بأن الوكيل إذا دخل، وهذا معنى لا يختلف فيما بعد، بكون المولى، وبمعه قبل بعه
أنت

١٦٥٨- وفي ان ذن القوي شتراد الطرية بالالف في اخرها والاضد كما
 انزل ونقد الاثبات، وعصها، وبه يحسها من الامر حتى نقد الامر خصمعة، ثم طاب
 مع فصحها، فذلك في بدء، سلم الموكيل احمد في المشوحيه، وبذلك التي تقيه من
 قهره وكونه كان ح. ه. في لاشاء، طبعه، بموجده، اذ

[illegible]

من إحدى غرائب من أن كليل من ملجأ قومه فداره لأمير عبد الله من
الغرائب. فمعه قرن من ماحدث، فله ذلك، وكذا لو عبد الله فله
من قاضي الزمان. فداره من أمجاد، ويترى من الموكب حتى عطف الشصين جميعا

موقع آخر في ملايا لشخص يدعى الوكيل
واسمه لاكه، يدعى ملاكه قبل التلبه

١٧٤٢- من معجمي التراكيب رجل قد عثره الله في هذه الألف
 الله هو حاربه، وبنو التراكيب ولم يسمه إلى تركب حتى سمى قد اعجم. ثم
 حمرو الله من حاربه أورد في معجم التراكيب الألف الله الله وهو والد الله لا يفتقد
 في التراكيب في التسميم ولا حاربه لا تركب الله سميه الله في التراكيب وهو قد تسميم
 إلى التراكيب من حاربه حاربه تسميم الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله
 تسميم الله حاربه الله حاربه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله
 تسميم الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله
 التراكيب سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله سميه الله

[illegible]

وأن كان ما كل دفع درهم إلى الوكيل، فسرقت من به أن وكيل لا ضمان على
الوكيل، لأن ما كل أمين فيه شخص قبل الشراء، فإن أسرى لو قبل بعد ذلك جرمه
بأنك جرمهم، بعد الشراء، وهو وكيل، لأنه لم يبق وكيلة بعد ذلك، قال المذاهم
أنه في الوكيل، ما لا وهم مقروءة عند بعض المذاهب، لو لم يدهم به فله بقا، تلك
المذاهم أمر حكيم، بعد عدمه، وسوى أن يعنى به كذا، بطلان الشراء، ولو لم
يعلم، لأن جلال الوكيل، لأنه ما لا درهم، مستوى به العلم وعدم العلم

ون دفع إليه ألف درهم، وأمره أن يشتري له بها حذيه، فهذه من ممتلكاته في
يد الوكيل، وهي من ممتلكاته، فاشترى الوكيل بعد ذلك حذيه بألف درهم، فغير
مستويًا نفسه، لأن أنه كان قد مضى، أو تلبس بها شيئًا غير ما هبكت، وبقيت بقدر ما
لم يهلك، فهي من ممتلكاته، والوكيل يشترى الحذيه بحسنه، إذا
اشترى حذيه بألف درهم بعد الشراء على الوكيل، كذا هبكت، فإن أسرى جاريه
بحسنه إلى كاتب تساوى بحسنه بغيره، وإن كانت تساوى هبكت
دفعه، أقل من ماله ما يحمي به، يصير مشتريًا للموكل، لأنه ما أمره بشراء حذيه
بألف درهم، فلهذا إن مضى جرمه فيهما ألف درهم، بعد أسرى جاريه تساوى
ألف درهم، فقد حصل مضى، فإذا أسرى جاريه تساوى بحسنه، فقد مضى
عن مضى.

وكذلك لو دفع إليه كيسًا فيه درهم، وقال له: اشترى به الألف درهم
التي في هذا الكيس، فشرى به كل شيء الكيس، فإذا به بحسنه، مع ذلك، فكيف مع
ماله، ثم أسرى لو قبل حذيه بألف درهم، بغيره، لأنه لو كان لا نقد
بحسنه، لو دفع الوكيل في المير لم يبق له شيء من ماله، فلهذا هو المقصود، استحب
الوكيل في حبه، وبه في حله ما لم يدهم، وذلك بحسنه، يعني، كذا بشرى،
الحذيه بحسنه، فلهذا أسرى جاريه بألف درهم بعد الشراء، في لو قبل وإن اشترى
جاريه بحسنه، فهو غير شخصي، فلهذا

١٦٠٧٥ - وإذا دفع الرجل إلى رجل ألف درهم، وأمره أن يشتري بهها جاريه،

فَقَدْ شَتَّى أَعْرَبِيَّةً فَهَيْكَلُ الْمَرْأَةِ عَلَى يَدِ الْوَكِيلِ قِيلَ إِنَّ الْبَيْتَ قَدْ عَمِيَ وَخُفِيَ بِهِ
هَلَكُ الْمَرْأَةِ فِي الْوَكِيلِ يَوْمَ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَدْفُونَةً فِي الْوَكِيلِ مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً
عَلَى الْوَكِيلِ وَإِنْ هَكَذَا بَدَأَ هَمُّ الْمَرْأَةِ فَتَأْسُرُ الْوَكِيلَ بِمَدْفُونَةٍ مَدْفُونَةٍ
يَوْمَ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً
فَقَدْ شَتَّى أَعْرَبِيَّةً فَهَيْكَلُ الْمَرْأَةِ عَلَى يَدِ الْوَكِيلِ قِيلَ إِنَّ الْبَيْتَ قَدْ عَمِيَ وَخُفِيَ بِهِ
هَلَكُ الْمَرْأَةِ فِي الْوَكِيلِ يَوْمَ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَدْفُونَةً فِي الْوَكِيلِ مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً
عَلَى الْوَكِيلِ وَإِنْ هَكَذَا بَدَأَ هَمُّ الْمَرْأَةِ فَتَأْسُرُ الْوَكِيلَ بِمَدْفُونَةٍ مَدْفُونَةٍ
يَوْمَ تَكُونُ الْمَرْأَةُ مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً مَدْفُونَةً

ولو هلك الدرهم من يد الوكيل بعد الشراء، يرجع به على الأمر، وقبحه عنه
مأثراً، فثبت له غو، لأنه في يد الوكيل، ثم يرجع على الأمر بعد ذلك، وكذلك لو قضى
الوكيل الدرهم من يده، سواء بعد الشراء، وهكذا، ثم يرجع به على
الأمر، بعد ثبوت بهائج من حال نفسه، فربما استوفى من أمره ما ملكه من
السواء، وبين لشراء بعد الشراء، إذا هلك، فحمل الشراء على شراء، إذا هلك بعد
شراء، حتى يرضى فوكي، يحمل ليعود به الأمر، أو هلك ما ملك على الوكيل

والمرثى : ما يقصر ، وقيل من الموكل قبل الشراء ، فإنه من يد الوشي - لأنه قبضه
 بوجه مالكه ، لا لغيره ، فإنه لا حق له على غيره من كل وجه مان ، والأمر حالها على
 مالكها لا على غيره ، ما يقصر من موكل بغيره المبرر فهو مضمون عليه - لأنه
 يقبضه لنفسه بوجه سببه ما وجبه له على فم كل بعد الشراء ، والمستوفى مضمون
 على المرفوع ، اللهم ادر

١٦٠٧٦- في محمد في الخلع : حل دفع من قبل ألف درهم، ونحوه في
 يفتقر بها حاربه به، عسرى، ثم وحط الوكيل الذراعه بوقا، وبه حه نو سواقه أو
 وصاحب، ووجه به إلى البيع بدفعها إليه، فلم يعلها البيع، وصاحب من يد، نو كس،
 صاحب من الأمر، ويرجع الوكيل على الذم مالك جواد، ويذهب إلى البيع، ولو
 كان الخلع من الذراعه، الوكيل، ثم وجهه إلى موصيه، ورده على الوكيل،
 فصاحب من به، الوكيل، إن وجهها بوقا أو غيرها في الهلاك على وكيل، ميعر
 الوكيل الف جبد من مال نفسه، ولا يرجع على امرئ لأمر الوكيل بالنصاء في

البايع ، صار مفعلاً وبه الذي وجب له على الوكيل ، لأنه صار فاعلاً بآثاره على نفسه
 كالبائع ، والتفويض إنما يعم من ملك من عليه الشيء ، محض مفعلاً وبه من الوكيل
 مقتضى القضاء إلى البايع بصير الوكيل فاعلاً بآثاره من ماله نفسه ، صارت الأمانة
 مضمونة على الوكيل بالائتداء ، بعد ذلك وإن انتظر قصده المكنى برده البايع عليه لا
 يتخص انتضاء الوكيل ، بد انتضاء الوكيل وبه من المكنى ينتب عن قضاء الوكيل من
 البايع

وإن كانت السرهم مسروقة أو مصادرة ، وبقي المسألة بحالها ، كان الهلاك من مال
 الوكيل ، لأن السرهم والرصاص الوكيل لم يصير ممتنعاً من ماله من الوكيل من
 ضمن قضاءه من البائع ، ولم يصير هو فاعلاً بآثاره ، لأن السرهم والرصاص إنما
 من جسمي الدراهم ، ولا كذلك الريوف والتبهرجه ثم في السرهم والرصاص إذا
 هلك السرهم من يد الوكيل يرجع الوكيل على المكنى ماله حده ، فدمه بآثاره البائع ،
 فلوذا ببضها الوكيل ، لو هلك من يده قبل أن يده مه إلى المكنى ، هلك من مال
 الوكيل ، لأن البيض الأول جسم وجوده كدمه ، فكانه كدمه سره جارية ماله درهم ،
 ولم يقد شيء ، ما سرى الوكيل ، ثم فقد الأمر ، فهلك المكنى ، وهناك بهذا المكنى
 على الوكيل ، وقد ماله من قبل هذا ، كذا ههنا

١٦٠٧ - قال محمد بن أبي جعفر ، رجل أمر رجلاً أن يقتري له جنزير
 مائة درهم ، فاشترى الوكيل ولم يقضها ، ولم يدفع الثمن إلى البايع حتى أعطى
 الأمر الوكيل الثمن ليطه ، ثم إن الوكيل استهلك الثمن ، وهو محسب ، فالبائع أن يرجع
 جنزيره إلى أبي بن سفيان الثمن ، بس لبائع أن يأخذ الأمر بالثمن ، لأن ما جرى بينهما
 عقد ، وحقوق العقد لا ترجع إلى غير المأخذ ، وليس للوكيل من الأمر سبيل ، لأنه قد
 استوفى حقه منه بعد جوب حقه

فإن فقد الأمر الثمن مع أنه ليس عليه فقد الجنزير ، وليس للبائع أن يأخذ ، لأن
 الثمن ولد وجب من الوكيل للبائع إلا أن الحازية ملك الأمر وقد صارت محبوسة
 عند البايع ، فكان الأمر مصغر من فضائه فهو بقرقة من امتعاز من امر لو كان ليرمه
 عليه وهو ، لم يد المغير قضى من المستعير ، يجبر المدين على القبول ، فكونه مصغراً

من أعضاء، كد هب، به يرجع الأمر على التوكيل بالنسبة، لأن الأمر إنما يقع به الشخص
تسلطهم الجارية بالأمر بتدبيره، فهذا كل الأمر على أن لا يسمع به جاريه ذلك الشخص، ثم
يكن واسطياً به، فكان به حق الرجوع وإن لم ينفذ الأمر الشخص، كما مضى بين أصحابه
بالنفس إذا مضى الأمر، نعم بالاعتناء، وإذا لم يرضى كل واحد منهما بالقبض، أو
لم يرض الأمر، فكذلك حرام عند أبي يوسف وعنه، وعند أبي حنيفة لا يرض من
غير رضى الأمر، لأن من أن يلقى في رضى حاله يمد يده به من غير رضى عند أبي
يوسف وعنه، وعند أبي حنيفة، ليس له ذلك

فإن قيل، الجارية من أحرار الحقيقة، وليس على الأمر رضى من الشخص،
فكيف يجعلها العاصي به من رضى على الأمر من غير رضى الأمر، وبني القزويني ذلك
الأمر، إلا أن النعم يعلن به حتى كانت محسوسة به، ويستطاع الشخص بها كماله، في اعتبر
الاستيعاء من التوكيل، لأنه ليس بمقتضى، ومن التوكيل، لأنه مفسر، يجب إيعاده من
الشيء، فذكره عند أبي حنيفة، فإن كان في الشخص رضى على الأمر، فهو للأمر،
لأنه بذلك ملكه، وله فرق عن غيره، وإن كان فيه معصاة، فالأمر يرجع بالتمسك على
التوكيل لأمر الأمر، لأن الأمر ليس بمقتضى، ثم الأمر يرجع عن التوكيل بما كان رضى
منه من غير ضرورة، فلا ليل

بوع آخر في تأخير الشخص عن التوكيل

وحظه عنه وحثه منه وما متصل بذلك.

١٠٧٨ - التوكيل بشرطه من رضى به إن اشترى، ثم ينفذ الشخص، حتى إذا وقع
الشخص عن التوكيل، وجب، وبشرطه تأخير في حق المولى، حتى لا يكون التوكيل على الرجوع
على المولى من حق، لأن الأمر إنما صفة تأخير عن التوكيل، لأن الشخص في حق إبطاله
على التوكيل حتى كان مطلقاً السمع بالنفس حتى التوكيل، أصبح التأخير منه

ولذلك ثبت التأخير في حق المولى، فقد قال بعض أصحابنا، إذا كان التأخير
مشروطاً في أصل العقد، أو إذا كان يكتفى به في أصل العقد، لا يثبت في حق
التوكيل وبعضهم قالوا، يثبت التأخير في حق التوكيل على كل حال، وإطلاقه

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

فالشراء للموكل ، ولا يصدق الوكيل في قوله مشترىه ، يعني لا أن يصدق الموكل ، وإن
أضاف لشراءه إليه ، ويصدق من غيره ، فكذلك الخواص ، ويؤكد أن يصدق المتعدد لتمامه
استحساناً ، وإن أضاف الشراء إلى غيره ، وقد حقه ، فالشراء يقع بوكيل من حيث
الظاهر حتى لا يصدق الوكيل في أنه اشترى للموكل ، وإن بعد مال لو كان يصير صاحباً
إلا أن يصدق الموكل عند ذلك ، عند اشترى بالمال مطلقه ، فهو على وجهه ، وإن اشترى
حالا بحكم العقد ، إن بعد من درهم الموكل ، فالشراء بدينار ، وإن بعد من مال غيره ،
فالشراء له ، وإن لم يصدق من جمع في الشراء إلى الموكل ، يعتبر منه ، وإن اشترى من غيره ،
فالشراء بكونه للموكل ، حتى لو ادعى الشراء عند ذلك للموكل لا يصدق ، إلا أن يصدق
الموكل

١٦٠٨٥ - ذكر شيخ الإسلام هذه الجملة في شرح كتاب الزكاة في باب قبل باب
توكيل في الشراء ، وذكر شمس الأئمة الطولوني في شرح كتاب البيوع في باب توكيله
في السلم مسألة الوكيل في السلم ، وجعلها على وجوده ، إن أضاف لوكيل العقد إلى
درهمه الآخر ، فالمقد لا يصر ، وإن بواه لنفسه ، وإن أضاف العقد إلى درهمه غيره
ذلك ، وإن تصادف أنه بواه لنفسه ، فهو له ، وإن عقد درهمه لأمر بعد ذلك ، وإن اعتقدا
في شيء ، فلهي الموكل أنه بواه لنفسه ، وإدعى الموكل أنه بواه له ، فهو يتصور أن بعد
درهمه الموكل يقع العقد ، للموكل ، وإن عقد درهمه بغير العقد له ، وإن تصادف أنه لم
يحضره به ، معنى بواه محمد المقعد لوكيل ، وعلى قول أبي يوسف يحكم المقعد
وذكر بعده مسألة لوكيل بشر ، خنطة ، ونكر أنها على المصنفين لدى ذكرنا في مسألة
السلم فيما يصر عليه ، وفيما احتلفوا فيه قال محمد ، إن شاء في الشراء ، ويصر
حاشا بما عاين في مسألة الشراء ، بما تصادف أنه لم يحضره به ، فالمقد لوكيل
إجماعاً ، ولا يحكم العقد وهذا القائل يفرق بين مسألة الشراء ومسألة السلم على
قول أبي يوسف

نوع آخر في الوكيل بالشراء إذا وجد بالشراء غيره ، وإن كان في الزيادة
توكيل بالشراء ، وإذا وجد شيء ورهني به ، فإن كان ذلك قبل القبض لم يفتقر ،
كانه لشراء مع القبض بالعبء ، وإن كان ذلك بعد القبض ، لا يصر الموكل ، لأن بعد
القبض للعبء حصه من الثمن ، فوجد حصه للعبء من الثمن للموكل ، وهذا توكيل

في هذه المسألة من المذهب الذي وجب في حقه من ذلك العيب قبل
انتدحه

٨٦ ١٦- في معتمد من الخاتم حتى دفع من حين بدوهم، والمردف
بشروطه بخلافه، في ترى الموكب بالاعطال في معصية، في حددها عينا، في كتاب
الحديثة عند تركه، ردده من غير استطلاع وتبين الموكب ان كان الموكب قد دفعها الى
الأمم لا يرددها الى كثر إلا ما مر في الأمر، هذا لأن لا بد من هو الموقوف لمصلحة
كلية خصة لنفسه، وفي حين منتهى من موقوفات من دفع لأقرباء، وبه الأصل في إطلاق
الأمم من غير استطلاع وفي ذلك، وشبهه البيلة لا يظنوه من غير استطلاع، وان
الموكب، معصية منعه من البيع الى الموكب، ومنعه من بيعه بعد دفعه الى
الموكب، فيسكن بعد بالمسجد، لأننا في معصية منعه من البيع الى الموكب،
في هذه الآية ملك الموكب، في هذا معصية منعه من البيع الى الموكب، وفيه
إزالة ملك الموكب، ويده، فيجوز بهطل العمل بالبيع، معصية منعه من البيع الى الموكب،
في هذه الآية على ما يفسر في الموكب بالبيع، في دفع من منعه من البيع الى الموكب،
الأمم، وهذا عيب في الموكب في حقه، في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب

في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب

في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب
في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب في دفع الموكب

الأمر، ثم يكن له ذلك، وجهه بوجوه إشكال: لأن التوكيل انتصب حصصاً للذم في هذه الدعوى بالاجتماع، حتى لو اقدم البائع عليه على التوكيل أو الأمر رضى بالقبض قبل، ووجه الرد، والبيعة لا يبرأ إلا على الخصم، فإذا انتصب حصصاً في هذه الدعوى يتوجه عليه القبض، ألا ترى أنه لو ادعى على التوكيل أنه رضى ببدل العيب، ولم يكن له بيعة، يستحق عليه، رضى به ما قبل، كذا هو

والجواب وهو انفرق بين المسألتين لأن المانع حتى ادعى رضى التوكيل بالعيب، فإنما انتصب التوكيل حصصاً به في حق البيعة والخلع جميعاً، لأن التوكيل بالسراة أصيل في حق الرد بالعيب، لأنه من حقوق المرد، فكان أصيلاً فيما يدعى عليه من الرضا بالعيب، كأنه اشترى نفسه، ومن كان أصيلاً في حصصة إنسان كان حصصاً في حق سماع الشهود والاستعلاء جميعاً، فلما التوكيل فيما يدعى البائع على التوكيل من الرضى بالعيب ليس بأصيل، بل هو نائب ووكيله عنه حكماً، من حيث أنه السامع ادعى على التوكيل إبطال حقه في الرد بالعيب بسبب ادعاه على التوكيل العائب، وما ادعى على التوكيل العائب سبب سبب ما يدعى على التوكيل الحاضر لا محالة، فانتصب التوكيل حصصاً عن التوكيل، وصار كالتائب والتوكيل عنه حكماً، ولو كان نائباً ووكيلاً عن العائب فما يدعى عليه السامع من الرضى بالعيب حصصاً انتصب به حصصاً في حق سماع البيعة لا في الاستعلاء، فكذا إذا كان نائباً ووكيلاً عنه حكماً

فإن ثم يكن للبائع بينه وبين رضى الأمر بالعيب، ورد التوكيل اجازية على البائع بالعيب، ثم حضر الأمر، وادعى الرضى، وأراد أخذ اجازية، فأبى البائع أن يدفعها، فقال، قد تحقق للعاصي البيع، فلا سبيل لك عليها، لأن العاصي لا يصح إتي قوله المانع، وورد اجازية على الأمر، لأن المانع مع الأمر تصادق هي أن اجازية ملك الأمر، لأن البائع ادعى رضى الأمر بالعيب ولزوم اجازية إياه، صدقه الأمر بذاته، فاستتم التصديق لي وقت الإقرار، وبعث هذا التصديق أن قال في أخطأ لو نصاه بالرد، وإن صدقه بالرد بعد ظاهراً لا باطناً، فسقط الاجازية على حكم مدع الأمر في السابق، فكان للأمر أن يأخذه بعض مشايخنا قالوا، هذا على قول محمد، فأما على قول أبي حنيفة، لا سبيل للأمر على اجازية، ويحفظهم قالوا، لا، بل هذا قول الكل، وهو

الأصح

ووجهه أن نقص المأضي ههنا المبيع لم يكن مائة على دليل موجب للنقص، ولذا كان جهته بالمأضي مستطرد، وهو رضى الأمر بالعيب، ثم عهد الدليل بحلله، وهو مثل عدا لا يبعد النقص، ما كان كما لو قضى في حادثة بغيره، وبغيره حلله.

ولو أن التوكيل جازى رد الخيرية على المبيع بالحق - بعد بيع من المبيع، فهاج التمن من يده، فباع من مال التوكيل، ويعزم التوكيل بالمعنى بالأمر من مال ماله، ثم إننا صدق الأمر بالمعنى من رضى العيب، وقضى الخيرية بدفع الأمر التمن إلى المبيع من ذلك ماله، والأمر هو التمن من دفع ثم وقضى الخيرية، لأن من رضى التوكيل أن يرد قد صح، ويرى هو من المهددة ومحمولة، ونسب التوكيل جازى، وبما نلت للموكل حق من الخيرية بعد ذلك تصدق التوكيل بالحق، فلا يظهر ذلك من حق التوكيل - ويجعل من حق التوكيل كأن التوكيل استمرى الخيرية من المبيع ينفذ لا ينفصل كلاهما عليهما، وبعد تنفيذ كلاهما إلى غيرهما، وليس بالتوكيل أن يرد التمن بذلك أقررت مرة ببعض الممن من التوكيل، فليس لك أن بعض من مائة حرمي، لأن المبيع حول نعم، أنه بذهب إلا أنه ذلك التمن أحد منى بالنقص، ثم هذا النقص، وإذا لم يصدق من حيث التمن، لأنه نلت الخيرية يبرر ذلك التمن لعدم بعضه من حيث الظاهر، على أن خذ التمن من ثلثي، وأحوال بينك ومعهما، فمعت الخيرية منى وبها ذلك التمن، وبوجه الأمر بها عيباً آخر كان هو خصم من التمدد التوكيل، لأن النقص بالمعنى صح ظاهراً، وخرج التوكيل من التمن، وبره من حقوق العقد من حيث الظاهر، ولو ربه خبر من العقد بعد ذلك كرهه صادق التوكيل ونباع، ولا وجه إليه، لأن نلتهم لا يعمل في حق غيرهما.

ولو كان التوكيل يندم، وهذا العيب، وبعد ما نلت للمعنى التمن، أقر رضى الأمر بالعيب، كان بالمعنى العيب، إن شاء أمسك الخيرية، وبما ماله على التوكيل، لأنه صدر من التوكيل كلاماً مستقصاً لا يمكن الجمع بينهما، لأنه أم أول مرة أم الأمر لم يرض بهذا العيب، ثم أم بعد ذلك أنه قد كان رضى، ومن ناقض كلامه سطلاباً له، لا فيما عليه، لتصويره، لأنه من يظلم ما صار من كلامه حدث له.

الامر، ثم يبعده الامر اليه على يده على ما ياتي

۱۶۰۱۹ - المصنف يريده على ان يبيعه الوكيل بصفته المالك المسمى بالامر
الامر، ثم يبعده بصفته المسمى في البيع، ليس ببيع له ان يرد، وان يبيع بصفته المسمى
الامر بصفته

۱۶۰۹۰ - وفي الامور، هو محض الوكيل المسمى بالامر، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر بصفته المسمى، كما في قوله تعالى: ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى
وغيره، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته

۱۶۰۹۱ - وفي الامور، هو محض الوكيل المسمى بالامر، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته

۱۶۰۹۲ - وفي الامور، هو محض الوكيل المسمى بالامر، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته

توضيح آخر في الوكيل بالشراء يريده المبيع في المبيع

لو يريده في المبيع

۱۶۰۹۳ - وفي الامور، هو محض الوكيل المسمى بالامر، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته
المسمى بالامر، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته المسمى، ان يبيع بصفته

الشراء أولى من اعتبار حاله سم؟

قلت: بما كان جانب شراء أولى، لأن فيه تصحيح التوكالة أولى من غير تصحيح التوكيل بالشراء، وبما كان التصحيح للجمهور، يمكن الثاني أن التوكيل بالشراء ثابت مطلقاً ومفسى فيه لأن المشتري والتوكيل بالبيع يكونان التوكيل للموكل نائباً عنه لا مطلقاً ولا شرطاً، أو غير الثابت مطلقاً ومفسى أولى وعلى ذلك التوكيل قيمته المسمى لأنه ليس حرج المبرع على التوكيل على حاله، كما ذكره، والشراء بألف درهم من مال التوكيل لا يرى أنه يرجع على التوكيل بألف درهم، ومثل المبيع قيمته، فيرجع على بعيته بهذا.

بوع آخر

في مخالفة التوكيل بالشراء في النقص.

١٦٠٩٦ في نسخة في الجامع الصغير: رجل وكل رجلاً أن يشتري له عشرين أمانج، ثم بين ثلثاً، فاشترى أمانجاً، فاشترى جاتراً، لأن التوكيل بالشراء مطلق غير مبدى بعد الاستماع. فإذا اشترى أحدهما، عدت في بعضه وكل به فيجوز، فإن أمره أن يشتريه بألف درهم، فاشترى أحدهما بمائة أو أقل، وفقد بدا على السوداء، فالشراء جائز على الأمر، أما لأن فلان ليس بمخالف، لأنه اشترى بمحضره من ألف، وأن الثاني عدلته وإن مخالف، ولكن إلى خير، وإن اشترى أكثر من خمسمائة به بغير علم الأمر إلا أن يشتري الآخر بنفسه من قبل من يختص به، وهذا قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف ومحمد: إن اشترى أحدهما بأكثر من خمسمائة فبطل ما يبيع من الآخر فيه، وقد بقي من الألف مقدار ما يشتري بمائة العدد ثلثي مجوز.

فيل لا خلاف في مسألة، وقول أبي حنيفة في نكاح استأجرها بأكثر من خمسمائة لا يجوز، محمود على ما إذا كانت الزيادة كثيراً بحيث لا يتعذر الناس في مثلها، فأما إذا كانت الزيادة بحيث يتعذر الناس في مثلها، فإنه يجوز، وهذا لأنه لا يسميه في حق هذا الزيادة بدي، فشراءه بأكثر من مائة بحيث يتعذر

الباقى ظهر أن شراء النصف كان حتمًا لا يستترى الباقى بقى التمتع، وبغير أنه كان موافقًا من كل وجه. فمد على الوكيل، فأما إذا احتصم، وألزم انحصار الوكيل شراء النصف الأول، ثم استترى النصف الثاني، فالحكم بأن الوكيل، لأن خاصية ما اشترى الوكيل النصف لأجل، فمد على جهة اختلاف بعضه، فزال التوقف، وبشد على الوكيل، فلا يعود إلى الوكيل بعد ذلك

١٥٩٧ - وفي المورد أن من وكل رجلاً بشراء عبد بدينه، لأشترى الوكيل نصه، يتوقف شراءه على رجاء عبد أبي يوسف. حتى لو اعتقه الوكيل عن نفسه لا يصف. ولم يعتقه بركة عن نفسه بعتد؛ لأنه حصل بعض المفرد، وبكى معيه بعيب الشركة، فحق تصرفه للوكيل، لكن ثبتت خيار العيب، فإذا اعتقه فقد أسقط حبه، فثبت المعتبر من جهته، وإذا ذهب يبيع الملك للوكيل وعند محمد بيع ذلك الوكيل حتى لو اعتقه بعد العنق من جهته إلا أن يشتري ما لم ي، فحبيبه يمحوه بطله على الأمر. وهذا لأن شراء النصف صار محققًا إلا أن عمره نوافع بانه بأن يشتري النصف الباقي بصل واحد وشراء الباقي جهته الملك للوكيل فكان المعاملة ظاهرة، فمد على إحتافه من جهته

١٥٩٨ - الوكيل يسر الدار فاشترى نصه، ثم يشتري الوكيل الحرف الباقى، لم يجر شراء وكيل على الوكيل ولو كان وكيل يشتري نصف ملك الثمار لو لا. ثم يشتري الوكيل نصف الثمن على الوكيل، لأنه لا بد من شراء الوكيل الحرف لو لا. أثبتت ملكه بالبرهان المشتري، فكانه من الأبد، وكل بشر النصف حتى لو استحق ما اشترى الوكيل بدمه اشتريه الوكيل

١٥٩٩ - ولو وكله أن يشتري له دارًا مكف، فاشترى به نصف دار شركة بين الوكيل وغيره بمجموعه، جاز. ونحو كله أنه يشتري له عشرة أرباع من خير بدهم، فاشترى له عشرة أرباع، لرجح الأمر عشرة أرباع نصف درهم. ولم الوكيل عشرة أرباع نصف درهم

فألو! رأى يجوز على الأمر عشرة أرباع نصف درهم. إذ كانت العشرة

الأيام من يومه، و... ١٤٦٥٠ - في رواية أخرى، بعد الكافي عن أبي بصير عن
 شرح الأخبار، في باب النكاح، في قوله:

١٤٦٥٠ - وذكر في رواية أخرى: «مَنْ جَازَلَ امْرَأَةً بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةِ
 وَصُورِهَا رَجُلًا، أَمَرَ بِحُلَاةٍ بِسْرَى لَهُ عَشْرَةُ رُطَالٍ مِنْ بَيْتِهِمْ، وَاقْتَدَى فِيهِ
 عَشْرِينَ رُطَالًا مِنْ دَلَتِ رَجُلًا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ دَلَّ بِوَجْهِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ
 فِي رَجْمِهِ، فَالْأَمْرُ بِهِ، وَهُوَ فِي لَيْلٍ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ
 كَلَّةٌ لِلْأَمْرِ، وَفِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ

١٤٦٥١ - في رواية أخرى: «مَنْ جَازَلَ امْرَأَةً بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةِ
 وَصُورِهَا رَجُلًا، أَمَرَ بِحُلَاةٍ بِسْرَى لَهُ عَشْرَةُ رُطَالٍ مِنْ بَيْتِهِمْ، وَاقْتَدَى فِيهِ
 عَشْرِينَ رُطَالًا مِنْ دَلَتِ رَجُلًا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ دَلَّ بِوَجْهِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ
 فِي رَجْمِهِ، فَالْأَمْرُ بِهِ، وَهُوَ فِي لَيْلٍ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ
 كَلَّةٌ لِلْأَمْرِ، وَفِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ
 يَتَمَتَّعُ فِيهِ الْخَلَاءُ بِالْعَمَلِ بِالْخَلَاءِ»

١٤٦٥٢ - في رواية أخرى: «مَنْ جَازَلَ امْرَأَةً بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةِ
 وَصُورِهَا رَجُلًا، أَمَرَ بِحُلَاةٍ بِسْرَى لَهُ عَشْرَةُ رُطَالٍ مِنْ بَيْتِهِمْ، وَاقْتَدَى فِيهِ
 عَشْرِينَ رُطَالًا مِنْ دَلَتِ رَجُلًا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ دَلَّ بِوَجْهِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ
 فِي رَجْمِهِ، فَالْأَمْرُ بِهِ، وَهُوَ فِي لَيْلٍ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ
 كَلَّةٌ لِلْأَمْرِ، وَفِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ

شرح في باب النكاح، في قوله: «مَنْ جَازَلَ امْرَأَةً بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةِ
 وَصُورِهَا رَجُلًا، أَمَرَ بِحُلَاةٍ بِسْرَى لَهُ عَشْرَةُ رُطَالٍ مِنْ بَيْتِهِمْ، وَاقْتَدَى فِيهِ
 عَشْرِينَ رُطَالًا مِنْ دَلَتِ رَجُلًا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ دَلَّ بِوَجْهِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ
 فِي رَجْمِهِ، فَالْأَمْرُ بِهِ، وَهُوَ فِي لَيْلٍ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ
 كَلَّةٌ لِلْأَمْرِ، وَفِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ

١٤٦٥٣ - في رواية أخرى: «مَنْ جَازَلَ امْرَأَةً بِمَنْزِلَةِ امْرَأَةِ
 وَصُورِهَا رَجُلًا، أَمَرَ بِحُلَاةٍ بِسْرَى لَهُ عَشْرَةُ رُطَالٍ مِنْ بَيْتِهِمْ، وَاقْتَدَى فِيهِ
 عَشْرِينَ رُطَالًا مِنْ دَلَتِ رَجُلًا عَلَيْهِمْ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ دَلَّ بِوَجْهِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ
 فِي رَجْمِهِ، فَالْأَمْرُ بِهِ، وَهُوَ فِي لَيْلٍ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ
 كَلَّةٌ لِلْأَمْرِ، وَفِي الشَّهَادَةِ، فَإِنَّهُ يُؤْتِيهِمْ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ عَشْرَةَ سَعَفٍ، وَفِي رَجْمِهِ

مبيعاً ، فامسرى يوماً لا يكفه مبيعاً ، لا يلزم الأمر

بوع آخر

في مخالفة الوكيل في الشئ

فإنه إذا كان مائلاً مبيعاً من رجل وكل وجلاً لا بشئ ، هذا ما ذهبوا إليه ،
ويعتقد أنه ، فاشترى عبداً بمائة ، واعتقه عنه ، هذا ، أو لو اشترى بالقبض
يكن خيراً منه ، جاز

١٦٠٩ روى الحسن بن زياد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة في التوكيل
بشئ ، جاز به بألف درهم ، إذا شترها بغير قبضها مثل قبضه ألف درهم ، أنه يجوز
على الآخر ، وكذا لو كبل بغير جازية بخلافه إذا اشترى بألف درهم ، قال ، وهو
لو أن أبي يوسف

وذكر أبو سعدة في نوادر عن أبي يوسف ، في البيع بخلاف اليد ، فقال ، إذا
وكله أن يبيع به عشرة داهم ، ساعة ثلاثة فسيره لا يجوز ، ورواه الحسن بخلاف
الذكر في الكتب الظاهر ، فالذكر في الكتب يقولون أن لو كبل إذا حالف ، إن كان
اختلاف من حيث الجنس لا بعد عفى الأمر ، وإن كان المائى به أنفع من الأمور به ، كما
إذا أمره أن يبيع عبده بألف درهم ، ساعة مائة دينار ، أو كان الاختلاف من حيث
الوجهة والغدر ، أو من حيث الجنس ، أو كان المائى به أنفع من الأمور به بعد على
الأمر ، كما إذا أمره أن يبيع عبده بألف درهم ، ساعة مائة وخمسمائة ، وإن كان المائى به
أمر من الأمور به ، لا يملك عسى الآخر ، كما إذا أمره أن يبيع بألف درهم ، ساعة
شعيرة درهم ، وإن مر به من هذه المسائل بعد فصل ، أنه كين

ويروا السراء به عن ملكته : لأنه ما رخص يروا السراء إليه هي منكته ، يتأخر عن يروا
المسعى عن منكته

وأما في ن وجه شمس وهو ما إذا كان أحدهما قائماً ، ولاخر جاعلاً ، قلان
تعلق الوكالة ، فتنار إليه يورى إلى المروور هي حتى حتى من على بحر ، سا

وأما في ن وجه ، فالب وهو ما إذا كان عالين بسايل ينار إليه ، لا أن كل واحد
سهما لا يخله في صاحبه عن ن ، جلان في عم كن واحد سهما أن صاحبي جاعل مجال
الفراسهم ، وان الوكالة بعثت بالمسعى في حتى صاحبي نيا يروور عنه

وهي الوجه الرابع وهو ما إذا كانا على مجال واحد ، إيه ، ويعلم كن واحد سهما
أن صاحبه يعمده ، فالعهد ينمى بالشار إليه ، عهد لأن السراء بتعريف ، والنسبة
للتنوع أيضاً ، إلا أن السراء يدور في التعريف عن النسبة ، لأن السراء قد يشك في
النسبة عبره ، السراء به لا يشك في الأسوة عبره ، نفسه هذا أن يتنوع الوكالة
ملتزم إليه في سرجوه كنهها ، إلا أن علما عن هذه الله به ، هو ن الأول والثاني
والثالث دفعا يروور سهما ، أو عن أحدهما ، ولا يروور في الوجه الرابع ، فيعلم
الوكالة الثالث به

وعن هذا لك أن من قال بعمود بنت منك عند الحمار ، وأما في عهد قائم
سهما ، فكل لأخر عهد بنت ، أنه يجوز العقد على عهد ، وبين عهد أي ما ذكر في
سمر الواضع أن العهد ضمن بالمسعى ، وإن كان للشار إليه من حسن السعى ، فالوكالة
تعلق بالشار إليه ، لأن السراء ألع في التعريف إلا إذا كان في محض العهد بالشار إليه
فقد تنوع ، فحينئذ ينمى العقد - السعى على ما يبي سانه عهد هذا - إن شاء الله
عالم -

أما في هذا ، فإلى يخرج المائدة فقروا ما ذكر محمد من جواب محمول
على ما إذا كانا عدي في الكس ، وكان أحدهما جاعلاً ، والآخر قائماً ، أو ك .
عالمين ، إلا أن كل واحد سهما لا يعلم أن صاحبه يعمده ، وإن قد السراء على الكل
في هذه الوجوه ، لأن الوكالة جمع بين الإشارة والنسبة في سمر ما وكل يشارعه .
الشار إليه من خلاف حسن السعى إذ كان في الكس ألف دينار ، أو ثلثه فلس ، وهي

هذه الصورة بمراد التوكل بالقرآن في الأحوال الثلاثة، وإن كان في الكيس سمعة
 درهم، فالتوكل إليه وإن كان من جس النسي إلا أنه في تعميل التوكل بالقرآن إليه عروفاً
 بالتوكل، لأن التوكل يشتري بالنسي منه على ظاهره، وكأنه نوع من التوكل بالتوكل
 إليه، بعد الشراء من التوكل، فيقول النفس عليه من غير درهم، فهذا هو التوكل
 بالنسي، وهذا يشتري بالنسي، وكذلك هو نظر التوكل إلى ما في الكيس، وعلم به، ثم
 اشتري جارية بالك درهم، كان الشراء بالتوكل، لأن التوكل كان وجودها معالت
 بالنسي لا ذكره، فلا يتحول إلى غيره بعد ذلك بالنظر في الكيس

وكذلك كان في الكيس ألف وخمسمائة، فاشترى التوكل جارية بالك درهم
 كما ذكرناه، فالشراء منه على التوكل، والوجه ما ذكرناه، وكذلك إذا كان
 جارية بالك درهم، بعد البيع، قال الله في هذا الكيس، فاشترى به كما أمره، فإذا
 الكيس ألف درهم، ثم قال، اشترى جارية بالك درهم، ثم قال، اشترى به هذا الكيس،
 واشترى به كما أمر به، فرد في الكيس ألف درهم، بعد البيع، قال، فالشراء على
 الأمر، والنسي ما ذكرناه أن الشراء إليه وإن كان من جس النسي، لأن في تعميل التوكل
 بالتوكل إليه حرراً، فاشترى التوكل بالنسي، وهذا يشتري بالنسي

١٦١-١٦٢ قال، ولو كان التوكل وروا ألف درهم، من يد التوكل، والتوكل ينظر
 إليها، فقال، اشترى به، لأنه ما يشتري جارية، واشترى جارية، لأنه ما يشتري
 التوكل كان شراً، ولو اشتري بذلك التوكل، جارية، ثم الأمر.

وكذلك إذا قال، اشترى به ألف النفس جارية، واشترى بالنسي، كما سمي
 التوكل، فاشترى به، ولو اشتري بذلك الله أهم جارية، الأمر، والعقل التوكل
 بالتوكل، ثم دفع من أصل النسي، وحصل التوكل، عن التوكل، وإذا سمي
 الشراء إليه، وعلى الله، سألها ظوفاً، وهو مع، فاشترى بالنسي، فقول
 الرجل لغيره، بعثت هذا النسي، ويشير إلى النسي، ويرد به، مدح والتوكل،
 ويقول لغيره، سألها هذا، وسألها في النسي، ويرد به، الأمر.

١٦١-١٦٢ - ولو دفع إليه كساء، وأمره أن يشتري به جارية، به، الأمر، فاشترى
 التوكل في هذا الكيس، فاشترى الكيس بما فيه من يد التوكل، ثم اشتري التوكل جارية بالأمر

[illegible]

والعرو أن المبيع من معين المصدق بالمشتر إليه مبرء غير أن العرو من فصل
القول لا ينفي إلا إذا علمت مشار إليه ، وإلزم كل واحد منهما بعدم تسامحه بالمشتر
إليه ، أماعه العرو ينفي بضم كي واحد منهما ثالث ، إنه لا ادعاء يكون رصاً
برو لا البيع من ملكه بهذا المبرء ، والمشموع يكون راصحاً به ، وهذا العرو من
ملكه ، فليس العرو

نوع آخر من التوكيد بالشر ، بماءه حمل ومؤنة

إذا استأجر حمولة حمل المشتري:

۱۹۶۰ سال محمد و ز. کل افرجل و حلا لیسری که کر حیطه ، فانسره اوله ،
 راسنجر بصره امحسه عبه ، عبده سلسله علی ثلاثه اوجه

الأردن أن يكون له حظ في حنطة أو طحان في نواحي مصر التي سماها،
وفي هذا الوجه ليس بـ^١ بكون التوكلي صريحاً في دعوى ولا برجع بالكراء لأنه وكذا
اقتضاه، فأما^٢ قوله بدعوى في الاستحسان لا يصح من قوله ويرجع بالكراء
لأنه إن لم يجر بالكل صريحاً ومثبتاً بعد ثبوت دعواه، فإنه لا يرد وانظروا
في الثاني أن من اضطرر دعواه في ناحية من نواحي مصر، فإنه يستحق أن يجعل إلى صفة
اللمركه في ذلك نواحيه

موجودہ اہلسنی ان پورکے ای پستری لہ سٹیفہ فی قرہ من قری لمصر لہی عہد قیہ
وہی عہد الرجہ پامیر الزکین ہر ہ و لا یرجم منکر ہام و استعجابان

ما رجاءنا من أن يكون له نصيب من حصة من مصر ، من هذا الوجه يصير

الثاني، وهو ما صحح الوكيل إذا شترى الوكيل شيئاً، فسرى للموكل، وإليه
كلام الشارع أو يسرى بحيث هو يسرى الوكيل شيئاً، فليس من يكتسب للموكل
الإجماع

١١١٣- وقد كان مذهبنا في ذلك ما ذكرناه في كتابنا من أن العبرة هي، أو
على حد من ليس بمالك عند الوكيل، كذا ما في العبرة التي من حيثك تجمع
هو كذا الإجماع، هكذا ذكره في الأئمة الخلق، وذكر في كتاب الإجماع أن
من أصاحه فإنه يبر فيه من يله، في يله، ثم إن الاجر وكل استباح من يستاجر
بلاجر، فلا يسوقه، أن الوكيل صحيحه، وم يملك حلالاً

وذكر فيه أيضاً إن استباح ذلك، فقال لأجره، حر روم من سرق من الجار
من الأجرة التي عليه، كتاب الوكالة صحيحة، من سرق من الجار، ما ذكر في
الإجماع قولهم، إن على قول أبي حنيفة، قد كذا بالغة، وبمقتضى ما ذكر في
الأجزاء قول الكس، ولا يصح تصحيح

في آخر

في الاستحقاق المسرى بعد ما هلك في يد الوكيل بالشر

١١١٤- قال أبو بكر بن عمر، في يده يبيعها، أو غير غيرها، أو سرقها، وقد
لحقه، وفيها، قد ثبت في يد الوكيل، ثم استعفاها من، فهو باعها إن شاء صمو
البيع فيها، وإن كان من يسرى، لا كذا، أحد منها، عاصب في حقه، ولا يسل
تلمسحق على الأمر، لأنه لم يملك تجارئة، فلم يضره من، فم يحصل الوكيل
قابلاً فيها، الوكيل من من سرقه، الوكيل، حاصلاً

وهو من المالكين بالشر، وهو الوكيل بالقيصر، وإن كان من يسرى جهده، ووكل
رجلاً يبيعها، يبيعها، يبيعها، وعلمك في يده، ثم استعفاها، كان للمحقق الجار،
إن شاء من البيع، وإن كان من يسرى الوكيل، وإن شاء، صمو، الوكيل، وحصل الوكيل
قابلاً يملك الوكيل

انقسموا جميعاً لبيع، ثم البيع طامساً^(١) وإن اختار بعض الموكلي أن يوكّل نفسه
 البيع غير أنه إذا حاربه بين الموكليين، رجع بما عصى عن موكله، لأنه كان عاملاً له
 في القبض، وكان نور الصداق عنده، وإن اختار بعض الموكلي أن يوكّل نفسه
 أحد: لأن بعض الموكلي وقع به، فكانت قصصه^(٢) وله أن يأم.

الفصل الحادى عشر

فى التوكيل بالبيع

هذا الفصل يشتمل على أنواع

موزع على التوكيل بالبيع لفظى وإذاع، من سوى المورهم، المواتير، أو باع بالنيابة، أو باع بالعرف

١٦١١٥ - توكيل بالبيع ينطق بملك الفسخ بما عر، وهان، وبأى شئ كان عند لى حقيقة، وقال أبو يوسف ومحمد - لا يملك البيع إلا بثل القيمة، أو بأقل مقدار ما يشترى الناس فيه، ولا يملك البيع إلا بالنقص المعتاد فيما بين الناس

١٦١١٦ - راد، باع بأحد من مزارع فسد بين الفسخ من ذلك التسمية، وحاز عند علمائنا، وإن باع بأحد من مزارع فسد بين الفسخ من ذلك التسمية، باع مثلاً إلى حمير، منه، أو ما أسبه ذلك، فعلى قول أبى حنيفة يعبر، وعلى قول أبى يوسف ومحمد لا يعبر.

قال ابن ماجه - رأى يعبر بالسيئة إذا لم يكن من لفظه ما يدل على البيع بالقد، وأما إذا كان من لفظه ما يدل على البيع بالتد، لا يجوز البيع بالسيئة، وذلك نحو أن يعبر بعهد العبد، وانفس بيتي - أو قال بع، فإن يعبر، فلا مؤثر، أو قال بع، فمضى أحدج إلى علف عياللى - على هذه الصورة، يس، به أن يسع بالسيئة، وقد روى عن أبى يوسف وهو حر، قوله روى عنه إذا وكله بالبيع من واحد التجارة، فله أن يسعه بالنس، وإن وكله بالبيع لم يجزه إلى القصة أو دعاء الدين، أو ما أشبه ذلك، فليس له أن يسع بالسيئة

١٦١١٧ - رأى أبو داود ابن مساحة عن أبى يوسف، لو أن امرأة دعت غزلاً إلى رجل لبيعه فهدى عن البيع بالنقص، قال ثمة - إذا كان هداً، ما يسبله على إرادة البيع بالتد، وليس له أن يسع بالسيئة.

١٦١١٨ - قال فى إرياداد - وإذا كان الرجل لبيعه أحد عيلى هذه، ونحو

بجهد، أو هات سيرة به عهد، صبح: انوكيل، فقد صبحج يو خيل بالسبح بعد مطلق،
ويصوره عهد مضطرب، وناك لا يصحح المفسر، ثم "لو كل عني هذا برجه، فان من قبل
الهدى، وملك هذا الحد، بعد، و قال: استرعت صحت هذا العهد عينا لا يمر

و نعرف أن جمالنا الصف من الخوكيل لا يذهب إلى دنا معه لأن الركي ليس
ملازم ولا كذلك المشرك لا يلبس لونه ، فتعني إلى لنا معه ، وأما من كسحه
شأنه لا يفسد أحب .

سم اذ اصبح السوكليل بعدد ذلك في خاف قد تركته باسره ، فاضرب هذا مجي
نيه لا يجره ، كما لو مري وكن معه ، انما اشري عبيد معه ، ان كانت قبيلة العبد
استرى مثل قبيلة ذوال النجير او اقل مقدار ما شاعى الناس فيه بجزيرة ، وبن كان مقدار ما
لا يبيع في الشام حبة لا بجزيرة ، وبن في عدو وكله فليقع ، فبعضه عبد مغير حبة لا بجزيرة .
كما ان باع السوكليل بمعه ، ولو باع بمعه بمعه ، فلو كان قبيلة ذوال النجير مثل قبيلة ذوال
النجير ، فلو ان ذوال النجير ما ينعان الناموس فيه بجزيرة ، وبن كان مقدار ما لا يبيع في الشام حبة لا
بجزيرة ، هكذا ذكر في الرياد

فیل ہدای موعود، باب غفر ہوں اسی حصہ بحر کفہ ماکان، لائے وکیل
 مایع مسموم، وائیکر مایع مسموم، ملک النبی عالم، ویدیا عید، ایس ہدای فوک
 الخلاء لای مایع لہذا ہے، ویدیا ایڈیلیس صبح و وجہ نص و وجہ نکاح، ویدیا
 وکیل مایع مسموم و وجہ ویدیا مایع مسموم و وجہ ویدیا مایع مسموم
 لائے وکیل مایع مسموم، لایع مسموم، لایع مسموم، لایع مسموم، لایع مسموم
 وکیل مایع مسموم، لایع مسموم، لایع مسموم، لایع مسموم، لایع مسموم

[illegible]

وَجَسَّعَ لَهُ ثَوْبَ يَكْرُبُ الْمَبَائِلَ أَوْ أَكْرَهَ عَلَى فُلِكَ حَمْدَ الْعَدُوِّ نَافِعٌ يَجْعَلُ

المحرم في الثياب ظاهر على قول الكل؛ لأن الثياب لا تباع في الدمه إلا بمبيعه، وهذه لا تباع إلا بهربي، نعم حتى يسوق فيها جميع شرط نقد المصنف، إذا كانت اقتسام مبيعة، كان العبد لهذا، فكان هذا توكيلاً مشتركاً، والتوكيل بالنفس لا يستعمل مع البيع الخاص، وإنما في الخطأ مما ذكر من المحرمات، إذا احتجته إذا لم تكن مبيعة، وقد سمعنا استعمال الأمازيغ قالوا: «وهو» سمعنا استعمال الأمازيغ، وكان هذا توكيلاً ببيع عبيد ولو قيل بالبيع لا يستعمل مع المدة الفاحش عند ههنا وعند أبي حنيفة، فحينئذ يثبت البيع بالخطأ على أي وجه كانت الخطأ.

نوع آخر.

في التوكيل بالبيع لفظان: إنا، عيماً وأبداً، وهذا من جهة ممانته التوكيل بالشرع. لفظان: إن أسرى، شرعاً، وإمالة التوكيل بالبيع العامة: إن خدم.

١٦٦٢٠ - فإن محمد: إذا وكل امرئ رجلين وحلأ أن يبيع عبده بألف درهم، وقسمته ألف درهم أو خمسة، فباعه بألف فهو إلى المثل، وسلمه إلى الأسرى، فبيع في يده، أو أعتقه، فلا حصة على التوكيل، وعلى المثل في عبيده، ويكون حينئذ البيع القبيح لتوكيل، أب لا ضمان على التوكيل؛ لأنه لو ضمن، صغر بالخلاف، وتزجر مخالفاً، ما كان يصير مخالفاً بعبء البيع لكونه لا حلأ مجهولاً، لو بطلت حصة الأمر أقل من المثل، وكنت قيمة العبد خمسة مائة لا وحده من الأول؛ لأن البيع القبيح يذبح عن مطلق البيع، كما هو في التزجر، ولا دخل إلى الثاني، لأن هذا خلاف ما حكاه لا يصدق، لأن ما يملك، كما نرى من العرب المصنعة كان سكرها لعدد المدة لا للعدد، ومن هذا لا يعتبر في إبطال الدعاء.

١٦٦٢١ - وإن حارب نفسه على شترى: لأد هذا البيع فاسد، والبيع القبيح يوجب القبيحة على من يملكه، وإذا حلأ في بيع القبيحة لتوكيل، لأن القبيحة وحدها باسدة، وكان يبيع من متى نعتد، فيكون شعاع.

١٦٦٢٢ - حلأ أمر رجل أن يبيع عبده بألف درهم فباعه بخمسة مائة بغير إعطاء، وبعثته ألف أو خمسة مائة، وهذه الشترى لا يملكه؛ لأنه من غير مخالفاً، ونم.

بمشتري فقبل بيعه إن كانت ألف و خمسمائة؛ لأن المواقعة والمخالعة يعتبر من المسمى والمشتروط دون ما بنيت حكماً، وبما يرجع إلى التسمية وهو مخالف في قوله لأنه وكله بالبيع مطلق، وقد دعي بحسمائه، فإذا صرح بمخالفة لم يكن هذا البيع دسلاً تحت التوكيل، فصار الوكيل في هذا البيع كما قبل الوكالة، وفيه الوكالة بواقعة وقبضه المشتري، لا يصير ملكاً له حتى لو أعنته لا يندم عنه، فلهذا هو جلوبات في يد المشتري كان للأمر الجور، إن شاء أحد القيمة من المشتري، وإن شاء من التوكيل، كما لو باع عبد القدير من غيره من غير توكيل، فقلت في يد المشتري، فلو أخذ القيمة من المشتري لم يرجع بها على غيره؛ لأنه ضمن بمعهده، ولم يرد على يده جباية صره، فهو كمالك للمالك، وإن ضمن التوكيل ورجع بما ضمن، وهو القيمة على المشتري

فمن شابهنا من قال، إن يرجع على المشتري بالقيمة باعتبار أن البيع لم ينفذ، لأنه أمين على العين، والمودع، باع وحسم، ثم ضمن لم ينفذ بيعه، هكذا أروى عن محمد، ومن شابهنا من قال، لا، بل هذا صحيح ما قد كسب مودع التوبة بمعتبر إذا كان صاحباً على ما هو جواب الدار الزمانية، فخصه هذا أن لا يرجع على المشتري بالقيمة، ولكن طوجه في الرجوع على المشتري بالقيمة؛ لأن البيع هبة، وإن بعد إلا أنه بيع فاصل والبيع اتفاق، يوجب ضمان القيمة، فلهذا يرجع على المشتري بمسئولية البعثة

١٦١٢٢ - و قال صره إن بيع هبة بعد فسخه، فباع سقاً حائراً، المشتري إن لا يجوز على الأمر، به أحد محمد؛ لأنه وكله مع ملك الأمر بعهده، وقد لم يسمع لا يملك الأمر بفضه، فهو يبيع ما له، ولكنه بأن يبيعه بغيره أو غيره، ما عده بالداراهم مضافاً، وفي الاستحسان يجوز على الأمر، وهو قول أبي حنيفة لأن وكله بالبيع، وإن شرط شرطاً حاصلاً، وذلك في الأمر بالشرط لكونه مضمناً، فكانه أمره بالبيع مطلقاً

وأما مسألة بيع يخبر أو غنير، فلا ذكر لها في الكتاب قلوا ويضمن في يجوز على قول أبي حنيفة، لأن استراط أحسن والخبر مطلق، وفي قوله مع هذا السد، واختار في حسن هذه المسألة أنه ينظر إن انعقد شيئاً عاماً، فليعلم ذلك، ويعمل

بالمسمى

بعضه^١ الرخص بهذا ، لكن بعضه^٢ يقتضي الفهمه ، لكون الشرط^٣ فاسدا ، ولو لم يفسد ، ولكن اعتلته بشرى^٤ بعد عمله ، لأنه اعتل ما يملك

١٥٥ ، ١ - ورد أمر ، حلال أن يشترى له عبدا مائة درهم التي العطية ، فاشترى مائة درهم ثم جن مجهول ، وردا انقطاعه ، صير مبرورا لنفسه ، لأن نقصان الأجل وانقضاء في المسمى معنى ، والم كمل ، صراة إذا واد على المسمى خصمه يصير مشروفا لنفسه ، وكذا إذا واد معنى

١٥٦ ، ١ - ورد أمر ، جن وحلال أن يبيع عبدا له مائة درهم ، فباعه بأربعة مائة درهم ، ورطل من حجر غير حمراء ، فباعه في يد المشتري ، فالشري مائة درهم ، ولا ضمان على البائع ، أما لا ضمان على البائع لأنه لم يصر مبرورا ، لا في العقد ، ولا في التضمن ، لأن في العقد ، ولأن التوكيل في البيع مائة ينال بيعا لا غيره بشرى ، فكان المشتري يبيع مائة حصاة ، وأما من التضمن فلا يصر التضمن من التوكيل يبيع المصاة ، ثم لا يصح الترخيص ، وأما على التضمن فغنه لكون العقد فاسدا ، وتكون ولايه حصص غنه فبركيل ، لأنه هو العاقلة ، ثم باعه بألف درهم ، ورطل من حجر حمراء ، فباع في يد المشتري ، ففعل من قول أبي حنيفة ، الأمر ما طار ، فبداهه شخص لشري اسمه العبد ، ومنه جع على التضمن معنى ، لأن باعه شخص الساع ، عند ذلك يفسد العقد بشرى ألف درهم ، على قيمته ، فحرم ، فمما ساء لألف من القيمة يبري بضمه البائع ، ولكن بضمه المشتري ، وما أصاب فيه اخذ بضمه الساع ، وإما كان كسرك ، لأن ما يحنس العبد من الألف ، فالتوكيل فيه مبرور ، وليس بمخالف لابي حنيفة ، ولا في البيع ، أما في العقد ، فحلاله أمره ببيع الكلب بألف ، وبيع رث بعد ماله ، وهذا خلاف في حجره أمر به ، فلا يحد سلفا على الخلاف في بداهه ببيع كل التمدد بكف ، وقد يبيع بغير العقد ، ولكن بهذا لا يصر مبرورا عند أبي حنيفة ، لأن غنه التوكيل يبيع العبد بثلث بيع عرض عده ، فقام أن التضمن لم يصر مبرورا ، فبعض المبرور من العقد ، فم كمل عليه ، ذلك التضمن فقاما كان يفسد به حجر من العقد ، فالتأثير به قد خالف من حيث العقد ، لأنه أمره ببيع لا يبرره بشرى ، وأما في يد المشتري ففقد بشرى من وجه ، لأن الأمر من كان بضمه ، فهو سلفه كل التمدد ، فكان الساع بذلك التضمن شراء من وجه ، فصار مخالفا لمبدأ التضمن ، فقام ساء ، لأن أمره بضمه الساع ذلك التضمن ، وإن ساء ، فبعضه التضمن حرم

وذكر انه لا يجوز، مبيع من ثمن يوم في المثلثة وذا

١١٢٢ - وم ياد سر عي أبي يوسف اد امر رجل ان يبيع عبده، فباعه
بشوس له ذهب، ثم اوفضه سر عيه، أو يعيب عيه، لما يكون مباح يجه، وفي
نودونين - مائة - يادوكه ان يبيع يوم - عشرة - ردم، فباعه سلاله وشره لا
يجوز، وقد ذكرنا عن أبي يوسف في الوكيل بالشر - بخلاف هذا، وقد ذكرنا انما
هذا في الوكيل بغيره، وإذا وكل يادوكه يبيع عبده ركب وهو ابنة، ثم يحرره،
ومار يسلون العرب، قال الذهب أبو بكر ليس للوكيل ما يبيعه بالمال

نوع آخر

إذا حصل الوكيل بشرط ما يجب اعتباره وما لا يجب

١١٢٣ - لأصل من هذا النوع أن لو وكل ياد سر عي الوكيل شرطاً مشدداً من
كل وجه، بأن كان يبيعه من كل وجه، فإنه يجب على الوكيل مراعاة شرطه، أكد
بأنه لو لم يذكروا، فإنه يجب إذا قال بعه بغيره، فبعه بغيره لا يجوز، لأنه ترك
شرطاً مشدداً من كل وجه، لأن البيع شرط الحد لا يربح سبع من ملكه، فيجب
على الوكيل مراعاته، وإذا شرط في العقد شيئاً لا يبيد أصلاً، بأن كان لا يبيعه بوجه
مال بل بغيره، لا يجب على الوكيل مراعاته، أكد الوكيل ما يبيعه أو لم يبيعه، يبيعه
فيما إذا قال بعه بالمال بسببته، أو قال لا يبيعه إلا بالمال بسببته، فباعه بالمال فقد يجوز
عنى الأمر، لأن هذا شرط لا يبيد أصلاً، بل يضره، فلا يجب مراعاته

وإذا شرط شرط بغيره من وجه، ولا يبيعه من وجه، بأن كان يبيع من وجه، ولا
يبيع من وجه، بأن كان بالمال، يجب مراعاته، وإن لم يذكروا، فإنه لا يجب مراعاته،
بيان عيه إذا كان به، بعد في سوق كذا، فباعه في سوق آخر، فإن لم يذكروا، فإنه
سم يذل لا يبيعه، لا يبيعه، أو يبيعه، فباعه في سوق آخر، فباعه في سوق آخر، وإذا أكد
بأنه لا يبيد على الأمر، لا يبيد في سوق قد يبيعه، وقد لا يبيعه، لأن من الأسواق
ما تذكره المتعارضة أوج في نفس الأمر، ومنه ما لا يكون، استجواباً يجب أن يبيد في

الذليل القوي من النص : اسم لاسم ربه في تنقسم جميع

إذ استجد بالبرهان من يوسف - حجج في التوفيق الذي بالحق لا يقبل
الكثير من الناس من غير أن يفتقر إلى البرهان عليه على التوكل على استوفى
التوكل لنفسه لا من يوجب له صبح عند يوم هجره - يوم "ركب" - فحصل نصيب
الكثير من غير أن يسمع، بل لا يفتقر إلى البرهان، وهو خالف العبد في يد أسيرى خلت على
لا يرحم - لأنه من - يرى من أدب ملكه، وهو لا يفتقر إلى البرهان في يد، يكون عليه
بعض الكسرى انهم دون بعضهم - لأنه ملكه عند صحيح، - من يرون بعض صحيح
يكون مضموناً على يد يرى ما من ذو - فحصل - والتوكل على - من يرون بعض الكسرى
لأنه هو العبد، - لم يرض - بعض التوكل نصيب - لأن حبس - مع - من يرون بعض الكسرى
فقد لم يرض - صار مثلاً منسج، - رجع به على الكسرى فيسبم به، وقد على قول أبي
خليفة ومحمد فلا صواب على التوكل - وهو قول النضر وعامة من له

١٦١٣٩- كرم لا دفع الفدالة وفاء لا مع حسن بعض النسخ وبعد
قال بعض النسخ يا ايها المخلص لانهم هم نفع مصلحتهم والى الى الله
الى بعض النسخ من مواعيدهم هذا لم يمدد الى حقيقته ومصلحته
شيخه اذ يمدد الى الله الى بعض النسخ وحيادها الى الله بعد النسخ

والله اعلم بالصواب. والحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين. والحمد لله رب العالمين.

هذا إذا لم يسمع، ودفع حذائيته فأما إذا سمع حذائيته، فبذعه من يد
الامرئ، فأنفذهم حذائه، لم يكره أن يسمع حذائيته، بل هو من الأمور التي
أصح أن تستمر في فعلها، بل هو من الأمور التي لا يسمع حذائيته، بل هو
أصح أن يسمع حذائيته، بل هو من الأمور التي لا يسمع حذائيته، بل هو

فما تبعه فبعض المحدثين: خفف، وشف، اختيار لغير الممودع فيه، وبعض: كذا، و
بعض: أحسن، و قد العهد يوم السبع قبل التسليم من مشري، وذكر في بعض النسخ
أن المحدثين قالوا: مشري فتيمة، وهو الأصح

ووجه ذلك: هو أنه بعد إيقاع العهد هنا على عبيته، لأنه وبقى إلى أن يسعى
على الأمر، غير أن الأمر، لا يجرى إلى الأول، لأن ذلك من ضمن لفظة عتقك من
وقت القبض والسبع منه كان بعد ذلك، فيظهر أنه دفع صلبه، لا ملك الأمر، ولا
يكرر إيقاعه على الأمر، ولا وجه إلى التكرار، لأنه إذا دفع على نفسه له سبع ملك
الأمر، وإذا دفعه إلى غيره، لم يجرى به أحد من هذه السبع، فبعد إيقاع هذا البيع على كل
واحد منهم، فاستغنى بعتلافه، ثم غصب منه خمس، ثم البيع، لأن العتق من
طعن فتيمة من حين القبض، وإيج من التوكيل كان آخر ذلك، فلا يجرى إلى التسليم ما
ملكه، فأمكن بعد دفع الأمر أمامه بعتلافه، ولو به ثياب حرة، فليج إلى
المشري، فبعد أن يدفعه، ثم بعض التبع لفظة، وإن كان سابع عتاقه بالقبض على
قبضه، لأن الأمر يسير بعد القبض بقبض، والعاصم إذا دفع بمصوب الأمر، وهو
منه وسلم، من مشري يرى عن صفات القبض، هل بعض التوكيل المشري للأمر؟
كان على خلافه، حتى ليس قول أبي حنيفة ومحمد، لا بعض، بل يتخذ القبض من
المشري، ويدفع إلى الأمر، وعلى بعض قول أبي يوسف، بعض، ويخرج به على
المشري، لأن من الأمر يوكّل عن نفسه حتى يسوفي الناس من غير التبع حتى
يستوفي نفسه، وهو بناء على التسليم، كما هو، لا، ولا، فهو، ولا ضمان
نظام على مشري، من هذا

١١٦٤ ولو لم يمت العهد في يد المشتري من حقه، الأمر، وأخذ من
المشري، ثم بعد ذلك من مرد الأمر، فذهب إلى مشري من يده الناس، فصار على
يد التوكيل من يده من المشتري، لا ضمان على التوكيل، لأنه دفع المدة من
الأمر بعد البيع، ولا بعض الأمر بعد البيع، وثله حتى القبض، وسبق البيع
لأن بعض مشري لا يرد من القبض من الأصل، وما كان به يكر، وفلذلك البيع لا
يلى خفف، ولو أن البيع لا يلى خفف على القبض، وهو على التسليم البيع

مع آخر

في ضمان الوكيل الثمن للموكل ونقده الثمن من غير ضمان

وصلحه عن الثمن مع لا يروى حالته الأمر على المشتري بالثمن

١٦١٤٧ - قال محمد بن ابي نعيم رجل وكس وحلا بأن بيع صديقه، فبعه
 ودفع الثمن إلى المشتري، وبع بعض الثمن. ثم إن الوكيل ضمن بموكل الثمن عن
 المشتري، فاصحاب باطن حتى لا يكون للموكل من يطلب بوكيل بالثمن، لأن الكفالة
 ضم دمه الكفيل أي دمه لأصل من ضمنه على الأصح من لطلابه، ومن الموكل
 من يطلبه للمشتري بالثمن بحملها الكفيل عنه، وهذا المطالبة على اسم الوكيل،
 فبعض ضمانه عنه، وضمن لأنه لعله باطن بخلاف تركه بعض الثمن إذا
 كفل للموكل عن مسري الثمن الذي وكله فبعضه حيث يجرى لأن ذلك لطلابه ثمة
 للموكل. فكان هو محسلاً عن الغير للضم

وكذلك نورا إذا ضم ضمان بنفسه على الوكيل كذا ما خلا لا أن أمواله التي
 انطقت، فذلك لم يكن بموكل على مشتري المطالبة كصفحة الثمن، إن الوكيل

وأن لم يكن سي، من ذلك، ركني الوكيل صالح الأمر عن شمس الذي عني
 المشتري على عبد الوكيل بعبه، أو قصي الوكيل الثمن عن المشتري، كان ذلك جازاً،
 ويرا المشتري، ويهمل حبه للموكل، لأن الصالح عن الدين فبعضه للمدين حكماً، وإن
 دفع على خلاف جسر الحق لأن موضوعه لم يطلع على التجز. بدور الحق، والتجوز
 بدور الحق إنما يخلط باقتناء البعض ويراؤه البعض، ولها، إذ وقع الصبح على خلاف
 حسن الحق، ثم يصادف على أن لا دين يخلق الصلح، عباد الدين، فبعضه بالمقصود
 الحقيقي، وإذا كان هكذا صار عملة من الوكيل الثمن عن المشتري، وذلك
 جائز، لأن قضاء دين الغير حارس

فإن قيل يسمى أن لا يصح انضمام من لا يحمل لا اشتدني ولا انكس، لأن
 الوكيل بمرة لذلك للثمن من حق حقوق، والمالك إذا سارع عن نفسه بعضه الذي عن
 عوجه لا يصح، لأنه يردن بر أن يعقب فاصلاً ومضماً في وقت واحد، كما أنها

وأما المخرج من اليمين المصداق وهو أنه متى لم يستمرح أن يكون الشيء به، كدخول
 شخصه عينا عن شرط، فكأن صحته كما، وهي شرط أن يكون الشيء له، فلا شرط فيه
 فذلك المخرج من عسر من عسر الشيء، وأما شرط المصداق، أي من الشروط

ولو لم يكن الـ"س" من ذلك، وتكونت مركب لـ"جاء" مركب بمعنى يسرى بمعنى
 انشأ، ووصى به فسرهم صدر، وكذا هذه، فإنه لا خوف من أن يكون هذا التصريف
 بطريق آخر، وهو أن الـ"لا" لا تدل على أن الـ"ك" على معنى "بأن" كما كان ذلك على
 المشتق، وبوجوده يظهر أن الـ"لا" لا يمكن أن تكون بمعنى "بأن" على معنى المشتق
 فتوكل، فالوكلين بعد التصريف، فالوكلين على معنى "بأن" في أن الوكل إذا وكي
 الأمر فمعنى "بأن" جار، وصار الوكي، وكيله، وبه حارس، وذلك على معنى "بأن" لا
 فإن صلب الأمر مشتق من "بأن"، فيكون المشتق على "بأن" به، وبه صلبه الوكيل فيسر
 على قوله، أي: "بأن" لأن الوكيل بمعنى لا يقطع حتى الوكيل عن العمل نفسه، وإن لم
 فتوكل المشتق هو الجمع إلى الأمر، مع ما فيه من المعاني (أحب على يسرى الجمع
 إلى الأمر لأن وجوب الجمع في الأمر كان يحكم به كانه، فإذا سري عن الجمع
 إليه، وذلك بمعنى "بأن" لم يبق وكيله، فهذا لا يحب الجمع به

شروع آخر

هي ايجار انو گيل بالبيع عمن سر كله مما يوجب ابراء المشتري

وفي إقرار الموكل على بوكس بما يوجد وراءه الخسري

[illegible]

[illegible][illegible]

ثم إذا جفت به كليلة ، فادعى يخلط حتى يمتدح بالله بعد بعض لا غير انتهى ، وفيه
كان هذا يخلط بين هذا العسر ، لأن شحنته على فعل يجمع به بكاء على العلة إذا
قيل لا بد ، انتهى لا بد من به لانت وهذا هو كذا في بعض ما قيل ، فكأن به علة
بعضه يخلط على العسر كما دعى إذا قال فيض هذا حب التوبة في بعضه ، فيض يخلط
بغيره ، وإن يكن يسمى بغيره ، لأن الأعراس ما هو في بعضه غير البنية في قوله
الضمير محذوف

٥٠- وقرآنك في ان الامر سرنا ، فسترى ان امرنا سره
 القلوب له برى شبر من نفس وصر انوكي انما الامر في نفس قول اني
 حقه وصدق ، وقرآنك في امره ، فسترى ان امره سره ، لان لكل امر
 امر على حقه ، فالامر امره ، مصعب قبل ان يبع ، كتاب سرنا سره ، لان
 السر سره ، سره سره ، ويظهر على امر سره سره ، لان السر سره
 لان السر سره سره ، لان السر سره سره ، لان السر سره سره

وإذا تبرأه جرحه بعد البيع، فكذلك - فوق بين هذا - بما إذا أقر على موكله بالمقصد والاستمرار بعد الشراء.

[illegible]

وكانت نو كان ادنى اسرائيل فافتر الوكيل ان المولى لروحته على قلب مثل
الشمس ودخل بها واكثر المراء بذلك وفكر الأمر كان جوار فيه كالحوت في
فصل البحر اذ لا أول في نو أدنى على فذ عذلا كال الخواص فيه كالحوت في فصل
البحر اذ لا أول سراد استقرى لا طريق الاضياف به لا سبب ففصل من
من جسس النعم بعد النعم وبم موجد فكان هفا عمره لفرارنا للإبراء إذ است هذا
بما لافهم ان كبر عن نفسه فكنا إذ أقر خلك عمر مر كذا

١٦٥٣ - وكذلك هو أثر الزكي في الأمر بسجده بشرى حال هو حال النفس ،
وقوله للبشرى محمد عن عمار النفس وعصاها بالأجر ، كان جواب فيه كقولنا في
عصا الشراحة لأمر من نفس ، وكذا قولنا الزكي عن الأمر به بشرى مائة دينار من
المشوى بالنفس ، لا يظن بملكوته كذا الجواب به كجواب في فعل الإجراء ، لأنه
لو أثر ذلك عن نفسه لم فعل قبل البيع ، لو بعد البيع كان عليه الاختلاف ،
لأنه أثر بمراد البشرى ، لا طريق الاستيعاء ، لأن الدائره ليست من جسي بمرواهم ،
حتى يكون لأمر غير الدائره أثر ، وأما الاستيعاء ، في يخصص الاستيعاء بالمقاصد التي

فحصل من هذا ما ذكره في قوله تعالى لا يفرار ولا يبوءان، فحصل من
هذا الإجماع، وما كان المسألة على الخلاف المذكور، كذا هما

[illegible]

وغيره من هذه النواحي. فبعض ما يؤود أو العبد لما يؤود في شئ من حبه من غير أن يلحقه كذا أعفاه. ثم يصح إقراره، وإن كان المضاعف إليه في الإحسان. ولكن لما لم يستقر ذلك، لم يصح إقراره، وأخيراً إذا تسرى من العصى ما يؤود، عند المقدور، وأقر أن العصى أو العبد، كان متفقاً مع مضاعف مضاعف، وذلك لأن العبد، ولكن لم يتم مضاعف مضاعف، ذلك لم يصح إقراره، وغيره من النواحي عبادته، وأقر أن المضاعف كان عطف مضاعف إقراره، وهذا العطف على غيره، وهو المضاعف، لأنه على واحد منهما ذلك مضاعف، فصح أن يقر على المضاعف.

اذا ثبت هذا، فنقول: ان ما في النص، الذي هو حصه الأمور لأمر لا خلاف فيه، ولا إيراد، بشرى عن ذلك، فلم يصح إيرادها. وعلى وجه انتهى فليتميز بستره للأمر، ولا يترك الأمر في هذا الصنف لأن في عبه الأمر قد كان قهراً لجميع النعم، ولم يبق على بشرى شيء، ولا ما أحسنه الأمور من البشري

في هذه الحالة معصوم من بعده، فلا يكون له حق المشاركة به، ثم يخلص الأمر المقرر للمأمور بأنه ما لبس من ادعاء الأمر؛ لأن الأمر يدعي أنه قبض الثمن منه، ونزومه تسليم حقه إليه، وهذا معنى لم أثره المأمور لزمه، فإذا انكر وجوب عهده، فإن حلف، فلا شيء عليه، وإن نكل برمه تسليم نصيب الأمر^(١)، فإن كان مأمور هو الذي أقر على الأمر بأن الأمر قبض الثمن من المشتري، وحده المشتري، وأنكر الأمر، فالمشتري يبرأ من نصيب الثمن أصب؛ لأن المقرر يملك قبض الكيل، وقد أصابه به من لا يملك إلا قبض النصف، صحيح من حيث قدر ما يمكنه لطيف^(٢)، وهو النصف وبطل ما يملكه المضاف إليه، وهو انصاف ويؤخذ بأن حق المشتري ذلك النصف، ولا يسم له، بل يشاركه الآخر فيه، متخالف المسألة لأولي

والمراد أن من سأله الأولى الأمر أمر أنه لا شركة له في هذا النصف لكونه معصوماً رعيه على ما مر، أما في هذه المسألة الأمر كره أن البائع يبيع النصف الباقي من الدار، حق، لأن من رعيه أن الثمن الذي كان مشتركا بينه وبين المشتري والمأمور، وهو البائع يدعي أن الأمر قبض نصيبه وخير "نصيبه بالقبض"، فكان البائع ملحقاً بنحيط نصف الباقي عنه، وفيه يخطأ حق الأمر في المشاركة، فلا يصدق على ذلك

ثم حال في بعض أبواب هذا الكتاب، وبسم الله سرهيك بالله لقد تبهر ما ادعى، ومروءه من هذا حوب التيمم على البائع، وهو المأمور، ببيع لمشريك الأمر أن يخلص المأمور بالله لقد نصيب من المشتري ما ادعى؛ لأن البائع في نصف الثمن الذي حصة الأمر كان أصلاً، مدة من الأمر، إنك قضيت حصتك من مسري، كان هذا عروقة مبدع قال لصاحب التوديعه، نصيب التوديعه، وأنكر صاحب التوديعه، وهناك يجب التمسك على النوع، لا على صاحب التوديعه كشأ مهيا، فإذ حلف المأمور، فإن حلف، برئ عن دعوى الأمر، وكان ما قبض بينهما وإن نكل عن التمسك صار مقراً أن سرهيك لم يقبض شيئاً من الثمن، ومن نصيب ذلك من بالقرارة السابق، صبر مشهيكاً

(١) حكاه في ظ. وفي م الأمر، وفي الأصل الأمر.

(٢) حكاه في ظ. وروى في الأصل في المصنف، وفي م المصنف.

(٣) حكاه في الأصل وفي م، وكان في ظ. عين.

على الأمر ما جرى من حله، وهو ربح الثمن، فيحرم ذلك.

وفي بعض روايات هذا الكتاب قال: ويستحلف شريكه بالله ما قبض ما يدعيه لشريكه، ومراذه من هذه وجوب اليمين على الأمر، حتى للأمر أن يحلف الشريك الأمر بالله ما قبضت الثمن ولا شفاعه؛ لأن المأمور يدعي أن نصيب الأمر وصل إليه، وأن الباقي محال للمأمور، وهذا معنى لو أقبر به الأمر لزب، فإذا أنكر، يستحلف رجاء النكول، لأن حلف كان الباقي بينهما، وإن نكل كان الباقي للمأمور خاصة. وفي بعض روايات هذا الكتاب يحلف كل واحد منهما على دعوى صاحبه، وهذا هو الصحيح؛ لأن كل واحد منهما يدعي على صاحبه معنى لو أقبر به لزمه على الوجه الذي مر. وإذا أنكر، يستحلف

وكذلك لو أمر رجل غيره ببيع حمله، فباع وأقر الوكيل أن لموكل قبض وحده المشتري، وأنكر الموكل، فالمشتري برأ عن الثمن؛ لأن الوكيل يملك قبض جميع الثمن، وقد أقر قبضه مضافاً إلى من يجرى قبضه في جميع الثمن، فصبح إقراره في الكل على حاصر، ولموكل أن يستحلف الوكيل؛ لأن التوكيل كان أميداً في الثمن، وقد أقر قبض صاحبه الأمانة ذلك، فيكون عيب اليمين؛ لأن حلف لا شيء عليه، وإن نكل لزمه لأنه استهلكه بإقراره - والله أعلم -.

نوع الآخر

في إيراد الوكيل المشتري عن الثمن، وفي هبة الثمن منه وفي وقوع المقاصة بين الثمن وبين دين الوكيل أو الموكل، وفي إلقائه ببيع مع مشتري.

١٦١٥٥ - قال محمد: الوكيل يبيع إذا أقر الثمن عن المشتري، أو أقره عنه، أو قبل الخوالة أو اقتصي^(١) الربوف ونحوه به، جاز، ويضمن الثمن للأمر، وهو قول أبي حنيفة، وقال أبو يوسف: لا يجرى هذه التصرفات من الوكيل، وأجسدوا أهل أن الثمن إذا كان عيناً، فوجب الوكيل من المشتري أنه لا يبيع، وكذلك لو كان الثمن ديناً، فقصه الوكيل، ثم وجب من المشتري لا يبيع بالإجماع.

پانچواں اور چھٹا ملک ہے۔

۵. بی‌رحم و بی‌مقصدی خداوندی نشد بیع اسد را بی‌فایده است.

المراد من كتاب السوء من هذا الكتاب، فإن فيه وصفه وشرطه بآثاره، كما
 في غيره من كتب السوء، ولا يفي مراده، وبهذا الخبر لا بأس به، ولو كان الأمر
 به بالبيع مطلقاً، في غير ذلك، لكان لأمره، وبهذا الخبر صحيح عملاً في الخطأ، وإن
 مطلق اسم بيعه، كما يوافق السوء من البيع شره، فلهذا، وقد ذكرنا مسائل خيراً مع
 قوله تعالى في طرفه، كقولنا بالبيع، وفي طرفه هو دين، بشره، في كتاب البيع من هذا
 الكتاب

وقی ۱۰۰۰ م سائے جمعہ اے رچل وڈل وچلا سبھ دیہہ وچ سبھ
 نقیب فرمایا، مدد مالت درہم، والوکیل ملحقہ ملائیا، م دت سبھ، مزارت انہی
 درہم، ڈالت ۱۰۰ م مصلیٰ تبیع، وفاق ۱۰۰ حصہ لے دے، لائن پھر مریع اورکیل غا لا
 سبھیں کدو رہے

وكان ذلك في داره على ربه حاملا، فوجدت هذا السبع وقد سار في الف دهر،
وكانت باقيا من سجن، والحاصل أن علي بن أبي محمد لا يعد ما وكل إبقاء الخط
ولا يفاكت جثمتها وقد أفضاه ووجدت سبع فرسان اثني عشر من الناس، وقد
سكنوا الكل في هذا، وهو، حتى مضت هذه الأخبار، فجمع ما كان في قبلي من حقه،
وهي فياس حولي بن يوسف الكيم حذر

[illegible]

١٦٦٦ نو کول بهراء: عیث معیر عیثہ اذ اشکی عیثہ، فد راہ الموک، ولم یرو
فی کتبہ، عالم کتب حیدر الریدہ، ولو کی و تھلا، عیثہ معیر عیثہ، و شری عیثہ

مأثراً من قبضته بحيث لا يبداه الناس في مثله، وسبهم من يقوم بهجور على قولهما،
ومثلك لأحد الغرير الذي يحى التوكيل دخل تحت الأمر، لأنه أمره ببيع العدل مطلقاً،
ويستلزم بيعه جملة وعلى التفاضل، وليس هنا عرف بعين أحد الوجهين حتى يتقيد
الأمر بأحدهما بالعرف، لأنه في العرف كما يباع العدل جملة يباع ثوباً ثوباً على
الافتراء، وإذا لم يتعين أحد الوجهين في العرف، وقد حصل الوجهان تحت الأمر صار
كله كذا لتركيبه من نسب معه جملة، وإذا ثبت ضعفه ثوباً ثوباً، وبو صرح بهذا إذا باع
ثوباً ثوباً كل ثوب بعينه، أو بأقل بحيث يتعين الناس في مثله، فإنه يجوز وإن كان ثمن
هاتين بصفتين متصرفه أقل من التوكيل بحيث لا يتباين الناس في مثله لو باع جملة.

وأما إذا باع ثوباً واحداً، ولم يبيع الباقى، وذكر أنه عس مول به حبيبة - يجوز -
سواء أضره بالبائى ضرراً لا يتباين الناس في مثله، أو يبداه الناس في مثله، وعلى
قولهما إلا كان لا يضر بالبائى، أو أضره بالبائى ضرراً يتباين الناس في مثله، بأقل كان
لا يدخل تحت تقوم المفهوم بجور، وإن كان لا يتباين الناس في مثل ذلك لا يجوز.

وعند الذى ذكر ما في الباب، فأما إذا أمره ببيع مكيل أو موزون في وعاء واحد
فباع البعض رسم ببيع الباقى، فإنه يجوز عندهم جميعاً، لأن المكيل والموزون متى كان في
وعاء واحد فبيع البعض لا يوجب تعدياً بالباقي؛ لأنه لا يصير بدلاً للجدد دون الرديء
حتى يتحقق الضرر، بحالات الشك - والله أعلم -

١٦١٦٣ - قال محمد بن الفضل الصغير عن أبي حنيفة في رجل أمر ببيع ثوبين
بيعهما، فباع نصفه أو عشرة جزأ، وقال أبو يوسف ومحمد لا يجوز إلا أن يبيع
الباقى قبل أن يختصم.

وفي المتن: "فإن أمر حبيبة: التوكيل إذا باع نصفه، فبهاه موقوف على بيع
النصف الآخر إن باع جزء، وإلا لم يجوز."

١٦١٦٤ - ربه أيضاً، التوكيل ببيع جزأين مأكلاً إذا باع أحدهما بخصمته، أو
أقل أو أكثر لم يجوز، لأن بيع الأخرى يتضمن الألف، أو أكثر من قول أبي حنيفة وأبي
يوسف، وإذا رجع إلى باع، حاشاها بخصمها يجوز.

١٦١٦٥ - وفي نزهة هشام: قال: سألت محمداً وأقرباً، إن أمرت بجلال

ثم في قول كَيْلٍ، لأن المراد بمصن النمن ين له صبح هي حواله حرم على ذوقه مثال آخر سوى المصن وشبهه، لأنه غير مسقط على ظن، فهو صحيح مما يرجع إلى المصن، ويعتق أنصحه لكثره مسقط عليه، فيثبت بإقراره قبض البند، فيما يرجع إلى المصن، ومتعلق به نفس، فصار هو حواله المصن كأنه قاصد إليه على مص البند وحلها عنه، ولو كان هكذا، كما لم يكل حق حسن المصن من الأمر حتى يسوفي منه حسن، وعند معتز مسددها للنفس من ذلك بأن علف الموكي غنمه صفتها، كما لم يخاصي أن يبيع المصن، ويومي من نفس بعيد ما شرم الموكيل للمشتري عند حسب الموكي، فكذلك هو.

ثم قال في بعض الروايات، أن الكيل التقاضي ببيع البند، ويومى المانع ما حرم المشتري، وذكر من بعض الروايات المشتري من ذلك نفس الذي قد يبيع ممنوع ما ذكرناه يومى المانع ما حرم المشتري أن يبيع وهو الموكيل حرم النفس بمشتري من مانه، وموضوع ما ذكرناه يومى المشتري من ذلك النفس الذي أده إلى المانع أو المانع لم يكر أي النفس من مانه، هو من نفس المانع من المانع الذي أده إلى المانع، وإذا استوفى منه، فإن بعض نفس البند عن النفس الأول، كما أنقصان على المشتري لا يرجع ذلك على أحد هكذا ذكره في بعض الروايات، وذكر من بعض الروايات أن ذلك على المانع، يرجع للبند يثبت على المانع، ولا يرجع المانع على أحد بذاته وهو الصحيح، أنه انقصان على المانع فلا يفرق بين كذا النفس من المشتري، وإنما لا يرجع المانع على الأمر بانقصان لأنه لم يصادف من إقراره حتى الرجوع على الأمر بل آخر، وإن كان النفس السامى أريد من ذلك، شأنه سرهاده بدموكل، لأنه ذلك ما كانه وقد خلا عنه.

١٦٦٦- قال محمد في جميع البند وحل باع منه من رجل وسلمه إليه، ويؤكل رجلا بمصر بسمن، فدان الموكيل، قد غنمه، وبعثته إليه، أو علف ضياع عنقه، وحدهم من ذلك، كما أنقوله قد ذكر الموكيل مع غنمه على ذلك، لأنه أخير عن انقصان ما هو مستند عنه، فصار الثابت بإقراره كالثابت بالماله، وقد ثبت ببراءة المشتري عن البند، كذا هو، وهو وجد المشتري بالحب عبيد، فأراد أن يريه، ثم لم يره أن يرجع بالذم من لا على البند، ولا على الموكيل، إنما على البند، لأنه مكرره، ولأنه من البند، والموكيل بالنفس غير مصدق عليه، فصار هو حواله بانقصان على الموكيل.

وَأَمَّا عَلَى الْوَكَيْلِ فَلَا بَرَاءَةَ لَهُ مِنْ بَيْعِ الْفَيْسِ وَجَلَالَةَ عَهْدِهِ فِي مَعْرِفَةِ رَحْمَتِهِ، فَضْلًا
مِنْهُ بِرَأْسِ الْوَكَيْلِ بِالْبَيْعَةِ، وَلَوْ تَبَيَّنَ بِالْبَيْعِ بِرَأْسِ الْوَكَيْلِ عَهْدُهُ وَ
أَمْرُهُ الْعَدِيمُ بِسَائِرِ، ثُمَّ قَرَأَ لَمْ يَرِ بِمَعْرِفَةِ الْوَكَيْلِ، بِرَأْسِ الْوَكَيْلِ وَنَدَى
لِسِرِّهِمَا كَمَا هُوَ

[illegible][illegible]

مؤلفاً بحق ائمة ، ثم مذهب بحلله

١٦٩٧ - قال محمد بن ابي نعيم ايضاً رجل دفع من رجل مائة ، وكسره
بمائها ، فقال ائمة لا يقر بعد ذلك قد بعها من فلان بالثمن ، هم ، وقصت الثمن .
وقصت إليك ، اورد جمع من وصلته المشتري ، وكسره الموكل ، وقال ما مضى
احسن أصلاً ، فانهم قول التوكيل ، واختاره للمشتري ، لأن موكل أمين أخير من
بعضه ، بطل عيب ، يكون انفق قوله ، ثم قال محمد بن ابي نعيم ، مات هذا الكتاب
ولا يجوز عليه ، وفي بعض النسخ ولا يبيعه ، وإن كان فيه ، في له عليه كسبه عن
المشتري ، قاله بعض صحيح ، وادرك في حواله الفرق من بعد نفسه ، فصح
إيمانه بالقبض في حواله ، المشتري ، لا يقر لا يكون له ، عيب لا يجوز ولا
التميز ، وإن كان فيه ، في له عليه كسبه عن التوكيل ، فلو لم يبيعه عليه صحيح
أبداً ، وأنه صاهر ، لأنه أمين أخير من حلال الأمانة ، أو عن بعضها إلى صاحب
الأمانة ، وفي الفصول الستة عشرة ، وقوله لا يجوز عليه ، أنه لا يجوز على التوكيل
حيما يرجع إلى حسن البيع ، لأنه لا أثر للتوكيل ، أنه لم يبيع جارية من فلان بعد ما أقر أنه
باع منه ، لا يصدق على انطق حواله المشتري ، فلا يطلب على ذلك ، لأن فائدة التخليط
المكول الذي هو ، ثم لا يبيعه التوكيل يبيعه عن حلال الثمن في يده ، ثم تسليمه
إلى الموكل ، لأنه من ، ولا يبيعه ، متى ادعى حلال الأمانة ، أو تصديقه ، في يده ، كما
القبض ، قوله مع اليمين ، فرب وجد المشتري بالقبض عيباً ، فردد على التوكيل رجع على
التوكيل بالثمن ، ثم لا يرجع التوكيل على الأمر بشيء ، لأن أمين يصدق فيما كان
مسلطاً عليه لا بما لم يكن مسلطاً عليه ، والتوكيل مسند من جهة الموكل في بيع الجارية
وتسليمها ، وليس ثمة من المشتري ، فتكون مصلحته في إقراره بذلك ، أم ليس بمسلط
في إعطائه شيء ، في دية الموكل ، فلو صدقته في حواله الرجوع عن الأمر ، صار مصلحاً
فيما لم يكن مسلطاً ، في من ، في الأمر ، وهذا مما لا وجه له ولا سبب فيه ، وهذا
بصدق في حواله الرجوع على الأمر ، ماله في حواله الرجوع كإن التوكيل ، في من اتفق
أصلاً ، فهذا لا يكون له أثر يرجع على الأمر بالمشتري ، لكن انما يبيح الجارية ،
فوهي المأمور ، الذي إلى المشتري من ثمنها ، لأن التوكيل مدغم الثمن في عين ما شره

للموكل، فبعد انبات بر حرق اله " في هذه الأثر، تدعو حوالة من قبل القديس إليه وهي الحاربة، الأ، وهو، يقول بعد يرجع إلى الحاربة، وهو من صا حرم من عاقبته، وذلك لا يكون لا بعد منها

وظهر له مبشران ذاك عابا وصادا على النقص ، لأن سبيع باع في يدي
 ثمنه لثمنه ، فيها كدلت ، فلما باع العاصي اجماره ، وادعى ابن الوكيل ما دفع
 إلى المبشري ، لمصره شيء ، فافخاصي يدهم ابن الوكيل ، لأن يوكب مع الوكيل
 تصدق ان ينقص من ادوكل ، لأن هو رعم موكل انه ما ييب ليل ملك ، ويزي ييبه
 الأ ، وجميع الثمن ناسي ، وهو رعم الوكيل ان جاره ملك الموكل إلا انه
 معمره عدي وادع من ابن الوكيل المبشر ، وارباه لا غنى في فيها ، لوصيه كسائي
 حتى ايس ، وهو بان ملك لا ، عند تصدقا على ان الفضل ملك الوكيل ، فيكون له ،
 وادع من ابن الوكيل ، ثم يرفع إلى يانة على الوكيل ، و يدهم ما ييب على الزم
 سبي ، في رعم ادوكل

هذا الذي ذكره في أنك الموكب اسم، وعضو الاسم، فأما ما هو الذي قيل في
وقصر الاسم، لأن الموكب يكون مفعولاً، أو حدثاً، ثم وجد المسمى بالجارية
عيباً، ووردها على تركب، وأحد، فلو قيل الاسم، كان موكباً، أو جمعاً على
الأمر، وتكون مخرجه بالألف لأن الموكب منه، فبه الموكب، فيما يخص من الاسم كيد
الموكب، ولهذا الموكب حيث انتهى في الموكب، كان ثمره الملائم من ذلك الموكب، لا
ما به الموكب كيد موكب، غير أن الموكب به من الموكب الاسم، ثم إن الموكب
بعضه، ولو لم يكن من بعض الاسم من الموكب حقيقة، ثم ادعى سبب التمسك على
الموكب، لا من أنه مفعول منه، ففكر الموكب، لا يحد في الموكب، ولا في الموكب
أن يرجع عن الموكب، أي إلى المسمى من الاسم، فكذلك الأمر من حيث الحكم، ثم
انتهى من المضمار وهو من الموكب انتهى

هذا الذي ذكرناه منه في باب الخيرية مدونه في الاصل، وهو في هذه النسخة كل دفع
الخارجة بالي، ثم قيل، و- انظر، سألته بحالها من انظر في مؤيد له ما عهدت من هذا، وخدايع

عنده، وحده، يسرى، كونه موكل، أنه يجره على الأمر، ويقاد بمسرى، إذا
تسدد، فأنفع الأمر، وأبعد، خبريه، وإن سب ما يقع البيع، لأن موكل، عند
سلطه على سبب خارجه، من غير سلطان على نفسه، لأنه عند ذلك ليس اتساقاً
عنده، سببه، وأبى - به، لأن، إلى التوكيل - لا يثبت فيه، إلا يات، من التوكيل،
ذلك، يكره، سلطان على نفسه، فلا يقبل قوله، بطلان الأمر الأول، ولأنه حين مو
يدفعها إلى التوكيل، به، بعهده، أي، يها، بل على نفسه، حين حبس إلى أن يصير إليه، فيها
ظاهراً، فلا يقبل له، ب، توكيل على بطلان، حقه، عن حبسه، بطلان الوجه الأول، وإن
وجب، حجب، التوكيل، لأن التوكيل، بالتم، يقضي به، مع، الأمر، بالتسرى، من، هم
التسرى، أنه دفع، البيع، من، ما، هذا، عزم، مضاعف، فكان له، خبر، فإن أحسن، أخذ
أخبريه، وفي، ألف، ربه، و، هذا، أخبريه، من، الأمر - التوكيل، يرجع، على، التوكيل، بآله
دفعهم - لأن، التوكيل، في، نفسه، منه، بعهده، أي، يسلم، خبر، به، بغير، عزم، آخر، ويرد عليه
ما، أقر، أحده، هذا، إذا، عجز، عن، سب، أخبريه، به، رد، الأمر، أحده، وهو، لأن

١٦٧٦ - وفي، اسم - التوكيل، في، البيع، إباحة، بعد، بآله، دفع، كذا، أمره، لو، كل
و، بعهده، و، حيث، التوكيل، منه، و، دفع، إلى، الأمر، من، دفع، تسرى، بالعهده، عساً، يحدث
منه، وأخبره، التوكيل، وهو، ب، قيل، وأقر، الأمر، به، تم، بعض، البيع، بمر - الأمر، ولم، يصر
الأمر، ولا، دفع، شيء، إلا، بعد، جميعاً، أقروا، في، البيع، قد، تم، بين، البيع، وتسرى، وأنه
لا، يقضي، إلا، بعهده، أو، بعض، البائع، مرضى، أخشوى، وذلك، ب، حدث، عند، التوكيل، به
عيب، آخر، وأقر، ب، رن، ب، ربه، بعهده، ب، التوكيل، ب، الأمر، على
التوكيل، وأقر، التوكيل، ذلك، وأقر، به، الأمر، فحصل، بخاصة، العيب، على، الأمر
ونقاه، ب، أم، عاد، التوكيل، في، نفسه، بعهدها، نحو، لعهده، من، التوكيل، إلى، التوكيل - ويرى
التوكيل، بها، فإنه، دفع، تسرى، بعد، ذلك، من، طلبة، البيع، ووجد، الناتج، أن، يكون، طلبة
له، شيئاً، وحل، عن، ذلك، أم، الأمر، المستثنى، من، البيع، فلا، حصونه، بين
التسرى، وبين، الأمر

(١) حكاه، به، وكان، به، نسخ، في، بعض

(٢) حكاه، به، في، نسخة، من، نسخة، في، الأمر

الفصل الثاني عشر

في تزكيات بيع العبد من نفسه وفي تزكيات بيع العبد الأجنبي

بشراء نفس العبد للعبد

١٦٦٢ - وأصل فيه أن يبيع بيع العبد من نفسه باعتائه على كل حال، ولا يقع الشراء للعبد إلا بالنسيئة عليه، لأن بيع العبد من نفسه ما كان اعتائاً، قال العبد لا وكله بغيره من مولا، بعد وكله بقبول الإعتاق، وهو البائع بعد العبد، يملك هذا العبد عند المليك بحكم الظاهر، وقوله المخاطب جناب ما أوجب المالك، فكان عليك من حيث الظاهر، فلا يصلح لأحد ما أمره الأمر وهو العبد، لا أن يصرح بالإعتاق إن شاء الله

ويحل في هذا الفصل تزكيات الرجل غيره ليشتري نفسه من مولا بهذا الرجل
١٦٦٣ - وأصل فيه أن لا يقع الشراء للأمر إلا بالنسيئة عليه، لأن قول المولى للعبد، بعت نفسك مني بهذا الإعتاق، وقول لعبد، اشتريت لقبول لذلك الإعتاق، والأمر أمره بالنسيئة، ولا يصلح قبول الإعتاق لأحد، ما أمره الأمر إلا أن يصرح العبد بالإضافة إلى الأمر

١٦٦٤ - قال محمد بن أبي حنيفة، من أعتق رجلاً من رجلين أو من عدة من نفسه، يبيع من نفس العبد مائة درهم، فباعه من نفسه مائة درهم إلى المولى، أو إلى المصداق، أو إلى غيره، مائة درهم، حازه وعشق العبد، والألف على العبد إلى ذلك الأجل، والمولى هو الذي يملك من العبد، وقد كان يبيع العبد من العبد وإن كان يبيعاً لفظاً، فهو إعتاق مسمى، لأنه لا يمكن أن يبيع من نفسه حقيقة، لأن البيع هو حبه الملك للمشتري، والمشتري وهو العبد لا يملك نفسه، لأنه مملوك لمولاه حالة البيع، والشخص لا يجوز أن يكون مالكاً لنفسه، ويكون مملوكاً لغيره، في حالة واحدة،

وشراء قطعة، إلا أنه يخاف منى، والمحل عليه البيع والشراء، وقيل بلا خلاف، فيجب العمل باللفظ والمعنى عند الإكثار، كلفه شرط المعنى، والعمل بهما جميعاً في وكيل لمولى بالبيع، وفي وكيل بعبد بالشراء لا يمكن إكتفاء ببعضهما في حق الأحكام، فعلم بالمعنى في حق الوكيل بالبيع من جانب المولى وباللفظ في الوكيل بالشراء من جانب العبد، فكان العمل على هذا الوجه أولى؛ لأنه لو عهد باللفظ في حق الوكيل بالبيع من جانب المولى، وحده أصلاً حتى يرجع أحقوا إليه مع أنه مستعاض ولا ية معبد البيع من المولى، بلزم العمل باللفظ في حق الوكيل بالشراء، لرجوع أحقوا إليه مع أنه لم يستعد ولا ية تعبد الشراء من العبد، فإنه لو اشترى هذا العبد من لمولى من غير وكيل العبد صح، بحيث لا يمكن العمل باللفظ والمعنى، تعبد بالمعنى في حق الوكيل بالبيع من جانب المولى، وبلفظ في حق الوكيل بالشراء من جهة العبد، فصار الوكيل بالشراء كما اشترى لنفسه بألف درهم إلى العطاء، ثم صار كالبائع بنفسه للعبد منه إلى العطاء في حق أحقوا والشراء بألف لنفسه إلى العطاء بكذا تأسيساً بحسب الفقه، ورجع أحقوا إليه، كذا هو.

بخلاف إذا اشترى العبد بنفسه؛ لأن ثمة العمل باللفظ عند موجب العمل بالمعنى، أما إذا كان المشتري غير العبد، فهو من أهل أن يشتري العبد، فأمكن العمل باللفظ بأن يجهل الوكيل في حق أحقوا متى ما تشبهه، لم يصير بائعاً للعبد من نفسه.

ولو كان هذا العبد مديراً أو بائعاً المسئلة على حاله، كالشراء حين وقع الشراء، سواء اشترى المأمور مطلقاً، أو أصاب الشراء إلى نفسه، أو إلى مديرو، ولو كان صحابه إلى العطاء، فالأصل أن ثالث الأخص، والمال في هذه الوجوه، كلها على مدير، ولا شيء على الوكيل من ذلك بكل حال؛ لأن ههنا العمل باللفظ سمى لأن المدير مما لا يجوز تشريعه، ألا ترى أن هذا الوكيل لو اشترى لنفسه، لم يغير، لا يجوز، وأمكن العمل بالمعنى؛ لأن المدير يجوز إعاقه، فعملنا بالمعنى، فصار وكيلاً من جهة ذلكم يجهل الإعتاق، فلا خير بجانب المولى، أما ههنا بخلافه.

هذا الذي ذكرناه إذا أضاف الوكيل الشراء إلى نفسه، بأن أخبر به أن له العبد

وكله شراء نفسه ، ثم قال : اشترى منك هذا العبد بألف درهم إلى إعطائه ، فأما إذا أعتق الشراء ، أي العبد ، بأن قال للمولى : إن عبيدك يستمع بمسكه منك بألف درهم إلى إعطائه ، فحله منه ، منع محذور ، ومحق العبد ، وكان على العبد ألف درهم يقضه المولى من العبد ، لأنه لم أعتد الشراء ، أي العبد فقد جعل بمسكه رسولاً عن العبد ، والموسول ناقل عارة لم يملك ، نصار كأن العبد اشترى نفسه من غيره بألف إلى إعطائه ، وهذا كان الجواب كما قلنا ، كذا هو

١٦١٧٥ - قال محمد بن رجل قال لعبد قديم اشترى بي بمسكه من مولاه بألف درهم ، فقال العبد نعم ، ثم ذهب إلى مولاه واشترى نفسه وإن قال له على نفسي بألف درهم ، فحله ، وقال العبد قهر حر ، وعليه ألف درهم ، وقالوا للمولى ، وكذلك إذا أعتق بكلاء إطلاقاً ، لأنه صار مخالفاً ، لأن لأمر ركنه تملك المال ، والعبد التزم ذلك ، ومضى شراء العبد بمسكه أو مضافاً إلى نفسه لا يصح لأنه ما التزم ، أما المضاف إلى نفسه فلا يسهل قبول المضي ، وفي جواب المولى إيجاب العتق ، وهذا ظاهر ، وكذلك مطلقاً ، لأن شراء العبد بمسكه مطلقاً إعتاق ما لم يرد عليه دليل جبره ، وقد ذكرنا أن المحذور ، امتنع من أداء ما التزم به من مخالفاً ، وهذا محذور ورثه مخالفاً يقع العقد للتمام ، أما إذا أعتد الشراء إلى الأمر بأن قال للموسى على نفسي كذا ، فحله ، وعلى العبد ، صحيح ، والعبد للأمر ، بالذي في رقة العبد ، يرجع بها على الأمر ، أما العبد للأمر ، فلا يسهل امتنع من أمره ، فيقع الملك له ، وأما السبي في رقة العبد ، لأنه العتق وحقق العبد يرجع إلى العتق

فإن قيل العبد إذا سحر أو أعتق هذا ، والعبد المحذور متى اشترى لغيره لا يلزمه

المحذور

قلنا المحذور أي لا يباح أحد بحقوق العتق إن باشر العقد بغيره ، ود المولى إيهنا باشر العقد بآدم المولى ، فإن المصلحة تلحقه وهو ملك الأمر ، وهو ربي ، بذلك خيب أمره بالشراء ، ثم ذهب ويرجع العبد بالنفس على الأمر (وعندها أفتدع من طالب إن كان قد كتب ويرجع به على الأمر إذا كان عليه دين ، ولو أراه السابع أن يحبس العبد يطلب الأمر) لم يمتدأ أنه يؤذى النفس من كنهه إن كان له كس ، ويرجع به على الأمر إذا كان

عليه دين

ونؤثر أنه لا يبيع أن يبيع العبد حتى يأخذ ثمنه، ثم يكره له ذلك، لأن قصد من يذبح نفسه، والمسمع إذا كان من يد التوكيل بالسرقة حاشواً في مجلس الشر، لا يكون للمسمع حق المجلس، لأنه سائر البيع يصير محلياً بين البيع والمشتري، فيصير قليلاً له غير الشراء، وهذا كونه بيعاً إذا استلحقه بغيره أو بغيره، ويزدحم حاشواً في مجلس البيع، لا يكون لصاحبه التذبح حاشواً، فلهذا كره ذلك، وإن وجد الأمر بالتذبح حاشواً، فإن ادخله المسمع، فإن كان ذلك كعب معاً فما للعبد يوم يصرى نفسه، ثم يرد به، لأن العبد كان كعباً بالشر، والتوكيل بالشر، من الشرى مع العلم بالعيب يبيع بالشر، لأنه أسقط حقه في الرد، وأنه من حقوق العبد، فيكون إلى انعقده وإن لم يكن لعبد عيب بدت، فله أن يرد، والذي يلي خصومه من ذلك العيب، لأنه ثم يرضى، وأنه من حقوق العبد، فيكون إلى طمأنينة وجه العبد، وكان به الرد من غير استطلاع رأي الأمر، لأن المشتري وهو العبد في يده، وهو وكيل بالشر، والتوكيل بذلك الرد يوجب من يرضى من غير استطلاع رأي التوكيل بالشر المشتري في يده، عرف هذا في موالع كثير، كدهما

وإن كان العبد أسرى نفسه لأمره بالتذبح إلى العطاء، فإن العبد ساداً، كما لو باشره الأمر منه، وصار قاصداً بنفسه الشراء، استلحق له العبد ما صحح، فإن ما لم يبيع نفسه بالتذبح، حصل الأمر قيمته بالذبح ما بيعت؛ لأن العبد صار قاصداً بنفسه، كما خرج من لسانه، وقد وقع الشره بالأمر، لأنه لم يبيع محالفاً، لأنه لو صار محالفاً يمانى يصير محكم حساب العبد، أو يحكم أن يملك الشراء أجل بقصد من ذلح السعي محسب، ولا وجه بينهما، لأن التوكيل بالشره الفاسد والعقد من المسم، فقد اشترى على الأمر، ودفع قبض التوكيل وهذا لعبد فوكله، فإذا ما بكون وهو عيب، انقضت التهمة إلى التوكيل، فيؤجل الأمر بيمينه بالذبح ما بيعت، ولا يصير محالفاً، وإن كانت قيمة العبد أكثر من الألف، لأن هذه خلاف تبت حكماً بامر، فإن لم يمس له أحد حتى استعمله البيع في بعض عهده، فهذا من نظير البيع حتى لو مات بعد ذلك لم يرب من مال البيع، لأنه استرد العبد من بشرى به، وأما ما يرد من سائر جهل من المشتري بغير البيع، كان السرط بالسرط مشروطاً به أو بغيره، فإن انقضت البيع

عند العبد في ملك مولاه، فإذا هلك قال: هلك عا.

ولو كان العبد اشتري نفسه للأمر بعلم وعشرة من المظنة أو إلى أهل معروف، ولا أمر كان أمره بالخلف، فهو حر حين وقع البيع، لا يرد عليه إلا في الأمور، مدار مبالغتها، فصار الختان بعد ذلك كالمال قبله، وقبل التوكلة لو اشتري العبد منه من مولاة بالخلف إلى المصنوع يحتق العبد، وكان مال على العبد إلى المظنة، كذا هو.

خاتمة هذه المسألة رواية أن المصنوع متى علم من ماله أن هو من أهل أن يحم عليه بعد علمه، ولا يوقف، وإن أخلفه أسراه، في المسمى به، وقد احتلف للتأويل في هذه المسألة، وكان اختلافهم في علم اختلاف المراه من ماله عن ماله في الأصل، إذا وكل الرجل رجلاً ببيع المصنوع، فموجب أن يحمي لا يجوز؛ لأن بيع نفس العبد من المصنوع، وليس بيع، ولو باع العبد من لرب العبد جاز، الله أعلم بالصواب.

الفصل الثالث عشر

في بيان حكم وكيل الموكل والموكل الأول والموكل الثاني معه

١٦١٧٦- قال محمد بن الحامص الصغير " في الوكيل يبيع بعدد ما وكل به غيره به ، فإنه باعه الناس ، والأول حاصر حازه ، وإن كان عابث لم يجر ، وإن باعه وجعل غيره الوكيل ، فباع بوكيل ، مسلم البيع ، فهو حائز . وقال في الوكيل بالشراء إذا وكل غيره به فإن اشتراه الناس ، والأول حاصر ، فهو لازم للأمر . لأن المقصود من الوكيل الامتاع يرى الوكيل لا يعبده . لأن الناس يفتنون في الرأي لا في العبارة ، لهذا وكل غيره ، وباع الثاني ، أو اشترى بحضرة الأول ، فقد حضر به ، وإذا باع الثاني ، أو اشترى بحضرة الأول ، فلم يجر رأيه ، وإذا بعه وأجزده فقد حضر رأيه

ثم إذا باع الثاني ، أو اشترى بحضرة الأول حتى حازه ، فبعده عن من لم يذكر محمد هذا الفصل في الحامص الصغير ، وذكر الثاني في فوائده ، أن الحقوق ترجع إلى الأول ، وفي حين الأصل والعمود ، أو الحقوق ترجع إلى الناس ، ثم إن محمداً قال في الحامص الصغير " إذا باع الوكيل الثاني بحضرة الوكيل الأول حذر ، ولم يشترط لتجاوز إجازة الوكيل الأول ، وهكذا ذكر في وكالة الأصل في مريض ، وذكر في موضع آخر من وكالة الأصل ، وشترط إجازته ، فقال إذا باع الوكيل الثاني والوكيل الأول حاصر أو حاث ، فأجاز ذلك الوكيل الأول ، جاز

حكى عن الكرخي أنه كان يقول ليس في المسألة روايتان ، ولكن ما ذكر مطلقاً في بعض الموضح أنه يجوز إذا باع بحضرة الأول محمول على ما إذا أجاز ، فكان محمول المطلق على التقييد ، ولا يجعل في المسألة روايتان ، وبس هذا ذهب عمدة مشايخنا ، وهذا لأن وكيل الوكيل الأول لم يبيع ، لأنه لم يرد له بدت صار وجود هذا التوكيل والعدم بمنزلة ، وبعدم التوكيل من الأول حتى باعه هذا لرحم ، والوكيل عاثب أو حاصر ، لأنه لا يجوز عقد هذا الفصولي إلا بإجازته ، لأن الإجازة لبيع الفصولي لا تثبت بالسكوت ، تكون السكوت محملاً ، كد هبه ، ومن أجاز ، فإنه

ولو طلق الثاني، أو كبح بعينه أمر الأول ليس أنه لا يصح، كما فهم، أم الوكيل في باب البيع والسياسة، أمه، فغل معناه، لأنه أمره بالبيع والبيع محمول له، والعبارة في البيع له، ولهذا جمع حنفى معناه إليه، فيصح أمر غيره بذلك، كما يصح أمر الموكل الأول، غير أنه إذا باع سائى بمعية الأول إنما لا يصح عنى بوكل الأول، لأن الأمر عن الوكيل الأول لم يصح، وبكس لأن هذا مع لم يحضره رأى الوكيل الأول، والوكيل الأول إنما رضى ببيع يحضره رأى الوكيل الأول، فأما إذا باعه الثانى بمعية الأول، فهذا باع، وقد حضره رأى الوكيل الأول، وقد صح الأمر به من الوكيل الأول، فعلم مع الثاني وبطلان هذا، كبيع الوكيل الأول بنفسه، فيعقد عنى بوكل الأول.

١٦١٧٨ - عن أول وكالة عيون المسائل . رجل وكل غيره أن يروجه امرأته، فوجهه رجل سوى أنه وكيل، والوكيل حاضر، فأحلو، حار، وكذا البيع ولو وكل رجلاً أن يطلق امرأته، أو يمس عنه طلق، أو اعتق . جل سوى الوكيل، والوكيل حاضر، فأجاز لم يجر، قال شه، وبطلان الكتابة مثل الكساح

وروى سمر عن أبي يوسف . في فصل البيع والطلاق يظهر ما روى من مسامحة من محمد، وفي الخلع بخلاف ذلك . فجهل أبو يوسف الخلع بمنزلة الطلاق، لأن كان الأمر مال للأول . ما صنعت من شيء، فهو جازر للأول أو بوكل غيره، وبطلان تصرف الوكيل الثاني عنى بوكل الأول، لأن الموكل الأول فرغ من الرأى من الوكيل الأول على المصوم، فأجاز صنعه، وبوكل الثاني من صنعه، فيدخل تحت الإحصاء.

وكذلك إذا قال له الموكل الأول . وكل من شئت، وكل من حيث . كان للأول أن يوكل غيره، ويجوز فمن الوكيل الثاني على الموكل الأول، والكلام في هذا الفصل أظهر؛ لأن الموكل الأول لم يمس التوكيل إلى الوكيل الأول نصاً، ولو مات الموكل الأول في هذه الصورة، بطلت وكالتهمما، ولو قبل الموكل الأول أخرج الوكيل الأول عن الوكالة، فالثانى عن وكالت. وكذلك لو مات الوكيل الأول، والثانى على وكالته، وحده المسائل دليل على أن الوكيل الثاني وكيل الموكل الأول، لا وكيل الوكيل الأول، وهذا لأن الوكيل بالوكيل رسول، وعبارة الرسول كعبارة المرسل، فكان الموكل الأول

ظلمه، وجعلني به أن يوكن عيره بدست، فوكل الوكيل، حلا، ثم إن الوكيل لأول أسرى
العهد من الوكيلين الثاني حلا، لأن الذي صدر وكيلاً لأول العهد، هكذا ذكره

١٦١٨٢- وهي ابتغى رجل دفع إلى رجل ألف درهم بمضاهيه يتمري له بها
مناخاً قد سعاد، وأن يوكن بذلك من أحب، ففقد الوكيل إلى رجل، وأمره أن يشتري
بب المتاع الذي أمره رب المال، ففعل ذلك. ففقد وكيل إحدى دفع الدراهم بمضى فلو وكيل
الأول قد يعض سبع من نصري، وإن ملك الوكيل الأول لا تهل وإنه فتاتي، وفور
أنه رب المال حتى دفع الدرهم عن. وكنتك أن تشتري في بها كذا، وإن يوكن بفلك في
من أحبست، فمضع الذي مضى الدرهم إلى رجل. وغدا، وكنتك ففعل أن تشتري في
ببها الألف كذا، عهد وكيل رب المال، وليس تلتقي دفع الد. عهد أن مضى المتاع من
لشترى، وكذا يو دفع إليه الدرهم، وقال. وكنتك أن يسري عهد، الألف ففعل كذا،
ولم يفل. وكنتك ففعل

وكنتك إذا قال. وكنتك بأن شترى ببها الألف كذا، ثم تصادق أن لال ففعل،
وأنه إذا وكلة يسري ففعل، وإن فلاناً قد فسر به أن يوكن من أحب، وهذا لأنه حين
قال. وكذا لي، فقد جعه رسولاً، ففعل الثاني وكيلاً رب المال، فلا يكون للأول أو
يقبض المتاع منه

١٦١٨٣ رجل قال لأخيه وكل جلاتاً أن يشتري في ملك ما به لك، فهو
جائر، وإذا ففل. وكل من شئت أن يشتري لي ملك ما به لك لا يجوز

١٦١٨٤ رجل باع عبد رجل مبر أسمه، ثم إن صاحب العبد قال للمشتري
وكنتك سبع عبد العبد، وإن يوكن بذلك من أحبست، فوكل المشتري حلا سبع العبد،
وأجر ذلك سبع، كذا حدث، وعفي فيمضي هذا وكذا فوكل مربي العبد السبع أو رجلاً آخر
سبع عبد العبد، فأجر ذلك سبع كذا جائر

فلان من الأول، ذنب وكل الناس هل ان يقضى الأول الذنب، فليس لفلان ان يمسها؛
لأنها صارت مبرورة لغيره، قال، والفتى، بينه لا يشبه ما يسى عنه، ألا ترى ان
رجلا لو وكل رجلا بعض عبده بهينه فى بدى دجى، ثم مضى، فمكث عنده
رمعا، ثم دفعه إلى رجل آخر ودبعه، لم يكن للوكيل أن يمس

١٦١٨٨ - وهى الثمنى رواية بشر عن أنى يوسف، رجل وكل رجلا أن يسرى
له شقاً منى، وبن جسد ومضه من عبداً أو ذراً أو قمر، وما أشبه ذلك، وكان من
ملك الآخر شىء من ذلك يوم أمر، عامه ثم بشر له للأمور بالآخر لا بجزء، قال - وهذا
على غير ملكه، لأن ولو كان فى ملك للأمور، فباعه ثم بشره للأمور، فهو جائز
على الآخر، ولو كان للأمور أمر، فباعه منه بملك رجوعه، لم يجرى كجده أياها له، وإن
كان من عبده من طلاق بانه، حار بكاحها إليه، فانه إلا أن يكون منى سر، حلقها، أو
كرامه ردة، الآخر بالنكاح، فمضى، يجوز تزويجه عليه إذا - وروى هشام عن محمد
مسألة النكاح والسر - على نحو ما روى بشر عن أنى يوسف

١٦١٨٩ - قال فى الأصل - وإذا وكل الرجل رجلاً سبع عبده، ووكّل امرئ سبع
فلان العبد، فباع عبداً من رجل، وهذا من رجل آخر، فإن علم لأبى، فهو له؛ لأن بيع
الأول قد صح، فمضى الثانى باتفاق ملك المشتري الأول، لا منى، لو وكل، ملاحظ،
وإن لم يعلم الأب، فإن لكل واحد منهما نصف النسيء، لأن بيعه قد وجد
ولم يعلم تقدم أحدهما على الآخر، فكأنهما وجداهما، ولو وجد، معاً كان العبد بين
المشتريين نصفين، كذا، ههنا، ويعبر كل واحد منهما، لأن كل واحد منهما المشتري
منصف، وهذا مستحسن عليه النصف، وإن كان العبد فى يده الزكيات، أو فى يده
الوكلى، فهو سواء، لأن العبد ليس فى يده أحد المشتريين، بل فى يده غيرهما، ومنى كان
العبد لغير المشتريين، وكذا دعى بنى الملك من جهة واحد، كذا، بينهما نصفين، وإن كان
فى يده أحد المشتريين، كذا هو أولى؛ لأن يؤرخ الآخر شراءه قبل شره، وهذا، ونم يذكر

(١) وهى صحيح سجد ط ف عاره رة أو حودة، وهى بعد ثوبه أو ببطشه، ولو وكله
غيره كى من، فلهام ذلك، ثم مضى فمضى، ثم فؤده يساء، امر فلو كبل ان يمسها بعد
هذا وهى الثمنى الخ

ہذا فی جامع الفوائد ہے۔ حال ہی میں تھیں ان گھبراہٹ میں اس سے، اور شک ہو گیا۔ و جماع
 انوشہ میں رحمانی لکھنؤ میں رجسٹر ہے، و لا سکتا کہ ان سے لا، کتاب الاول ہے،
 ورنہ لم یحکم لا، رد المحتار میں ہے۔ جامع دکن، ۱۰۰۰ دہائی
 مسدود ہے۔ محمد اب حنفی یکتا ہے۔

الفصل الخامس عشر

في معنى النكاح، وخروجه عن النكاح حكمًا لا قصدًا

١٦١٩٠ وداجن الموكل، فهو على وجهين الأول أن يكون مبرور عليه لا
بمركب النكاح، وبأنه قد مضى به، وفي المسألة قياس واستحسان، يمكن اختلافهما
أعطاء الحكم، ففي بعض نواحي القياس والاستحسان في المطلق يقال لتمام
أن لا يعرف، وفي الاستحسان يعرف، فلو لم يدر ما ذكر من الخواتم في الحديث المطلق
محمداً، على ما إذا كانت الوكالة غير لازمة بحيث يجب موكل يعرف في كل ساعة
وذلك كالموكل بالحصرة من جانب الطالب، ثم إذا كان الوكالة لازمة بحيث لا
يملك الموكل غيره فانه يجب له سبعة عشر يوم، وقد استبعد سبعة عشر في عدد
أخرى، لا بد من النكاح بمجرى كل، وإن كان الخوف، مضافاً، هذا لأن الوكالة إذا
كانت غير لازمة كان خلاف حكم الأسماء، ولو أنشأتم كل النكاح بعد ما جرى جرم
مطلقاً لا يصح، فكذلك لا يفسد الوكالة إذا جاز الموكل منه الصفة، فأنه إذا جاز
الوكالة لا يفسد لا بقدر الموكل على عمره، لا يكون نكاحاً، الوكالة حكم الأسماء، وكما
النكاح على هذه الوكالة بمنزلة كالموكل فذلك الموكل حرة، ومن لم يفسد في جهة
نكاح، ثم من المصنف، لأنه لا يفسد ملكه، كما لو ملك عبداً، فكذلك إذا تمت التصرف،
وسماطه من أجل من ماله، سم جرم الرزق، لا يفسد الأمر

ولقد محمد بن هذا وإذا وكل امرئ وكيلاً في حصة، ويبيع، وشراء، أو
شيء كان له أن يخرجه منه، ثم ذهب عقل الموكل ومقتضى، بعد، شرح الموكل من
الوكالة، وهذا من الموكل، وأما ما لم يكن له أن يخرج منه، فلا يفسد من الأمر باليد،
وقد اختلف الروايات في هذا الحديث المصنف، وروى عن محمد بن عبد الله بن شهر، ثم
رجع وقدره ذلك، وعن أبي يوسف أنه قال: ما ذكره، وإذا عرقه بفساد
المصنف، فسادوه يكون غير المصنف

وأما إذا كان الموكل قد جرى جرم مطلقاً، وعساير بعد لا يفسد إلا به، والبيع

۱۰ الشراء، جرح عن برکاته می گویند غیر نشی، لا جدر ۱۱ واکار حجب بقتل
۱۲ الإیبه وانبیه وسم ۱۳ بان کاک جتوه می شن ۱۴ احمر، دونه پنی گذار ۱۵ حرر ۱۶

فمثل يبره قد وبسده اد حتى لم يزل جوده عطفه ولا انه بعد الإلهام فيسمع
وهم يله فانه بعد الرذل على له كذا، انما هي ثوبك على خاتنه فيما إذا كان يعقل
الملك والسمع بالسداد، فماد لم يفتري في حال حيونه، فذكر في الأصل انه يحور
ولما وجد ذكر في الأصل يحور على ما رآه من أمثال بيته فلهذا، وببرهن
ذلك لا يصور بصره على ثوبك، لانه لو حاله بالسجده بعد المكنى والموكل فكم
على بصره بصره ان يكمه العبد على ثوبك، لانه بكنه بالنصره هو حر عاقل
بائع، وشائع هم محامل في كل على بصره مع أدسر، كسب العبد على فلهذا
صير الموكنا بعد

[illegible]

انما ثبت هذا، فليس من بيع، او هبة، او عهدي، وسمي او رضى، او مولا، او
خارجا، بل هو من الموكلة، لان هذه المصروفات من ماله، ويخرج من يده عن البيع، ولا
تري ان يكون معه احد من هذه المصروفات لان هذه عن البيع، لكنه كنهه بالوطين
ولم يستدل به، واستحضره، فوالله في الشجاعة، كان من الموكلة، لان ماله
المصروفات لا يخرج الموكل عن البيع، الا يري ان لو كان معه احد من هذه المصروفات
يخرج عن البيع، فله ذلك، ولا ريب، لو امرت به، ذكر في ظاهر الآية
ان لا يخرج عن الوكالة، ومن لم يفسد، انه يخرج

[illegible]

ج ١٥ - كتاب التوكيل - ١٤٩ - ١٥٠ - فصل ١٥ - من الر ١٠٠ وعروضه على الم ٢٢.

بيع التوكيل في حق حصول العفود ، وهو التمن بمنزله بيع التوكيل ، مع التوكيلة متى بيع التوكيل ، فكذلك بيع التوكيل

والمعروف ان المقصود من الأمر بالبيع تحصيل المنفعة على ما قسم ، ولكن هذا المقصود قد يثبت بالرذيل بالبيع ، لا يتبع من جهة الأمر ، وهو ما هو المقصود من التصرف لا يصح من جهة التصرف لا يتبع التصرف بالعدم ، فكذلك لم يوجد بيع أصلاً ، وهناك إذا كان الرذيل يجوز ، ورأى ان مساحة على أبي يوسف ومحمد أنه ليس التوكيل له سعة ، ولو قد لم يبق بعد القبض بالبيع بغير قضاء ، لأنه لا يعود وكيلاً ، لأن الرذيل قد قلص من غير قصد ، بيع جديد في حق الثالث ، قصد من ذلك التوكيل كذا التوكيل ، وهناك لا يعود الرذيل ، لأنه لم يعد إلى التوكيل من ذلك بيعه ، لأن الملك يختلف حكماً باختلاف السبب

١٦١٩٢ - قاله مشهور ، ليس التوكيل له بيعه إن كانت الإزالة بعد القبض ، قلناه إنه لا سعة جديدة في حق الثالث ، وإن كانت رذيلة من الله من الأمان ، الأمر قد انتهى إليه ، مع ، المقصود من البيع وهو التمن ، وهو ما ، ولكن من جهة التوكيل ، وهو المقصود من جهة التصرف لا يتبع التصرف بالعدم

١٦١٩٤ - إن يبيع التوكيل ، والشرط اختيار نفسه بزمان أيام ، بعضه ، التوكيل أن يبيعه وإن كان التوكيل محذراً في الرذيل كذا اختيار له ، لأن المقصود من البيع هنا من يحصل ، لأن حصار الساع عند أبي حنيفة بيع حصر ، النفس في ذلك الساع ، وعندنا ، الساع وإن كان يملك الساع ، ولكن منتهى هو مسهر ، وقد تم بحصول ما هو المقصود من البيع ، الأمر ، نفس التوكيل على وكالة

وكذلك في شأن التوكيل ، وشروط اختيار الساع ، ثم نفس البيع ، وكذا إن إذا كان اختيار الساع ، لأن اختيار الساع مع دخول الساع في ملك البائع بالإجماع ، فلم يحصل المقصود من البيع ، فلهذا الأمر حلية

وإن كانت السرية بعد بقاء التوكيل أو التوكيل بغيره ، فذلك التوكيل لا يعود وكيلاً ، لأن المقصود من حصول من البيع ، وهو التمن ، ونسب الأمر ، ومن باب المقصود ما هو أنه بعد ذلك أصلاً ، فلا يعود الأمر

التوكيل - له اسمان - واحد هو أن يكون التوكيل في مرجع محدد - فلهذا يسمى بالتوكيل
التوكيل - لم يعمم في التوكيل حتى ربح التوكيل وبما في المسألة بعدد - فلهذا يسمى بالتوكيل
على التوكيل

١٦٢٠١ - وفي رواية عن عيسى بن محمد عن محمد بن يحيى عن حماد بن عيسى عن
قاسم بن شريك عن الأعمش عن حماد بن عيسى عن أبيه عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

١٦٢٠٢ - وفي رواية عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

١٦٢٠٣ - وفي رواية عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

١٦٢٠٤ - وفي رواية عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

واحدة وهي من العدة، فنصرف التوكيل غير متعلق بأن يرفع الباطن، وكذلك لو قال له
اخلعها ثم خلعها الأمر عرج التوكيل عن الوكالة، لأن خلع يخرجه الجمع لا يوضح، فتعذر
التصرف على الوكيل.

١٦٠٤ - وإذا وكل رجلاً بيع دار له، فبى فيها ماء، فهو رجوع عن الوكالة من
قول أبي حنيفة ومحمد، وإن خصصها، فليس برجوع استصحاباً، قال محمد
والوحدة عدى نظير الوكالة، وإذا وكل بيع أرضه، ثم عرس فيها نخلاً أو أشجاراً،
فهو رجوع عن الوكالة، ولو روع فيها رعيًا، فليس برجوع عن الوكالة، وللوكيل أن
يبع للأرض دون الرعي، ولو أمره بغيره، وهو أرض بغيره، فاستأجر الوكيل
لم يجر على الأمر، ولو كان مبيته، فزاد فيها حنطة، أو خصصها، أو طينها، فهو
جائر، وكذلك الوكالة بالبيع في هذه الأمور.

١٦٠٥ - وفي رواية إبراهيم عن محمد: إذا أمر رجلاً أن يشتري له أرضاً
بمائه، فبى صاحبها بمائة أخرى للأموال، لم يملك الوكيل والأرض للأمر
بخصتها، وقال: استمرى هذه الأرض بمائة، أو هذا المراح أو قال بمائة، ثم
عرس نخلاً، أو انحد حماماً أو سناً، لم يجر على الأمر به بيع ولا شراء، وكذلك
إذا رده، ولو كان بساناً أو حماماً، قال: ساء، أو قال: ساءه، ثم ريد فيها عرس
أو شجر، فأنسح والشراء في هذا جائر على الأمر.

١٦٠٦ - ولو أمره بغيره، فحنطه بمئنتها، أو مبيته، لم يملك التوكيل، ولو
أمره ببيع لبن حبيب، فباعه جزاً إلا في ثريد الذي عرج منه، هذه الزيادة من
البقالي. ولو أمره بغيره، فاشتراه بغيره، لم يجر إذا كان معنى الأمر هذا
الذي الخليف، وإن لم يكن معنى له الخليف، جاز شراؤه. ولو أمره بغيره، فمئنته،
فلت بغيره أو ربي أو حتى يملك أو سكر لم يجر الشراء على الأمر، والبيع يجوز ولو
أمره بغيره، فمئنته، فهو من هذا ذلك يفسح أو عبرى، لم يجر الشراء، والسع
يجوز.

١٦٠٧ - ولو أمره بغيره، فمئنته، أو بغيره، فبيع لم يجر الشراء على
الأمر، فالباع يجوز، ركب إذا لم يسهل إلى البياض في الأمر، لكن أمار إليه، ثم صبح

ج ٦٥ - كتاب احواله - ٦٥٣ - الفقه في "حرمة الركب" ٥٠ د ج ٦٥ من الفقه

[illegible]

وفي الحديث: لو بددتم ركعتي في البحر، لم يدر ما وجدتم فيه، لم تنزلوا من السماء. وإذا صدر بنفس جبروت، سقطت الركعة فيما عدا ربه في البحر وأمره. ولا تطل فيما يلي سرائر الأذى، كما أن الذي حمار يطلبه في بلاد كثر طير أو دابة، بحيث يبعث له فيه من الكثر والطلب إذا سار، ثم لم يصب الركعة من البحر، في السبع والسماء. أمثلة: محلات العباد، حمار وسائر الكثر، في البحر، لا تطل، وكذا في البحر والسماء.

لمصنف السادس عشر

في جمع الوكيل بين ما أمر به وبين غيره وفي جمعه بين ما أمر به
من جهة شخصين في العقد وفي الرياء من الوكيل

١٦٦٨ - وفي رواية عن أبي يوسف رجل أمر رجلان يشتري له
صنف درهمين ، فاشترى به صنفين ، ثم إن الأمر استمرى النادر كلها للأمر من
البيع عنه وحسب ، فإن النادر بين الأمر وبين الأمر صنفين يصنف بالأمر بحسب
وصحيف ، وصنفين سمانور بين ذلك

١٦٦٩ - وفي رواية أبي سعيد عن محمد بن علي بن رجل عهداً وأمره
أن يشتري له به خارية بحسب ، فاشترى الأمر له به ثلاث خارية ، وخارية أخرى معها ،
وحسب الخارية بين السواء ، قال أبو جابر الأمر ما أصبح الأمر كتاب الخارية فاشترى
شراءها للأمر ، والأخرى لغيره ، وعلى الأمر صنف لغيره بالأمر ، فإن سمح
الأمر فصح بأمر من ذلك ، على بيع الخارية إلى سمح بأمر بشره ، وإن كان يبيع
الخارية بالخيار ، ثم خارية إلى أمر بشره للأمر ، وأخذ صنف لغيره ، وإن
شأنه خصص المصنف ، وقد هذه الخالة في المتن وعرض كتب لغيره ، ولو كان الأمر
اشترى الخارية إلى أمر سر ، فاشترى كما أمر ، ثم إن مانع خارية راء في المبيع بعد ذلك
خارية آية ما دخل له الأوس ، وفي الأمر ذلك ، فاشترى ، والعبد سالم لجمع
الخارية ، وخارية أولى بالأمر ، ولخارية الزائدة للأمر ، وفي الأمر صنف فيه
لمصنف للأمر ، ولا خيار للأمر في شيء . ذلك .

• على هذا ، إن دفع إلى رجل ألف درهم ، وأمره أن يشتري له به كذا من طعام
فاشترى له عنه كذا كذا ، ثم إن المشتري زاد له في البيع حبوبين فوجها على
إن يله المانع كذا من الطعام ، فاشترى الأول للأمر ، وذكر الزيادة للمشتري ،
ويصح المشتري بالأمر بحسب وعشرين درهماً ، فإن كان المشتري قد باع ما في درهم
(١) فكيف في طومر ، وكان في الأصل الزائدة

على أورداه البائع كذا آخر من الطعام، فالنكر الأول للأمو، والنكر الريماء للمشتري، وهو متطوع فيما راده من الثمن، ولا يرجع على الأمر بشيء مما راده قد ذكر بعض مسائل الزيادة في فصل التوكيل بالبيع، وفي فصل التوكيل بالشراء.

١٦٦١ - وفي بؤادر هشام قال سمعت محمدا يقول، في رجل لمرء رجل
لأن يشتري له ثوبا عشرة دراهم، وسمى نوعه وصفته، ورجل آخر أمره بتل ذلك،
فانتهى بالمؤمر لرب من صديقه واحدا بعشرين درهما، قال إن لم ينه حين انشأ من هذا
فصله وحقا لقلاد، فالشراء لنفسه، وإن موى أن هذا لقلاد وهذا لعلان يقسم الثمن على
فيستهما، فإن أصاب كل ثوب عشرة، فهو جائز، وإن أصاب أحدهما أكثر من عشرة،
وإن أصاب الآخر أقل من عشرة، فالذي أصابه أكثر من عشرة لا يلزم الأمر، والذي
أصابه أقل من عشرة يلزم الأمر إن كان لا يصيب بعشرة خبراً منه

العصل السابع عشر

من تركيل الآب والوصى من أمور البيت

١٦٦١ - قال محمد الآب إذا وكل رجلاً ببيع شيء لآبه بصغير أو سراه شيء له أو محضومه ، فهو حائز ، وإن كان الآب من معنى الوكيل بالتصرف في مال الصغير وهو من الآب ومن الوكيل الخاص ، فإن الوكيل خاص لا يملك ، والرجح في ذلك أن الآب فروض إليه التصرف في مال الصغير على مثل العموم والقصور إليه التصرف في مال الغير ، على مثل العموم كما يملك مباشرة بنفسه يملك التصويقي إلى غيره كالتصاريب وهذا لأن التصويقي إذا كان حائزاً كان تصرفاً إذاً للتصرف إليه بتعويض ، مع ما هو صريح إليه ، غير أنه لا يملكه ان التصويقي إليه ، لا يملكه التكميل ولو أدلى له بذلك بعد أن قال ما صحت من شيء ، فهو حائز بملك التصويقي إلى غيره ، فكذلك إذا نسب الإذن دلالة

والجواب في وصى الآب إذا وكل غيره ببيع من أمور البيت يظهر الجواب في الآب لكون الوصي قائماً مقام الآب ، فإن يقع التصوي قبل إتمام تركيل شيئاً من ذلك تعمل الوكيل من الزكاة ، ووكيل الآب ووكيل الوصي على السواء ، لأن الوكيل يكمل بطريق النيابة عن الوكيل ، وعدمه ولا يملكه الوكيل من الصغير فنزول ولا يملك الوكيل ضروره ، وقد يحلف ما هو آفة الآب ، أو الوصي بعد الصغير في التجاوز ، ثم يقع التصوي ، فإنه لا يمحى العدد ، والوجود في ذلك ، أن الآب قد يتصرف للصغير مائة من وجه من جهة به وجهاً النيابة حكماً ، ولا لأصين من وجه من جهة به لم يوجد النيابة من جهة الصغير على الحقيقة ، ففصلت بينهما لأصانه في الوكيل ، فصرناه بر وال ولاية الوكيل ، وحملت بحقه السنة في ذلك العدد ، فلم يمحى بر وال ولاية الإذن عملاً بالشبهين جميعاً .

المجلد الثامن عشر

في الاختلاف المواقف بين الوكيل والوكيل

١٦٦٦ - في نسخة من كتاب التصدير في رجز يقول رجل امرأتك قد
صنع عظمى يا محمد، فسميت بالنسبة، في كتاب المأمور لا، في أمسي بالمعج، ولم نقل
شبه، فالتقريب هو الأمر، لأن الأمر بعد من جهة، ألا ترى أن الأمر هو أنكرا خلا،
كان يقول هو، فكذلك الأمر في وراء النعمان وثوب في الحجاب، في كتاب في رجب
الملك، أمرتكم يا محمد، وكان مصاريف في دفعه فخره، في كتاب في رجب، في قوله
قدول المصاريف، لأن الأمر في المصاريف هو الإطلاق، والمصروف لا يرى أنه في رجب
موجود، ويؤيد ذلك أن لا ترى أنه في رجب، في كتاب في رجب، في قوله
في رجب، فكان القول هو من بعد ذلك بالأصل، في كتاب في رجب، في قوله
ليس في رجب، لا يرى أنه لا يوجد، لا يوجد، في كتاب في رجب، في قوله
توسيعه في رجب، لا يرى أنه لا يوجد، لا يوجد، في كتاب في رجب، في قوله
مسمى، في كتاب في رجب، لا يرى أنه لا يوجد، لا يوجد، في كتاب في رجب، في قوله
ظير الوجود

۱۶۶۴ء کی جنگوں میں مسلمانوں کی فتح کے بعد، انھوں نے ان کے علاقوں کو واپس لے لیا۔

١٦٤٨- فارسي اخامع الحسبي ايضا ولاداع ان جل الله هره
وقال اشرفي به حاره ناشري، فقد الاخر اسرم به حاره، ولان الامور
اسرم به حاره، فانهم لم يداوموا، وهذا انكاس احده به صاري، فانما
الاشرفي به حاره لا يصح قولهم، على الامر، هذا لان الامر ساول
حاره تسوي بالف درهم، وها هو يشتر حاره به صاري، فانهم لم يداوموا،

(١) مقام ط، و هو الأصل والبدء

[illegible]

ما من شيء يرفع الألف إليه، ويقوم السكت محالها، فيقولون ثوب الأبرم، يفرم
البارية، تصور، وأما إذا كان أحد بقاوى حصان، لأن هذا الشرع لا يصلح أن
يكون واقعاً للأمر، فبأنف أو حصة، فإنما يصح لرب الثوب، ليس على الأبرم،
فرب الثوب، و إذا كان أحد به سائر ألف درهم، لا الثوب، به على الخروج عليه
بأنف درهم، وهو المثل، حسنة، به على الزيادة عليه، والقول قول منكر في البيع
وهو في الكسر، يلزم من زيادة الثوب، ليس بالمال، لأن هذه زيادة يجب
التي عليه، لأن هذا أمر، يصح أن يكون واقعاً للموكل، لأنه مسمى على زيادة يسرى
بأنف، حسب أمره، لكن وقع الاختلاف بين الأمرين، في مقدار الثوب، في مثل
هذا يجب الاحتياط، وعدم عرف أن الموكل بالسراة مع أو في زيادة مع
عشيرة، فهذا احتياط وقع بين المثل والمسمى في مقدار النفس، أنه يجب
الاحتياط، في حاله، والمسمى يجب الاحتياط، أو طالب المستعد، وعند ذلك
يلزم الاحتياط، وأما

[illegible]

آخر حرك من تركبه، فلا تنبذ لي شئت. والحقول ثوب المأمور، ركبك لو قتل. قد
تسربت لك من ذر عبدك أو بصرته، فمهلك. فهو حائر. يدفع اليه الألف، لأنه أقر له
بدين له في هذا الألف. وقد جعله أمينا فيها

ولو قال: قد اسربت لك بالألف عيبت من رجلي، ولم يسمه، ولم يسمه في أمر
يعمد، ولا له الأمر لم يسم له عيبتا. وقد آخر حرك من الركبة، فلا يشتري عيبتا
كأنه خلعها من لوكاته، ولا يصدق على أن يشر رجل به به بعد هذا

١٦٦٠ - وفيه أيت مال محمد لمرة وكلف رجلا أن يروحها من شاء، فجاءه
من أهلك، وكان من روجك من هذا الرجل فعر، وعنده ذلك لرجل، وقالت المرأة
مار وحنى، ولا تروني من أهلك، لا يصدق الوكيل عن ذلك. وقد لأن الوكيل في
- به الفتح كالوكيل بالطلاق مفرده، والرجل له لعل المهر من مرس، فصار له كبل
بهمه التصرفات مأمور بكن عبارة الوكيل لا غيره، والعكبة يس من المرس هي شئ.

١٦٦١ - وذكر في كتاب الحمل أن من وكل رجلا بعتن عيبتة فقال
الوكيل أهنته أمس وقد وكنت بعتن في أمس. لا يصدق الوكيل على ذلك من غير
بينة، ولو كان ذلك في بيع ومكاح. أو عقد من القفو يصدق. قال ثمة ألا ترى أن
هي الوكيل بالبيع والمكاح من عقد رجل آخر، وأجاز الوكيل عقده من، وفي الطلاق
وتعتاق لو عني عمر الوكيل ذلك. وأجاز الوكيل لا جبر

وتوعد ما كان - م نه أعسم - في الوكيل بالطلاق والعتاق والرسو، لأن العمل
محصيته الوكيل في الطلاق مفرده - لأن الوكيل عنه بعض البراءة الوكيل، وجعله
بينة لذلك، وهو بعض البراءة الوكيل وجعله بينة لذلك. وإذا جرح به إلى الزنى،
والطلاق مفرده، ونحو لا يحتاج فيها إلى البراءة. ثم بعد العمل بما يقتضيه حقيقة
الوكالة، فجعلها مجاز عن الرسالة، لأن الرسالة تنصص معنى الرسالة - الرسالة هي
مفرده للرسو، فصار أمامو مأمور وأنك كل عبارة فوسل لا غير ما عكها عن معنى ما
في طلاق ما عني بعت من - من في سى، فلا يملك الوكيل إلا برأيه من مفرده
ذلك المهر. وحرر - مفر لا يجوز، لأنه مأمور بعتل، ولا بد من نكاح من التعل في
شئ، ولما هي المكاح راجع العمل حقيقة الركاك، يمكن أن يقع وسكاح ما يحتاج

مهمه إلى الرأي، فاعلم، فأمره وكلا، وتوكل على الله، ما لم تر حجب إلى الرأي، مصرح
إليه كما هو مصرح إلى ما لم، ولذلك كان ذلك مباشرة، أبيع والكناج، ويعد
الإختيار عن بيع، وهي وعن ذلك، ح، وكذا التوكيل، هذه، ٧، بوي أن غير
التوكيل لمباشرة الكناج أو البيع، فأجاز التوكيل، وكذا، قد حكى عن كناج، وهي
يجوز حكيمته، وفي ركنه التوكيل، على نحو ما ذكره في كتاب العين، وماله
تتميم مذكور، قبل هذا في الفصل الثالث عشر، فالخبر أن عن رواية لم يمتنع
التوكيل بالكناج، وعن رواية كتاب المال والعين ليس بغير

١٦٢٢٦- وفي رواية من سمعته عن أبي يوسف في رجل دار أسير، هذا
المصدق يلف حريم من مال غلبان، فقال قلا، أن امرئ قد عدت وقال لفر، ما أسرى،
ولكن عصبيتك لألف، وأسر به هذا المصدق، قال قول قول صاحب لألف، هذا
أولئك، لو أردت تغير بغيره، فقال أنا أمرت بجه، أن كان القول قوله

١٦٢٢٧ وفي المنع عن محمد رجل أسرى حلا ببيع داره، فقال المأمور
به، يا أمك، و...، ثم يركن الأمر، دفع الدار إليه، وقال الأمر لم
تقبض الثمن، فالقول قول الأمر، لأن الأمر لم يأمره على الدار، ثم دفع الدار إليه
هذه الدار، دفعها إليه، فالقول قول المأمور، وعن أبي يوسف مثل هذا في العبد ثم
حاجبه وحلا ببيعه، دفع العبد إليه، فقال المأمور، يا أمك، يا أمك، وصحت الثمن،
وصدقه غلبان، وكذبه الأمر، فله خيل، صدق على ذلك، لا من يضمن الأمر الثمن
يجب أو يصدق، ويؤجر بكن صاحب العبد دفع العبد إليه، وباجر، أسأله بقاله، لم
يصدق التوكيل، ولم يصدق ببيع في العبد، قد من صاحب الأمر، على حج، وحلات الثمن
على التلم وعني، وصوب الثمن إلى علي فثبت.

١٦٢٢٨ وفي رواية من سمعته عن محمد رجل دار عير، ان غلبان مال لي
أمرت ألف درهم، وقد كنت بقبضها، مالي، فصار بركن هذا دنت قبضت
وصدقه لفر، وكذا، بكن في ذلك، فالقول قول توكيل

١٦٢٢٩ قال هشام سمعت حماداً يقول في رجل له علي ورجل ألف
درهم، فقال من له ألف من عليه الألف، فدفعها إلى غلبان، ثم قال من له به ذلك

لا تدعها إله، فإني من عبده فذلك اسمه إليه، وعدوه أعدائي، فهو حذره
والله يري،

١٦٦٦ وفي المئتي أمر جلال أن يسع عمده ورويع الصداقه ، ثم وحد العبد
في بعض رجال ، ليقال التوكير بحته به - وصداقه الذي في يديه ، وكذلك التوكير . حله
أولاً بعد العلم ولا يصدق عسى ، بعضي التوكير إذا هلكت بعد ريث في ، التوكير

١٢٢٧ - وَاذْكُرْ الرُّسُلَ اِذْ رَحَّلْنَاهُ مِنْ عِندِهِ، وَعَمَّا لَا تُمَارِئُونَ مِنْ
الْوَكَاةِ، فَثَمَّالِ اِسْرَاقِي. فَمَدَّ يَمِيْنُهُ اَمْسِي، ثُمَّ يَصْلُقُ الْوَكْبِي، وَهَذَا خَمْسُ الْوَكْبِي هِيَ
الْوَكَاةُ، فَلَمَّا هَدَّ رَأْسُ الْخَمْسِ - فَاَتَمَّ عَيْنَهُ، فَاَمَّا يَدُ طَائِفِ الْكَلْبِ، فَالْكَلْبُ هُوَ الَّذِي يَتَّبِعُ

والفرق بين ذلك وبين ما ذهب إليه قسامة - ويسمى به - يكمن في كونها كفاً،
فحاصل أحدهما في إعطاء الضمان على التوكيل، لا في رواتب الشئ من ذلك
الموكل، وبقيت على منكره، لأنه الهلاك والى على ملكه، وبقيت على ما حصل احتلاهما
في إيجاز الأمر، على أن التوكيل يقولون كين معي في عصبه ما عرفت
في التوكيل، فصرح صراحة بأنكم التوكيل، والعمل كذا متفقاً على أن التوكيل في
الأصل، فإنه لو كان أمراً، فهو مني، فمستلزم هو أن كنت في الأصل، فحاصل
القول هو على منكره، أما إذا كان الشئ قائماً، فلهذا به باق

حاصل حلالہم ما دفع فی روالہ عن ملت ہو کر رہا، علیٰ منک، فالقول
یبدعی روالہ عن منک، و ہوکن بدعی معامہ علی منک، ذکن ہوکن ہمسایہ
منک عاہو الاہل، ایہو الاقول قولہ

وخطير عندنا أن محمد بن كنان الإقلازي وغيره من الوكيلين يسبغوا إمامهم فيه
 من ماء حلي بوب الموكر، واسكره الموزنة فذلك، قال من كان السبغ مضمناً فتلحقه
 بقول الموزنة، وإن كان هالكتها، فمعمول هو أن الوكيل، وكما أن ابن كثير يعمد بعمد الموكلي،
 فمعمول بمضمون فكل من ذكره في الموكلي يكون ذكراً له.

٦٧٢٨ - رضى بنو ابراهيم سماعه بن محمد بن حنبل بن عبد الله بن وهب،

فصره أن يشري له به عبداً، فقال المأمور: قد اشترى لك، عبداً من فلان وبعثته،
ودفعت ثمنه إليه، وادعاه بعد في يدي، فقال الأمر: قد اشترى به، ركنك ما في يدي
السمع، ولم يذهب إليه مني، فالمول يقول الأمر

ولو قاله المأمور: قد اشترى به ذلك من فلان وبعثته، علم نفسه حتى ما به عبده،
وقال الأمر: قد اشترى به، وبعثته، وما به عندك قد اشترى به، الأمر عني المأمور في هذا
الأمر، وأمر: الأمر يدفع النفس إلى التبع، وأثبت طعنه عليه.

وفي نسخة: قال بغيره، عني عيني على خلف درجته، وأمر به. وأدفعها إليه،
لو قال: ادفع امرئ عني ألف، رهن، وأعطها وأدفعها إلى فقال: وكيل بعدد
مدفع ذلك، دفعته لألف، ودفعته إلى الأمر. وكذا الأمر، في الوكيل يصدق
في قوله: ألتزم رهنك، ولا يصدق في قوله: أعطك لألف، وإن كان بعد رهنك
كثيراً وألف فبعت ودفعه. ب. ب. إلى نفسه

١٦٣٧ - ولو شهد أحدهما أنه وكله شخصي دية عن فلان ، وشهد آخر أنه لم يرد
بأحده ، فلو أرسد لهم سو ، وله أن يقضي الدين ، ولكن لا يثبت ركائنه بعده
الشهادة ، فإن جحد مذبذب الدين ، لم يكر هذا لصحص مصدق له في إثبات ولا
خلاف ، فالأصل عند أبي حنيفة أن التوكيل شخصي الدين يثبت الخصومة ، ولما قرر شخص
لهين لا يملك الخصومة ، والمرسول أيضاً لا يملك الإثبات ، فنزل هذا انحصار
إيمان بشره وكذا لا بد من ، ورسوله ، وأنى ذلك ما عسره لا يكون خصمه عدمه ،
وعند أبي حنيفة حتى احصونه فلو كمل عدو للمأمور والمرسول ولم يثبت وكالته ههنا ،
لأن الشاهد على الوكالة رد

١٦٣٨ - ولو شهد أحدهما أنه وكله شخص هذا المصدق ، والأخر أنه رد
بشخصه وقال لا تمنع حتى نصادق ، صح التوكيل حال ، لأنهما معا على تركه ياتح ،
وتعبروا أحدهما يشترط الاستمرار ، وعنى قوله أي بوسع ليس به يبيع حتى
يسلم على فوس ما مر في ممانه شهادتهما على أنه كيد ، واستمر أحدهما بالشهادة
على نفسه

١٦٣٩ - ولو كان أحدهما وكل هذا اسمه ، والأخر ماز ، كل هذا وعداسه
لم يكن لهما ، ولا لأحدهما بعده ، لأن أحدهما شهد أنه رضي برأي هذا اسمه
والآخر شهد أنه ما رضي لأب أبيه ، فلا يثبت أحدهما ، وقد عد في عصر بعض
لهما ، فلو كان هذا في الخصومة ، فلهذا عليه أن يحدصم لأن التوكيل بخصومة
أمر توكيل بخصومه كل واحد منهما ، فإذا اتفقا على حددهما ، كان له ذلك ، لكن لا
يقضي هذا وحده أنه رضي به

١٦٤٠ - ولو شهد أحدهما أنه قال له أنت وكبني في دية ، وهذا الآخر أنه
قال له أنت حرى في دية ، رضي به ، وكلاهما في الخصومة ، لأنهم مراد لهما ، ولو
قال أحدهما وكبني ، والآخر رضي ، لم يقبل لاختلافهما ، لأن الرضى بين ذلك حد
الرحمة لا أن يكون رضي في جاني ، فيصير كذكر التوكيل معنى ، ولو راد أحدهما
وقله بالخصومة إلى فاضي بلد هذا ، وقال الآخر فاضي بلد آخر صح ، لأن خير

القاضي خبر مفيد، من الوكيل بالاصحوة إلى فاضي معبر به أن يخاصم في غيره، لأن
 القضاة بالخبر لا يحسن، ولو كان هذا في فقيروا بحكمهم، ثم يعمل، وكذا أبو ذكر
 أحمد بن حنبل، وذكر الآخر فقيهاً للحكيم، وإن شهد أحدهم شريكه بطلاق
 ثلاثة، والآخر بطلاق ثلاثة وثلاثة ثبت في حق الأولي لأنه منهم عيب، وكذا في البيع
 والكتابة والعتق، وهو قال أحدهم وكذا بفضه، وقال الآخر سمعته على فضه،
 فهذا سواء في المعنى، فلا يثبت اختلاف القولين

١٦٤١ - روى محمد بن كزانه إنسان ومضى به، ثم دحاها ثم يمس القضاة بالوكلاء،
 ولم يضمنوا لأنهما ما أتوا شيئاً متفقاً، فكذلك روى محمد بن كزانه الوكيل الذي لأن
 القضاة ليس به شهادة، ما مالوكين، وإنما أكر المطوب كماله وكما يطلق في
 خصوصية الدر، شهد بما المطوب، قبلت لأنها على أسد

لفصل العشرون

في الوكالة الموقوفة

١٦٦٤٢ - امر سماعة عن محمد ، رجل قال لمهرون رجل ، ادفع إلى سائقك عليك ، لعل هو يجيز قبضتي ، وما وكلني قبضته ، قدع إليه ، ثم أجازه الذي له المال ، ذلك ، فإن كان المال قائما في يد المعبر ، عمل بإجازته ، وما لا فلا ، وإذا كان المال قائما في يد القاضي ، عمل صاحب البدير . أجرت قبضته ، وما لا المطرب لا يجيز ذلك ، وأمر القاضي في لا بدع مال إلى الطالب ، ليس له ذلك والقصر حازر

١٦٦٤٣ - رجل جاء إلى مهرون رجل ، وقال : أفضي بصلاد عليك ، فواته صبيح قبضتي ، وما وكلني قبضته ، قدع العزم ما فلا فلا عنه مع علمه أنه يسر وكيل ، فلما في يد القاضي بمرلة الودعة من الدافع إن أوله في قبضته منه قبل أن يقدم للمالك ، فله ذلك ، وإن صاح من يد القاضي ، فهو من مال المدفع ، ولا ضمان من القاضي ، فإن قدم الطالب قبل أن يبيع ، قال ، وأجاز قبضته المال . فقال سماعة حاز الطالب القبض يصير للطالب إن كان صاح بعد الإجازة كان من الطالب ، ولا يحتاج القاضي إلى أن يجده القاضي للطالب بعد الإجازة ، وصار كأنه وكيل يوم قبض المال للطالب ، وهو مطير ما يوباع رجل عبد غيره بغير أمر صاحب العبد ، وقال للمشتري : اشتري مني عبد فلا يكون ، وإنه سم يوكلي ، لكن أرجو أن يحبر ذلك ، فاشتره اشتري على ذلك ، ودفع الثمن ، فقبضه البائع ، ووصفه عبده ، ثم أجازه مولى العبد النج ، فهو حبر ، ويصير ثمنه لمولى المد سماعة ، أجاز طلح

ولو صاح الثمن من يد البائع قبل أن يجبر مولاه ببيع ، فلا ضمان فيه على البائع للمشتري ، لأن ثمنه كان عبده بمرلة الودعة للمشتري . فإن أجازه مولاه البع بعد ذلك ، لم يحز ، ولا يكون له أن يرجع على المشتري بالثمن ، ولا أن يمس البائع

١٦٦٤٤ - رجل له في يده رجل ألف درهم وديعة ، فقال ، قد أمرت فلانا أن يبيعني الألف ثلثي من عدد مائة ، فلم يلح ذلك للمؤد بالقبض حسن بغير الألف ،

انفصل الحادى والعشرون

فى التوكيل للمجهول

١٦٦٤٥- فى صحيحه ، كان نالرجلى عدل ، طى قال رحبين ، انكما باعه ، فهو جائز ، فليسا بيع جائز وكذلك إذا قلنا : إن باع أحد هذين الرجلين ، فهو جائز ، فليسا باعه كان جائزاً ، فقد حرر هذا التوكيل مع أن التوكيل لمجهول ، وهو مفسد لا بهينه ، لأن مثل هذه الشهادة لا يجمع حوزة البيع مع قبيل حد ، لئلا يجمع بين البيع وهو كاذب ، وبين حد ، لأن حد هذين التوبين على أنه ما لا يغير ، فحد أيهما ضلت ، وورد لأخر كان جائزاً ، فلان يجمع حوزة التوكيل مع صحة ما فيها كان أولى ، إلا أن مروي ما بين البيع وهو كاذب ، لا يجمع مع هذه الشهادة من غير خيار ، والتوكيل لمجور من غير حد ، لأن التوكيل أو مع مجوراً من البيع ، الأسرى ، جهالة المصحة لا يجمع حوار التوكيل ، ويجمع حوار البيع ، ففسد حال التوكيل مجوراً ، ما مع هذه الجهالة من غير حد ، فهو حال البيع لم مجوراً مع هذه الجهالة لا بشرط الخيار

١٦٦٤٦- روى قال : يدرى كنت هذا أو هذا بيع حد ، فبعض أحدهما ، فالبعض ان لا يجوز ، وهو الاستحسان بحوزة ، وجه القياس ان او يذكر معنى التوكيل ان الله تعالى : ﴿وَلَا يُبْدِي رِشْقُ وَلَا يَمْشِي لَوَاقِحُ﴾ ، والمراد منه نوال ، نهنا إن كان المراد هو اللوا ، صار وكين ، بايع ، فلا يجوز مع أحدهما على ما يلقى بينه بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وإن كان المراد معناه احتمس ، فبجور بيع أحدهما ، فلا يجوز بيع أحدهما بالنسبة لغيره ، ولو كان وكلت أحدهما مع هذا انشئ ، أو كان ، انكما باع هذا انشئ ، فإنه يجوز ، ولم يذكر فيه القياس والاستحسان ، لأن التوكيل فى قوله : انكما أو أحدهما ، حصل لأحدهما معنى ، فبجور مع أحدهما ، ولم يستدعى ذكر

(١) سورة البقرة ٢١

(٢) حكاه فى جميع النسخ ، وكان فى نسخة صحيحه : ﴿وَلَمْ يَذْكُرْهُ﴾ ، أو فعلى فيه القياس

فهو أو يذكر فيه المناسك والاسمحة، ويبدأ بحال، فقلت سبع هذا القصد أو هذا
 العبد، صام، أحدهما لم يذكر فيه المناسك والاسمحة، لأنه من رآه أنه أحدهما مع
 أحدهما حذر، وروى سبع أحدهما حذر عن بعض القديس، فكانا فرج حذر
 طلبة طوبى.

وجه الاسم: لا أن كلمة أو إذا دخل بين بين، لا سمح، يروى
 أحدهما في القصد، وروى به كلاهما ليس بعدد، ومطلق الكلام بصري إلى
 الثالث، فكان هذا، يوكيد لأحدهما

السجل الثاني والعشرون
 نوكيس ارجيلير ادا فعل أحدهم ما وكده

١٦٢٤٧ - وقد وُكِنَ رَحِمَنُهَا لِمُصَوِّمَةِ هِيَ ذِي الْأَعْيَادِ، وَتَجَنَّبَهُ، فَلَا أَحَدَ هُمَا أَقْدَرُ بِمَنْعِهِ خَدُودَهَا حَتَّى لَا يَهْدِمَ وَلَا يَهْدَمَ، وَقَدْ مَرَّتِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ قَبْلِ

١٦٢٤٨ رد وكل واحد بعينه عدله وحقوقه وشبهه من الأئمة،
صاح أحدهما دون صاحبه لا يجوز لأن البيع صرف يحتاج فيه إلى الرضا، والموتى لما
رضى إبراهيم، فلا يكون رضىاً برئى واحد منه، كما كان في رواية فقهى الوكيلين
بالخصومة، لا يفرق بينهما بالخصومة، لأن الخصومة إنما هي بحدس قبيح إلى الرضى،
إلا أنها مذكورة على الخصومة والنكاح مشعرة، لأنه يفسر على القاضي، ويصير
شكاً، فاما اختصاصه على البيع غير معبر، وكذلك يجوز أن يرضى بشراء له داراً،
فاشترى أحداهما دون صاحبه لم يجوز، وكذلك إن مضى له من البيع والشراء لم
يكن لأحدهما أن يفرق بذلك، لأن سمية التمس إذا كان يحجر الوكيل عالم على
التمسك لا يجوز من الرضا، وفي حق الوكيل بالشراء سمية الرضا إلى أن يحجر
الوكيل عن الرضا لا يحجر من التمسك، ولو اجتمع على اشتراء ما لم يكن
التمسك، وكذلك من جمعه على التمسك بما لم يكن له اشتراء

۱۶۶۹ ویرگیل جیسی بطلانی اسرائیلہ تظنیق احمدیہ، وائی الا حریف
تظنیقہ، فهو سائنہ، لان الایضاع معدود لا يحتاج فيه إلى التری، وندبت إذ وکل دعلیل
یحتاجی عنه، ویشأ اندمما، وائی الا حریف، فهو جابر

وهي الجماع لا صبر ، فإزكاه كيلى بالطلاق ، وبأن لا يصبر أحدكما دون صاحبه ، فطلق أحدهما ، أو طلق أحدهما ، وحاز الآخر لم يجز ، وكذلك التي كليات بالعض ، وبأن لوها طلعها جميعاً بعد أن طلعها أحدهما وأحده ثم طلقها الآخر فليس ، ثم بعد سبعة حتى يجتمعا على ثلاث تطلاق

١٦٦٥- ولو كان رجلين ياتلخا، فمخلج أحدهما لم يجر، لأن المخلج أمر
بحاج فيه إلى الرأي، وهو عارض برأيهما، وإن سئل لهذا المدل، فذلك لما قلنا من
البيع والشر، وصار الأصل في جسد هذه المسئلة أن كل نصيب يحتاج فيه إلى
الرأي، فإذا وكن به رجلين، فعل ذلك أحدهما دون الآخر، لا يجوز، وكل نصيب لا
يحتاج فيه إلى الرأي، فلا وكل به رجلين، فصل أحدهما دون الآخر، وكل نصيب
أمر أمره يدر رجلين لا يكره أحدهما به، وإذا وكل الزوجين رجلين يبيع أو يشتر، فباع
أحدهما، أو اشترى أحدهما، والآخر غير حاسر لا يجر، لأن بيعه الآخر

١٦٢٥١- ومي اشعيا وكل رحلين يبيع عبده له، مباع أحدهما، والآخر حاصرا، فأحرسه، وإن كان غنيا عنه، فأجاز لم يجر في قرب أبي حنيفة قال الحاقم ليه الفصل هذا خلافا ذكر في الأصل، وقال أبو يوسف دلت حائز، وفي رواية من ساءة من أبي يوسف رجل وكل، جلي مشغورة حل من نار، ادعاهما وقضها عنه، فحاصرها بسب، ثم مات أحد الوكيلين، قال أنس من، حتى النسبة على الفداء وأقصى به للموكل، ولا أنقص يدفع الفداء إليه، وتكر جعلت للوكيل ثلث وكيل مع هذا الخي، ردعت الدار إليه، وكذلك لو كانت الوكيل واحد، وأقام اليه على الفداء، وقضت الدار للموكل، فعاب هذا الموكل من أن دفع به، فإني أجعل له وكيلاً، أمر النفس عليه يدفع الدار إليه، ولا تركه في يد العاصب الذي نصبت عليه.

٦٥٢ - قال محمد بن الأعمش: وإذا ذكر رجل رخص نفسه وماله، ففرض أحدهم بيعه إحداهما، كان صاحبه كذا ضماناً له: لأنه شرط أحدهما على الثاني، واجتماعهما على التمسك بمكس، ولم يوافق فيه فائدة، لأن حفظ ثمن أتم من حفظ واحد، فإذا بيع أحدهما، صار قسمياً بقوله صاحبه، يصير حراماً

فإن قيل: يعني أن يفسر «منا للتعريف» لأن في راحته سبحانه ما هو مفيض
التعريف.

فلما كل واحد منهما ماورد بقصر الخصم اد قبض مع صاحبه، فلما حلف
الاخراد فغير ماورد بقصر نفسه. فلما اد قبض احدهما بغير إذن صاحبه، وانفذ
قصر صاحبه يده لا يصح لأن له أن يرد الكثر عند صاحبه بعد القصر، فكان له

أن يأمر صاحبه بالتقضي ، لأنه ليس في أمر صاحبه بالتقضي ، لا يبرع الخلد من صاحبه ، وله ذلك

١٦٢٥٣ رد. ذكر رجل أن يدفع إلى رجل بضعة ألف درهم ، وجمع الألف إليهما ، دفعها أحدهما دون الآخر ، التفكر أن يقسم ، ولي الاستحسان لا يقسم ، لأن أحدهما يدفع كل ألف بعير إحد صاحبه ، وإن سمر محباً لنفسه لا أن لهما بيت يروا من الثمن من دفع المال من كان مأموراً به من ذلك المال من جهة ثالث ، كما يروا بالرد إلى صاحب المال ، لا يرى أن لهما بيت يروا بمراد المقصود إلى ركن المقصود منه بالتقضي ، دفعه ، حصل مال إلى من كان مأموراً بالتقضي من جهة ثالث ، فلهما ثمرة تلك الأعيان يدفع مال إليه

ولو كان حلالاً يدفعها يروا فلا يثني سعاد ثالث ، ودفع المال إليه ، دفعها للوكيل ، فالصاحب يقسم ، وهر الاستحسان لا يصح عندهما ، لأن المال قد وصل إلى من كان مأموراً بالتقضي من جهة الثالث

الفصل الثالث والعشرون

في التوكاليف يعطى صاحبها على التصديق والتكذيب

أو من غير تصديق وتكذيب

مسائل هذا الفصل في اربعة

١٦٢٥٤ القسم الأول: وحسب علمه غير انزل على صاحب حال: يقول ان
الغائب وكل من علمه حاله غيب، هذه مسئلة غير راجحة، بل لا ريب ان
دعوى انزل على، كونه في ذلك لم يصدق له ذلك، بل صدق يوم يسلم
الكل عليه

عنه من هذا وجه التوكيل بحسب توجيهه: من نوع توكيله، عنه لا يميز
سليم توجيهه، والفرق قد مر، وفي كونه في دعوى توكيله لا يميز ما لا علم له.
تلك انما هي لا يميز، وسبب، وقد ذكرنا هذه المسألة مع عدم، من انه قد
انزل على التوكيل، من انزل على التوكيل له ذلك، سواء دفع انه مع تصديقه انما
في دعوى التوكيل، مع كونه في ذلك، ان مع كونه، ان مع تصديقه
لأنه ما حدث، من انزل على تصديقه وتصديقه له، من انزل على تصديقه
ولا يميز، انما ذلك، فلا انما تصديقه على دعواه توكيله، فعلى ما قد
في الغائب، من انزل على تصديقه، ولا يميز، من انزل على تصديقه، ولا يميز
من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه
الانسان، فلا يميز له من الانسان مع الانسان، من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه
يحمل التصديق والتكذيب، وعلى كونه انما تصديقه له من الانسان

في ان حصة الغائب ان صدق التوكيل في دعوى التوكيل، فلا يميز ما في التوكيل
كله، ويرى العزم، لأن التصديق استدل على وجه التصديق، من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه

من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه، من انزل على تصديقه
والتصديق

وقد بين الوكيل لبعض الموكّل، ولو لم يكن الموكّل ليس أنّه يبرأ المبرم من الدين، فلهذا
كذلك، والقابض في يد الوكيل ثمّة لو ملك لا ضمان عليه للطالب، لأن قبضه
للتطالب بدينه.

فإن جحد الطالب التوكيل، كان له أن يضمن المبرم؛ لأن الوكالة لم يثبت لها
جحد الطالب في وكالة، فلم يصر قبضه قبض الطالب، فبني الدين في ذمة المبرم كما
كان، فالتطالب أن يضمن المبرم، وليس للطالب أن يرجع على الوكيل بما أخذه؛ لأن في
يد الوكيل ملك المبرم لا ملك الطالب.

ثم إننا خص الطالب المبرم، فأورد المبرم أن يرجع على الوكيل بما دفعه إليه، إن
كان فائداً في يده، كان له ذلك في الرجوع كلها؛ لأن المبرم إذا دفع المال إلى الوكيل
ليستعيد به مرة دمه عن دين الطالب، والبرائة مرة يكون بالتوكيل، ومرة يكون
بالإجازة إن شاء المبرم للوكيل، فإنه يرجع الطالب عليه بحقه نبي أنه ما استفاد البرائة،
وهو ما رضى بالدفع إلا لهذا الشرط، فيكونه يكون قابضاً بشهر رصده، فكان له حق
الاسترداد.

وإن ملك المدّوع في يد الوكيل، أو دفعه إلى الطالب، ولا يعلم ذلك إلا بقوله:
فأورد المبرم خصمين الوكيل، فهذا على أربعة أوجه: إما أن صدق المبرم الوكيل في
صحة التوكيل ولم يضمنه، أو صدقه وضمنه أو كذبه، أو سكت، فإن صدقه، ولم
يضمنه لم يكن له حق تضمينه؛ لأنه لما أقر أنه وكيل، فقد راعى صحة قبضه، واستغفلة
برأته بقيضه، وإن الطالب أخذ المال تلقياً بطريق الظلم، ومن ظلم يسي له أن يظلم
غيره. وإن كذبه وأعطاه كان له أن يضمنه؛ لأن في زعم المبرم أنه ليس بوكيل، وأنه
أعطاه وجاء أن يجيز الطالب قبضه، فيحصل له البرائة، فكان له حق تضمينه، وكذلك
إذا سكت؛ لأن السكوت يحتمل انحصار الكتيب، وقد عرف كون المقبوض حقاً
له فلا يطل حقه من المقبوض بالسك.

وكذلك إذا صدقه، وضمنه كان له أن يضمنه، ومعنى التضمن هنا أن يقول
المبرم للوكيل: أنت وكيل، ولكن لا أضمن أن يضمن الطالب، ويجحد الوكالة،
ويضمن ظلم، وما تأخذ من يصير ديناً لي عليه بالتمام بيني وبينك، فهل أنت قاض

في ذلك؟ ج: جابه إليه صحيح. ويضار كعبلاً لأن هذه كمال مصدقة على صاحب
الوجوب، فيصح كبره فيقول لغيره، مادام كنت على فلان، فأنا به كعيل، وإلا أنه
ليس للعمرى أن يضيئ التوكيل هذا ما لم يضيئ المطلب المبرم

والفرق أن في مصلي المسكوت وتكليفه أي كان للمبرم من نصيب التوكيل
ليطلاق المصلي ثم صرف على حلقه المصلي، وعدم حصول المبرم، ثم لغيره، وذلك
حاصل من نصيب المطلب المبرم، فلا يتوقف حق نصيب المبرم التوكيل على نصيب
المطلب إليه، وهذا من نصيب المبرم التوكيل بحكم الكفالة، والكفالة مصدقة على
نصيب المطلب المبرم، وبغيره فإنه خود في ذمة المطلب المبرم، فما لم يوجد
نصيب المطلب المبرم، لا يبرر الكفالة، فلا يكون للمبرم حقه منه في كل، وإن ادعى
التوكيل في هذا الوجه، لم يقصده في ذلك، أو ادعى دفعه إلى توكيله، ولم يعرف
ذلك إلا بعده، أو كان ذلك من قبله، وقايداً له، فمهر لا يضيئ المصلي من التوكيل، لأن
نصيب المبرم التوكيل في هذا الوجه بحكم الكفالة، وشيء من هذه لأسية لا يضيئ
ضممان الكفالة، أم فهو حصول المصلي إذا هلك المال في يد التوكيل أو ادعى التوكيل أو
الدفع إلى الموكِّل، فإثر المبرم أن يأخذ المال منه ليس له ذلك ما بعد

٢٥٥ - ويرد التوكيل حين حصول كدمة المبرم في دعوى الركنانية، في سكت
ودفع المال إليه، ثم حصل المطلب، وحصل التوكيل وأثره نصيب المبرم، فإثره المبرم إلى
يحلل المطلب منه، ذلك بالمصلي، فالتأخرى يكون للمبرم أن يضيئ في دعوى
في كدته، لأن ذلك حال لأمنه لا يعلمه القاضي، وإن قال أحداه به، القاضي،
وهذا لأن التأخير من سبب دعوى المصلي، وإلى ذلك لم يوجد من المبرم دعوى
التوكيل، لأنه من حيث هو، فهو حله، فله نصيب المبرم به، في دعوى التوكيل
حينئذ، فلو كان الدعوى، وبه لا يجوز، ومضى الأمر ما سأل به من التوكيل، وهو من
الموكِّل لو كان عليه بين يديه من غير أن يدعى التوكيل، فله كدته عليه في شيء، وحده
بمقتضى ما في التوكيل، إذ حدثت وجميع المال على المبرم، فالمدينون يرجع مسائل على
الموكِّل، ثم يضيئ التوكيل إلى الموكِّل، فيستحقه منه، ولكن لا يقول له، عملت
ذلك عملاً، وحقق نصيبه، سببه، على أن يرجع عليك، والموكِّل لو أثره يلزمه، فإذا
أنكر به، ولا يجوز، أن يكون على الإنسان ضمان في شيء، وبعد، فهذا لا يعلمه

مقود تصديق المرمى الوكيل ثم دعوى الوكالة - فإذا صدقته لأن وجهه منه دعوى الوكالة
والمعلم للمضى الثاني، وهو توجه المرمى على الموكل موثوق، فمن في هذه الصورة إذا
حاشا للموكل وحاشا للمرمى لا يكون للمرمى تصديق الوكيل، لأن المرمى لا
صدق الوكيل في دعوى الوكالة - فقد أثر أن بعد حصول بعض حق، وأنه استغنى
بالرأى، وأن الموكل منعه بنفسه ثبته على ما ذكرنا، وإذا لم يكن للمرمى حق تصديق
الوكيل، لا يكون للمرمى حق تصديق الوكيل، فلها كان للمرمى تخلف موكل

فإن قيل كيف توجه المرمى على الموكل بدعوى المرمى الوكالة؟ وقد سبق منه
حاشا للموكل، فيصير بدعوى الوكالة بعد ذلك مناقضاً، والناتج يمحى صحة
الدعوى، ولا يجرى إلا بعد صحة دعوى.

قلنا، هذا الإسكال لا شأن فيه بما إذا سكك المرمى، ولم يصدقه في دعوى
الوكالة، ولم يكن به، لأن السكون يحتمل اقتضائين والتكذيب، فلا يثبت استنفاض
بالثبوت، وغيب اد حاشا، الوكالة، توجه المطالب عنه - بل أنه إذا جحد الوكالة في
الابتداء؛ لأنه لم يعمد بها، فربما عمده، فهي وحاشا لأن الوكالة هي فيها طريق الخفاء، فإن
الوكيل والموكل معاً، لا بد، لا بد، وأما إذا احتجنا علم المرمى، وبما كان، طريقه طريق
استغناء، فالتفرض ليس مانع على ما عرف

ثم إذا حلف الموكل إن كل صار مستغراً أو وكالة، وثبت برأيه المرمى من دين
المطالب، فلا يكون له مطالب بعد ذلك على المرمى من، وإن حلف بمسك الوكالة،
ولم يثبت برأيه المرمى، فكان له أن يصمم المرمى، ثم لا يكون للمرمى حق تصديق الوكيل
لما ذكرنا

فإن قال المرمى للناظر حين حال له القاضى: تصديق الوكيل في دعوى الوكالة أم
لا؟ أى ادعى الوكالة؛ لأنى لو ادعت الوكالة، وحلفت الموكل بما يحلف، وبما يظن
حقى في تصديق المرمى، وكذا، والله اعلم لا يجزئ عن ذلك، لأن يتحجر به عن
الضرورة، ولأنه لا يجزئ على حمل الضرر، ولكن يقول: إذا كسب لا تدعى الوكالة
لأنه لا يجرى من غير الموكل ما أمر من المرحومين، وإذا لم يكن للمرمى تخلف الموكل في
عنه المرمى، ودفع المال في موكلي، كان للمرمى أن يرجع على الوكيل، وهذا وجه وقد

كان الأول حدث عند تركي، فإراد الوكيل غير تغير برباطه من معمم أن صاحب المال
يركض، كان به ريب، لأنه ادعى عليه معنى لو أفقره برباطه، فإد أنكر يستخلص وجاء
الفتوى، وإنما يستخلص على العلم، لأن هذا استخلاف على معنى العبر، فيكون هي
العلم على ما عرف، فإن ترك صار معروفاً بالوكالة، سوى أن وكيل، وبذلك لم يتف
الوكالة، فبمعنى تركي، فإن أراد الوكيل بعد ذلك أن يتصرف بتركه يافه ما وكلني
بالقبض، فيه ريب، لأن يدعى عليه معنى لو أفقره برباطه، وبه فائدة، فإن الطالب
يما بكل، فيسرد الوكيل من العبر، ما أخذ منه العبر، فلو صحت، تركي، لا شيء
الوكالة، فإن ترك صار معروفاً بالوكالة، فيرد الطالب على العبر، ما أخذ منه، ورد العبر
على الوكيل ما أخذ من الوكيل

١١٩٥٦- قد وإن كان المبرج في الإبداء صدق الوكيل وأعطاه المال،
وخسبه على المبرج الذي بدأ، ثم حصر الطالب، وحصد الوكيل، وضمن الوكيل
المبرج، فأراد المبرج على الطالب بقائه واكله عظمه، قال، كان به ذلك لأد المبرج
هذه مدعى الوكيل، فيصبح تحميم الوكيل، لأن حلفه لو كان لم يثبت الوكيل، وكان له
أن يضمن المبرج، فإذا ضمن المبرج كان المبرج أن يضمن الوكيل، وإن لم يضمن الوكيل
إلا أن وجع المبرج على الوكيل ههنا بحكم الكفاية، وكيفية وكيفية لا يمتنع ضمان
الوكيلة، وإن بكل الطالب حصر مبرج الوكيل، فيرد على المبرج ما أحده، ويطلق على
المبرج في تضمن الوكيل

ثم هي التوجه الأول، هو ما بدأ حلف الموكل حتى كاد للعريم يصيب الوكيل، فطلب الموكل يبر العريم بأنه ما يعلم أن انطالاب ركنه انطالاب، لا ينتمى انطالاب إليه، ولا يخالف، لأن العريم من التخليص التكون الذي هو امر، والعريم هنا مقدر بالتوكالة، مرفوعة عن كاد بحكم التوكالة، وذلك سائر غير التوكالة، وإن أراد الوكيل في هذا التوجه أن يثبت الموكل بأنه ما ركس بالضم، لا يكون له ذلك، لأن حجة ما كان أن يكون الوكيل لا عاتقه لك في عتس، لأن عاتقه التخليص، إن كان فأنصبر مقرباً له كاله، يسرد من طريق ما أخذ العريم من كاد تقدم، وهو ما إذا صدقه في توكاله ولم يصمه، أو ترجع على ما لحقت من العريم معه، أن ما لحقت من العريم لحقت، بسبب عمل كاد نزعك عامل في ذلك، وليس باب الـ يسرد من

العميم ما أخذ العميم من ، لأن العميم أحد ذوات منك بحكم الكفالة ، والوكالة لا تنافي
فماذا الكفالة ، وليس لك أن تجمع على ما حقله من العميم ، لأن ما حقله من العميم
حكك بحكم الكفالة ، وبكنت عاملاني في الكفالة ، بحال ما تقدم

القسم الثاني من هذا الفصل

١٦٢٥٧ قال محمد وإذا كان للرجوع على وجه مال عات صاحب المال ،
لجاء رجل ، وادعى أن صاحب المال وكله بقبضه ائمان ، فكدبه المدبون ، أو سكته
ودفع المال إليه ، بصاح المال سنده أو ادعى أنه صاح ، أو ادعى دفعه إلى الموكل ، فلم
يحصر الموكل ، ولم يعرف جبرده حتى يوصى ، عورثه العميم ، فقال العميم فلو قيل إن
صاحب المال لم يكن ركنت ، وقد هربت وإراثه قائمًا معه ، وكان له نكديك ، فأتا
نكديك أيضًا ، وامر به مال ، لا يكون له ذلك ، لأن العميم حين اعطاه المال ، فقد
أوجب الملك ، أو الحق لمدانها ، سمسى في مقده ، فصار ساقطًا

هذه جيل كيف يصير ساعيا في بعض ما تم به ؟ وبه يحكم الزا به فام معام
الموكل ، وصار له في الخصومة ، فصار خصومه كخصومه الموكل حال حياته ،
وكان للموكل حق الخصومة في الوكالة ، وكان لا يصير ساعيا في بعض شيء ، فكأن من
قام مقامه

فلما إنكار الوكالة لا يصح عرثا عبيد ، ويقد يصح عرثا عبيده ، وهو
نصيبين^{١١} الوكيل ، وليس للعميم حق نصيبين الوكيل لا يطريق الأصالة مكره سائيا في
نقص عام به ، ولا يطريق النيابة هو الموكل ، لأد الوكيل يو كان حب لا يكون له حق
نصيبين الوكيل ، فكذلك انساب ، وإذ لم يكن للعميم حق نصيبين الوكيل ، لا يطريق
الأصالة ، ولا يطريق النيابة ، لا يكون له حق الخصومة في الوكالة

فإن أراد العميم يبر الوكيل ، فله تقديم ذلك مالا ، لا يكون له ذلك ، وهذا لأنه
لو ثبت للعميم حق نصيبين الوكيل إما أن يختلف بطريق الأصالة ، أو بطريق النيابة عن
الميت ، لا وجه أن يقال بطريق الأصالة ، لأنه من حيث هو أميل من ناقص ، لكونه

ساعتیاً فی قصر مریه. فلا یصح من دعوی عدم یوک ۱۰۰ التحذیف یسر علی
دعوی تمسک به، ولا وح ان نقال. طریق است ۲۰ لانه لم یکن لیسوی جو خلاف
شوکا. جان جانه، فیکف یب هذا الخو له. نه طریق استانه

[illegible][illegible]

ولقد خسر بسببهم حارة لا تحصى إن شاء الله تعالى، فكيف يخلف
 الثور ذلك بفريق بيده عمه إلا أن يتركهم حننهم إذ لم يكن لهمس، يحلف ثور
 حائل حياته، لم يكن ذلك مؤثراً على طين البان عمه

فقد مر كل حال به ، لأنه المأخوذ بالشيء ، فكيف لم يصح منه الشيء لعدم التأخر إليه .
فإنه جعلت أحد الخصمان من الغير بدون الشيء ، وتوجب مخرج من الشيء لأنه لا يملك
تخصيص الكل بدون شيء ، فظهر ولاية الإقصاء في حق كل من هو المأخوذ من
ثالث ، فإذا ما كل ما كان يجب عليه الغير لعدم التأخر به ، به بطلب ما به

والتفريق بين التمسك بدين حاله في حي الفرائد "أما على وجه صريح" وهذا كله في غير ماله حقه والتفريق بين حاله الفرائد لا يفسد حقه بملكه.

التيه، فلا يجر عليه

هذا إذا وجد شيء مما دفع إلى الوكيل فقلنا في دفعه كذا له أن يأخذ منه؛ لأنه إما وكيل، أو نائب موكله، فيدفع ذلك إلى ورائه أنه أجنبي، فيدفع المال إلى من أهدى منه، فإن كان الموكل جعده، فإنه في مجلس القاضى، ولم يرضى له على الغريم شيء، حتى مات فإن لم يرض به أو جمع على الوكيل، لأن محضه طالع الوكالة عند القاضى، ظهر أنه لم يكن وكيلًا، وصحرفته نائب عند القاضى، فلا يحتاج إلى إثباته بخلاف المسألة الأولى، لأن ملك مستحقا إلى أناس المحمود، وبغير إثباته لا ذكرها.

إذا ظهر أنه لم يكن وكيلًا ظهر أن ما عصى نفس بعير، أو نائب عليه رده على الغريم إذا كان نائبًا، رده بيمينه إلى كماله هناك، وإن كان ما، الوكيل عند نائب، فورثة الغريم، لم يرد به المال لم يرض، أو لم يرض به، كان للغريم، رده الوكيل بماله، كما كان قبل موته، ولكنه يجهل، يرض به ما علم أنه الطائفة رده بعير، ماله، لأن مريم بعد موت المحمود، ١٠٠٠ م، المورث، وهذه الجحش كتاب موحدة على المورث، فكذلك على المورث، لأن سخط المورث على جحش الغريم، فيكون على الغريم، ولو كان الغريم صادق الوكيل في دعوى الوكالة، وحلف، وعصى القاضى، على الغريم ماله، ثم مات الوكيل على أن يأخذ من الغريم شيئًا، فورثة الغريم، أو نائب المالك من الغريم، لا يرجع الغريم على موكله، لأن رجوع الغريم على الوكيل، هو كذا بحكم الكفالة، فلا يرجع قبل بطل الكفالة، والكفالة، لم يرض به، أو كان الموكل أحد أقال من الغريم حين حضر، ورجع به الغريم على الوكيل بحكم الكفالة، ثم مات الموكل، فورثة الغريم، فلذلك أن يرجع، فيأخذ من ميراث الموكل، ماله، لأنه لم يرض به، لأن في رسم الغريم أنه وكيل، وإن الموكل لم يقسمي كفته طالعًا، وما أحد من أحد بعير حوز، فصر ذلك دية في ماله، والموكل كسب في ملكه، هذا صميم الوكيل، وانخفضت بدل ذلك، فقد ملك الألف، ثم لم يرض دعة الموكل من الموكل، فصار ما كان في من الغريم، ثم دعه لو كان مسجفًا لو قيل بأداء الضمان، وأنسب معد على الغير.

التوكيل. وهذا لا يعتبر دس بسوء في إعارته بحال من لا حولا ولا قوة له. ثم تكرر البينة لادعاءه على لادعاءه بل كان له ما به على أنه رد لادعاءه دفع إلى التوكيل، فإنه معصم حاصر فتقبل بینه

وأما على التمسك بالنسب فإن مجرد الخلود لادعاءه على أن يدفع من التوكيل عن المقصود. لا يكون دس بخروج معصودا، بل كان المقصود استرداد ما دفع إلى التوكيل، والدفع إلى التوكيل قدس بطريق القضاء، وإليه تم بعض الحرمان، فيصير هو بهذه البينة سائب من ملحق بأمره، وبقته لا يجوز، وأما خجرون مع التمسك لما ألوجب انقطاع حق التوكيل من التمسك من حرمان ذلك التمسك من أن يكون دس، فقد شرجه، ولم يكن المقصود نفس القضاء، بل كان المقصود استرداد ما دفع إلى التوكيل، ولا يصير هو ماعيا في بعض دس به، فيجوز أن تعمل بینه

الفصل الرابع والعشرون

يحب للوكيل بضعه وماليس له ذلك وانو كهب بالبيع

إذا نقد المتبرع من مال نفسه

٦٦٥ فان محمد بن الاعرج في ذلك تركه يابدين ويذكر في الرحل
 وحبلا بن جهم بن ابي ربي السلي له اشعري معه سيف دلت الدين في الانفساء
 في غير هذا رجل عبد الوكاه بن ابي ربي حبلا بن ابي ربي
 حبان بن ابي ربي السلي له لانه بالشمس بنسب مسعود بن جهم
 مسعود بن ابي ربي

[illegible]

وَأَمَّا فِي الْغُلَامِ فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا يَتِيمًا فَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَوْلًى وَلَا وَلِيٌّ

جاء من أجل أن يفسر القرآن في بعض الميادين، على ما يفسر القرآن في بعض الميادين.

فك بعض برهم لا يكون نفس متبعه لغيره، و ما يصير معنى هذه هذه
الخلاصه الا ترى انهم يدعون الى الحق في هذا المذهب ان الصوره و السنه، ظل اسلم
والقوله هذه ما يصير معنى منها، بعد هذا الحكم لا حقيقة، و
ان الله تعالى لا يلهو حقيقه وحكما، بل الله تعالى هو الذي يتركه
تسليم ان يصير الاصل في نفسه من ثلثه جهه عن وجه الاقول ان الله

ومن الكفاية والمهر من توتهن الأسبعا، فيمكث ذلك بطريق لأصالة، فاما للوكيل شخص
لغيره نائب محض من حق المبيع، وقد أتاه الوكيل مقام مفسد من حق قبض الدين، لا
في حق قبض الرهن

١٦٦٦- وفي رواية من سمعته عن محمد بن الحسن، رجل أمر رجلا أن يشتري له
صنف فلان، فاستمر ما فيها، فله أن يقاسم، قال: أرايت لو أمره أن يشتريه بغيره
صنفه، فاشتريه هو بغير الوكيل، ورجل آخر كره حنطة، أم به أن يقاسم؟ لا شئت أن له
أن يقاسم له ذلك

وذكره هشام بن، ورواه عن محمد بن الحسن، أن قسمة الوكيل في الرهن لا يجوز، وفي
الملك والمردود يجوز، قال محمد بن الحسن، كل شيء إذا لم يرد رجل شريكه لم يكن
له أن يبيع بحسبه مرابحة على ما اشترى، وليس للوكيل الذي استأجر له أن يبيع، وكل
شيء إذا عساه شريكه، كان له أن يبيع به مرابحة على ما اشترى، فالوكيل الذي
اقتتر له أن يبيع

١٦٦٦- وفي ابن سماعة سمعت أبا يوسف يقول: من رجع دفع إلى الرجل
مذخاً يبيعه، فباعه بسبعة، فقال رب الشاغ، إن رايته أن يتقدس من عندك، فعلى من
توفي المال على ما اشترى، فله أن يرجع على رب المال بما دفع إليه من المال، لأن أقطعه إليه
ليس يتطوع، لما كان له أن يبيع المشتري بشئ لمتاع، قال محمد بن الحسن، أقام الإمامان عن
غيره سيرة يرجع به من الذي عليه المال، فإذا تولى المال عليه، يرجع على الذي
إليه، ويحل من لا يرجع به على الذي عليه المال، فإذا تولى حال عليه لم يرجع على
الذي تولى إليه

فصل الخامس والعشرون
في التوكيد بالقروديل مجهر

[illegible][illegible]

سم إذا صبح ابنك بـ صاحب فوكس على عصفور معه ، لا يعود على المذكرة ؛
لا تترك هاتين بكلمته مني ، عباد سعيد حين لا يجوز . فكله إذا صبح في نفسه ، وإن صبح
على عصفور في كنفه ، بعد أن البرية أو قبل ، فمعه من صبحه مني فيه ، يعود .

وان كان هذا، لا يصح ان يفتقر الى دليل، بل ان هذا هوكل ما في النص
الذي هو ان يكون له نص، وهو ان يكون له نص، وهو ان يكون له نص

وہاں سے اٹھ کر کئی سالوں تک لاہور میں رہے۔ ان کے تعلق سے ایک اور واقعہ یہ ہے کہ ان کے والدین نے ان کو تعلیم کے لیے لائبریری میں بھیج دیا تھا۔

۶۶۱- ولاد، تال مرجع نعره حه عذای قمارخانه دید، و قتل اکت ای به
عذای صبح السو کبر، تبعه دلت به نظر این گن قد و کلاه دشت. دوسری عذای نعره
لا محورو عی امرکن، که بو سنوی ای کن به نکره و این دوسری نعره بهیجه، این کلمات
هیجه ای به دشترون مثل بیت بعد، تو اقل مینو اب بهاس اس به به دور و این
کات مینو نه و ایته این ایس هیجه لا محورو و این کات و دو و کبه بالیجه، فباچه بهیجه
عینه لا محورو، که بو بوخ مرکل بهیجه.

والآن نرجع مرة أخرى إلى كتاب قصة ذلك المجدل فيسبب هذا، ان اقل معدل ما يتعين فئاس به، يحدو، وان كانت حقتز ما لا محاسن الدس منه لا يجوز - جيل هذا على قولهم -، انه غير من سوعة يجوز كيف ما كان له وكيل بالبيع الفضي، والوكيل ما يبيع منس يحد السهم بما عروهان

[illegible]

١٦٦٤ ون وكه، لي يبع عليه بطرقة نقواب هو، ر مكر حنطة. فقد سر
ذلك في عصر التوكيل بالبيع. ولو قال آخر فخرن هذه، عدك، بالتوكيل صحيحا، فإن
كان في آخر ر مكر، لم يجر

والفرق بينه وبين غيره في أنه قد مر على خصم سبع، سبع، سبع إن جر الفوق
الذي عليه بعير غيره لا يجر، وإن جر معه بعيره، إن كان بينه وبين غيره عشر
الفرق أو أقل معدود ما بيني أنا وبينه جوار، وما لا لا

قيل ، هذا على قولهما ، أما على قول أبي حنيفة ، فهو لإجارة كيف ما كان ؛ لأن التوكيل بإجارة الدار توكيل ببيع مبالغ النار ، فبذلك البيع بائى لمن كان عبده حتى لو كان وكيلاً باستئجار الدار ، لا يتحمل منه العين الفاعش بالإجماع ، لأن التوكيل باستئجار الدار توكيل بالشراء ، ولا يتحمل العين الفاعش من التوكيل بالشراء بلا خلاف

١٦٢٦٦ - وهو وكل رجلاً ، بأن يكتب عبده على وصفه^(١) أو على أكرله خطه ، أو على ثياب مروية ، إن بين عبده الوصفاء ، بأن قال على ثلاث وصفاء ، أو ما تشبه ذلك ، فالتوكيل صحيح ، ويصرف التوكيل إلى ذلك العبد اسمى من الوصفاء الأوسط ، كما لو أنشأ الموكل العقد عليه ، وكذلك هذا في التوكيل بالنكاح والعن على مال ، والصلح من دم العبد والخلع ، وإن لم يبين عدد الوصفاء ، فالتوكيل صحيح بخلاف ما لو أنشأ الموكل العقد عليه بهذه الصفة

والفرق بين إباحة التوكيل بدمه بعبده فذلك إن سعى التوكيل من الوصفاء ، أو من أكرله خطه ، أو من انبأ به ثروية ما كانت قيمته قيمة العبد في الكتابة ، أو أقل مقدر ما يتقطن الناس به ، حر ، وما لا فلا ، وهذا لأن ذكر الوصفاء أو الأكرل والثواب ليس على معنى بيان العدد ، ولكن على معنى بيان جتنى ما نفع به الوكالة ، فتقع على ما يسوى قيمة المكاتب ، أو أقل مقدار ما يتقطن الناس به ، فيجعل ذلك القدر معياراً في الكتابة ، وفي النكاح يجعل مهر المثل معياراً ، وفي الصلح عن دم العبد يجعل للدية معياراً ، وفي الخلع يجعل قيمة ما أعطى معياراً ، ويتحمل العين اليسير دون الفاعش قيل - هذا على قولهما ، أما على قول أبي حنيفة كما يتحمل الفخذ اليسير يتحمل الفخذ الفاعش ، كما في التوكيل بالبيع

١٦٢٦٧ - وكذلك إذا ذكر المراهم في التوكيل في هذه العقود مكان الوصفاء والذباب والأكرل ، يعتبر قيمة العبد في الكتابة ، وفي المعن على مال وهو المثل في النكاح ، والدية في الصلح ، وقيمة ما أعطى في الخلع إن سعى من الداهم ما يبلغ قيمة العبد ومهر القتل والدية وقيمة ما أعطى الزوج ؛ لأن ذكر المراهم على معنى بيان حسن

(١) وصفاء : جميع وصيصة مناه ، الخادم ، خلافاً لمن لو جازيه ، والعلام دون المراهم

وَيَقْعُ فِي الْخَرْقِ، فَعَسَى رُغِيصَةُ ذُرَّةٍ تُهْبِي الْخَرْقَ وَلَا يَحْصِي قَبْلَهُ الْخَرْقُ حَتَّى
تَنْتَهِيَ، لَا حَسَبَ

١- هذه الحركات مستقيم في سائر المقوِّدات، فمثلاً في الخنج، فخر، سنج، لأن الحركات
لها ثباتاً معيناً، يسمونه على الـ، نعم، بصرف إلى السلاب، وفي الدال، كسر، لا، هم يصرف
هذا الهمزة إلى الـ، لا، وبعبارة عظيمة

[illegible]

وكتب ذلك في كل حلة من حلاته على حدة عليه، بغيره عينا عليه
 (وكتب) لا يصدق به كل تعليمي، لا يصدق به على من يصدق به
 ما هو، وبنه مفيد، لأن المهر خير من الذي، فإن لم يصدق على من يصدق به مثل مهر
 الذي يصدق به، و من يصدق ما يصدق على من يصدق به، لا يصدق به على من يصدق به
 أي حقه خير كسبه كان، لأنه خير من الذي يصدق به من يصدق به عليه
 فيه ما يصدق به، أي العبد عليه من يصدق به ما يصدق به، لأن من يصدق به ما يصدق به من
 العبد، لأن من يصدق به ما يصدق به من يصدق به، لأن من يصدق به ما يصدق به
 على من يصدق به، لأن من يصدق به ما يصدق به من يصدق به، لأن من يصدق به ما يصدق به
 فلا يصدق به من يصدق به، لأن من يصدق به ما يصدق به من يصدق به، لأن من يصدق به ما يصدق به

۱۶۶۸ * ولادت : محمد علی شہزادہ کا رحلت : ۱۰۰۰ھ میں وادی بھیمہ میں
 الحاصل : رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر
 رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر
 رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر
 رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر
 رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر رحلت ہو کر

لفصل المأدب والعشرون

في التوكيل بالإجارة والاستجارة والمراعاة والمعاملة

قد مر بعض مسائل الإجارة في كتاب الإجارة في مصر على حدة، وذكرنا مسألة منها في الفصل المتقدم

١٦٢٦٩ - قال محمد التوكيل بإجارة المذخر حصص في إثنائ الإجارة، وهي قضى الأجر، وحسب مستأجره لأن ذلك من حقوق عقد.

ولذا أقر التوكيل بالإجارة، مستأجر عن الأجرة، حرم كانت الأجرة عبثاً، فالأجر لا يصح، وإن كانت ديناً، فإن أبرأ بعد الوجود بأن مضى المدة أو شرط التجديد في الأجرة، فعلى فوأي حيفة ومحمد يجوز، ويضمن مثل ذلك للامر، وعلى فوأي أمي يوسف لا يجوز، وإن أبرأ قبل الوجوب، ذكر في ظاهر الرواية، أن عند أمي حيفة ومحمد يجوز، وعند أمي يوسف لا يجوز.

وعلى غير رواية الأصول، أن عند محمد يجوز، وعند أمي يوسف لا يجوز، وإن ناقض التوكيل الإجارة مع المستأجر قبل مضى المدة، صحب لنقصه، سواء كانت الأجرة عيناً أو ديناً، لم يكن التوكيل قبض الأجر، ولا شرطه بمجبه، وإن كان قبض الأجر لا يصح ماقصة، وقد مر هذا في كتاب الإجارة، وإن لم يكن قبض الأجر ولا شرطه بمجبه، وذكر شيخ الإسلام، أن ماقصته لا يصح، ولم يذكر فيه خلافاً، وذكر الشيخ الإمام الراعي أحمد الظواهري، أن على فوأي حيفة ومحمد يصح، ولا ينطلي الإجارة بتمام التوكيل، وسقط يموت التوكيل والمضى ولا يمسأ بولجر أن لتصغير يموت التوكيل، وقد عرف ذلك في كتاب الإجارة.

١٦٢٧٠ - وتوكيل بالإجارة أن يولجر بمر من أو خادم، أم على فوأي حيفة مطاعره لأنه توكيل بجمع ماع، والتوكيل ببيع العبد يثبت السع بمر من هذه، فكفا التوكيل ببيع التابع، وإن من قبلهما فقد خالف لشيخ فيه، قال بمصوم ليس له

ذلك، كذا في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير

١٦٢٦٦ - و. و. كذا في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير. ولم يسم السور والآلهة. فلهذا يوافق الأعراف مع السور، وكذلك إذا كان في هذا جواب على عريضة، وأن يكون في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير.

١٦٢٦٧ - و. و. كذا في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير. فلهذا يوافق الأعراف مع السور، وكذلك إذا كان في هذا جواب على عريضة، وأن يكون في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير. ولم يسم السور والآلهة. فلهذا يوافق الأعراف مع السور، وكذلك إذا كان في هذا جواب على عريضة، وأن يكون في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير.

١٦٢٦٨ - و. و. كذا في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير. فلهذا يوافق الأعراف مع السور، وكذلك إذا كان في هذا جواب على عريضة، وأن يكون في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير.

وذكر في المذلة في نفس الشيء أنه لا يثبت إلا في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير. فلهذا يوافق الأعراف مع السور، وكذلك إذا كان في هذا جواب على عريضة، وأن يكون في حكايل مع الناس - مثل بعضهم - في خلاف حكايل مع الغير.

لأن أحد الوكيلين لا يبيع ولا يشتري، فتعدو يبيع لنفسه كل، يبيع موكيل، فإن دفعها النوكيل إلى الموكيل، بمقتضى يبيع موكيل، مسدداً بالتعامل، وهذه المسألة تنصص في الإجارة تعتمد بالتعامل.

١٩٧٤ - النوكيل يبيع لأرض مزروعة أو يبيع سجل معامه إذا أمرا المزاولة أو للمعامل من غير ذلك لا يجوز، ولا خلاف لأنه عين وهو ملك الموكيل، الموكيل يبيع لأرض مزروعة أو دفعها إلى رجل يزرع مزرعة، أو غرساً من الخمر يجوز؛ لأنه يبيع مزرعة، ويد وكله بالزراعة مطلقاً، وإن دفعها إلى رجل يقرض فيها الأشجار والمحصول لا يجوز، وإن دفعه أن يبيع أرضه إلى من يقرض فيها التمثيل، فلهذه عين رجل يقرض فيها الأشجار، أو من العكس لا يجوز، وكثير من مسائل المزاولة ومعامه يأتي ذكرها في كتاب المزاولة

فصل السابع والعشرون

في التوكيل بالكسح والطلاق والعتاق واليهب والخلع

عامة مسائل الكسح قد مر في كتاب الكسح

١٦٢٧٥ فان محمد في الأصل رجل مال بفسره. وتعين امرأه على أن يكسح من زوجها، فأمرها ببيع، وتزوجها التوكيل، وسقط بها دين، ولم يشترط، فإن أمرها ببيع، ولو كان مائلاً له زوجى امرأته، فاد، وتزوجت، فعلى لها أن تكسح بذلك، بشرط أن أمرها ببيعه، لا ببيع الأمر ببيعه، ثم مشروط بالتوكيل لها ذلك

١٦٢٧٦ - وإذا رقت امرأة رجلاً أو يزوجها مروجها وحط من مهر مثلها بقية ما لا يتعين الناس في مثله، ذكر محمد في الأصل أنه يجوز على قول الجب حبيبه، وتعتبر هذه مسألة حجه في القول من السبع إن التوكيل من حاتم للمرأة أن يزوجها من غير كف، فإنه يجوز على قول أبي حنيفة، ومن قال في ذلك للمرأة أن تكسح من زوجها لا يجوز كسح لبيته، كما هو قولهم، بقول: قد حط التوكيل من مهر مثلها مقدار ما لا يبيع بن الناس في مثله، لا بعد حبس، بل يقبض على إيجاب: لأن معنى قولها هذا المائل لا يجوز إنكاح التوكيل، بلها من غير كف، عند أبي حنيفة، لأن المرأة ممنوعة من مروج نفسها من غير الكف، لما فيه من إحق الضرر بالأولياء غير ممنوعة من إنكاح نفسها من الكف، فإذا أنكرت بالإنكاح مطلقاً، نصرت امرأته إلى إنكاح الذي هي غير ممنوعة عنه شرعاً، وهو الإنكاح من الكف، لا إلى الإنكاح الذي هو ممنوعة عنه شرعاً، وهو الإنكاح من غير الكف.

إنما ثبت هذا في مثل أمثاله حتى إلى حسانك، فقول: امرأة ممنوعة من إنكاح نفسها بأقل من مهر مثلها مقدار ما لا يتقاضي الناس في مثله، هذا مقدار من الأولياء غير ممنوعة من إنكاح نفسها مهر منها، أو بأقل مقدار ما يتقاضي الناس في مثله، فيصرف أمرها بالإنكاح من إنكاح الذي هي ليست ممنوعة عنه، لا إلى الإنكاح الذي هي ممنوعة

الواحد يصح وكيلاً بالنكاح من الطرفين، وإن لم يكن أميناً مسمى، لأنه لا يؤدي إلى التصدد، لا باعتبار الحقوق، ولا باعتبار التسمية، ما دام هو عتق في حقوق النكاح لا يرجع إلى العائد، وأما باعتبار التسمية لأن الوكيل يد من التسمية في باب النكاح، لأن النكاح يعمد بمادة بدون التسمية.

١٦٢٢٧- إذا وكل رجل رجلاً بطلاق امرأته، ثم طلقها الزوج قبل طلاق الوكيل، فهذا لا يمكن، لأن الوكيل، حتى لو طلقها لم يكن في العدة، منع الطلاق، لأن لو وكل له طلاق ما أمر به الوكيل، حتى يصحح الوكيل من أمركه، لأن الوكيل حصل به من الثلاث، لا يجبها، مما لو وقع منه كل لا يكون من المأمور به، فلا يصحح الوكيل به عن الزوج، وقد مر أنه ما لم يأمره أن يزوج له امرأته لا يجبها، ثم مزوج للوكيل أمراً، فالوكيل لا يصحح من الرضا، وطريقه أن لو وكل له طلاق ما أمر الوكيل به، فقد لم يطلعه الوكيل من العدة حتى تروحها أمركه، ثم منعه الوكيل من النكاح الثاني، لا يصح الصلح لأن الوكيل بالطلاق أمر بإفائه ملك النكاح، وقد انصرف هذا الأمر إلى الملك الثاني، لأن الأمر بإفائه الملك الموكل يصرف إلى الخلف التماسه، وهذا ملك حدث فلا يقدر بوكيل عن إرائته.

١٦٢٢٨- إذا وكله أن يطلقها واحدة بكنه، فصلها، أحده، بحيث أم حصة، أو وكله أن يطلقها واحدة، حصة، فصلها بطلاقه، فإنه يقع حبيب بطلاقه على حسب ما أمره الزوج، لأن لو وكل أمراً أصل المأمور به، وهو إباح الصلح، لا أنه خالف في الصلح، فوقع أصل المأمور به، الأمر بكون المأمور به، ومع أصل المأمور به عن الأمر به، فصلها، أم، بذلك، لأن النصف حصة للممصة.

الوحد يتولى طرفي الخلع إذا كان مسمى، ولا شرعي إذا لم يكن أميناً مسمى في طهر الزاوية، هناك، ذكر في الإجماع، وذكر شمس لأسه الطلقات في شرحه أن المال إذا كان مسمى في الوكيل بخلع، فهو رواية.

١٦٢٢٩- إذا وكل الرجل رجلاً أن يطلق إحدى نسائه، فطلق واحدة منهن بعينها صح، وليس للزوج أن يصرف الطلاق إلى غيرها، وقد حدث لو طلق واحدة منهن لا

ولم وكله بحفظها، ثم، بالموسى أفضعها الممرل الوكيل، وإن أردت، ولحق بقار
الحرب فسيث، ثم فمكها، بالموسى أفضعها الوكيل م يصبغ، لأنه ملاف جديد

١٦٧٨٣- قال محمد بن "كتاب لعل" : إذا وكل الرجل رجلاً من أهل بيته ، فقال له الرجل : لا عنة "أمس" ، وقد وكله من أمسي ، فإنه لا يصدق على ذلك من غير بينة ، وإن كان ذلك من بيع ومكاح ، أو عتق من العتق ، فإنه يصدق ، لأن ألا ترى أن من أوكى البيع والمكاح هو محمد بن رجل آخر ، وتجار طوكيل عتقه ، وفي المصنف والطلاق لم يضمن غير الركين ذلك ، فأخذه لا يهمل ، وكان الحاكم الإسم أبو محمد الكبير يقول : إن محمد بن ذكر جواب مسألة عن رجل أوكى وبيع من كتاب الركنة ، كما ذكر في كتاب يملأ : وكان يقول : إنما اختلفت جواباً لاختلاف الموضوع . موضوع مسألة العتق أنه وكنه يوم ، وأوكى يقول : أعتقه أمس ، فيكون هذا دعوى (إعتقني قبل الوكنه) ، فلا يسمع ذلك منه ، ، موضوع مسألة البيع والمكاح (به وكله على أمس) ، فيقول اليوم بيته ورجل أمس ، فيكون هذا دعوى (مكاح وبيع بعد الوكنه) ، فسمع منه ، وبو كان في العتق هكذا ، فكان يقول : لأنه عتق فأواه ، إلا أن محمد بن ذكر مسألة لعل وأخلاه ، منسراً "في كتاب النسل" ، قال : إذا وكله بعتق عبده ، فقال له : أعتقه "أمس" ، وقد وكله من أمس لا يصدق على ذلك

جاء في هذا الكتاب في البيع وهو الكتاب في البيع والطلاق، فقال ألا ترى أن
في الكتاب في البيع والبيع هو عقد وحل آخر، وجاز لو قيل عقد، فإن
بالعقود والطلاق، لو عقد رخص جرد واجاز لو قيل عقد، ثم يجرى، وأما في الحال، ولقد
أعلم أن الكتاب في الطلاق وحل رسول، لأن العمل بحكمه الزكاة محقق، لأن
الكتاب في الطلاق وحل رسول، وحمله بغيره لا يملك، ونحوه في الكتاب في الطلاق
فيما يفتقر فيما يفتق، ج في إلى الرأي والطلاق لمرد والعاقب للفرد، ٦ بعد ما فيها إلى

(۱) میگوید: لعل عذ، و گازی بی باب السج، فاجت

(۲) ولیم - ولکے فی الامن وکامیول

(٣١) حَكَدْنَاهُ ظَوْفًا، كَالَّذِي الْأَعْيُنُ مَحْبُورَةٌ

(2) **مکملہ فی ۱۰۰ روپے** ۱۰۰ روپے

الرأى . فبعد العمل ما يتضمي حقيقة الوكالة ، فبعد ما صاراً عن الرسالة . لأن
 الوكالة تخص معنى الرسالة ، والرسول يشغل عشرة درسل ، فصار مأموراً بمثل
 عشرة الأمر ، لا بشئ آخر ، ألا ترى أن غيره لو بشر ذلك العقد ، وأما المأمور ، لا
 يجوز ؛ لأنه مأمور بالنقل ، والإجازة ليس من النقل من شئ ، فكذا لا يملك المكاتبه عن
 عتق وطلاق ماضي ، لأن مكاتبه ليس من النقل من شئ ، فأما من النكاح والبيع للمعول
 بمحضية الركنه ، فكذا ؛ لأن البيع والنكاح من يحتاج بهما إلى الرأى ، فاعبر المأمور
 وكذا ، والوكيل بمرة ثلاث من حيث إن الرأى معروض إليه كما معروض إلى المالك ،
 والمالك كان ثلاث مبادره البيع أو النكاح ، وملك الإخبار عن بيع ونكاح ماضي ، وكذا
 الوكيل يملك ذلك ، ألا ترى أن غيره لو بشر البيع أو النكاح ، وأخذه هو جاز ، كما لو
 أجازه المالك ، فكذا لا يحكى عن مكاتب ماضي ، وعن بيع ماضي

١٦٨٥ - في المسني عن محمد ، امرأة وكنت ، خلا أن يزورها من شاء ،
 فها من عبد ، وقال : مد رزقتك من هذا الرجل أمس ، وحده ذلك الرجل ، وقلت
 المرأة : ما روجسى . ولا تروجسى من أحد ، لا يصدق له كيل في ذلك - والله أعلم -

١٦٨٥ - وفي وكالة المختلطات للفقهاء في الحديث : وإن وكله فأقصدت تصرف
 عبده ، فاعتق كذا لا يجوز ، ولا يعتق شئ منه ، وقال أبو يوسف ومحمد - يجوز ،
 ويعتق كله ، ولو وكله أن يعتق كله ، فاعتق نصفه ، عتق النصف ، وقالوا : عتق الكل .
 وعن محمد بن رجب لكل واحد منهما عدد وكلاً رجلاً ، وكذا كل واحد منهما
 على عبده أن يعتق عبده ، فقد الوكيل أعتقت أحدهما وأما من البان ، فالقبيل أن
 لا يعتق واحد منهما ، وفي الاستحسان ، يعتق جميعاً ، ويسعى كل واحد منهما في
 نصف عبده ، وجه القياس أن المأني غير ما وكل به ؛ لأنه وكله بإحدى متجه ، وإعتاق
 للجهول بمرة تعلى العن بالبيان ، وجه الاستحسان أن إعتاق المجهول اعتبر صريحاً في
 حق المعتق ، وإن كان نعتق من حق المحل على ما عرفت في موضعه

١٦٨٦ - وفي وكالة لأصل والمختلطات . إذا وكله أن يطلق امرأته واحدة ،
 فطلقها انتب لا يقع شئ ، عد أبي حنيفة ، وعتقها قطع واحدة ، وإن قال لبعده - اعتق

مَنْكَ يَاشَتْ ، فَعَنْقَهُ عَنِ دِرْهَمٍ - فَهِيَ خَاتَمٌ دَرَسِي بِهِ مَرَّتِي وَبَدَلًا لَهَا وَاحِدًا لَا يَصْلُحُ وَكَذَا فِي الْعَنْقِ مِمَّنْ خَالَسَ الْإِسْلَامَ يَكُنِ الْإِسْلَامُ بِهِ ، أَمَّا وَجَدَ دَعَا التَّوَكُّلِ وَالْعَمَلِ بِهَرَلِهْ ، وَهُوَ عَمَلٌ يَتَوَكَّلُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْعَمَلُ أَصْعَبُ بَعْضِي عَلَى كَدِّهِ إِنْ دَرَسِي بِهِ تَقُولِي جَلَّزَ الْإِسْلَامُ ، وَرَوَى أَنَّ مُحَمَّدًا لَمْ يَدْخُلْ رِجَالًا مِنْ خَلْفِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْبَقْدُ مَسِي ، وَبَعْضُ مَا يَحْصُوهُ رَوَايَةُ فِي سَمَاعِهِ ، وَبِوَدَّ الْإِسْلَامَ مَسِي فِي عِلْمِهِ أَصْعَبُ ، فَتَالِ الْعَمَلُ أَصْعَبُ بَعْضِي عَلَى كَدِّهِ جَلَّزَ ، لَا يَنْتَفِرُ مَرَحِي لِقَوْلِي بَعْدَ

الذَّكْرِ

١٦٨٧ رجوع التوكيد بالضم بالطلاق. قال نصر الفقيه احمد جده من مسألة في باب من العلق الذي يكون من غير الزوج في طلاق المدعى ومعدودة تحت المسألة رجل في مال لامرأة العير فاحللت الفلانة، فقلت طالق و جاز روح ذلك. قد حلت عند الإقرار بالطلاق لأن الزوج تصرف عقلت الزوج مما سهره بنفسه وبثانيه. فهو على إجازته ولو جعلت الفلانة على 'إجازته' لا ينعى، فإن عادت بعد الإجازة قد حلت الآن بطلت لأن تصرف المصطفى إنما يصير جازاً بالاحتياط، مقصوداً على حاله الإجازة، والأما تغتفر شروط طالق السبيل، فيراهي وجود الشرط بعد الإجازة. فقد أتت حكم المحسن، فهو على حالة الإجازة، وهو على ما في المسألة وهو على إجازته، فثبت حكمه بعد إجازته من وقت انعقد حتى قال بطلت بطلت بمشتركي في قوله والمرافعة 'أولاً'، بين المدعى والإجازة، فذكره في الأول من هذه

الكلام

والنشر وهو الأصل في حشر هذه المسائل لأن كل تصرف تصرف حكمه على
 حرة، فالأصل أن يضمن سببه معلوماً بالشروط لأن في حمله سبباً من وجوه
 تحلف الحكم عن السبب، وإيه خلاف الأصل، إلا أن التصرف الذي لا يجعل التعليق
 بالشروط، كإتياع ويحرمه يضمن سبباً للتعاقب، ويجعل حكمه من قبيل وثائق الإجازة،
 عند الإجازة يثبت الملك من وجه مانعة البيع، كما لا يخفى، الذي يضمن لتعيق يكرر
 عليه الإجازة، لا يضمن سبباً، ويجعل عند الإجازة كأنه واحد لأن التمييز عن

التي هي منسوبة ، لعمدة مدعيه بالإجماع ، وصار من حيث انفس كتابه قبل لها بعد
الإجازة إن دخلت النار لآب عالى ، وإنما ثبت حكمه من هذا الوقت ، وكذلك الأمر
بأنه وصار من النص لى إذا أحاز المروج يست حكمه منصوصاً على وجه الإجماع حتى
لا يقع اختلاف ، بوضع على الإجازة ، ويصح لطلوع الموضع بعد الإجازة .

١٦٦٨٨ - زاد وكى الرحلى وحلا ان يخلع امرأته ، ويكتب لمرأة ذلك الرحلى
أبناً بالخلع ، ان كان بدر مسمى فى التوكيل ، حله ، وهو الخلع بمهره ، ولا يحل ان
الاحد فى ذلك الخلع يقول خلع من الخلعين يد كل حد من ماله فى التوكيلات ،
ويقال يكى مسمى لا يتوبى الا فى رواية من سماعة عن محمد ، وقد ذكرنا ما فى
كتاب الطلاق فى فصل الخلع وعلى هذا إذا قلنا ان وجهه ان يحدده

١٦٦٨٩ - زاد وكى ان يحدده مسلماً حاله من الدرس على حمير أو حمير
بحمير ، وليس هذا كالتوكيل بمهر ، بل هو وحده ، لأن الخلع لا يزوج إن
تعاقد ، وهو التوكيل ، لأن التوكيل فى الخلع صغير ومهر ، وحقوق لا ترجع إلى
المهر ، وإنما ترجع إلى من ولح كعمدة ، وإنما ثبت به صغير ومهر ، أصعب منه
لا يحد من امره الخلع إلى المرأة لا بد وأن يقول فى ج ماله امرأته ، وفى مثل
هذا يعتبر التوكيل صغيراً ، كما فى باب التكاثر ، ويحكم أن لا يحد الخلع من
ملك إلى ملك ، وإن مثل هذا يعتبر التوكيل صغيراً كالتوكيل فى باب التكاثر

١٦٦٩٠ - زاد فى الخلع ، وإذا كنت امرأة حلاً أن يحدده من زوجها على
ألف درهم ، ويحدده على ألف درهم من ماله ، وإذا كان ماله مائة ألف درهم ،
من ماله ، أو قال يحدده ألفاً ، وأشار إلى ماله ، فإنه يحدده التوكيل بألف درهم ،
وهذا الألف منسوبة إليها ، وألف آخرى : لأن ما يجب بالخلع على التوكيل يجب ابتداء
بالجمع ، وقد ذكرنا ذلك فى كتاب الطلاق فى مسائل خلع ، فكأن عمدة التوكيل كعمدة
المرأة ، والمرأة لو خالعت من زوجها على ألف من ماله ، أو شارفت إليها بألف
درهم ، إما حله أو ما يكفى ، فكأن التوكيل بالجمع

١٦٤٦ - الوكيل بالصلح من جانب المدعى عليه ، لا يمسر بالصلح ، أو
 فصل الصلح ، بل من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ،
 وكذلك لو كفل بالصلح على حد الوكيل بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ،
 على المخرج من صلح ، أو كان له صلح من غير المدعى عليه ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر

٢٤٤ - الوكيل بالصلح من جانب المدعى عليه ، لا يمسر بالصلح ، أو
 فصل الصلح ، بل من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ،
 أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر

١٦٤٧ - الوكيل بالصلح من جانب المدعى عليه ، لا يمسر بالصلح ، أو
 فصل الصلح ، بل من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ،
 أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر

١٦٤٨ - الوكيل بالصلح لا يجوز له أن يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر

١٦٤٩ - الوكيل بالصلح لا يجوز له أن يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر
 بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر بالصلح ، أو من غير ما يمسر

وكذلك لو كان وكيل اثنين ، ففعل أحدهما ، وأمره بالتصالح بالف ، فصالح بالغير
أو سائة دينار ، أو عمره أو كسبه أو ورثته من مال التوكيل حذر غير توكيل ، وهو
مستبرح ، ولو صالح غيري البز من ألف حاز على التوكيل ، ولو صالحه غيري كبر شعيرة ، أو
دراهم ، وقد كبر وكفه أن يصاحبه على كبر خطفه ، فهو على التوكيل وهو مستبرح ، ولو
صالحه على كبر خطفه وسط غيري ، وكان لموكل دفع إليه كبر خطفه وسط ، حاز على
التوكيل مستحسناً ، لأنه مبرور ، ثم يمكن خلافاً

١٦٥٩٨ - زاد المدعي رجل درأه يدي رجل ، فوكل المدعي عليه رجلاً بالتصالح
مع المدعي ، ولم يسم له شيء ، فهو مخوذة التوكيل بالشراء ، فيحذر منه أن يبيع السر دون
المفاحش ، وإن كان وكلاً من جهة المدعي ، فهو مخوذة التوكيل بالبيع ، فيستعمل منه اتفق
القاضى عدلى خبفه

١٦٥٩٩ - زاد صالح وكيل المظلوب على عبده المظلوب ، ثم يكر المظلوب
سعى شتاء ، حذر ، و المظلوب بالتغير ، إن شاء أعطى غير العبد ، وإن شاء فبحسنه ،
وكذلك كل غير لا مثل له ، وهذا لأنه لم يأمره بالتصالح على هذا العبد ، فصالح بالتصالح
على عبد الغير ، واختار أئمة كذا ، وهو كالمستحق لأعين حذرى أنه بوجوب الفقة ،
وإن صالحه على غير له من ، فإن شاء المظلوب أعطى غيره ، وإن شاء أدى مثله

١٦٦٠٠ - زاد ادعى رجل عيافى يدي رجل ، فوكل المدعي عليه رجلاً بالتصالح
مع المدعي ، وأمره بالتصالح ، فصالحه على مال مؤجل وعرض ، فهو توكيل على التوكيل
مؤجلاً ، لأنه عسى التوكيل كسبه ، وإله صالح على مال حال ، فممكن على التوكيل
كذلك ، وإن طالب التوكيل من أن يؤدى هو محلات الكسب حسناً لا يرجع على
المكسور ، مع أن المدعى لا يملكه سرياً بالتوكيل ، والتوكيل بالتسراة يرجع قبل أذانه
نصه

١٦٦٠١ - زاد من الحج التوكيل على مدعى ، أن على موكل أو التوكيل
صحة ، لأنه سكت عن هذا الشرط ، كذا كذلك ، لأن الحلف لا يرجع إلى التوكيل
بالمدعى ، ولو كان المظالم أو كلاً بالتصالح والفض ، منه الفسخ بالتصالح به ، ولو

وكذا الطائفت حلا يصح بطلان، والمطلوب^(١) حلا بالصلح بطلان، فالتسليم
لوكيل^(٢)، اصطلاحا حلا، ثم بغير خلاف^(٣) لأن الصلح مع الوكيل صلح مع وكيل
حكما، وكان هذا خلافاً

٦٣٠٢ - ولو كان يوم الخطأ في يومه موكل أحدهم بالصلح في حصته، فوصلح
على ذلك يومه^(٤)، لا شيء في ذلك، ركزه فيما يقرب من خصم^(٥)، لأنه بعض ما هو
حدهم جميعاً، لأن ذلك خلافاً لوجوب المال مستوفى بهم، وبعد بطلان يوم العمل إذا
صلح عنه أحدهم على مال ومعه حيث اختص به

١٦٣٠٦ - ولو حدث من في المال الخطأ في يومه كبيع، فهو كهلاكه في يد
الوكيل، ولا يصح الوكيل بعد لأنه أمين لهم، وبهم أبا يأت. فوكي بعضهم
لأنه كاله، بعده سنة من قضى بالأصل في الدين، فوكي بطلان بطلان
بقضيه، وأما سبب، فهو سريع في التوفيق، لأنه سمع به من بالدين، وقد قضى بالدين
من حسن نقض الوكيل من حسن آخر، ثم بغير ذلك خلاف

١٦٣٠٤ - وإن دخل حلاً بالصلح في صحة، وهو بطلان، وأمره بالصلح،
بالصلح الوكيل على أكثر من حصيلته، فإن كانت الشعة معاً حلاً بصلحة، وبطلان
لصاحبها، لأنه معدوم سريع، فالتسليم عليه يكون رداً، فلا يجب كذا في جعل الكل
شخصه، ولو كان معدوماً حلاً^(٦)، لربطه بقدر ما يصح فيه، لأنه لا يجب له أن
سرعاً، فلا يكون ما، وإن كانت لويعة بحث، لا أساس فيها سم بحر، إلا جماع، لأنه
كوكيل فائز، فبعد ما هو، فبطلان الصلح، بطلان الصلح من الوجهين على
تسليمه، من حيث، وبطلان على دعواه، هي مسألة بطلان غير الصلح لأنه لا يكون
عقد آخر المر به بعده، فبطلان الصلح، فبطلان الوكيل، صلح من حله، ثم راس
لشخصه بطلان الصلح عنه، لأن الصلح عن الغير يصح عن نفسه عليه، وبطلان
بغير حلا من ذلك، فالصلح حلاً على الوكيل حله ان صدر لأنه وكله بالصلح

(١) وفيه في المطلب - وكل حله

(٢) وفيه في لأنه كان له به

(٣) وفي الأصل ما حله

۱۔ قیام اللیل : ساری رات میں بستر جائے ملا جھجک، رو کر کئی دامن مانتا ہے عین
اختلاف، گدھا میں اتر کر سو گیا

ولو كان كلامهم خفص ، فهو له الخرج هنا عشرة آلاف درهم لآل عبد المقديس .
والذي يدهمها كثر . و ما في يكون ثلثي العبد . و ما كان قبل العبد خمسة و عشرين
آخر مضاعف فكل واحد ارباب بوزن لحم عشرة آلاف درهم و ما في ثلثي العبد

ولم يكن في ذلك عيباً، وقيل الخمر عذبة، فاحتمل ما فيه من جرات فيه، إذ كانت
عذبة، لأن المصنع على كسر من العذبة في بعض جدران المدن، ومثلها عيباً،
فذكره، لأنه رحل بالاصح عنه، فصار على عذبه، لأن روحه جارية، فذكره الخمر
عذبة، لأن ما به عذبة، لأنه جارية، فذكره عذبة عذبة

١٦٣٠ - وله من كتب عن الهند، فصالح باب خمس مئة ألف درهم، حقه عند
توفيها بمصر. وبو نال مدني، القبر بمصر، فصالح باب خمس ألف درهم حقه عند
توفيها بمصر. وبو صالح باب خفي عشرة آلاف درهم، باب واحد عند دوحا حقه
عند، وعند محمد لا باب في هي ابيو إلا خمسة آلاف درهم عشر خمسة درهم،
لا باب في القومح لا حقه. درهم غير درهم. درهم. وما دون القبر
عشر الفس. وفي القبر باب عشرة آلاف درهم الا عشرة. واليمين نصف الفس.
باب. باب. باب. درهم الا حقه. درهم. القومح خمسة مئة. وهي نصف
عشر الفس. فبعض منها نصف درهم. وبو يوسف بقدر ما دون القبر في الهند
بذلكها مئة الف. خمس يجب موجب في مال جدي ولا ينقص ثمنه.
فيحوز تصح في خمس لا ابد. على عشرة آلاف درهم. فبعض باب اربعة عشر. لأن
تعدد لا يجب. خمسة عشر. الف درهم. فكله يجب فبعض ثلثه عشر. الف درهم.
ويقتصر درهم حقه لا يبدد في طريق دية القبر

١٣٦٠ د ا د مازي . قسك مسجي . و ل و م د ع د . م د . ف ي م د . ف ه ا ن د ي م ا ل ح

$$x_j = \cos(\theta_j) \quad j = 1, 2, \dots, N$$

المادة ١٠ (٦)

 $\mu_{\text{eff}} = \mu_0 + \mu_1(T)$

عنه، ولا أن يعلو، ولا أن يخسب فيها، ونوحد أرضها، وما، فإن كانت الشجرة خطاء،
عالمية من أن لا يحور وفي الامتحان- يجوز، وهذا بناء على ما قلنا في صدر
الكتاب. إن معلن التوكيل بأشياء توكيل يحفظ ذلك الشيء وعين الشجرة لا تحفظ،
فكان هذا توكيلا يحفظه، وجب به، وهو الأرض وحفظ الأرض المعلن، ولو كانت
الشجرة عمداً، فليس له فيها أرضها

فصل التاسع والخمسون في البضاعة

٢٤١١ قال محمد بن الزيد لم يولد دفع الرجل م غيره ألف درهم
بضاعة فيشترى بها بوباء أو قال البوباء لو قال ثلاثاً أتم ب صحيح، لأن البضاعة تنسب
على المحمود، ويعرض رأي، فكانه قال: شمر على يده الألف أي ثوب شئت، أي
ثلاثة أو ب شئت، وبو يس على ذلك يحوز، فكانت هذه، وكذلك إذا دفع إليه ألف
درهم بضاعة وقال: شمر بي يا شيتاً حلو، ما ذكر.

ولو قال به حمل بي من مائة بضاعة ألف درهم، فاشترى ب شيئاً، فصل
في حائز، أي شيء استمرى، فهو للأمر، وهذا لأنه لا امره أن يحمل له من مائة
بضاعة ألف درهم، فقد استقرض من ألف درهم سكن بضاعة بي يديه، وإذا لم
الاقراض كان عمره من دفعه به بضاعة، وهناك من عد اب كما عد، فهو كذلك
ولو عين مائة لإقراض يكون بالمقبض ولم يوجد المقض من المستقرض؟

قال أبو عمرو بعض المستقرض لا صحته، ألا ترى أنه لو قال بعير أظلم
على عشرة مأكبي، فتمل جاز، وجاز الأمر مستقرض، ولو لم يوجد من القفص،
وكان قصر مأكبي لم يستعدهم لأنفسهم، وعرضهم كذا، فهذا يوم قبض
لنذي يبيع من المستصع عن أسبابه لعه، وعن بعض الأمر مستقرض

٢٤١٢، ولو قال: هذه الألف حده جاز، وبعبارة أخرى، إذا رآه ولو
قال حده ثوب بضاعة جاز، وبعبارة أخرى، مائة مائة بعد لأد البضاعة فلو يبيع
الأمر يبي أي المتصرف في مال، فلهذا غير أن المتصرف في الأمر هم هذه، يكون للأمر
بها، والمتصرف في سائر مائة يكون مائة، وعطو الأمر بعبارة إلى المتصرف، ثم هي
أشوب يبيعها بغيره، وبأي شيء كان عند أبي حنيفة، وعندهم يتكذب به إلا
بأمرهم، وبعبارة أخرى هي هبة، وهي القرض لا يبعد مراد، على الأمر إلا

شراء الطباعة لا غير، أصدرنا حرياً فيهما من الشريعة

ولو كان أحدنا قد أخذ هذه الألف بضاعه، كان مأثوراً بشراء الطباعة ومبرها، ولو قال: أخذ هذه الألف بضاعه في حوائجي، كان باطلاً، لأنه لم يشر إلى ما يبيع تفويض الأمر إلى رايه من مبيع العموم، وهو قوله في حوائجي، فامتنع من بيعه على حوائجه، وحوائجه لا يبيعها غيراً، ومن يبيع المشتري على تحصيل مقصوده، ولاعتنا به أمره، فمع صحة الأمر، حال في كفاس ألا ترى أنه لو قال: أخذ هذه الألف بضاعه على أن يشرى في ما أريده، كان باطلاً، وطريقه ما قلنا

١٦٣٦٥ - ولو قال: أخذ هذه الألف بضاعه على أن يشرى في الثياب، أو على: في الوقف، أو قال: في الطعام، يشرى المشتري بجميع ما كان ما أمر به، ثم جاز ذلك، بآخذ من ماله حتى انتهى به صاحبه، كان منطوقاً في ذلك، وكان الشرع جائزاً على من المالك، وإن كان منطوقاً؛ لأنه لو لم يكن منطوقاً كان مفسداً على من المالك، وليس له هذه الولاية بغير امره

١٦٣٦٦ - ولو بشرى بعض المالك ما أمر به، وحصل له من ماله المال، فأنشأ حتى أنى به صاحبه، فهو حارس لا يندم الاستتار على من يبيع

وهما نوع إيجاب وهو أن المشتري بجميع إن كان مأثوراً بالشراء بكل المال، وإن كان بشرى ببعض بغير محال، فيبني أن لا يبعد على المالك، وإن كان مأثوراً بالشراء ببعض، فإن اشترى بالكل بغيراً، يبيع محالاً، فيبني أن لا يبعد على المالك

والجواب أن يقول المالك: أمره أن يحصل له هذه الأشياء، في مصر عوضاً عما دفع إليه، ولذلك طرقت أحدهما، أنه يشرى بالكل، ويحصل ويبنى من ماله نفسه صراحة، وهذا حسن، وسأى أن يشرى ببعض، ويحصل بالباقي، وكل ذلك معتاد فيما بين الناس، لأن طرفين بأمره، كان ذلك بأمر رب المال، فلهذا، عند علمه

فلان من المبدع كانت في القسط والرفق، واستبحار المدونات بتحمل والإفهام ليس من شراء الرب من شيء، فساداً فذلك المشتري ذلك في الوجه الثاني

قلنا: المالك المشتري ذلك، لأنه لا بد له منه في شراء الرب، وتخصيله في مصر صاحب المال، ولا أمر بالشئ، يكون أمراً عاماً لا بد من ذلك الشئ، مع

الفصل الثلاثون

فى المتعرقات

١٦٣١٩ - بوكيل ، بشره ، إذا أخذ النسخة على سوم الشرى ، وصمى النقص ، فأرسلها للوكيل ، فمضى به ، و دعا على الوكيل ، فهذا هو عد الوكيل ، ضمن الوكيل فيحتمل اليتام ، ومن يرجع الوكيل على الموكل ، ينظر إذا أمره الموكل بالأخذ على سوم الشرى ، يرجع ، وإن لم يأمره لا يرجع

١٦٣٢٠ فى فتاوى القسطنطيني الوكيل بالطلاق إذا طس فى حال سكره ، ذكر فى فتاوى نيسابور أن لا ينفه الطلاق ، قال القسطنطيني وهذا خلاف قول أصحابنا ؛ لأن الوكيل بالطلاق يعلل الطلاق بلفظ أو وكيل ، ومن عدل لعبه ، أن نسب لأمري فمطل ، هو طالق ، ثم سكر ذلك العير ، فقال لها : أنت طالق ، دفع ، كتابه

١٦٣٢١ - ومن بواو له ساعة عن محمد بن رجب بن محمد أن يبيع نفسه من رجل فعزل ، فهو جائز ، وبشره بغير النقص ، والوكيل هو الذى يبيع ، قال الأثرى أن رجلاً لو أمر عبده أن يبيع هذا ، شوب من فلولى فعزل ، ثم إن الموكل يبيع عبده لم يكن للمعد أن يبيع النقص ، ولمعنى أن يبيعه

١٦٣٢٢ - رجل نه حظه فى يدي رجل أسير صاحب الخطة الذى فى يديه الخطة أن يتصدق على فلان من تلك الخطة كلها فصر ، ثم إن المصدق عبه أمر بوكيل أن يبيع تلك الخطة قبل ، ببعضها ، فباعها الوكيل ، لا يجوز ، لأن الخطة فى صير غلوكة المصدق عليه ، بشره ، ففى النقص تكون الخطة على منك المصدق ، فإذا بعها الوكيل قبل فيصير المصدق عبه ، فمضى باع خطة المصدق ، المصدق أمره بالمصدق ، لما سأمره بالنقص فلا يجوز بيعه لا بإحاطة من المصدق

١٦٣٢٣ - وفى لأهل ، إذا وكل بمرجل رجلاً أن يشتري له حلقة يلبث خرمه فاشترى الوكيل جارية ، وبعث بها إلى الأمر ، هو غلب الأمر ، فولدت عنه ، ثم إن

أنوكيل جاء بحرفه اسير في يافوكه، فالتفتة على وجهه. لأن أباهم أنوكيل عبد
 لحيث عبد الجارية التي كتب اسيرته بشارهده، وقد مر به في ذلك وفي هذا الوجه لا
 يكون مصدق من الألف. ولا تقبل منه على الملك. وإن لم ير له عبد. إلا أنه فهو
 مصدق فيما يدعى من الناس. ولما أنوكيل عين الجارية وحده عسرى وصحة كونه. لأنه
 ملك الجارية. فيكون حراً فيهما.

١٧٢٦- في سبوق أبي قيسيت روى الشيخ الرضا عن أبيه وأبيه في
 يسرى له حديثه في روى عنه، وروى عنه عشرة أقراء، أحدهم، (أبو) يسرى، روى عنه
 في روى عنه في روى عنه، وروى عنه عشرة أقراء، أحدهم، (أبو) يسرى، روى عنه
 في روى عنه في روى عنه، وروى عنه عشرة أقراء، أحدهم، (أبو) يسرى، روى عنه
 في روى عنه في روى عنه، وروى عنه عشرة أقراء، أحدهم، (أبو) يسرى، روى عنه

زوجہ ابائی : یہ میری اخیوتہ فی غیرہ ذالہ الر. عہ، وہی ہاں لوحہ بعد
تشراف علی اربعہ : لآلہ مبارک اللہ، وحسن التوحید مع حبیبہ سہم کر وادہ
عہ

١٦٢٢٥ رقم قسم قال في حقه روى ابن رجب أنه روى أن بشرى به
 محمد بن عبد بن حنبل وأحمد بن حنبل والوكشي بن عبد بن حنبل وأحمد بن حنبل
 وروى حماد بن عيسى بن عمر، وأشهد على ذلك فإنه لا يرمي ذلك بهج ولا امرئ روى أبو
 يوسف أنه كان يشبهه من الناس مثل أبي بكر بن محمد بن، وكان مثله بشرى
 مثل أبي بكر بن عمر بن، وأشهد على ذلك فإنه لا يرمي ذلك بهج ولا امرئ روى أبو
 ذلك القصة من امرئ عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن
 محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن
 يظهر في ذلك، قال كان داراً مائة، الشتر بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد بن عمر بن
 شري الإمامه دار عنه

١٢) في كتابي الأت و ب م و كان في ط مؤلفه

(١) حجة، قس، ط، و كتاب لم يلاحظ وجوده

(٣٧) بخلاف طاء و نون في الأجل والفرق

٦٣٢٦- وفيه أبيات أبو كليل ما خروا إذا اشتري (بعد البيع) من مدله معه ،
وقبض المشتري ، ودفعه بن الأمر وأحمد منه ثمة ، ثم استحوى المشتري من بدل الأمر ،
فلو أن الأمر قد رجع بالثمن من المشتري قبل أن يقضى المشتري الثمن من البائع ، فليس
له فائض من عمل أو مفسر ، لأنه ووكله ، فلا يكون عليه ضمان ، ولو لم يكن الأمر
مقدراً فتنسب كذا أبو كليل أن بأحد به ، وإلا يصح من إلتزم به عنه

١٦٣٢٧- وفيه يهبط رحى قمر رجلا أن يسوي له ثوب مسمى بـ «مهم» ومنها إليه هاتري التوكين ذلك، وفي القومعة، ثم إلى النعج ردت. المراهم على التوكية. وول إيب ريدوف، وهدقة البرش لم ككته وفكر الأمر أن يكون دراهم، فإن التوكين أن يرفد على الأمر، والقول قول النعج في ذلك. فكذا في هذا. بر. قال. وليس المزمع هناك.

١٦٢٢٨ وجهه بضاً بود کل وجدان بشری نه شامه بود به عشرة، عاری
نوس هر دویین - بشره، و کل واحد صیغه یسوی عشره، در ابو حنیفه لا یجوز الیج
عمر واحد صیغه لانی لا یری فی ثوب قضیه بحقیقه من العشره، ولان القیمه لا
تصرف الا بالحد و یطی رکه لك قال ابو یوسف و ثور امر، بشره یوبه عودی - به
ازمه ذلك یحتمل من العشره، و كذلك لو كان امر دیگر حفظ بعینه

١٣٢٩- التوكيل بالغ والى بعينه من رجل لأخيه ، سمعته إليه ، ولم
أقر عليه ، ففى ظهر الذى م عيسى أنه يصرّ التوكيل ، ، من ، يقال لأنه ليس له
سم قبل قهر المدعى ، و هو ب صحيح ، أما المنة فم صحيحة ، و التوكيل بالديسم
أصح فيه ففى النص مع سى توكيل لجاه عن مسلم الميع در مصر انصر ، ففى النص
الذى

١٦٣٣- الوكيل باسبح إذا دفع البيع إلى وجه يعرضه على من 'عبد. عهده
 حدث الرجل وحدث باسبح أو هلك الشيء في يده، فلو كان عبداً، وكان من يبيع
 الدين، أدى أنه لا يده. ن عبي الوكيل، لأن هلكا من يبيع، الأول أصح،
 يؤنس لوكيل سقيم يجب دل شيء إلى أحد

١٣٣١ الوكيل بالرجاء المذكور هو القين ثم لم يرجع لستدعيه لا يصح
 قبح لأنه قدر صاحب وهو ليس بصواب لأن القصب لا يباع بأكمل إلا بولي
 أو بمصوب به لو وكل المصوب بالبيع يبيع حتى لو باع بعد ذلك بغيره وذكر
 محمد في كتاب بركة الوكيل ببيع الثوب إذا سمع بولي القصب لم يضره ولا
 يرجع إليه بل في الوكيل بولي هو الذي هو القصب حتى إذا كان لا يضر من كذا
 ولو باع الوكيل الثوب بغير ذلك بغيره لأنه لا يضره إلا خلاف من حيث القين. وهذا
 لا يدل على أن القبول بعد صحة بيع في هذه المصلحة من مصلحيه ثم قل
 وإن كان محققاً لا يجوز لوكيل بركة القصب أن يبيع ولو تكرره إلى واحد من
 المؤمنين لغيره. والذين ينفذون القول الأول ما يروى علي بن يوسف في رجل
 باع إلى رجل عدلاً بعهده ثم بعثه حتى سأله موثراً بعهده. فله أن يكون بغيره
 بعد ما سمعته بغيره. وعمل هناك لأنه حذر منه عند سماعه من أنه قاله

١٣٣٢ و١٣٣٣ والرجوع إلى جرحه. ١٠٠٠ و١٠٠٠ و١٠٠٠ و١٠٠٠
 ثم بعه. فلو كان حسيماً. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر
 وبكائه. فلو كان بغيره بغيره. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر

٢٣٣ والرجوع إلى جرحه. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر
 ورجع في الدعوى المضمرة في الدعوى المضمرة. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر
 معلوماً. وهذا ممكن غير أن في حقه. لأن هذه الدعاوى كذا مصر من هذا المصنف
 في هذا المصنف. ولا يعرف في المصنف. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر
 ورجع في ذلك. وهذا جرح الوكيل بالبيع في جميع المصنف. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر
 أن يكون عالم ببيع مائة مائة. حتى لا يجرى لوكيل لا في ذلك وجه عند أبي حنيفة
 وليس جرح في الكل عنه. فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر
 الوكيل في ذلك. ولو لم يكن فليس فلا مبر على الوكيل بالقبض فيه شيء غير عني الآخر

الإسلام، وهي امتي إذ أُرشدني له عقداً يَأْتِي درهم بيته، فإن أُنحى
في أسببه أن لا يكون أهل من شهر

١٦٣٢٤ وفي سوادس سماعة عن محمد بن رجل دليح إلى رجل ثوبان، وقال: سمعته يقول: ولم يقبل الثمن حتى لقي الأكره، وشأنه بمثل ثوبان من ثوبان. وقال: سمعته يقول: ولم يقبل الثمن حتى لقي الأكره، وشأنه بمثل ثوبان من ثوبان. وقال: سمعته يقول: ولم يقبل الثمن حتى لقي الأكره، وشأنه بمثل ثوبان من ثوبان.

١٦٣٤٥ ولو أن التوكيل باع من صاحب الجيوب عم خصاً بدينه، منه مثل وورد ذلك
للإمام التي له عن مسرى الثوب، ثم قال له، احسن هذه المرام فصاحباً بما لك على
ولاني، ولم يقل عني أن ما لك عني لئلا يلى، فوفى جافراً، وهو مزد عن لئلا شطوعاً،
وروى لي سماعة عن أبي يوسف، في رجل أقر رجل أن يبيع عبده بألف درهم، وبما
ودفع التوكيل من عنده ألف درهم إلى مولاه العبد أنه لا يكون مستطوعاً، وعنده الرواية
بذلك ما روى عن محمد

[illegible][illegible]

٢٢٨ - ومما عدا البيع، ثم يبيع الوكيل، وصمم الوكيل النص للمشترى، ثم يرجع على الأمر، لأن الوكيل قد خرج عن إيقاعه، وخرج الأمر عن الأمر والمقرر، وكذلك لو دعت الأمر

١٦٣٩ - الوكيل يبيع لغيره إذا عاهد مائة كذا أمر به، بصدقه، فذهب للمشترى بعد ذلك أنه قسم ما عصى فيها كونه، أو حب، أو عصى أن يكر، ولم يحدّها كذا، وكذا سابع، وصدقه الأمر، ثم يقضى البيع بالأمر، أو لا يقضى للمشترى أن سابع شرطه جهار ثلاثة أيام، وله قد مضى البيع وهو بعد أن يبيع، وهو قد مضى، محدد البائع أن يكون شرطه حيدار، وأمره الأمر، مضمّن القصاص "يرد الطرية على الأمر، أو أحد يسرى من الأمر، وكذا يرد به بغير المسرى الجارية حتى وجد فيها، فقال يسرى شرطه لي يبيع لي بكر، موهبة لها، ولا مدحة لي فيها، وقد مضى البيع، وكذا البائع فيما مضى من شرطه، وصدقه الأمر في ذلك، وإحاربه للأمر يقضى به، ويأخذ المشتري النص من الأمر، وكذا يرد ادعى في القبض أنه شرط لها جهار، وكذا - ولم يحدّها كذا، لأن المشترى إذا عصى البيع في غير، أو في بعض ما عاهد من شروط قبل القبض، انقضى البيع، ويزد لم يحكم به حكم، ووجه ذلك، في الأمر، فلذلك عاهد

١٦٤٠ - وفي فصول أخرى سمعته "رحمك الله" حله أن يسرى له هذا فلا بد ما عاهد درهم، وجاء الوكيل من المثلج، فطبخه من البيع، فقال سابع بنت علي من فلا، يبيع، لو كان يبيع درهم، فكل الوكيل طلب، لا يلزم بعد الوكيل، لأن موكل رضى بيعه بكون المهددة على الوكيل، لا عليه، ولو بعد البيع على موكل في هذه كذا المهددة عليه

١٦٤١ - وقد دخل رجل رجلا فبيعه كل حر عوف، واخصومه، فهذه سائر، ويدهل فيه العيوب والعيوب، وكل من يملكه موكل، ولا يملك أحد المصلحة إن كان موكل من المأه، لأن لا يملكها موكل، هكذا ذكره بغير التهدي من القاصي بضم، ووجه أن لا يملكه ليس من المأه من النص مطلباً، لا يرى أنه

[illegible]

۱۳۶۷ - و بروكلمه نفسی قال كلمه فصحه و عهد فی بداءه كتابی فلهذا قد افرد
برجم علی التمریر. فیاخذ من صف النبی علی الروایات کلها و یرجع بعمره علی
المؤلف یمضی الدین وان اردنا البحث فی بعض النسخة من کل صف النبی، کما له
قدومه فی روایة ابن سید السجدة و فی روایة آبی حمزة لا یصله صف النبی و یثبت
یمضی الروح و ان راوا املاکات فی بعض النسخة و فی بعض روایة یوم حفص ابن له
ثبت و علی روایة سیدنا ذکر فی بعض النسخة انه ذکر و یم یذكر فی بعض
النسخة صفه و ذکر فی غیره و کلامه الاصل من عنده انهم اذ ذکر رجلا بعضا
من علیهم و صفی بوکیان بعدد اولهم. فهدی جلت و یرجع عنده علی التوکل و فیرجع
فی کل النسخة به دمار. و عروضا فیه حقا و دوحه فی خصوصه بالمرام

١٣٤٨ - ولوک - اندیون دھ اُکری راجی درامہ ، دو کتہ ۔ بقسطی دیہہ ، جامع
الوہیہ دماہر و عسوامہ لہ منی القلاب دیہہ ، قسطہ نہ مجبور علی التورک ۔ ویکون
مشترعا۔ حتی لو اذ نہ حدس مایعہ عده من القلاب لعم لکسہ ہم کک بہ راک

١٢٤٩ هـ دفع إلى كلبى درجوه عشرين خطه ب. وسم بدع دراهم الآتية ،
 له بصر منقوشة اسبحة ، حكي كلاله أن يحيى حكي ماضي بده كحصى ووجه أيضاً من
 عليه قدر درهم دواتم جلا ان عصى ديه ووجه إليه الدرهم ، سم ان . ج. الثاني وعب

ابلیس میں انوکھ و منقطع علیٰ منہ جسے جازم کہہ سکتا، کاس حرکت کا محور
ہو، جس سے بدستور افسانہ

تس ۴ : یہ دیکھو، تو کمالہ محمد اللہ ! جس پر جمیعہ، دستورہ کتاب ممکنہ میں
الحیہ انیرہانی، و محمد اللہ و لا و احیراً، والفسلہ علی سبہ و عمرہ، سنم سبیرنا
قنیراً

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح وانفساء

الحمد لله الذي جعل النكاح من جملة ما

أنعم الله به على عباده من النكاح وهو من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

والنكاح من جملة ما أنعم الله به على عباده من النكاح

الفصل الرابع عشر عشر في حد تكفل

الفصل السادس عشر في الدعوى والمقصود من الكفالة، وانما له عيبان،
لاستحالة امر

الفصل السابع عشر في اجماع بين الكفالة والتمتع

الفصل الثامن عشر في مبادىء عقود شرط الكفالة

الفصل التاسع عشر في الكفالة مع الطهارة

الفصل العاشر عشر في كفالة بصر وموت التكفل

الفصل الحادي عشر في كفالة امرئ في حصة من الكفالة

الفصل الثاني والعشرون في الكفالة بالأغنياء

الفصل الثالث والعشرون في كفالة أهل الذمة

الفصل الرابع والعشرون في اجماع التكفيلين

الفصل الخامس والعشرون في ثبوت الكفالة

الفصل السادس والعشرون في خروج التكفل بعد الاداء

الفصل السابع والعشرون في الأمر بقضاء الدين، في الأمر بعد الملاءمة، عطاء
بشرط الصيانة

الفصل الثامن والعشرون في التفرقة

الفصل الأول

في بيان ركني الكفالة وشرائط جوارها وحكمها

١١٣٥ - أما بيان ركني فلا يجاب ، القول عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف أولاً ، حتى إن هذه الكفالة لا تسم بالكفيل وحده ، سواء كفل بالمال أو بالعتق ، ما لم يوجد قبول ، لكن قول له ، ثم قول أبي حنيفة ، هو مجلس العقد ، أو خطاب الكفيل له ، أو خطاب أجنبي عنه ، بأن قال المالك لأحد : اكفل بعسى فلان كذا ، فقال : كفت ، أو قال : جيت ، جيت لغيره ، اكفل بعسى فلان ، أو قال فلان عن فلان لفلان ، فيقول ذلك الغير : كفت ، فتصح الكفالة ، ويصح عسى بوزر ، المجلس على إجازة الكفيل له ، وتلك كفيلاً ، يخرج عنه من الكفالة قبل ما يجير المالك كفالته

فما إذا تم به جدس من ذلك ، فقال التكفيل : كفت بعسى فلان لفلان أو بما لفلان على فلان من الدين ، لابد لا تقب على ما واد الجسر ، حتى لو بدع الطائفة . فقبل لم يصح ، ثم رجع أبو يوسف ، وقال : الكفالة تسم بالكفيل وحده ، وحد التقيول أو الخطاب من غيره أو سم به جد

والخلاف المشايخ على قوله الأخير ، إن الكفالة تصح من الكفيل وحده موقوفاً على إجازة المالك ، أو تصح داه ، وتطالب حتى ترد

ولذلك هذا لاختلاف ذلك بظهورهما إذا مات الكفيل له قبل القبر ، حتى يقول له : بالتوقف يقول : إنه لا يوجد عنه تكفيل على قوله أيضاً ، وإن وجد الخطاب أو التقيول من الكفيل عنه ، بأن قال : اطوب برجل اكفل عن فلان بعسى أو بماله عسى ، أو كفل رجلي بماله عن المطوب أو بعسى ، وقبل به المطوب إن وجد خطاب ، أو التقيول من المطوب من صحته ، فإنه لا يصح الكفالة عند أبي حنيفة ومحمد ، وهو قول أبي يوسف أولاً ، ويكون خطاب المطوب أو لبقوله والمسلم يتر له

وإن كان حجاب من يدور في سره من صاحب حسب يدور، فإنه لا يصح الكفالة عند أبي حنيفة، لأنه ليس له ولاية على من لا يملك له نفقة عنه بالمثل الذي لا يملك فيه، ثم ما من من عرضه، فلا يملك أن لا يصح الكفالة عنه، وفي الاستحسان يصح على إقامته، أحد الزوار به، ثم لا يملك الكفالة، وإن كان المطلوب منه ذلك.

١٦٢٥ - وأما من سرق حمار الكفالة، فعذر من سرقه حمار الكفالة على الخصوص، كون الكفالة به مضمونة على الأصحاب، يجب الأصبر على سلبه، لما كونه مضموناً على الأصبر، لأن الكفالة تضم منه، بل إن دفعه لأصبر لا يلزم المطالبة بما على الأصبر، لا بد وأن يكون الكفول به مضموناً على الأصبر، فيكون مطالباً به، فيمزم الكفالة المطالبة به.

وهي عندنا، بأن الكفالة بالأسات كالأولاد، وأمورنا، نفس ربنا والشركة، ما يملكه، لأن هذه الأصناف، غير مضمونة لأصحابها، لا يملكها، لأن ردها لأسات غير مستحق على الخوارج، فلهذا ربنا والشركة، فلا يصح الكفالة لأصعب، لا يرد لها، وأما الكفالة منكم، فمرد على أحد صحبه، لأن التمكن من الواحد، مضمون على الخوارج، إن لم يكن الرد مضموناً عنه، والكفالة من المأوى، والمساجير، عنه، لأن عبها غير مضمون على الأصبر.

وهذه الكفالة تسمى بها ذكر شمس لأبيه، سر دعوى أن الكفالة مسلم العبارة، فأنه، وقد سرقه، وإنه قد سرقه في الخوارج، والكفالة مسلم العبارة، صحيحه، وقد لأن مسلم العبارة، وأبى عن صغير، وكذلك مسلم استأجره، وهو دعوى، أن سرق، فحصلت الكفالة بما هو مضمون على الأصبر، والكفالة من سرقه، من لا يصح، سواء حصلت الكفالة به، أو لم يرد مني أقصى الدين.

وكذلك الكفالة من الرقيق، لم يردش لا يجوز، فيذكر ذكر المشايخ في تاريخ الأصحاب، وذكر الدروري، بأن الكفالة للرقيق، يشبه الرقيق، لأن التمييز مستحق عليه، فلا نفقة له، وإن غلبت عليه الضمان، لأنه لا يجب على من سرقه، إلا أن

الدين واجبا في دمه حتى يملك ما في دمه ، لا ما في دمه غيره .

فالخاضع أن في كل موضع يحتاج إلى إتيان المالك للكفيل بالدين ، يجعل الدين واجبا في دمه ، وقبل " ذلك لا يجعل الدين واجبا في دمه ، ودمها في بعد هذا من المسائل من هذا الجنس

الفصل الثاني

في الألفاظ التي تقع بها الكفالة

١٦٣٥٣ - وإذا قال أب قبلك يرض فلان، أو قال أنا أرحم به، فهذا جائز، ويؤخذ به الكمب، وهذا هو الذي قال أن كميل لك سنة سواء، وكذلك لو قال على لو لم كنت، مبار كميلاً، لأن التولية والتسليم في اللغة سواء، لأنها مأخوذة من الإيهام، فهذا هو الذي على أن أقسم نفسك سواء، وكذلك إذا قال على أن أكفلك، به صار كميلاً، وهذا هو الذي قال على أن أتيك به سيء، وهو على أن أتيك به كماله؛ لأن الإتيان به وتعيينه سواء.

١٦٣٥٤ - ولو قال هو على حتى يجتمعاء مهر كميل إلى أتعابة التي ذكرها، وإنما جعلناه كماله؛ لأن معنى موه هو على تسليمه؛ لأن كلمة على كلمة إيجاب في اللغة، وقوله هو كماله من المظهر، ولا يتصور وجوب عنه بها في اللغة، ويتصور وجوب تسليمه له في اللغة، فجعلناه كتابة من تسليمه، حتى لا يلعو كما جعل قوله: كفلت معنى فلان كتابة من تسليم على فلان، وإنما جعلناه كميلاً إلى العاية التي ذكرها؛ لأن كلمة حتى عاية، وعلى هذا إذا قال هو على حتى توالياً، أو حتى ياتياً، فهو كميل إلى العاية التي ذكرها، لا ذكرها.

١٦٣٥٥ - ولو قال أنا صامس لك حتى يجتمعاء، أو حتى يواتياً، أو يلتقياء، احتسب الروايات في هذا الفصل، ذكر في رواية أبي سيمان أنه بصير كميلاً، وذكر في رواية أبي حمزة أنه لا يصير كميلاً، قيل ليس في المسألة حملان الروايات، ولكن ما ذكر في رواية أبي حمزة جواب القياس، وما ذكر في رواية أبي سيمان جواب

(١) هكذا في الأصل، وم، وكان في ظروف الثالث

(٢) هكذا في ظروف دم، وكان في الأصل يوفيت

(٣) هكذا في ظروف دم، وكان في الأصل يفتيها

(٤) هكذا في ظروف دم، وكان في الأصل يولينا

ج ١٥ - كتاب الكفالة، المجلد - ٢٣٥ - الفصل ٢: الأندلاوس، تقع فيه الكفالة الاستحسان.

وجه القبح أن المكسب به مجهول الجنس، فإنه دكم الضمان، ولم يكن المصروف أنه مفسر، مطلوب أو مال الذي عليه، وكل واحد من الأمرين مما يصلح أن يكون مضموناً على الضمان، ولأن مع النفس جسدان مختلفان

وجه الاحتحان أن ما هو المقصود من الأمرين متحد، لأن المقصود من تسليم النفس استخراج مال، والمقصود من المال المال، فكان الجنس متحد، باعتبار المقصود، فثبت لجنس من ذلك، وهو الكفالة بالنفس لأنها المدونة ولو مال أو مفسر مفرقة أو بصرته، فإنه لا يفسر كمالاً، لأن الكفالة إنما تصح بمال، أو بنفس، ولم توجد الكفالة بواحد منهما، أم بالمال بظاهر، ولما لم ينص، لأنه محسوس بغيره^(١)، وبغيره صور المدونة، سيم، و إن عرأته، أو قال: أنا فأمسك بغيري، أن أدالك عليه، أو أوصك عليه، ودليله لا يكون كماله، كذا هنا.

١٦٥٦ - وفي معنى بوقال أقام لك بغيره دليل، ذكر أبو سليمان من محمد أنه قال في قول أبي حنيفة: وأنت لا يلزمه، وفي قول أبي يوسف: يلزمه، دل. وعلى هذا معناه النص

١٦٥٧ - وبوقال أنشأ فلان بمر من قال القميه أبو جعفر بصير كميلاً، وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرحه، وقال القميه أبو الليث لا بصير كميلاً، وبه أخذ الصدوق الشهيد، ولو لمال فلان أنشأ است لا يكون كميلاً ذكره صدر الإسلام في شرحه

١٦٥٨ - وفي جناس الماطي^(٢) بقا قال ذلك عندي هذا مرجح، أو قال علي، أو قال اني، أو قال دع إلي، تهد^(٣) كله كماله، وأما إن مال هو لشيء، فيسمى أن يكون كميلاً، لأن ماله، لدى عملة قوله، عندي، إذ مال كميلاً فتراير فلا تسمى بههم، تهد، وعد لا كفاة، ويصح متديح فاف في قوله: أوجه تراير فلا تسمى من حواء كويم^(٤) أن هذه كماله بحكم العرب، وكان السجح الإدم ظهير للنفس

(١) في الأصل بمرت

(٢) تهد كله كماله

١٦٣٦٥ وبه رجل عصب رجلا ألف درهم، فثمنه المعصوم منه، وأراد
أنقذها منه، فقال رجل لا نقاته، فأبى ضامن لها، وأدفعها إليه، برمه ذلك، ولا يشبه
هذا الدين، وبر كان الفاعب استهلك الألف، وصدرت دية كان هما الضمان باطلا،
وكان على ضمان النكاحي

الفصل الثالث

في بيان من يصح^١ الكفارة منه ومن لا يصح

قد ذكرنا من هذا ان الكفارة إنما يصح من يصح منه السرة

١٦٢٦٦ قال محمد ودا كثر العبد المحجور عن مولا، او من اجسبي محجور
 إذن المولى لا يجوز له أن الكفارة تبرع لبلده معاوضة انتهاء روى ذلك أن لا يصح من
 العبد المحجور، وكذلك إذا كان مأموراً بالتحجوة وقد كفر بهن، أو ماله مقدر إذن
 المولى لا يصح كفارته عبد عبيد، خلافاً لأن أبي تلي، فإن ادعى مولى الكفارة،
 فكفى عن المولى او عن اجسبي ما صححت الكفارة، سواء كان العبد جبراً، أو كلاً
 محجوراً عليه فإنهم يكن عليه، وكذلك الأمه ولقد بره و لم يولد، أو مولى يملك
 سمل فهو لا يملك عليهم دين ولا إقرار عليهم، فيحدث شيعتها بالأمر
 بالكفارة

١٦٢٦٧ وإن كان على انفس دين، وقد كمل عن مولى، أو عن اجسبي محال يودن
 المولى، لا يلزمه شيء من ذلك، فإنما عتق لزمه ذلك، لأنه ماله رهنه، إن لا يلزمه دين
 الكفارة، لأن الإذن الكف من مولى في حق العبد ما لم يصح، لأنه لا يملك العبد
 بالمس بعد ما صار مشغولاً بدين الزمته، وهذا المسمى لا شأن به بعد العتق، فإذا أدى
 طعنه دين مولى بعد ما عتق، فإنه كذا كفارة لم يترك المولى، لا يرجع في أدى على المولى
 عبد عليه من الثلاثة، لأن الكفارة حالة وهو عهد انصرفت غير موجه لرجوع، لأن العبد
 لا يستوجب على مولا شيئاً، فلا نصير موجه لرجوع بعد ذلك، وإن وجد بعد ذلك
 ما يوجب الرجوع، لم يرجع من لاسله كما في الحد، فإن من كفر عن عيب، يعبر أمره،
 ثم يبع ليكفول عنه، وروى خلافه، أو أحل كفاله، مع أدى التكفل قال لا يرجع على
 المكفول عنه وطريقه ما هذا

١٦٢٦٨ وإذا كفر المولى عن عتقه بنفس أو سبل مالكاً جازمه من أدى

أما في سنة ١٩٠٤م لم يجر فيه شيء من التعميدية لدى قس القدر أو بعده، بخلاف ما إنا كنا
 نذكره في أخبارنا من سنة ١٩٠٣م في القس. ولأن القس لا يسمو على عبيده وأن إنا
 قرى في القس، لأن القس من كان يسمو على عبيده مالا لا كغيره من القس
 وقرى غيرها من القس من حيث لا يدور

[illegible][illegible]

وگذاشتند و منی حلقه و نیز کلای را حلقه لا ، الحلقه را با سیم و بعضی شدت را
 حالا بر آور و در صبح در انقباضی که از آن می آید ۱۰۰۰ در بعضی ۵۰۰۰ در بعضی ۱۰۰۰۰
 در بعضی ۱۰۰۰۰۰ در بعضی ۱۰۰۰۰۰۰ و گاهی در بعضی ۱۰۰۰۰۰۰۰

١٩٦٣- و ما ذكر ان نفس شي قد خذله من اجنبي او من نفسه لئلا يـ
يقتل ويكفر لا غير فبما انه لا يلزم ان يكون له الكمال لا محالة ولا له

من أهل قرية بفتح عـ، وفي نسوب الكرمود، إيجاب بن حـ بن سالم، بن فـ بن النسي
محمود بن علي، وكانت بكافة الجوز أو سهرم بن حاسب بن علي، وابن الولي عنه،
صحب الكوفة منهم حسين، والشافعي أسيد، وابن الاعشى عنه يوسف بن علي
أحمد بن علي، وبـ بن حاسب أحبا ولا وليه إلا حطب هؤلاء، وكمل عنهم بـ بن
عبد العزيز، فإني، بن علي الخفاف، لأن محاسبه هؤلاء، وسواء من أهل القبول
للكتابة، ومخاطبة العالين، وبـ بن حاسب عن مالك الكوفة، وبـ بن علي عنه أحد كتب
الكتابة على اختلاف الذي ذكر، بل هذا، كتابها

١٣٧٥ وادعى ادعى وحده على صبي أو محبور سباً، وكثير رتب عليه فدية، عليه يعيد إيدونه، فإنه يضح الكفالة سواء كان الصبي مأذوناً به أم الشجاره أو غير مأذون به، وكذا سائلاً أو غير سائل، لأن الكفالة هي ضمان مقوقه، وهو على الأصل، لأن إذا كانت يداً بغيره، وأما إذا كانت الكفالة بالنفس، فلأن حضور الصبي مع الناس حكمه حكم غيره، فيجب له شخصه إذا كان تاركاً، ادعى عليه ضمانه قبل أو بعد ما كان له، وإذا كان محبوراً عليه، وهو خالٍ من غير عائل أو كان محبباً له، ليشاء إيفاء إذا ادعى عبثاً ضمانه، لأن الصبي والمجبور يؤتمن ضمانهما، فيستحق حضوره عند الإثبات، بهما فهو معنى قوله: إن الكفالة عصبه يعني مضمون على الأصل، يضح لما هو نفس من طلق عائل، فإذا كان الكفيل بالمطلوع، فأراد الكفيل أن يحضر الصبي له، حصلت الكفالة إيدونه من يدي عليه بحبر، وإن حصلت الكفالة من غير إيدونه من يدي عليه ومن غير إيدونه الصبي، لا يجبر نصبي على الحضور، لأن الكفالة عصبه من إيدونه، وبغير ادعى من يدي عليه، وإن كان الصبي هو الذي طلب دية من الكفيل، هل يؤمر بالمحضور مع الكفيل؟ فإن كان مأذوناً له في ذلك لم يؤمر، وإن كان من ماله، وأدى في ماله له، وإن كان له أن يدفع على الصبي، لأن ادعى الصبي المأذون من الكفيل صحيح، عتبرت الكفالة بما هو عليه وتبرعاً، لأن هذا ترح، وإن كان منه حبر، لا يجبر الصبي على الحضور، وإذا ادعى الكفيل ما كفل عليه، لا يرجع عن الصبي، لأنه أنه من صح من حيث أن الكفيل يرجع ثم يضح من حيث إيفاء ماله، لأن الصبي المحبور لا يملك ادعى نفسه، نصاً وحيداً هذا الأمر، ولم يرد عليه، وإن كان الصبي غير ناجر، فطلب أنه من جاز أن يكفل به، وكفل به

١٥٥- كتاب الكفاية في العلمين - ٢٣٢ - فروع ٢ من مرجع الكفاية من لا يجمع
 كتاباً حثراً، وإنما به مكسب، ومكسبك ومعه أو جده، كما أن أمه، ومكسبك
 القاصر إن لم يكن حذراً وصياً، لأن الأمر بالكفاية من الصغير من نفسه ما عليه،
 ومعه ولا يفهمه ما عليه، لأنه لا يكون الصغير ما على الصغير، وإنما عليه
 فلو لا

فإن يجب العلم، فاحد الكفيل له، وكان أن مرس أن أمه فحطص،
 من الأب إذا كان له من الصغير له مروي من حد، وبسببها، أمر الرجل غير ذي
 مكمل نفس الظاهر، فكأن ثم يجب المطلوب، وإن أراد أن يطلب الأمر بالكفاية حتى
 يحضر المطلوب لم يكن به ذلك

والفرق أن المكمل بالصبي ما نزلت له من مطالب لأب أو جده، يصير بحكم
 الأمر بالكفاية، بل لأن الصغير من نفسه وتغيره، ولهد فها أن الصبي نادون به أمر
 رجلاً حتى كمن عنه، ثم يجب الصبي من الأب أو جده، وإن لم يكن له أمر بالكفاية؛
 لأن الصبي من نفسه وتغيره، فبالمطلوب إذا كان ما نزل، فهو ليس من الأمر بحكم
 إنه من نفسه، وهو به طلب سبب الأمر، ولا يجوز أن يطلب الإنسان بحقوق العقد
 الذي يشره غيره مجرد الأمر، ألا ترى أنه لو أمر غيره ببيع مال صغير، فباع لا يطلب
 الأمر بحقوق أبيهم، وطريقه ما حكاه

١٦٣٧٦ - وإذا أذن لولي عمه الصغير بالكفاية عن غيره، فكأن جاز عليه في
 القوي، ومعه المصالح لغير الصغير إذا أذن له ذات بالخدمته، كما لو أذن لولي عن
 غيره، فكأنه ما عليه، وإن أذن له لولي، فذلك، بخلاف العبد إذا فعل بدين لولي، ولا
 فيه عليه.

المصطلح الرابع

في الكفالة بالنفس ومطالبة الكفيل بالتسليم وصحة التسييم وعدم صحته

[illegible]

وهذا ما كان ينبغي أن يسمي العلم بالحدود، لأن كان عجز عن التسليم في
شعوب، ما رهاب الكفون، إلى ملته أخرى، ولا يعرف مكانه، والذين لا يؤمنون
وإن كان يعرف مكانه، والكم في واحدة به، وهو من يدينهم، ولكن يهمل قدر حاجته
والقضاء، وهذا معنى ذلك الوعد، ولم يسمه إلا به، بحسب، وهو عبارة ما يؤخذ
للكفون، في جوار الحرم، مؤلفاً من الكفون، فادخل على رؤسهم، ويرى أهل الحرب
هو، وهذا من حتى به سر رأيه، وفيه عليه، في طلب، بالكميل، يهمل قدر الدماء
والحاجة، وإن لم يكن قادراً على ما لم يتقدمه، في الواحدة، يدين، بالكميل، لا

مصر آخر، لأن بيت السجى سى في يد هذا الصفاى حب لاه

١٦٧٩ - وفى الفى : أى كمال الكعبة فى يد سى - فى - حب لاهى آخر
فى هذا الصفاى : أى الصفاى أن يذهب إلى الصفاى فى حب لاهى - ويكون
تخصومه عدو - وقد كنى سى محبوس - فإن كان فى حب لاهى الفى وقد
تخصومه عدو - حازب الكعبة : لأنه قال على مسنده : وإن كان فى حب لاهى آخر -
لوهى حب لاه - وفى سنة إحدى لا صبح للكعبة .

وقال بعضهم الكعبة صحبة على كل حال : لأن الطهارة تطهر بيت لاهى
احمد - قال فى الإنسى : وأما سلم الكعبين المذكورين بيت فى السجى لا يرد - أما إذا
كان محبوس فى سحر لاهى به أخرى فصح - وقد إذا كان محبوس فى سحر لاهى
هذا السجى لاهى به بأمر بالتسليم فصح عليه : لأن سلم مسجى عليه سلم يسكن
البيت بذلك سى عبد - كقول به لى رب الفضى والخضرة معه : لا يجهل ذلك سى
كان محبوسا بين آخر غيره - حتى لو كان محبوسا بغير ذلك سى

قال مسايحا : هذا إذا كان محبوسا فى سحر لاهى آخر - أما إذا كان محبوسا فى
سحر لاهى ال : وقد وقع الخصومة إليه فعدا حبه بيتا بينهم - فإن بعضهم لا
يد - وعنده على أنه سى - وهو الصحيح - وعلى فاس لسأله لشده سى سى
إن كان محبوسا فى سحر لاهى وقعت الكعبة فى استحسان - ولا كان محبوسا فى
سحر لاهى آخر - أو فى سحر لاهى - فنوا سى - وهذا إذا كان محبوسا فى جهة غير
الطهارة - فإن كان محبوسا فى جهة لاهى سى بالتسليم فى الحلال لا محالة

١٦٨٠ - وفى الفى : أى سلمه فى حب لاهى سى - على بيت - وهذا سى لاه
لما كانه بالتسليم - وهو فى سجى - فقد طافه بالتسليم فى السجى - ودأب سى - وفى
الاحتمال : أى كفى نفس اساء - كعبه - به فى السجى - فسمه فى سحر سى

١٦٨١ - وفيه بيت : كفى به - وهو محبوس - به على سى - ح حب لاهى
فإن إذا سلمه الكعب - على لاهى غير سى - لا يظن - كذا - على لاهى من
أمره لشجر - به أن يسمعه فى حب لاهى - وإن كان من ممر السقطان - فليس له أن
يسلمه فى الحب

وفي المتن: "وإن كان الكفول نفسه في محل ١٥ الخاص به بدني غيره، فأخرجه الخاص بالصورته، مع أن الكفيل للصلب من الطرفين له دامت إلتك، وقايرى، منه، هو ممنوع منه مع رسول الخاص ثم يبرأ من الكفالة بالنسب، ولو فلا ذلك قضاء النفس، والطالب يصاحبه لتكموا بالنسب، كذا الكفيل يبرأ من

١٢٧٨٢ قال في الأصل: "وكذا في أصله في المارة لا يبرأ، لأنه لم يبرأ بالنسب بل بحق غيره من مريد وأن يبرأ منه في مصر آخر، إذ كان مصر البرية سلطان ولا كفاي لا يبرأ، إذ كان مصراته سلطاناً توذي بهد على وجهين: إن وقعت الكفالة مطلقه لم يشترط فيها النسب في مصر الذي وقع له الكفالة، فمصر قول أبي حنيفة يبرأ، وفي قولها لا يبرأ

وأما إذا شرط النسب في مصر الذي وجب به الكفالة، فمصر في مصر آخر، لا شئت إذ على قول أبي يوسف ومحمد لا يبرأ، وأما على قول أبي حنيفة بعد اختلاف المشايخ فيه، وجهه في هذه، فيما رد، شرط التسليم في مصر الذي وجب به الكفالة فيه لن حقا شرط مفيد، لأنه عسى أن يكون شهده في هذا مصر، أو يكون في مصر غيرا عالمنا بحق المدعي

وجه قولهم: "إذا وقعت الكفالة مطلقه أن نسبهم لمصر قد يختلف ما خلاف الكفالة من الوجه الذي نأ أن سجدته وتا يكون في هذا مصر، لا يكون في مصر آخر، ويكون فاضي هذا، مصر عاتق بحق المدعي، ولا يكون فاضي مصر حر عالما، والأمكنة من اختلاف في حق التسليم، يعني مكان العقد للتسليم عند هذا، كما في باب السلم إذا وقع سلم مصفاً، وسلم فيه شيء له حمل، فإنه

والأمن حجة أن الأهمار كنه في سلم الكفول به، هذا هو المقصود من تسليم على الولاء لا أن المقصود من السلم إمكان القصوره مع كفول نفسه، وإثبات الحق عليه بالية أو بالكو، وجميع الأمصار في حق هذا المقصود هي السمر، وصلى لم يختلف اصطلاح باختلاف الأهمار، فيما هو المقصود، ثم يكن يعبر المكان، سيما عن معنى الشرح، وهذا الإطلاق لا يتعبر مكان العقد، كما في باب السلم، وقع السلم

مفتي، رئيس الجامعة، د. عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الوهاب آل سعود، قائم لا يرحس مكانه بعد لتكليم الجميع.

دكتور محمد

[illegible]

٦٣٨٤ وإن سبب التكميل المذكور بتكملة في مطالع، ولم يفسر سببها إليه
بحجة الكفاية، فهذا معنى وجوب الآول الذي يلزم منه أن تلزم مطالع التسليم من
الكتب، وفي هذا الوجه من لسان التسليم بحجة الكمال (إنما ثبت رضا)، فقد ثبت

قال ابن يزدى، يذهب الى ان المكحول له - نه ليد، أنسرد ديك من المكحول، وهذا على
 و سهرن ان ان بعض المكحول عليه المال على وجه الرسالة، بان كره مطالبه المكحول
 وأعطاه لآن، يقال بخره و دفعه الى المكحول له، أو دفعه على وجه لا يتساءل، وحي
 القوم حبيب ليس له ان يسرد المال من المكحول، اما ان دفعه على وجه رسالة، فلا يتلق
 بالمزوى حتى يتكسول، ولا لاشر، ويطش فلا على واجب دفعه على وجه
 الانتفاء، لان الكفيل ما يخص القليل من المكحول عنه قبل، بغيره من المطالب، فقد
 استعمل ماله من السهرن من لان الكماله من حقد، فمكحول عنه فيها موجب
 شيء، دينا مطالب على المكحول، فمنا لم يخص على المكحول عنه، لان ما للمطالب
 على المكحول حال، و هو لم يكن على المكحول عنه فوجد الى وقت الاداء، فهو معنى
 قولنا ان المكمل يستعمل ماله من الذين المرحلي، ومن يستعمل ماله من الذين مرحلي،
 ورجل من عنه، لا يكون له عليه أو يرجع ذلك، عند حال المكحول بغيره من المال
 ورجح، فان كان المكحول به عطاه ذلك من وجه آخر منه، لا يطيب به الرجوع، سواء
 كان المكحول به سبب شيعي بالتميز او لا يميز، عند أبي حمزة، محمد، وعند أبي
 يوسف، بطا له، لأنه مودع بصرف في الة دفعه، ورجح، وان كان المكحول به دفع ذلك
 على وجه اعتد، ان كان المكحول به شيئا لا يميز، بالنعم، بأن كان له هم او فتنه،
 فانه يطيب له الرجوع، و ابن يزدى سري، استعملنا عندنا جميعا

اما على قول أبي يوسف، ومحمد، فلا نه تركي المكحول به عدم، والصراف ورجح
 يظن له الرجوع، وقد كان مفعول به دراهم قوله، وانما على قول أبي حنيفة، فلا نه وإن
 ذلك للقسم من مدك فاسد، عنه من حيث الحكم، فجز لمكحول، عنه ان يسترده من
 الكفيل حال عدم كفايته، فان يزدى من المكحول له قبل اداء الكفيل وأداء الأصل، لا
 يظل الكماله، من سبي، أصرا للمقوض حال عدم العقد من حكم من ملك فاسدا،
 لأن من ملك درهم أو دسرب فاسدا، وقضى القدر هم او العدم، ونصرف ورجح،
 فانه يذهب له الرجوع، لا يميز سري، فكلت عنها

وان كان مكحول به شيئا يميز بالتميز، بأن كان درهم درهم، لا يتمق
 سري، وذهب، الرجوع وهو روافد على أبي حنيفة في كتاب السري، لأن هذا يرجع
 شخص على ملكه، وكرهى علمه الصغير ان على ابن حنيفة يستعمله أن يرد

الفصل السادس في لأجل وإخبار والكفالة

١٦٣٩٢ - قال محمد بن الأصيل وإذا كفر بنفس رجل إلى شهر أو إلى ثلاثة أيام، غرمت نفسه ذلك، فهو حائز؛ لأن الكفارة بالنفس كفالة بتسليم النفس. وتسليم النفس ممن يجب في النعمة، وما يجب في البذعة فله يجب حلالاً، وقد يجب موجباً، وإذا صححت الكفارة، فإنما يطلب التكفيل بعد مضي الشهر، ولا يطلب به للحد في ظاهر رواية أصحابنا، فقلنا من دفع أصحابنا أن الكفالة إنما حصلت إلى أجل، فإما يصير الكفيل كعبلاً بعد مضي لأجل، ويطلب به بعد مضي لأجل.

وعن أبي يوسف أنه يضرب به في الأجل، وإن مضي لأجل يبرأ التكفيل، وهو قول الحسن بن ربهان، ومسألة الظهار والأيلاء يشهدان لبعضهما، فإنه إذا ظهر صياغة مملوكة، أو أقر معها مملوكة، حال الأيلاء، والظهار يفيد في عدة، ويطلق بعض المدة، ومسألة الضلّال شهد لظاهر الرواية، فإنه إذا دل لا مرأته، أنت ضالٌّ إلى عشرة أيام، فمما يقع الضلال عيب بعد مضي عشرة أيام، لا على لسان ربه، فإنه يقول يقع الضلال على الحد، وكان القاضي الإمام أبو علي يسمي يلون، قول أبي يوسف أنه إذا رجع، إن كان من يدّعون إلى مقتضى قولهم، قولهم ربه، عدة أنهم يصلون في المدة لا يعمه، وقول لال كلف بنفس فلان في هذه الساعة إلى شهر يعني الكفالة بعض الشهر لا خلاف، وهو قال: كلفت بعض فلان شهراً، أو هذا ثلاثة أيام، ثم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب، وقد غنقوا فيه، قال بعضهم عدة، وما يوقد إلى شهر إلى ثلاثة أيام سبعة، ومنهم من قال: بأن في هذه الصورة يطلب التكفيل في المدة، ويبرأ بعض المدة، وإليه ما من شيخ الإمام عبد الواحد الشيباني

١٦٣٩٤ - وإذا كفل إلى الخصام أو إلى النحاس أو إلى الجوز أو إلى لهرجان، أو إلى البروز، فالكفالة جائزة إلى الأجل للسمي؛ لأنه ما ذكر من لأجل، وإن كان فيه عوج جهالة، فهو جهالة مستدركة، وإن تقدم الخصام والنحاس يتقدم الجوز وأخوه

كان أجدادهم يتوبون في الخراب، أو لا يوجهه خبرونه صلا. كتبوا كقولهم بنسب رسل
إلى أن يمدح بكونهم به من سفرة. وإن لم يكن من لأعمال البطاركة بن سميرهم حنوله
أصلا. لو كان بنوهم حنوله في الحلال، لا يثبت الأجل. كتبوا كقولهم بنسب فلاذ إلى أن
يحب. ثم يبعث في أن يخطر السماء، وإن كان لا توهم خبرونه في الخراب. ولكن بعد
ذلك. بسبب كما نرى كقولهم إلى الحلال، هذا هو عبارة بعض مشائخنا.
وعبارته بعضهم أن ذكر حلال بنسبته على الكفيل الأول. وإن كان حلال توهم حنوله في
الحلال. كقولهم لكقولهم من سفرة. وعبر ذلك. وإن ذكر حلال لا ينسب على الكفيل
الأداء. إن كان أجدادهم يتوبون في الحلال. فلو لا توهم خبرونه أصلا لا يثبت. وإن
كان أجدادهم يتوبون في الحلال. ويعمل بعد ذلك. يثبت على ما ذكرنا

١٦٣٩٥ في سفر بنسبته. في رجل كفل بن عن رجل إلى
الطهارة. فإن بأحدية صلا. قال بنسبته وله عهد قول حر. به إلى الطهارة. وقال أبو
حيفة. إن رضى أن يكون إلى الطهارة. وإلا لا شيء به

١٦٣٩٦ - وهي انتمني أيضا. وحمل كفل بنسبته. حل على أنه كما عليه به. لو
على أنه كتب عليه منه. أنه أحل شهر. فالكفالة سائر. وهكذا روى ابن سميرهم عن
صبيته. وحمل. معان. لأن مماثلة الناس على هذا وسببه. فمن صبيته. فله أحل
شهر من يوم طلبة. فإذ. من الشهر من ذلك الوقت. أو من أحده. من شاء. بالطلب.
الأول. ولا يكون. - يطلب الثاني أحل شهر آخر. لأن هذا طلبة منه بالطلب الأول.
الثاني قد حله. فهم عند من شاء أحله فأنتم يدفع إليه. وإذا دفعه إليه إن حال حين
دفعه إليه. يثبت لك منك. فهو يرى منه فيما سفل. ولو دفعه إليه. ولم يبرأ منه.
حله أن يطالبه من باب. ولا يكون ذلك براءة له فيه. يستعمل. قال. لأنه حال في الكفالة
على أنك كتب عليه من. في أجل شهر. فكانت تارة في الكفالة. من كتب لك على
أنك كتب عليه. وأثبت به. إلا أن لي أحل شهر في ذلك حتى صبيته. وكلمة كلما
مقتضى الكفر. فيفسد تكرر المودة كلما تكررت المودة. فالدفع إليه مرة فمأثرا
عن مودة تامة. لا يقدح في المودة. لا عن مودة لمدته. معطاة. ثم بعد في التفتيح. فلو

أجل، مرجع بآخر من الكفاية والضمائم، لا يصح في حق المطالب إلا أن
 يعرف الإنسان ما يصح فيما هو حقه، فلا يصح فيما هو من الغير حتى كذا المطالب
 أن يطالب في الحال إلا بغير الكفاية، وإن شاء فكيف، مع ذلك أن الكفاية لا ترجع
 على المكتوب عنه من غير أصل، وإن أحر المطالب المطبوع إلى أصل صبح الفخبر
 في حق المطبوع، الكفاية لا، وإن أحر الكفاية إلى أصل صبح الفخبر في حق
 الكفاية خاصة، لا أنشأه، لأنه موقوف، فمصر ما به، به براءة الكفاية براءة
 مؤيد، لا بوجوب براءة لأصل، براءة الأصل بوجوب، الأصل الكفاية حقيقة،
 فكذلك براءة الفخبر، لأن الكفاية في هذه الفقرة، وهو ما أحر المطالب للكفاية
 خاصة قبل مصحح الأصل، لا يرجع عن أصل عالم مع الأصل، فكذلك في هذه
 القرويات، ذكر في بعض الإثبات أنه يرجع على أصل قبل مصحح الأصل، وإن أحر
 الأصل والكتبة، وأن الكفاية قبل مصحح الأصل، لا يرجع عن أصل قبل مصحح
 الأصل ما على القرويات

١٤٠ - وأن كفاية الفخبر من أجل إلى أصل، فالكفاية، جائزة، لأن أصل
 الفخبر مصحح من أصل، وإشال على الكفاية إلى الأصل الذي سمي، وعلى
 الأصل حال، لأن الكفاية لا يدرج المطالب بالضمائم، وذلك بعض الفخبر والكفاية

١٦٤٠١ - إن كفاية رجل، وكفاية عن الكفاية رجل آخر، ثم المطالب آخر
 الثاني عن الأصل، لأن ذلك نسبة إلى الكفاية، وبما أنه عن الكفاية الأولى، فهو
 تخرج من الكفاية الآخر، (قال عن الأصل حال)

١٦٤٠٢ - وقد كفاي حلال من رجل بالغ درهم، كل واحد منهما كفاي عن
 صاحبه على أن مال غير أصحابه إلى منه، وعلى الآخر إلى سببه، فهو جدير، فإن
 حل عن صاحب لسه، فإذا يرجع به على الأصل، لأن مال عن أصل حال، ولا
 يرجع به على الكفاية لأخر، لأن المال عن الكفاية لأخر إلى سببه، ألا ترى أن
 المطالب لا يطالبه إلى سببه، فكذلك الكفاية

١٦٤ - وقد كفاي حل عن رجل مالف درهم إلى سببه، بـ الكفاية ما
 المطالب بها عبداً، فنل الأصل، ثم سببه إليه، ثم استحل العبد، فإذا على الكفاية إلى

أجله لأن لا استحصاء يفسح بعدد من الأصل^(١)، وقد ثبت برودة التبرع بحسب
بفسده؛ لأن الرد بالنقص بفساد من كل وجه من حو سن كافة، ألا ترى أن هذه
المعاملة لو جرى بين العبد رب الأصل يعود لأجل، فكنا نهب، وإن كان الرد
بتكميل بغير قصد، أو تقديراً لتسليم لا يعود لأجل، فقد روي، وحق لأجل من الرد
بالعيب بفساد، وبأن الرد بالعيب بغير قصد، وسواء بهيب في الكفالة حتى إن
كان بالتقصي كعيب، وردت تسري البيع بالعيب بفساد، أو بغير قصد، بهر التكليف من
التمر.

والفرق أن الرد بالعيب منه التقضي ففساد، والإزالة بما يعتبر منسباً من حو
الاعتدالين ففساد من أحكام العهد الذي جرى بينهما، والأجل يس من سن من شيء
وكان من حو الأصل من يخرجه من مستداً، فلا يثبت لأجل من بدنه إلا بالشرط، ولو لم
يحه التكميل عبداً، ولكن بفساد، وعجلها، عرجها سرفه، فرده كان المال على التكليف
إلى أجله لأنه تبين له ما صاب، فأنصت حقه، وسقوط لأجل من حكم نصه

وكذلك لو وجد من ربنا أو بغيره وردها بفساد أو بغير قصد، ومعد لأن من
بأن التبرع بالتبرع من بغير حقه، فإذا لم يجر به لم يضر حقه، فإد
وسقوط لأجل بغير قصد من، وإذا كان حتى أعطاه كان عليه أهلية، ومضى
مع ذلك، فهو جائز، بأنه يجوز بدو حقه، فيصير التكليف فاصباً به، ولا يعتبر عند
مبادئه لأجل بانهم

١٦٤-١ - وقد كس الزوج عن رجل بمال، وباع لأهبل من الطالب عيلاً بذلك
المال، وسلمه إليه حتى يرضى التكليف من الكفالة حكماً لبرء الأصل، ثم سخر العبد
من الطالب، أو رده انطالع بالعيب بفساد، انقضى عهد مال على التكليف، ولو رده
بغير قصد لا يعود المال على التكليف، ذكر محمد في: قرار الأصل من باب الخيار من
الكفالة والإقرار بالدين أن شرط سلبه في الكفالة صحيح، وهو رده ما ذكر محمد إذا
أقر الرجل أنه كس مالا بالف درهم عنى أنه بالخيار ثلاثة أيام إلى عبده الطالب، ثبت
(١) أحكامه عذوب، وكان من الأصل ومن "الأجل".

(٢) من قوله "ذكر محمد في أفراد الأصل إلى قوله "أن يكون ممنوعة جازاً بالعاقبة"، ثم يكن
في الأصل

الإبراء أمثلة يستلزم محصل من حق التكفير ليس فيه عيب من أن لأن لو اختلفت
الكفاية على الكفاية من جهة واحدة ، وهذا كما تصحيح الإمام ، من أن عدم التغير
واحداً عليه ، فإنه مع صريح في الاستدلال ، وفي الاستدلال محصل لا يستلزم
احداً ، وإنما البنية ، فأخير مطلقته ، وليس بالاستدلال ، إلا من أن انطوائه يعود بوجود
القول والأكبر أن ينسب (بعض) ، بحيث لا يستلزم محصل ، بل أن التكرار في الكفاية
بالقول مؤجلة إلى شهر ، وأما التكرار في أن الكفاية من ، فهو عند رتبة أصحاب قول
القول قول الكفاية ، . في من صفة عن محصل ، عن ، في قوله قول
الكفاية

الفصل السابع في تعليق الكفالة بالشرط

١٦٤٠٦ - قال محمد بن الحنفية الصفيح: رجل به عسر رجل مائة درهم كفل
رجل ينعمه، وشرطه في الكفالة بالنفس، ولم يوافق هذا، نعمه فانه، فهذه حالتها

يحب أن يقدم أن من هذا الجلس مسائل كثيرة

إحساناً، وشرط الكفيل في الكفالة بالنفس إن لم يوافق به مائة، وعلى المدة
التي تلك منه صاحب الكفالة، والقبول أن لا يجوز الكفالة بمال، لأن الكفالة بمال
سبب لوجوب المال، فلا يصح تعليقها بأشياء كثيرة والإجابة

وجه الاستحسان ما أشار إليه محمد بن الحنفية، فقال: لأن هذا من عسر المجاز
يريد به أن يضمن الكفالة ما لا يضمن موافقة النفس معناه، بين المجاز، والقبول يترك
مقتضى ما، ومضى فيه أن الكفالة الثانية تأكيد ما وجب بالكفالة الأولى، لأن
الكفالة بالنفس سبب للموكل، فلو لم يوافق، فكان الكفيل بالنفس كفيلًا بالمال من حيث
التمتع، والثابت كماله به مال حقيقته، فكانت الثانية مؤكدة بالأولى من حيث التمتع،
والمؤكد للشيء حكمه حكمه، ثم الكفالة بالنفس جائزة، فكذلك ما يكون
تأكيداً لها يجوز، ثم إذا لم يوافق به عدلاً يصير كفيلًا بمائة، وسعى الكفالة بالنفس على
حالتها، فإن أدى الكفيل مائة بعد ذلك إلى الطلاق، لا يبرأ من الكفالة بالنفس، لأن
الكفالة بالنفس حصلت معينة لا سبب، الذي أدى، ومن حازر أنه كفل نفسه سبب هذا
المال، ويراد أنه أدى، ومن حازر أنه كفل نفسه سبب ما لم يفر، وإذا أدى هذا
المال، فلا يبرأ من الكفالة بالنفس بالثبوت

١٦٤٠٧ - المسألة الثانية: في شرط الكفالة بالنفس: من إن لم يوافق به عدلاً،
فعلى حاله، من أماله، ولم يضمن حقه، إلا، صاحب الكفالة الثانية أيضاً، لا

(١) وفي الأصل: ومن آخره كفل نفسه بسبب ما لم يفر، قال: من إذا أدى هذا الطلاق، وهو
يجب كبر، بناءً على أن لا يجوز تعليق الكفالة بالنفس بالحد

الكفة المرساة بالذهب حروف، فكيف المعقفة، وإذا لم يوافى له عهد، فإن وافقوا على معقفي من المال، فليس له ذلك، ثم الكفيل ذلك، وإن اختصموا في مقدار ما على الكفول فمعه من مال، فمعه قول الكفيل لا يكره مراده

١٦٠٨ - إن شاء الله ذلك، بالشرط في الكفيل بالنسب، من م وافق به عهداً، فعلى من له عهد (م يقر) فعلى مائة التي عليه، ثم يوافى له عهد، ينظر إلى قدر الكفيل أنه عليه مائة درهم، وقد كفل عنه ذلك بهيئة الكفيل ليعمل، وبما ظاهراً، وإن حال الكفيل لم يكن به عاب عليه شيء، وكان هذا من إقراره ليعمل عنه درهم، وقال الخليل: إذا لم يكن عليه مائة درهم، وقد كفلت له مائة، فليس له أن لا يرد الكفيل شيء، ويكون القبول قول الكفيل، وإنه لم يجد وهو لا يرى يومئذ الأثر، وفي (مستمسك) لزوم الكفيل بمال، وهو موقوف على حقيقته وإلى به سبب الآخر، وأما إذا كان الكفيل له مال، ولم يمسك به مائة درهم، لا يرد الكفيل على من حرمه مائة، فمعه مائة ليعمل به عهداً، وفي العرف، العادة بما يمسك به مائة درهم، إلا أنه لا يرد الكفيل به مائة درهم، إلا أن الإقرار بالمال، لا يثبت عرفاً وإنساب به مائة، ولم يرد الكفيل على الكفيل، فإن لم أوفك به عهداً، فإن كفيلاً مائة درهم، لا يثبت أنه يكون جازراً، وبمعه مائة درهم متى لم يوافيه عهداً، كذا ذهب

١٦٠٩ - إن شاء الله تعالى، فإن لم يوفك به عهداً، فعلى مائة الدرهم إلى ذلك عهداً، والعهود على عهد، لا يثبت خرب، فمعه مائة، لا يرد المالك إلا خلاصاً، لأن الكفيل ليس على أنه كفل عنه بمائة درهم، فمعه مائة، فمعه مائة الدرهم، ليس لك عليه، إلا أن مخالطته في ذلك، فعلى مائة دينار، لا يمسك به مائة درهم، فمعه حيث لكفاله من غير واجب

١٦١٠ - إن شاء الله تعالى، فإن لم يوفك به عهداً، فإفكاه درهمين إلى ذلك على مائة درهم، فالكفيل المسموح به بالاعتق، إن كان ذلك من جرح شرعك المتصور، فمعه من الدين، وإن كان من وجب عليهما بسبب واحد، وكل واحد منهما يحمل على صاحبه، وإن كان ذلك الرجل توجب على الكفيل بسبب، فالكفيل الآية ستره في قول ابن حبيب، وفي يوسف سم، ثم يوافى له عهداً، وفي قول محمد

الكماله النسبه باعده ١ لأن علقته بحجر لا تعامل اساس به لأن العلم فيه في تطبيق
الكماله بالمال حال عدم موافقه بالنفس رد احدى اصحاب و المطلوب ، فاما لا بعدا إذا
احتاجت للتطريب ، لما لا يدل إذا احتاجت الطاب و المطلوب ، واحتاجت الطاب واحتاج
المطلوب ، ولا يتم . قال . بلم يؤثرت به عد ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره
وذلك من اضطر نفس فيه بحره ، لأن هناك القدر العناب والمطرب ، ولا في حجه . فلي
يوسف أن الكماله بمال حصص معلقة بحجر ليس فيه بدس ، لأن التمام من حال التمام
انطاب والمطلوب ، ولا يكمل إذا جرى لشخصه تم دلي الطاب لا بعده تعود إلى التكميل
والى المطلوب ، فانه لا تصح استطوب في هذا الحظر ، لأن العناب لا يساعده على
المطلوب بهذا حجر . وكذا لا بعده لتكميل في هذا الحظر ، بل في ضرره ، فإنه يهبر
هذه كماله بمال أنب ، اما لتعاطيه فيه كماله فإنه يخص ، بهد الحظر فانه ويثقه
أخرى ، فليعلم أن التمام في هذه الصوره لمعه بعد إلى الطاب . وهذا للمعه حاشية
للتطاب ، وإن احتاجت تطريب ، بخلاف ما إذا احتاجت العناب ، لأن هناك لا بعده
حاصله للتطاب أو ب في هذا ، والتمام يحده يعود إلى الطاب الأبر .

٢٦٤١١ - مسألة السادسة : إذا كان من لم يؤثرت به عد ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره

احر على فلاي اسره لا يصح الكماله لثانيه بلا خلاف

٢٦٤١٢ - مسألة سابعة : إذا كان من لم يؤثرت به عد ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره

على هذه التكميل ، عني ، لا يصح الكماله ثانياه أيضا بلا خلاف ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره
الاسلام ، وهبل ، لأن على اختلاف أيضا

٢٦٤١٣ - مسألة الثامنة : إذا كان من لم يؤثرت به عد ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره

الذات التي لك عبه ولم يرد ، عدا ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره
بأنه عني فوجها ، وقد حجب النتائج فيها عني قولها ، قال بعضهم لا يصح كماله
على غير آخر ، ولا يتم ، لأن اصلا ، وقال بعضهم ، مبرر كماله على غير آخر

والخلاف مدح في هذه المسألة ، حج من اصحابهم في مسألة المختلفه التي

تقدم ذكرها في الكتاب . قال ابن اوفان به عدا ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره ، فإنا لا ندق بث عبه على فلاي اسره
عد ، ثم قال الكميل لمطرب ، لم يكن لك على المكفوف به شي . وكان هذا إقرارا من

ج ٩ - كتاب التكملة، باب ٢٦٤ - الفصل ٦ - عين الله بالسرط

لأن الله عز وجل، ليس هو أبى - ج ٩ - باب ٢٦٤ - الفصل ٦ - عين الله بالسرط
هذا على قوله، لا يدرى كماله عن هذا المصنف، أو عن المطلوب آخر، فيه اختلاف
أشياء مهم من ذلك، إياه: لأنه كفى عن مجهول، فإنه كما يحذر الحكمة عن
هذا المطلب يجوز، من المطلوب، حرر أو أقتطعت الطلبات، ومن بين أنه كفى
فقد لم يكن من مجهول، لا كان يتبين من، على قول هذا المصنف، يصير كمالها
عن غير غير، ومن مطالب ذلك، لأنه عن التكملة من هذا المطلوب، سوى
لأنه أنى لك عيب، معصم صر، وأنه قد أقره صديق آخر، فصرح إلى مطلب آخر
ويكون للدين أبى كميل

وهم من قدر من مسألة خلاف بصير كماله، لا هم من المطلوب
فيهم من عيبه، - أن، - وهم قالوا فذلك عن مجهول لا يجوز، والتكملة
عن المصنف جازاً، ولا ب من التكملة بحكمه، على ما صر، فثبت كماله
- لا يدرى، - حرر أو صر، - أبى هذا المصنف لا أبى المطلوب حرر عن لا يكون
المكمل عن مجهول، ومن أول هذا، قل، إذا قل، فحيث ما صر أن الله أبى لك
عليه، لا سح كماله، بل هو صديقاً، لأن المطلوب من مجهول، فذكره
هذا المطلوب، وودهم من در، كماله عن مجهول، ولا يدرى كماله إلى
هذا المطلوب من ذلك، مسألة بحكمه، لا، قال: لأن الظاهر من حد الكمال أنه إذا
بعض المطلوب، لا يدرى هذا، المطلوب، عن مسألة كماله، - أبى التكملة عن هذا
المطلب بصير، سوى ذلك عن عيبه، على ما صر، - فصرح، - أبى
مطلوب آخر، ويكون للمكمل البين

١٦٤١٤ - مسألة الثانية، فإنما قل، إنهم لو أبى، من عيبه، - أبى - لا
التي عليه، ثم إن البين، عيبه، بل هو صديقاً، لا، قال صر
الأمر صر عن معنى قوله، وهو إلى كماله، بل هو صديقاً، - أبى - لا
- ج ٩ - باب ٢٦٤ - الفصل ٦ - عين الله بالسرط، وفيه هو أسد، بسببه حتى دفعه
إياه

١٦٤١٥ - مسألة العشرة، إذا قل، إن لم يؤلف به عيب، فلا يفسد البين للآخر،

سمى رجلاً يدالب عليه حتى، فالكعبة أثنائه حائرة حتى إنه لم يوافق به قضاءً، يصير
كقبلاً بنفسه الناس، ذكر مكانه في الأخص من غير خلاف، ما من شأنه أن يصح أن
يكون في مكانه خلاف عن قول محمد، لا يصح الكعبة الشاذية بسبب لا بالمكانة
المختلفة، لأن عدم ركنها وهي ما إذا قل إن لم يوافق به قضاءً، بل إن كان في
قلاخ آخر عن ١٦٠ في مسائل جيبها، الكعبة الشاذية بمقتضى ما يحظره، وانطوائت
متحدة والكفون به فيكتب

١٦٤١٦، إذا كان بين قلاخ على أنه لم يوافق به قضاءً، بل إن كان في
لنظام عليه، مما لا يكون به قبل معنى العدد، ثم معنى العدد، بعد كماله
وهو يسكن

أخذه، بل سبب الكعبة بلقاء عدم الموافقة به عدد، الكعبة العيس.
تلازم به يوم في القباب الأكل عن الكعبة بالهش قبل الهش بعد، ثم يوافق به حتى
معنى العدد، لا يصير كعباً، بل لأن الكعبة بالعيس بعدت بغيره، وهذا قد
أصبح الكعبة، على ما يتناول

والذي أن شرب الكعبة، بل عدمه معناه بغير عاب، لأن حبه لا يعلق أن
خارجاً على ما فيه، بمعنى كعباً بالكل بعدد أم فيه الشاذية حياه سبيلاً لا يندم
أما في المطلق، هذا كعباً، أبو حنيفة ومحمد عيسى قول، به أصوب، بل الذي في هذا
شكوك، فعدد، حر، أي الكور ماء، فارتق الماء، قبل معنى اليهود، لا يعش عيده،
لأن المعنى مع عدم شربه لعائنه وقت البعير، وهو عدم شرب الحذور عليه،
وهذا سبب، يكون في

والجواب أم الأول، بل يجوز الكعبة به لا يصح الكعبة بالعيس في حق
أبو الكعبة، بل في عام في حادثة بالعيس، وقد اعتمدت مسجده في حق، جواز
بمعنى العيس، وهو لأن يوجب غير هو صريح في صريح الكعبة، ولأن يصح في حق
وجوبه، بل في صريحه، ورد أنه لا يجوز في سائر الأماكن، بل في مكة، بل في مكة، وهو
سبب، بل في الظاهر، وهو حقيقة معناه، وهو أساسه حبه، ولا ضرورة، بل في
تفسير مسجده في حق، كعباً بالكل معناه، بل في عدمه، لأن عدمه هو الكعبة مع

ج ٩ - کتاب الحنفیہ و بعضی - ٩٠ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل

وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔
ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔
ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

١٢١٨ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل
وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔
ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

١٢١٩ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل
وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

١٢٢٠ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل
وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

١٢٢١ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل
وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

١٢٢٢ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل
وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

١٢٢٣ - "الحنفیہ" یا بعضی مکتبہ اہل
وہابیہ کہ وہ غلطی ان کے لئے کی خاطر خلافت اہل حق پر نہیں ہے جسے
مکتبہ اہل حق نے ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔ ان کے لئے کیا ہے۔

وفي يومه ما به من شهر ولا عام على لأم، فهذا صحيح يوافق به كتاب
شهر، وهو يري من الكوفة، وهي من بلاد العرب، من بلاد الكوفة
باللؤلؤ، ولا يلحق من التي من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة

١٦٤٦٤: وفي سنة ١٦٤٦٤ من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
لغاية أوامر من مجلس الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
وبعد ذلك، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
ولم يبق إلا من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
ولا يسمع من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة

١٦٤٦٥: من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
كذلك، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
ولم يبق من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
تحتل من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة

١٦٤٦٦: وفي سنة ١٦٤٦٦ من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
عنه، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
ولا يري من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة
من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة، من الكوفة

هنا، أرى، وأب هذا ذلك، بل هي عطف من روعة دم المال الكبير، ولو قال في
تأصيله فلا تألف عليه، بل هي عطف، وإنما حاسبه هناك لظنم قس ان يطقه، مثل

الضمير

١٤٦٧ - وقد اذعن رحلي على آخر ساعة، ولم يدع مثاله المبرر، على اقله المنة
مطلقه، هو اذعن مالا مضيقاً أو حراً مطلقاً، أو اذعن داسير مضيقه، ولم يبين مقلوها.
وقال رحلي رحمه الله كسب بنفسه، فقد - أراكم به عداً، لعن ماله دينه، ويرضى به
الطائب، فلم يدع اب به عداً، فعليه حاشية دينار في الزحيفين عند اذعن به صعب ان اذعن
صاحب الحلاله الدينار، وهو قول آخر حاشية

وقال محمد بن الاعرج ولم يستهأ حتى كفل به ثمانية دنانير، ثم ادعى بعد ذلك
لافتحت إلى دعواه محمد في المسألة طريقاً إلى أصحابه ما اختاره مديح سمرقند أن
الكفيل التزم المائة الدينار معللاً بعدم الموافقة من غير شبه إلى ما عليه، والتموم الظل من
غير شبه إلى ما على المطلوب من معنى الرشوة، والرشوة أم، وهذا الظن يميز إلى
أنه وإن كان لنا معدة معينة في المعنى له لا يصح إلا ما به بقي الكفيل المتد
التميز إلى ما عليه

اشتمالى ما حذرناه أبو حنيس التكرارى لانه كنهانه بالمفسر وقبيل ساطله اذ لم يدع
شيئا معلوما لانه لم يسمو به الا حصارا الى مجلس طوكم ، فلا نصح الكفالة بالمال .
لأبنا ما هلى الكفالة بالمفسر ، وهذه الطريق يسير الى انه من ادعى ما لا عليه ما أنه
تصح الكفالة ما اذا لا يصح الكفالة بالمفسر ، وهذا لا يصرف بمافى يحتمل على
وجه الصحة ما انكى وقد امكن هيا . أما ان كان لذل مهذرا في الدعوى فلا في الكفالة
بالمفسر به صحب ، والكفالة بالمال بناء عليها . واستدل عليه بين عن طريق الكفالة بالمال
المدعى ، هذا هو مع رف فيه بين الناس ان الكفيل يسلم بما كلفه ، ويريد به ما يتناول
الدعوى

واما إذا لم يكن هناك مقدر في الدعوى فلا تنال الدعوى حد صاحب وإن كان المال محمولا، وبعد متعذر، فإن الأساس أن المدعى يحمل المدعى، ولا يبين إلا عند التقاضي صيغة الكلام إلى وثق الحاشية، فمصحح الدعوى والملازمة على التمييز بينهما من

ج ١٥ - كنه الكنه والاعيان - ٣٧٦ - الفصل ٧ - كنه الكنه بالشرط

جده. وإذا كان ذلك بحرف بهاء إلى ابتداء الدعوى، فيظهر به صحة الكنه بالكنه. وإذا صحت الكنه بالنفس، سمى الكنه مطلقاً لا شرطاً.

١٦٤٢٨ - وقد كسب من نفس رجل على أنه لم يوافق به عداء، فعليه ما يترتب من المطلوب للطالب، فانكته لثابت جازمه حتى إذا انقضى إقامته به به عداء، وتقرر لصحته بعد ذلك بشي، أو بعد تكفيل به، أثر التكفيل بذلك، أو بعد

موت به عداء، وسواء كان ذلك بتميز به عداء، فعلى ما يترتب من المطلوب عليه. فلو يوافق به عداء، وعلى الطالب التمسك بهم، لغير تضييق بذلك، أو جده أنه لا يتم التكفيل شيئاً إذا كان الكنه ذلك، لأن يضمن الطالب أنه على ذلك، أو يتكفل الكفيل

وتتقرر أن الكنه في مسألة التكرار معناه إلى ما، أو جده، أو غيره.

وهو أكثر المطلوب من المسئولين، لأن من سبب التوجوب من كل وجه في حق الطالب، والتجارب جميعاً، وبقاء الكنه إلى ما هو سبب التوجوب من كل وجه جازم على ما

يجب بعد هذا إلى ما، والله تعالى، وما في مسألة الدعوى والكناه، فاضرب إلى ما هو سبب التوجوب من كل وجه، فإن الدعوى في المسئولين سبب التوجوب في موافقه

دود الدعوى عليه، فإن دعوى سبب به عداء الدعوى، أو دعوى عليه، أو صاغة للكفالة إلى الاستقلال عند جوارحه، بخلاف التقاضي إذا أضيق به من سبب التوجوب من

كل وجه، فبعد صلاته من ما، سبب التوجوب من وجه يرد إلى ما بقضية التمسك، وإذا كانت هذه الكنه، منه، أو صحت إلى مجرد الدعوى في الاستقلال الذي هو سبب

التوجوب من وجه، فبعد صلاته إلى دعوى به الطالب، أو سبب الكفيل من نصير مضاعفة إثر ما، سبب التوجوب من كل وجه لا يلحق هذه الكنه، أو صغر تخفيف

هذه الكنه، كأن الكفيل، قال: إن تكفيل ثالثاً يدعى لثابت دعواه به هو حجة في حقه، وإن صرح به، بأنك الكفيل ما لا يردعه لا يلزمه شيء، أو سمى به دعوى الكفيل، أو

شكل التكفيل، كما قد

ويرى من وجه أنه لا دعوى هذه ومن ما، فالدعوى على جرحه التي تترجم، وتكرر المطلوب ذلك بعد رجوعه إلى تكفيل نفسه على أن يوافق أو لا، عداء، فعلى ما

أدعت عليه من ذلك التزمه، فانكته جازمة، وإذا لم تكفيل، أو دعاه بها، جرح

الكفالة مضافة إلى الدعوى المحددة حتى أصبحت إلى دعوى موجودة، سبق من المدعى، ولم يجوزها مضافاً إلى الدعوى المجردة عن أضافتها إلى دعوى يوجد في المستقبل.

والفرق وهو أن المهرين إن كان موجوداً، فهو سبب الوجوب في حق المدعي إن لم يكن سبب الوجوب في حق المدعي عليه، وكانت الكفالة مضافة إلى ما هو واجب للعدل من وجه، وبصفة الكفالة بما هو واجب في الحال من كل وجه على موافقة القياس، مما يمكن من جعلها مضافة إلى ما هو واجب من وجهه على الواجب من كل وجه، أما الكفالة المضافة إلى ما هو سبب الوجوب في المستقبل من كل وجه على مخالفة القياس بالعدل، فلا يمكن أن يقيس عليه ما هو مقبوض إلى ما هو سبب الوجوب من وجهه دون وجه، فيرد هذا إلى ما يخصه الناس.

١٦٤٢٩ - وإذا قال المرحل: إن مات فلان قبل أن يدفع لك الألف التي لك عليه، فثما كعيل به، أو كانت الألف إلى أجل، فقال: إن حدثت ثم بعيت، ثما كعيل بهاء فذلك جائز، فلا دعوى الكعيل بحدوث المطلوب، أو بعد مضي مدة أو المطلوب أعطاه المثل، ولم أمهر كعيلاً، وقال الطالب: لم يعطى وعبرت كعيلاً، فالقول قول الطالب مع بيه، هكذا، فكر محمد المسألة في الأصل، قال القاضي الإمام أبو جعفر: هذا كمر محمد استحسن، والنسب أن يكون القول قول الكعيل.

وجه القياس: أن الكعيل إن كان مدهى الإعطاء صورة، فهو منكر معنى: لأن يدعو الإعطاء ينكر ثبوت الكفالة، والعبارة في باب الدعوى، وإنكار للمعنى، إلا يرى أن من لا له لغيره إن لم يدخل في أثر اليوم، فأنكر من نفسه اليوم، فقال القصد: لم تدخل وقتك، وعال لموي دخلت، ولم يحن لعيد، فالقول قول جولي لأنه يهني المدخول منكر برب العن، فكان منكر معنى، وإن كان مدعي صورة، كناها.

وجه الاستحسان: أن الاختلاف من حيث الصورة وقع في وجود شرط الكفالة وهو عدم الإعطاء، وأمكن اعتبار المتروكة في عين ما وقع فيه الاختلاف صورة، فلا يشعب إلى المعنى، بل أن المتروكة في عينه الدين، وأدعى في إضاه الدين مسيرة في الجملة، ويكون القول قول من ينكر الإبقاء، كما لو لم يكن بالنال كعيل، ووجه الاختلاف بين رب الدين وبين المبيوع في الإبقاء، كان القول قول الطالب مع

لم يهل إليه نسر الدار بالبيع لا يلزمه شيء ولا يعبر الكعبير على بيع الدار... كما
يجب أن يعبر، لأن ضمن له ما كفى به من نسر الدار وقد صرح النصارى وهو لا
يقدر على ذلك إلا بالبيع، فيلزمه البيع

قلت: إن يلزمه البيع، ثم الأداة قبل البيع، ولا يلزمه ذلك، قبل البيع، لأن
الكفالة مصداق نسر الدار، ولا يوجد نسر الدار إلا بالبيع، فمبني كالكفالة المصداقة
على وقت حتى يستغن، وهو ما بعد بيع الدار، والكفالة هي وقت لا يمتد قبل وجود
الوقت

وفي أسنى ويؤان هذا الصامى وزداهم إمداد على صاحبها، أو تحده
صاحبها منه، فمال على الصامى، ويؤان كان ضمن على أن يعطيه من نسر الدار ودفعه
عنه المداون... أو المداون على المداون... أو المداون... أو المداون... أو المداون...
عليه، ولا يشبهه أحد، دفعه الدارهم وأسلم إلى العرق، فقال: لأنه يعبر على أن يعطيه
من ذلك، فقال: وذكر نفع الأداة في شرح مسألة دارهم الدفعة، وذكر أنه ليس
لصاحب الدفعة أن يأخذ الدارهم من الكعبير نصيباً مشعوراً به من المداون، ثم
قال: وإن اعتصم بهاب به دفعه أو غيره، أو أسهل كعبير الكعبير، وأنا مخالف رؤية
النتي

ولو ضمنه على أن يعطيه من نسر الدار، فبيع الدار به، لم يلزمه المال،
ولم يعبر على نسر الدار، بل ما عدا ذلك، فمبني كالكفالة المصداقة على
بعض من ذلك الدارهم من حسن ذلك

دعبه أفتى من رجلي حالاً عني أن يعطيه من نسر الدار، والعبد، والعبد
للكعبير، فمبني كالكفالة المصداقة على الكعبير، ويبيع العبد مائة درهم،
وهي قيمة، والدليل بأن نسر الدار من الكعبير إلا بقدر قيمة العبد، وفان أبو يوسف،
إن ضمن على أن يعطيه من مال مكحول له، أو على أن يعطيه من نسر الدار، وليس
العبد له، فمبني كالكفالة المصداقة على الكعبير، ولا يعد له،
فالصامى لأرم من قبل أنه أمره أن يعطيه ذلك من نسر الدار، وليس هو كالكفالة
بقيمة، فلا يرى أنه يوفى من ماله، لا مال له، ثمرة العبد

١٦٤٣١- رَجِي بِمِثْلِ لِرَجُلٍ مِائَةُ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يُعْطِيَ بَعْضَهَا هِيبًا، وَبَعْضَهَا بِلُزِي، وَلَمْ يُوَفِّتْ، هَلْهُ أَنْ يَأْخُذَهُ حَيْثُ شَاءَ، وَإِنْ كَانَ لِهَيْبٍ شَيْءٌ لَهُ حِجْلٌ وَمَوْتَةٌ يَأْخُذُهُ حَيْثُ مَأْشَرَهُ

١٦٤٣٢- وَهَذَا مَالٌ لِفَرَسٍ خُصِمَتْ لَكَ أَلْفٌ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ لَا أُؤْذِيهَا إِلَيْكَ، فَهُوَ بِعَاطِلٍ، وَلَوْ قَدَرْتُ عَلَى أَنْ لَا أُؤْذِيهَا إِلَيْكَ حَالِ حَيْثِي، فَهُوَ حَافِرٌ، وَيُؤْخَذُ الْمَالُ بَعْدَ مَوْتِهِ مِنْ مِيرَاثِهِ

١٦٤٣٣ رَجِي لِي أَنْ أَخْبِرَ خُصِمْتَ لَكَ مَالُكَ عَنِ فُلَانٍ عَنِ أَنْ أُحْبِلْتُ بِهِ عَلَى فُلَانٍ، فَرَجِي الطَّلَاقَ، فَرَأَى أَحَالَ الْفُضْلَاسَ عَلَى فُلَانٍ، فَهُوَ جَائِزٌ، وَإِنْ أَسَى فُلَانٌ أَنْ يُقَالُ الْقَوْلُ، فَالْفُضْلَاسَ عَنِ عَالَةٍ، إِنْ شَاءَ الطَّلَاقُ، نَحْدَهُ، وَبِشَاءِ خَدَمَتِي عَلَيْهِ الْأَصْلَ وَلَوْ مَالٌ فَيُسَبِّحُ لَكَ مَالُكَ عَنِ فُلَانٍ هَلِي أَنْ أُحْبِلْتُ بِهَا عَلَى فُلَانٍ إِلَى شَهْرٍ، فَهَذَا عَنِ دِ بَحْرِهِ بِهَا عَنِ فُلَانٍ مَتَى شَاءَ، فَيَكُونُ عَنِ لِي حَتَّى أَلِي عِنْدَهُ إِلَى شَهْرٍ - وَفِيهِ تَحْلُمُ بِالصَّوَابِ -

الفصل التاسع

في الكفالة، دأب لك علي فلان أو ما أقر لك به فلان
أو ما بايعت فلان أو ما ينصل بها

١٦٤٣٤ - قال رحمه الله في الأهل - إذا قال الرجل لغيره، ما دأب لك علي فلان، فهو علي، وما يدأب لك علي فلان، رخص به الطالب، ثم إن المطلوب أقر بوجود شيء معين على نفسه بعد ذلك، وأنكر الكفيل ذلك، فزعم الكفيل ما أقر به، لأن شرط الكفالة قد تحقق، لأن من شرط الكفالة وجوب مال على المطلوب لما أقر به، وظهر وجوب من حق الكفيل بما هو حجة، وهو الإقرار معينة، فإن لمصلحة حجة من حق الناس كذا، إلا ترى أن من قال لصبره، إن رجب لك علي فلان كف دهرهم فعيدي حراً، ثم إن فلان أقر للصحاب بكذب دهرهم بيت العنق، وإن أنكر صاحب القيد ذلك، وفرضه مائتاً، وهذا خلاف ما لو قال ما نفس به لك عليه، فهو علي حيث يلزمه ما نفس به على المطلوب بعد الكفالة، ولا يلزمه ما يقر به المطلوب لعدم الشرط، لأن الشرط في هذه المسألة انحصار

ولو قال ما أقر لك فلان من شيء، فهو لك على، فأنكر له فلان شيء، وأنكر الكفيل ذلك، رخصه، والكلام في هذه المسألة أظهر من الكلام في مسألة أول الفصل؛ لأن ههنا على الكفالة بالإقرار بصفة، إلا أن فرق ما بينهما أن في تلك المسألة إيجاب المال بأي سبب من وجوب، يلزم الكفيل، وههنا لو وجب المال بسبب آخر، سوى الإقرار من المديونية أو الفضل، لا يلزمه، لأن هناك ثم يذكر للوجوب سبباً، فبأي سبب وجب على المطلوب، يبرم الكفيل وههنا على السبب، وهو الإقرار، فلا يلزمه شيء بنسب الإقرار.

١٦٤٣٥ - ويرى أن مالك علي فلان، فهو علي، فقال فلان به من كذا، وأنكر الكفيل ذلك، لا يبرم الكفيل شيء، ما لم يشبه ذلك ما به، وسكر الكفيل أن له عليه كذا وكذا، وكذلك إذا قال ما أقر به فلان لك أمس، فهو على، فقال المطلوب، قد

ج ١٥: كتاب الكمال، الفصل ٣٧٩ - فصل الكمال، على الألف، على الألف،
 اعلمك ذلك، فمعرفة، فوجت القضاء، على الكمال، ويكون ذلك، على العاقبة،
 لا، لا يمكن التفرقة، على الكمال، لا بعد قضاء الدلائل، لا، على الألف، معنى،
 فكذلك الإتيان، على الألف، لا بعد قضاء الدلائل، لا، على الكمال، معنى،
 على العاقبة، وفي هذه الكفاية، معنى، وانكفاة، معنى، لا، على العاقبة، إذ كانت غير
 أمر، فالكمال، لا يرجع ما يردى، وهذا ظاهر.

١٦٤٣٩: فان حصل من الحاصل، إذا كان الركن، معنى، معنى، على العاقبة،
 معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 فالحاصل، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 الكمال، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 الكمال، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 يمكن القضاء، معنى، الكمال، معنى، لا بعد قضاء الدلائل، لا، على العاقبة،
 على الألف، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 معنى، والكفاية، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 على الألف، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 معنى، وحده، الألف، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 وذلك، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 ويكون ذلك، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 يأخذ الكمال، على العاقبة، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،

١٦٤٤٠: وكره كل معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 بذلك، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 الكمال، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 فلا، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 لا، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،
 كذا، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى، معنى،

ج ١٣- كتاب الكفالة والضمائم - - ٢٩٠ - لا حصل في الكفالة ما دأب بك على خلافه فبطل

الصورة الأولى ادعى كفالة غير لازمة ، لأن لزومها معين بالوجوب من المكلف ، لأنه
مضى منه ما دأب بك على ذلك ، منه على ، وهو الصورة الأولى ما ادعى الوجوب
من المستفاد أن في الصورة الثالثة أثبت لوجوب من المستفاد ، فكذلك مدعيها كفالة
لازمة ، لأن الطالب ادعى عنه حقاً في الحال بسبب ادعاءه على العائنه ، ولا كذلك
الصورة الأولى

الفصل العاشر

في براءة الكفيل بغير وصية من غيره

وهي ثلثين براءة بالشرط وهي حجة للدية من مكفيل

١٦٤٤٦ - قال أصحاب الكفالة بالنفس من حيث حاله عليه عياذكم بما وجدوا فيه الثلاثة ، بتسليم المكفول به إلى الطالب ، لأنه أدى ما الرم ، ولا بشرط تلبية أو قبول في الكفالة إذا دعت إليه ، فأنما يرى ، وإما بغير المكفول له إياه عياذكم لأن تسليم النفس ربح جف لمكفول له ، فسقط ما سطره ، وإن عوت لمكفول عنه لأنه يورثه بغير الكفيل عن نفسه ، وتخرج عن التسليم بلفظ الوجوب

١٦٤٤٧ - قال محمد بن الأصم : وحلي له من حل ألف درهم ، وكفى بها كفيل ، ثم إن الكفيل صالح مع الطالب على مائة درهم ، فبها يسأله عن أربعة أوجه إما في شرط أو بغيره ، أصح من الأصيل والكفيل ، فو شرط ، الأصيل حاصبه ، أو شرط براءة الكفيل حاصبه ، ومن بشرط براءة واحد منهما ، ما قال الكفيل صلاته عن الألف على مائة ، ومن يرد على هذا ، فإن شرطه لم يصح بغيره سائر ما عن شبعه ، ورجع الكفيل على الأصيل بمائة ، وإن شرط براءة الأصيل حاصبه ، وكذلك الخوارج ، لأن براءة لأصيل بوجوب براءة الكفيل ، وإن شرط براءة الكفيل حاصبه ، ثم الكفيل ، ولا يبرأ الأصيل ، لأن براءة الكفيل لا توجب براءة الأصيل ، ويرجع الكفيل على الأصيل بمائة ، وإن لم يشترح براءة واحد منهما في صحيح براءة صحبت عن شبعه ، لأن الصلح مضاف إلى الألف ، والألف من دية الأصيل لا في دية الكفيل ، بل الواجب على الكفيل بدين الكفالة مجرد عطفية على ما مر ، وإن كان الألف واجبة في دية الأصيل دون الكفيل ، والصحيح مضاف إلى الألف ، صلات براءة مشروطة للأصيل ، وبراءة الأصيل بوجوب براءة الكفيل حتى لو لم يكن الصلح مضاف إلى الألف ، بل قفا الكفيل المستوفى ساحتك على مائة ، ومن يدين عن الألف ، يرى

ج ١٥ - كتاب الكعبة والحمام - ٢٨٢ - الفصل ١ - الأكليل يبرء من غير ما تعلمه

مطهرة، يعتبرى لو منكه بالأداء، وأما في حالة الإسقاط لا حاجة إلى ما يبرء للدين
والبراءة في منه الكعبيل، فلا يملك ما في منه بالإبراء، ووجه الكعبيل يتعلق بمقتضى ما في
ومنه

١٦٤٤ - ولو وهب الضائب المال من المطلوب، أو أبرأه منه، لم يمت قبل الرد،
مهر يبرئ، وهد بناء على أن مئة الدين عن حبه الدين، وبراءة من غير قبول،
ويرتد بالرد، ومن يوجب الرد، ومن لم يمت، ورد الهبة، فرد، مضمون، والمال عن
المطلوب، وعلى الكعبيل على حبه، وإن ورد الإبراء لا يبرئ الأصل، وهو يبرأ الكعبيل،
لا ذكر لهذه المسألة في من الكعب، وقد اختلفت الشايع فيه، منهم من قال: لا
يرأ، وهذا القائل سوى بين الله وبين الإبراء، ووجه ذلك أن الكعبين يبرأهما، إيماء
برأه الأصل، وقد استعملت البراءة في حق الأصل، حيث قلنا في حق الكعبيل، ومنهم
من قال يبرأ الكعبيل، وفرد هذا القائل بين الله وبين الإبراء

والفرق أن هذه الأصبر يبرء هبة للكعبيل، وإبراء له، وهو كذا الكعبيل مفصلاً
بالهبة، فرد، مسح رده، فكذا يصح بالأصل، ولو كان الكعبيل معصوداً بالإبراء، فرد
لا يعمل رده، فكذلك لا يعمل رد الأصل في حقه، وإنما وقع الفرق في حق الكعبيل بين
الله والإبراء، لأن إبراء الكعبيل إسعاد بعض الإسقاط لبعض لا يبرئ الرد، أما الهبة
فذلك، والتبليغ يبرئ الرد، وهو كذا المطلوب ميثاقاً، وإبراء الضائب عن الدين، ووجهه
في حل، فهو جائز، لأن الرءاء منهم من غير قسوة، فإن رد الوارث، إلا أنه على قول
لبي يوسف يبرئ رده، ومنه قول محمد لا يعمل

فوجه قول محمد إن الإبراء وقع لميت لا للوارث، لأن مدين عن الميت، فلا
يعمل رد الوارث، وإن كان الوارث مطالباً به فيسأ على الكعبيل، إذ يبرئ من الأصل،
فإنه لا يعمل رده، وإن كان مطالباً به، لأن الإبراء وقع للأصل، ولله الركن بقضاء
الدين بإبراءه، هو كل، فإنه لا يعمل رده، وإن كان مطالباً به، لأن الإبراء وقع
لكل كل.

ولبي يوسف إن الإبراء بعد موت الوارث يقع للوارث مسمى، لأن الدين سقط
عن الميت، واستعمل في الوارث في حق أحكامه قديماً حتى يطالب به الوارث، وإن رد من

أحكام الكتب فيمن يرد، وكس في شرح الجامع ر الإبراء ثلاثة أقسام، قسم لا يوقف على المبرور، ولا يحصل الرد، وهو إبراء الكفيل، وقسم لا يوقف على القول، ولكن يحتمل الرد، وهو إبراء الأصل عن سائر الديون سوى دين الصرف، وقسم يوقف على القرب، وهو الرد، وهو إبراء الأصل عن دين الصرف

والفريق من دين الصرف ومن سائر الديون في هو لأصل الدين، الصرف على المسحقة حتى يذهب من الصرف، وبالإبراء يموت قبض بدل الصرف، فيستقر به الصرف، فصار الأمر، بحكمه مسحوقاً وقضاً لعقد الصرف، وأحد المقتضى لا يتردد من العقد، فيرد على القول، كهيئة البيع قبل القبض من البيع يوقف على القول لا كتاب بثلاثة أوصاف، فأب الأول، هو سائر الديون وليس فيه مسمى المسحوق لعقد ثابت، ولكن فيها معنى التمهيد، لأن الدين ثابت في دين الأصل، وهو في حكم المال، فصار الإبراء إسقاطاً لمطالبه، وشبهه للعقد، فاعتبر الإبراء عن سائر الديون إسقاطاً من وجه وتجب كذا في وجه، فلم يوقف على القول من حيث به إسقاطاً، وارتد بالرد من حيث به تخلف

وقال بعض مشايخ رب السلم إذا أبرأ المسلم إليه من اسم، بمنزلة قبول السلم إليه، لأنه لو صح، لا يستفصل السلم لثواب العيص، لمسحوق شرفاً، كما في الصرف، فيوقف على القول

١٦٤٦- قال محمد في الأصل، ولو غاب الطالب للكفيل سرت إلى من أنزل الذي كتب به عن فلان، كما إذا أبرأ من الدين بغيره من الكفيل حتى يرجع للكفيل مداد عن الذي عليه الأصل، ولا يرجع الدين على الذي عليه الأصل، لأنه لأنه أهداف البراءة من مسمى الكفيل، والبراءة التي تقع على الكفيل البراءة بغيره، لأن الكتب يوفي باله، والمطالب يستوفي، فصار قوله يرتد إلى، وقوله فبطل مداد، وهذا بخلاف ما لو قال للكفيل، أقرأت، فإنه لا يكون هذا ما أبرأوا به لقبه من الكفيل حتى كان للطلب أن يطلب الأصل بتمامه، لأن الطالب في هذه الصورة أهداف البراءة من مسمى الكفيل، فاعتبر الإبراء التي يختص بها الطالب البراءة بالإبراء، لا البراءة بالأصل، لأنه غاية ما يصور أن يظفر الطالب بحقه من ماله

١٦٤٣ روى مجموع التوازي وحل له على رجل الف درهم ، وكحل بها كحل ، فحل المطلوب لطلوب ، ب ثلاثاً قد كحل لك على مائة لألف ، جازي على جازي من البر ، ربي لك لخصومة مع الكحل ، جازي ، ب بر الأكليل أيضاً لأن بر الأكليل ثوب ، ب الأكليل ، وهذا البر من الجبل ، يجب على له حل أن يعلم بذلك حتى لا يظن حقه ، وذكر في المتن عن أبي يوسف هذا المسألة عبارة أخرى ، هي أن إذا قال بطور ، ب ، فله أن يقطعك ٥٥ لا يقال ب بر ، ب ، وأجيب أن الذي عليه الأصل ب بر ، وذكر للطلوب أن يحد كحل بزال ، لأنه إنما أقر أن الذي عليه الأصل هو أن يحد الكحل ، فلا يوجب ذلك بر الأكليل ، وبر جازي الكحل على الذي عليه الأصل ، أي أن كان كحل ب بر

١٦٤٤ - روى بواحد هـ ، قال هشام - سألت محمداً عن رجل له على غيره مائة ، فحل رجل نصف مائة ، أصالحك على أن تحط من مائة نصف مائة ، وأضمن لك نصف المائة ، لراصة ، على ذلك ، وكان الكلام عليه ، ثم جئتموه وحسب هذا الضمان نصف المائة ، فبرأ من المطلوب من مائة كله ، ولم يكن عند غطه الضمان بينهما أني أضمن لك النصف ، لبر ، منه ، قال إذا كنت لروضة بربها قبل ذلك على مائة ، فنصف مال لرم ب كحل ، ولا يبرأ بر الأكليل ، كما ذكر عبد الله في المتن ، يخالف ما ذكر في مجموع التوازي .

١٦٤٥ روى بواحد هـ ، عن محمد أيضاً ، إذا قال الوصل ب مائة ، انتهوا أني قد سمعت لهذا ألف درهم التي حر له على مائة ، ثم إن لأصل آدمية أنه قد كان فساد الألف هي أن يضمن هذا ، قال بر الأصل مائة ، ولا بر الأكليل ، لأن قول الكحل الألف التي هي به عليه ، وقرأوا بالمال ، ولكن إن آدمية أنه فسادها بعد الكفاية بر الأكليل

١٦٤٦ روى محمد بن ، الأصل الكحل مائة ، إذا ضمن الدين الذي على الكحل مائة على مائة من الكفاية ، فعلى هذا الضمان ، وهذا هو الأصل ،

محدث حدث عنه جماعة بآثاره من مرم الكفيل المال الأول ولا يرم من الثاني لأن كلمة إذا لا شيء من تكرير العصوم. ولو قال ما بينه اليوم فهو على صاعه البيعين اليوم، لرم الكفيل لأن حصفاً لأن في كلمة ما مضمناً

وكذلك إن مال كذا ما بينه لأن كلمة كذا تثنى عن التثنية، ولو قال إن بينه متاعاً بين يديه منى، من يته صاعاً، فأنا ضامن له، لبيته صاعاً بطلن كل وصف بحسب ما شاء، إحداهما قبل الأخرى لرم الكفيل الأول دون الثاني لأن هذه الألفاظ تثنى عن التكرار، ولونه صاعاً نكرة في الإيجاب، وإب شخص، ولا تقم

بأن تثنى على الكفالة ببيع المتاع، وإنما صار يانماً بفتح في النكرة الثالثة - لا، بل صاعاً بفتح من النكرة الأولى، ومنع صاعاً لأن المتاع في النكرة ليس باسم ليس مفقوداً لأن المتاع اسم لا يفتح به، ويصح ما صح كما يفتح بالكل، ولو قال، ما ما بينه من على فهو على صاعاً فهو على أو غير حمله، لا يرم الكفيل متى، وكذلك لو حوذه لا يرم منه شيء.

١٦٦٠ - ولو قال، ما بينه اليوم، مما دابة اليوم من شيء فهو على - عقربه في اليوم، أو بابه متاعاً من اليوم بلزم لأن اسم الدابة، كما يقع على الفرس يقع على النسيج، لأن الدابة مع اسم بعد يوجب ديتاً، ولو كان من أمركه يوم، فهو على صاعه صاعاً، لا يرم الكفيل منه، لأن اسم الفرس لا ينطبق على النسيج.

قلنا: والعرف بين المدينة والفرس إنما يقع بلغة العرب، مما يلحق لا يقع الفرس بين المدينة والفرس، وبور مع الكفيل عن الضمان قبل ما يقع منه شيء، وبور البائع عن ما بينه، ثم باعه الطالب مدققت، لا يتر منه شيء، ويكون رجوعه عاملاً، وبما عمل - حوذه، لأن كثرته في هذه الصورة مبيته على ما هو غير لازم، لأنها مبنية على الأمر - دابة قال دابة اليوم فما دابة اليوم من شيء فهو على فبذلك الكفالة على الأمر، والأمر غير لازم لمبيته عليه غير لازم، بخلاف ما إذا قال ما دابة لك على فلان، فهو مدققت فلان فهو على، ثم رجع عن ذلك فإنه لا يمس رجوعه، لأن هناك الكفالة غير مبيته على ما يمس بلام حتى يصير غير لازم مدققت، بل كفاً مدققت حوت بين ما كفى.

[illegible][illegible]

بروزی میں ہر جسم کی وجہ سے اس کے اندر سے ایک خاص قسم کا
بروزی میں ہر جسم کی وجہ سے اس کے اندر سے ایک خاص قسم کا
بروزی میں ہر جسم کی وجہ سے اس کے اندر سے ایک خاص قسم کا

بالعبء ، أو بحياز الرؤية أو بحياز الشرط ، فقد ظهر أن الحوالة كانت متعلقة بالمثل ، والمثل لم يصب ، إذ لابد التمس المضاف إليه ، فبطلت الكفالة . فبطلت هذه المسألة من حيثها الأولى أن لو سقط دين الطالب من البائع بسبب من الأسباب بما يصح التدينه التي حرم بين البائع والمطالب ، أو بإبراء المطالب البائع عن دينه أو بغضائه للبائع ، ولو برئ البائع من دين الطالب ببدء الأسباب ، برئ كبره . وبطلت الكفالة

١٦٦٦ - ولو أن رجلاً أزوج امرأة ، وكفل لمظهر حتى من الروح ، ثم سقط كل المهر عن الروح بالفرقة الدائمة من جهتها قبل الدخول ، أو سقط نصف مهر الإطلاق قبل الدخول بها ، برئ التكفل عن كل المهر من الفصل الأول ، عن نصف المهر من الفصل الثاني حكماً لبراءة الزوج

١٦٦٧ - ولو أن امرأة زوجت نفسها من رجل حتى ألف درهم ، وأمرت زوجها حتى ضمن لغيره لها ، أو أحاطه بما عليه ، أو كفل ما عليه ، ثم رفعت امره فبطلت من قبل المرأة قبل الدخول بها حتى سقط كل المهر ، فإن الروح لا يبرئ من الكفالة ؛ لأن سقوط المهر بالفرقة ، وقد كان واجباً وقت الكفالة ، كسقوط النمن من التبري الصحيح ، وهناك لا يطل الكفالة ، كما هي ، وإلحاق الكفالة حتى أدى الروح ، رجع عما أدى من امرته ، لأنه أدى منها بشراً ، وكفالت له عندها نفس الدخول ضمن مثل ذلك ، إلا أنه يرجع عليها من نصف ، لأن سقوط النصف ونصب الفاضل ، فلا يرجع بذلك ، ويحتمل النصف به مع الفاضل ، فيرجع بذلك

١٦٦٨ - ولو أن رجلاً كتب عتقه على ألف درهم ، وضمن المكاتب بألف لغيره المولى ، أو كفل بها ، فمات جاتر ، ولا يكون كفالة حتى يقال لا يصح من المكاتب لما ذكرنا من حد أن المكاتب يلتزم ما لم يكن واجباً عليه قبل الكفالة . وهذا يلزمه من غير الكفالة بأن يأمره بولي أن يؤديه ، فإن حتى المكاتب حتى برئ من بدل الكتابة ، فإن المكاتب لا يجوز من مطالبه المكفول له ، ولا يطل الكفالة ، لأن سقوط يث الكفالة بالحق ، وقد كان واجباً وقت الكفالة بقوله سقوط النمن من التبري الصحيح بالمرء مذهب ، وإن أدى المكاتب ذلك يرجع بما أدى على المولى ، لأن الكفالة وقت وقوعها انعقدت موجهة للمرجوع ، لأن المكاتب يجوز أن يستوجب صبي مولاه ديناً بخلاف العبد

إذا كمل من صلاة، وأى عدد من حيث لا يرجع إلى مائة لا يهاك الكفارة وقت
ومدها بمحمد موجب من حرج، وإذا أراد التكفيل بالنفس أو البدن بحرج منه عن
عنه تكفاته، ليس له دين، وإن كان الإخراج بحصره، مكمون به، «الكمون منه»
وهنا خلاصه التوكيد، حرج منه عن لو كان بحصره لمصم - والله أعلم -

المفصل الثالث عشر

في دعوى الكعبى بطلان كنفاته

١٦٦٩ في ذلك محدد ، وقد كمل الرجل حر ، رجل بألف درهم بخره ، ثم عاتق
الأخير ، ودعى بكعبى على الطالب أن الألف الدرهم على انصوب من يمين حجر ،
فلا سب لك على ، وقد الطالب لا ، ناع كان من نفس عبد ، فانقول قول الطالب : لأن
الظاهر ساهدا ، فإن الظاهر من عفو السلطان الجواز لا ، مثل هذا لا خلاف لو وقع
بين الطالب وانصوب ثمة الثمن ، قول الطالب ، وطريقه ، لنا ، فهذه كذلك ، وقد أراد
الكعبى أن يعزم بيده على الله ، ثمة بذلك ، فإنه لا يحسن بية الكعبى ، لأنه منقضى ، لأن
الإقدام على الكفالة إقرار من الكعبى أن الملك على انصوب ، وبسببهم لا يكون مطالبا
بشئ حجر ، فيكون منقضا في قوله : لأن من يمين حجر ، والدعوى مع انقضاء لا
يصح وسماح البية بعينه صحها للدعوى ، وهو أقام كعبى البية على إقرار الطالب لا
يسمع بيته ، وكذلك قوله : واستعلاف الطالب لا يكون له ذلك ، لأن ما عاتق من
على دعوى صححه ، الدعوى من الكعبى مع جمع مكان بعض

وفي قوله : بر سدي عن محمد رحمه الله أن الكعبى هو آدم بيده على إقرار
الطالب بذلك ، فثبت بيده ، وبطل المال عنه ، قلب ، وإمام أبي على إقراره سرية
إقراره عند القاضي ، وهو قوله عند القاضي طالع الذي عن كعبى ، كذا هنا ، قال عن
الأمريل : خبره من : خبر الكفالة ، قال : إن من الكعبى المال إلى الطالب ،
وعلى الطالب ، ومعه الكفارة عنه ، فقال : لم من يمين حجر ، ومن سب ، لم يكن
فيه وبين الكعبى خصومة ، ويؤمر الكعبى عنه بعد إقراره إلى الكعبى ، ويقال : أنصوب
صاحبك ، ومن صم معه ، ومما لا يكفوله منقضى في هذه الدعوى ، لأن أمره بالكفالة
ويشترط للطاعة عنه ، وإلا إقرار ، سوجه المظانية عليه ، ولا توجه فطنه عليه ضمن
الحجر ، فيصير منقضا في قوله : كان من يمين حجر ، ولا يسمع من منقضى

١٦٧٠ وفي أمر الطالب عبد القضاى ، فإن ما على انصوب عنه ذلك من ثمن

مقاتته، فإن قال المالك بعد هدي أربعة أشهر يسقط له على ذلك، فإن استشهد في ذلك
 يذلل إلى قيام المصحة، لأنه ادعى مخلصاً ومخرجاً عنه لزمه من حد القذف، فهو حله
 القضي إلى وقت يمهده عن المحسن، وإذا كان ذلك تأخير حتى يشهد عنه، فإن هذا
 القدر من التأخير يكفى من غير تأجيل القضي، فإن المحضوم إذا رجعوا، جازاً بقضول
 على القاضي بالتوبة ربو فاع، ولا يخرج مخرجاً من احقر المحسن، ولكن يشهدون أنه
 يلازمه، لأننا نأخذ بطور ما شاهد حبيب آخرنا فقلنا للملك إلى احقر المحسن ما ادعى الشخص
 والمخرج يجب أن يظن بمعدوم، يجب له حق الإلزام، ولا يظن منه من الحد، وإن
 وقع الدعوى في السرقة، ما ادعى رجل قضي رجل حالاً، وما شاهد منه رجلاً،
 من حاضرة، وطالب أحد بكفيل، لأحد له الكفيل لأحد من، دون به دعوى المال،
 وفي دعوى له، متى طلب المدعى أحد الكفيل، وجاز لي به حاضرة، فإنه يؤخذ
 الكفيل استحضاراً ما من بعد هذا، إذا شاء الله تعالى

وإن كان المدعى قد بطلت عنه السرقة، ولكن أراد أن يثبت له حد القذف
 وفلما أخذ الكفيل نفسه، وادعى لا يأخذ به كمالاً، لأنه لو أخذ حد لأجل أحد
 ولا وجه فيه لآخر

١٩٤٧٤ وفي دعوى المالك إذا ألقى المدعى في هذين مسووين أو شاهداً
 واحدًا عدلاً، واسترعا فله يجب في هذا المألو، لا يؤخذ به كفيل لأجل أحد، لأنه
 وسب سبه به السرقة وهي حرم رفع الاستعانة عن الكفيل، بخلاف ما أقال
 فله شاهدان مسووين ولا مائة، أحدًا عدلاً، فإن حكم بكفيل لأجل المال، لأن
 بمجرد الدعوى لا يجب بحسب ما يحتاج إلى التكفيل لأجل ما

ثم إننا حسب بوضع مسووق على يد عدل، فإن علق الشهود في الفصل
 الأول، ولما سجداً أحد عدل في الفصل الثاني، يقطع به، ويشخص للمدعى
 المسووق إن كان ثابته، وما يمكنه قطع هذه لأصناف عنه، وإن ادعى المدعى
 في الحدود قضي يجب من بعد ذلك على وجوب إقراره برفع الدعوى في الفصل
 في الفصل، أو حسب رتب نفس، ووقع الدعوى في حد القذف، أو وقع الدعوى في
 التبرير، فإن وقع الدعوى في الفصل، أو حسب رتب نفس، أو في رتب، في بنة

١٦١٧٧ وإن أقام مدعى المحرور صاحبهين مسبوقين ، وطلب من القاضي أن يحبس القدي على عيبه ، فإنما يصح لا يحبس : لأن الثابت شهادة لمسورين بمهمة القصد والشتم ، وبعد ذلك ثبت خطيئة الشتم لو أورد القاضي أن يحبس مبرراً به ذلك ، وإذا حلز قد يكون الخيس موجب خطيئة الشتم ، لا يجوز استبعاد بنه الشتم

وإن وقع الدعوى في غير الحدود كما هو من حقوق العبد ، بأن ادعى وجب على آخر فربهم أو دبر أو حنطه ، أو شتمه ، أو شتمه ، أو دهرى في دار أو حيداً أو عصاً أو مرضاً ، أو ما أشبه ذلك ، وطلب من القاضي أن يأخذ له كفيلاً بنفس المدعى عليه ، فالقاضي يسأل المدعى : ألك سنة ؟ فإن قال : لا ، فإنه لا يجوز للمدعى عليه على إحصاء الكفيل ، لأن أحد الكفيل يعكس المدعى عليه ، يمكن المدعى من إثبات حقه عليه ، ولذلك طرد هذا ، ابنته واليمين ، وإذا قال : لا ، فإنه لا يمكن للمدعى إثبات الحق ، ويمكن استحقاقه في الحال ، لأن حاضره ، فلا حاجة إلى أحد الكفيل ، وإن قال : لا ، فإنه لا يجوز على إحصاء الكفيل أيضاً

وإن قال : يثنى حضوره في المصير ، فلا قياس فن لا يجوز مدعى حقه على إعطاء الكفيل نفسه ، ومن لا استحسان يحبر : لأن المدعى لا يمكنه إثبات حقه في هذا المجلس باليمين ، وإن قاد سهوه في المصير على ما عيبه العائد ، وانظر لزمهم . فلابد من أن يطلبهم في اليوم الثاني قبل خروجهم وخروجهم من مدينتهم ويؤلفهم أن يحضروا محلهم ، حكيم ، ولو لم يؤخذ منه كفيلاً يجرى بعض نفسه ويمدعوا القدي على إنسان حقه ، فكان في أحد الكفيل ضرورة .

ثم قال : يؤخذ من كس نفسه ثلاثة أيام بعد أبي حنيفة ، وعندنا إلى وف جلوس القدي . قالوا : هذا اختلاف عصر و زمان كان يحكم في زمن أبي حنيفة بجلوس المحكم كل ثلاثة أيام ، فقيل الله بذلك . وفي زمن أبي يوسف ومحمد اختلف مدة جلوس المحكم ، كان أبو يوسف يجلس في كل شهر مرة ، ثم فعل بجلوس في كل شهر ثلاثة مرات ، فلا خلاف مدة الجلوس لم يهتد أجلاً معنواً ، بل حلاً الأجل منه جلوسه

فإن قيل : أن الأجل منه جلوس المحكم ، قالوا : وهذا الأجل شومعه القدي

يتمكن من إختيار الشهود لا لترسية التكفل ، لأن الكفيل قادر على تسليم المال ، ولهذا يزيله القاضي ، وإن لم يطلب التكفل ذلك . وقد كان هذا الأجل لترسعه للمضى يعتبر الأجل حذره ، فإن شاء طامس التكفل يملك على معنى المدا . وقد سلم التكفل الطنون قبل معنى دعه ، كان لعدم أي أن لا يجب منه حتى يتمكن من إحضاره وقت جلوس القاضي ، ثم شرده في مكانه لأحد الكفيل طلب المدعى منه من القاضي ، لأن أخذ الكفيل من المدعى ، ومن الإنسان لا يؤثر مدونه عليه ، فالمرحله إذا كان ترسل عالما بسببه ، إن إختصر مدته ، أما إذا كان جاهلا عالما من بامر مدعى عليه بإعطائه التكفل ، فإن لم يطلب المدعى ذلك

ثم دالم يجبر على عقد التكفل إذا قال لا بيدي ، أو قال شهوتي غيب ، فالقاضي يحلف المدعى عليه مكانه أن طلب للمضى تحلجه ، لأن حلف برئ ، وإن بكل معرض عنه إثنين ثلاث مرات ، وهذا إذا تقدم من المدعى عليه تخدوا وإن لم يتقدم منه المجهود ، وكفى بكثرة ولم يفر ، ولم ينكر ، فهي طاهر الرواية القاضي يجعله حاددا ، ويعرض عنه البين الامم مرهته ، ويقضى عليه تكواه

وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصل أن القاضي لا يجعله حاددا ، ولا يحلف ، معنى هذه الرواية ، إذا عرض عليه الفضي البين مع أنه ليس للقاضي ذلك ، وبكل من البين ، لا بعض عليه بكونه ، وهذا لأن وسوب البين عرف بالحديث على من هو مكر من كل وجه ، والساكن ليس بمكر من كل وجه ، لأن البين محتتمل ، ومعنى ليس هذه الرواية بجهة أن لا يسمع عنه البين نهيا ، لأن البين بما يسمع على المكر من كل وجه ، ثم عن هذه الرواية إن لم يستحلف الساكن ، ولم يسمع على البين ، ما فاصح للقاضي ؟

حكى عن القصة التي جدها في رواية في أن حدها أن البين لا يسمع حتى يفر ، أو يحلف ، حتى لا يطلب من المدعى ، وإن كان المدعى لا بيدي ، وإن أراد أن أمدده ، وحدلي كمالا ، فالقاضي لا يملك إله ، لأنه يمكن أن يوصل إلى حقه في البين من غير الكفيل بأن يستحلف مكانه ، ولا حده إلى أحد الكفيل

١٦٧٨ - وإذا كان المدعى لي به حاضرة ، وحدلي كميلا ، وهذا المطلوب لا

أجد كفيلا ، كان القبول قول المدعي ، لأن المطلوب مستمسك بالأصل ، لأن الكفالة شرع ، والأصل عدم التسرع ، وإذا قيل قوله ، لا يجبر على إعطاء الكفيل ، لكن يؤمر المدعي أن يلازمه كما يلازم بصره ، فإن قال المدعي : أن عاجر عن ملازمته ، وطلب من القاضي أن يحمله (أجده القاضي إلى ذلك : لأن ملازمه أثناء الليل والنهار بحث لا يبيح عنه طرفه غير أمر متعسر ، فإذا قال ، أنا عاجر عن ملازمته ، ولا يمكن إثبات حقه باليمين إلا بالملازمة ، فكانه قال : أنا عاجر عن إثبات حقي باليمين ، ومن أثر المدعي بصبره عن إثبات حقه باليمين ، كان له أن يطلب المدعي منه ، وليس للقاضي أن يجبر المدعي عليه إذا قال لا كفيلا لي : لأن الحبس أقصى العقوبة في باب المال من حيث الحق ، فلا يجوز أن يعاقب بغير ثبوت ، ومن القضاة المتأخرين من أوجب الحبس في هذه الصورة : لأن الطالب ربما لا يمكنه ملازمة الخصم ، لأنه يحتاج إلى طلب الشهود وإحضارهم ، ولا يمكنه أحد الكفيل من الخصم ليكره وتبذله له في إحضاره وإنما قال ' لا أجد ، فلو لم يحسنه لم يقتر للمدعي على إحصاءه لإقامة اليمين عليه

فإن أعطاه كفيلا سمعه ، وقال المدعي إن هذا الكفيل ليس منه ، فالقاضي يأمره أن يعطيه كفيلا ثقة ، والثقة من يكون معروف القدر ، أو معروف الخوارج ، لا يمكنه أن يخفى عنه ، وما ورد ، ذلك من كون الكفيل ثائرا ، أو ما أشبه من شهادات النفس ، فلا يلتزم القاضي إليه ، ومن يمكن بقاء أو حجرة بكره ، ليس بثقة ، لأنه يسهل عليه التورط ، وإن قال ' لا أجد كفيلا ثقة ، فالحقول قوله ، ويأمر المدعي أن يلازمه كما يلازم المرجح على بصره

وإن طلب المدعي من القاضي أن يعطيه وكفيلا بالخصم مع الكفيل بالخصم ، فالقاضي يأمره بذلك ، ولكن إن أئى إعطاء الوكيل ، فالقاضي لا يجبر عليه ، يحسن لا يأمر المدعي أن يلازم المدعي عليه : لأجل إعطاء الوكيل ، بخلاف ما إذا أئى إعطاء الكفيل ، حيث يجبر عليه : لأنه في الامتناع عن إعطاء الكفيل معصية ، أما في الامتناع عن إعطاء الوكيل ، فليس بمعصية

١٦٤٧٩ - ثم المدعي به لا يحلو إما أن كان عدداً أو دبراً أو مضملاً ، فإن

ج ١٥ - كند، الكوفة وأبوها - ٢٠٧ - الفهرست ١٥ - المسمى والمسمى في الكوفة
بأهل شهرين، ذكر شيخ (سلا) في شرحه هذه المسألة عن التعبير أيضاً بقول ابن
كثير القتيبي يدعى أنرب لأخيه من بنت أخته، وإن كان يدعى بعد لأخيه لا
نقل شاهدته، ذكر خمس ألقاب القس على في شرحه من غير نصيب، هذه الشهادة
مقبولة، وإن كذب السامع بأحد "أخيه" لأنه لم يذكر فيه عهد عب، وإنما جازي في
الكوفة بالنفس موسعة لأمر على التكميل حتى لا يظلم في المنع من منه لأهل.
وهذا أمر على التكميل له

١٦٥٨ - زاد شهيدنا، علي سعادة شحدين علي بكفارة، ولد له من لا يعرف الحبيب والكفول عبد، وبكر أشبهما علي وفلان عبد، سعادتهما علي وفلان ابن علي الماتري، كفل لهما رجل من فلان اعطاه عتق شهادتهما لأبيهما سعادتهما كما عظماء، وبكرهما علي أعظمهما بالسهم والمصلحة، عبد عبد، اقر للدعي عليه الكفالة أنه فلان بن فلان يرون له في التكرار يحتاج دعي إلى شهادة يسهمون له انتهى عنه فلان بن فلان. ماضي لأنه عتق بهمة الشهادة فكانه فلان بن فلان، إمامهم منته كود للدعي عليه بكفارة، فلان ابن فلان.

[illegible]

۶۶:۸۳ و ان شهد شاهدان من علی رجل - بگمانه بالنسب میر و آیه همد
قال انکول به بد و ان الآخر انکول به عمرو - لا یفسد الشهاده و ادعی لضابط
کفایة احدهما و ادعی کمالهما - لانی التامد علی کلا گمانه شاهد و حد و یقبل

للمدعي ضامن، يدعى الكفالتين^(١) خصم إلى كل ساعد ساعد، حتى ينقص ثلث بالكفالتين، لأنه في هذه الصورة، لم يكتف أحد الشاهدين.

١١٨٩ - وإذا ادعى رجل قبل رجل كفالة بنفسه وحمي، رأينا ساعدتين، فشهدا على كفالة أحدهما، واحتلفا في الآخر، فشهد أحدهما على كفالته، وشك الآخر فيه، وقال لا نرى أهم أم غيره؟ فإن الكفيل يرضى بكفالة لدى أحدهما على كفالته، ولا ينقص بكفالة الآخر؛ لأنه ليس على كفه الآخر إلا شاهد واحد.

وإذا شهد شاهدان على رجل أنه كفيل لأبيهما، وشك أحدهما في الآخر، كانت شهادتهما بائنة، لأنهما شهدا بمثل واحد، وقد بطلت شهادتهما في حق أبيهما، فتبطل في حق الآخر بطل.

١١٩٥ - وإذا شهد شاهدان أنه كفيل لعلاء بن عمر بن فلان بن علي بن أبي طالب، فشهد أحدهما بحببه، وهو ألف درهم، فاشهادهما جائز، وبسبب الكفالتين، فإن شهادته ساعدتان بالاعتقاد في ذلك اليوم، فهو يرى من الكفالة، كما يرضى للزيراني ذلك اليوم صحابة، وإن احتسب في المال، فشهد أحدهما بألف درهم، وشهد الآخر بخمسمائة، وانفق على الكفالة بنفسه، فانفق على نفسه بالكفالة بالنفس؛ لأنهما لم يخالفا حب، وفي الكفالة بمال احتلفا، واختلاف الساعدتين في مال على هذا الوجه. جميع جواز الشهادتين عند أبي حنيفة، سواء ادعى الطالب أهل المال أو أكثر من أهلهم.

١١٩٦ - وإن احتلف الشاهدان في المال، فشهد أحدهما بألف درهم، وشهد الآخر بألف درهم، مع غير شهادتهما في شيء من ذلك، ادعى الطالب أحد الضامين أو ادعى الضامين جميعاً، لأنه ليس على كل واحد إلا ساعد واحد، وإن اشعاع في المال أنه ألف درهم إلا أنهم احتلفا، فقال أحدهما قرض، وقال الآخر من نهر بيع، وادعى المدعي أنه من نهر بيع، فإنه لا يقضي له شيء؛ لأنه أكتدب ساعده الذي شهد له بالقرض إلا أن يوفى، فيقول كان لي عليه ألف درهم من نهر بيع إلا أنه أقرير، يدي شهادته الآخر أنه من نهر بيع.

هذا إذا ادعى المدعي أحد الضامين، وإن ادعى الضامين جميعاً قبل شهادتهما،

ج ١٤ - كتاب الكفالة واليمين - ٣٠٩ - ٣١٠ - فصل ١٤ الدعوى والمصروف في الكفالة
ومضى بالف درهم ، لأنه لم يكد أحد شاعده ما ادعى إليه والمضى فوجب قبول
شهادتهما ، وقد عدا شهادتهما ، مضى له بالف ، لأن السامع لم يوافق على
سبب وجوب المال ، فكان كل واحد منهما شهد بالف مطلق

١٦٨٧ - ولو كان الشاهدان كفتيلين ، فقال عن صاحب الأصل ، ثم جحد
شهادتهما ، لا يثبت بغيره إلى أنفسهما منفعة ، فإن الغالب إن أحد المال من الكفيل
التيهده عليه استبعاد البر ، به

١٦٨٨ - وإن كان لرحمن عن رجل ألف درهم ، فأحد منه كفتيلاً نفسه ، فإن
لم يوافق به عد ، فعليه المال ، بحيث الكفيل ، شهد به الذي عنه لأصل ، فإذا كان
الأب يدعي ، فإنه لا يثبت شهادتهما ، وإن جحد قتل مهديهما ، لأن لأبيهما منفعة فيما
شهادته من وجه من جحد ، إن الشاهد ، عنه عن الأصل ، - - - - - الكفالة مخيرة من وجه
من حيث إنه يجب للكفيل حق الرجوع ، فإنه أدى ، والناس متساوون في الأجر
والاسماء ، فيرجع جميعه عن الدعوى والضرورة عند الضرر

وإن كان الشاهدان من الكفيل ، فكما الخوف إن كان الأب يدعي الكفالة ، لا
يثبت شهادتهما ، وإن كان يحد قتل شهادتهما ، لأن ملاك في هذه الشهادة منفعة ،
وهو الرجوع عند الحاجة ، ومضى من وجه ، وهو بوجه الخطأ عنه في حال

١٦٨٩ - وإذا ادعى رجل على رجل أنه كفيل له بفس رجل ومائة درهم له
عنه إن لم يوافق به عد ، وشهد له بذلك مدين ، وشهدا أن المكفول به أمر الكفيل
بذلك ، والكفيل والمكفول به متكرران للمل والأمر ، فمضى انقضاء بذلك الشهادة على
الكفيل إن لم يوافق به ، فأعده بدين وأقوى ، فإذا الكفيل يرجع عن تكفله به ، وإن كان
من ربح الكفيل أنه لا يرجع به عن الأصل ، وأبى لم يكن به ، كماله إلا أن المتقاضى
كفاه في إقراره ما ادعى القاضي عليه بالكفالة والأمر ، فانحق الرضا بالعدم

ولو أقر الكفيل بالكفالة بالنفس والمال جميعاً ، وقال ، لم يمسر لأصل بذلك ،
فمضى على المتقاضى بذلك ، ثم جاء الكفيل بالثبوت أن المكفول به أمره بالكفالة ، لم يقب
بينه على ذلك ، لأن لا يثبت سمعت طلق الكفيل ، لأنه هو لمقيم بها ، ولا يجوز
لحقه ، لأنه ما مضى من الدعوى ، بخلاف المسألة الأولى ، لأن هناك سمع لحق

أنه صحبانه عن أن ير الأرب، والطالب يدعى احوالة، فإنه يدين سهادتهما، ويؤخذ
المحتدل عليه بأمال، واليدى عليه الأصيل، يرى أن من هذين شهد به امرأته معنى إلى
فعلها عطف، والعبارة بمعنى لا تلتظ. ولو شهد أحدهما احوالة، وفيه امرأته ضمن
له، وكفى من غير بر، والأصيل، والطالب يدعى احوالة، كان بطلب أن يؤخذ للحال
عليه بدينه، لأن سهادته انقلبا على ثوب لثقتا، على خلاف حبه ضد له، كان أو
حيلا، والطلب ادعى كونه هاتفاً بقده دعوى احوالة، لو وجد القدر به يكونه قبلت
بشهادتهما، إلا أنه لم يثبت بر، والأصيل يشهادتهما، وأنه يجب بإقرار الطاعة، وقد أقر
الطالب برعته حين ادعى احواله

ولو ادعى الطالب الضمان على الكفيل جبر مراة، وقال ثم دخلت عليه، وناقى
المسألة بصلها، فإنه نقل سهادتهما، ويؤخذ المحال منه، لأن الساهد من اتفاقا على
كونه حصة أدبه، ولم ينص الطالب بدعوى الضمان عن غير بر، فكيف يشهد الذي
شهد باحوالة يجب شهد به بإيجاب الضمان على المحتدل عليه، وهو لم يكنه في ذلك
إما كذب في حق بر، والأصيل، والطلب في حق بر، والأصيل مشهور عليه

١٦٤٨- لو ادعى سهادته، أن لرحل على أنه كفل به، عن ملان بانف دوهم غير
أن أحدهما قال التي سنة، وقال الآخر لا مل حاله، والطلب يدعى الحال، وحده
الكفيل الكفالة، أو أقرب، ودعى الأجل، فالمل حصة حال من الوجه من قبل أن
الطلب لم يكنه شاهد، الذي شهد بالاحل فيما له إنه كذب ما شهد به

١٦٤٩- لو ادعى رجل على رجلين كماله فأبى برهم، وكان واحد منهم
كفيل صلي به، وسهده سهادته، فشهد أحدهما بذلك عليه، وسهده الآخر على
أحدهما أن الطالب يأخذ الذي حصما عليه بالألف، لأنه في حد سهادتهما
الكفالة مطالب بجميع المال، وقد تمت الحجج على أحدهما، ولو شهد شاهد به
عليهما، وشهد من غير حصة حصة به، وسهده آخر على الآخر به، كان للطلب أن
يأخذ حصة جميع، لأن حصة تب في حق كل واحد منهما

١٦٥٠- لو شهد ثمان على أحدهما أنه كفل له، بال حال، وشهد اثنان على
الآخر أنه كفل له بأمال إلى أجل كان حاقراً، وأخذ الطالب صاحب الأجل بأمال على

أجله، واخذ لأخر ما كان حالا، وكذلك إذا اختلف الثريمان في بيع مال أخذ الطالب أيهما شاء بما سجد به الساعدين عليه

١٦٤٩٧ - وإن ادعى رجل كفالة بألف درهم به عني رجل له صله، فشهد شاعدان أنه كفل له بألف درهم عني رجل، وقالوا وأياه، وبمعرفة، أو قالوا لم نره، ولكن الكفيل شهد، عني فلان، فلان لازم للكفيل، لأنهم يشهدان على قوله، فهو بمنزلة شهادتهما عني إقراره، وإن أقره الطالب أن يأخذ لأصل دون الكفيل لم يكن له ذلك إذا جحد، لأن هذه اليمين ليست بحجة على الأصل متى لم نعره الشهود، أو لم يروه، ولكن الكفيل أشهدنا حسي ذلك، فلان لازم للكفيل، لأنهم يشهدان على قوله، فهو بمنزلة شهادتهما عني إقراره، وإن أقره الطالب أن يأخذ لأصل دون الكفيل لم يكن له ذلك إذا جحد، لأن هذه اليمين ليست بحجة على الأصل متى لم نعره الشهود أو لم يروه

هذا إذا سعى المدعى للكفيل عنه، فقام إذا لم يسم، بل ادعى كفالة بألف درهم له على رجل لم يذكر هذا المسمى في الكتاب، وحكى عن الشيخ الإمام شمس الإسلام الأورجندی أنه لا يصح دعوى، وهكذا كان يفسر ظهير الدين مرغيناني، والخاص أن ذلك المسمى به إن كان محمولا في الدعوى، لا يصح الدعوى، ولا تسمع الشهادة، وإذا كان مسمى في الدعوى إلا أنه مجهول في الشهادة قبل الشهادة

١٦٤٩٨ - وإن ادعى رجل على رجل كفالة بمس فلان، ومال عليه، وحلف له على ذلك عند القاضي، ثم ادعى على آخر أنه كفل له بمس فلان ذلك بعينه كان له أنه يحلف الثاني، لأن كون الأول كفيلًا لا ينافي كون الثاني كفيلًا، إذ يجوز أن يكفل بنفس أو مال إنسان ورهده

١٦٤٩٩ - وإذا ادعى رجل كفالة بمس أو مال، فمال الكفيل لم أكفل له شيء، وقد أقرني من هذه الدعوى، وأستحلف ما أقرني، ومال الطالب بل استحلفه ما أكفل لي، فبه استحلفه بالله ماله ملك كفاله بذلك، وإي رجب تخيير بين الكفيل لا الطالب، لأنه سبق في دعوى الكفالة، فاستحسن عليه استحلفه للحال، فلا يجوز أن يؤمر بدعواه أنت أقرني عن هذه الدعوى، فإذا حلف بكفيل، فإن حلف،

بريء الكفيل - فلا يحتاج إلى عقيب الطالـب من أيراه ، وإذا مكن الكفيل صار مقراً
بالكفالة ، فيجوز الطالـب بعد ذلك ما أقره ؛ لأن الكفيل عليه البراءة ، لم يخطئ على
ذلك

١٦٥٠٠ - وإذا ادعى رجل رجل كماله ، وقال 'حدث غلامى حتى كففت
لى معلن - ووجدت الكفيل ذلك ، فإنه يخطئ ؛ لأنه ادعى عليه معنى لو أقر به يلزمه ،
فإنما أنكر يستدعي إدعى رجل قبل رجل كماله ، ووجدت الكفيل الكفالة ، فترك
المعنى أن يخطئ باله ككذب لى ، فالتقاضى لا يخلطه على مدعى الزوجه ، وإنما يخلطه باله
ما لهذا فذلك هذه الكفالة لأن الإنسان قد يكفل لغيره ، ثم يبرئه المكفول ، عن الكفالة ،
فلو حلف على نفس الكفالة بغيره فله فلوله ، فيجوز على الخاص - وعدم
جنى " هذه المسألة فى الاستصحاب من كتاب أدب القاضي

١٦٥٠١ - وإذا ادعى الكفيل بالخصان أنه دفع المكفول بسببه إلى وكيل الطالـب ،
وأنكر الطالـب حلف الطالـب على حلفه ، أما التحليف ؛ لأنه ادعى عليه معنى لو أقر به
لزمه ، وأما العلم ؛ لأن هذا تحليف على فعل الغير ، وإن قال رجل تقوم شهيدوا لى
قد كنت معلن بسبب فلان ، والمكفول به حاضر ، والطلـب حائب ، فإن هذه الكفالة
باطلة حتى تنقض أنه إنشاء ، ولم يكن إقراراً بكفالة وجد فيه الخطأ والنسور ، وعلى
قول أبي يوسف الآخر ، يكون جائزاً

ولما إذا اختلف بعد ما قدم الطالـب ، عطف أدعت به لآخر وكفالة وجد فيها
خطأ وقبول ، وفى الكفيل لا ، بل أدعت به الإنشاء ، ولم يوجد خطاب ، ولا
قبول ، فافضل لها ، لأن هذا الكلام يحتمل الإقرار ، وقد دى الدليل على إرادته
الإقرار ، وهو ظاهر حاله ؛ لأن العائد على ما عليه ظاهر مدعى بعض النصحة بكلامه ،
وهذا الكلام إنما يصح إذا كان فراراً ، وهذه المسألة قد تنأت على قول أبي حنيفة
ومحمد ، وإن عسى فوفى أبي يوسف بالكفالة صححة حمل كلامه على الإقرار أو
على الإنشاء

١٦٥٠٢ - رجل قال الآخر إن جنى فلان عليك ، فإن تعبد بنفسه ، فقال ذلك

فانقص بحكم تسليم النفس وبقي كميلاً بتسليم النفس بعد وريثاً قامت لأجله عناية
 إن شاء الله الملك بـ رى الكسب عن الكسب لا يبره وإن شاء الله الملك رى الكسب عن الملك
 وبقي كميلاً بالنفس ، وإن لم يتم لهما بينه يخلط كل واحد منهما على دعوى صاحبه :
 لأن كل واحد منهما على صاحبه نفس لو أقر به جرحه ، إذ أنكر يستخلص على
 دعوى صاحبه ، وحده الفكل ، فبعد ذلك ، الحالة على ثلاث أوجه : إما أن يخلط ، وفي
 هذا الوجه تزعم نفس حال ، وبقي كميلاً بالنفس ، لأنهما لا يخلطان بغير موافقة الكفيل
 المكفول به في المسجد عند ، لا موافقة الطالب ، فقد شرط مروت الكفالة بالمال ، ولم
 يوجد شرط براه الكسب عن الكفالة بالنفس ، وإما أن يكتل ، وفي هذا الوجه لا يبرم
 الكفيل ، قال : لأنهما لا يخلطان بغير موافقة المسجد ، فم بوحده شرط الكفالة بالمال
 اتصال ، وبقي الكفيل كميلاً بالنفس ، لأنه لم يكتل بغير موافقة المسجد ، وبقي الكفيل
 لأن شرطها عدم موافقة الطالب ، المسجد ، وموافقة الكفيل ، المسجد ، وبقي موافقة
 الكفيل ، المسجد بغير شرط عدم موافقة الطالب ، بل شرط عدم موافقة الكفيل ، وأصل
 بالشرط لا يبره دعوى بوجده الشرط بكفالة

وإن يخلط أحدهما ، وبكل الآخر ، وفي هذا الوجه يبره أن يخلط الكفيل ، وبكل
 الطالب ، وسبب موافقة الكفيل بكون الطالب ، فلم يبره الكفالة بالمال ، فلم يبره
 كميلاً بالمال ، ويرى عن الكفالة بالنفس لو جرحه كميلاً ، وهو عدم موافقة الطالب ،
 عرف ذلك بجهت الكفيل ، موافقة الكفيل عرف ذلك بكون الطالب

وإن يخلط الطالب ، وبكل الكفيل ، تزعم الكفيل ، قال : لأنه لو جرحه ، وهو
 عدم موافقة الكفيل ، ثبت ذلك بجهت الطالب ، وبقي كميلاً بالنفس ، لأن شرط
 الرامة عن الكفالة بالنفس وفي عدم موافقة الطالب ، بغير شرط الكفيل

١٦٥٠٤ - لو كسب نفسه على أنه لم يدفعه إلى الطالب عند ، فالحال عنه ،
 بشرط الكفيل عن الطالب ، أثبت أن لم ينفى غداً لتقصيه من ، فأما يرى من الكفالة
 بالمال والنفس ، فانهب بعد بعد ، وأما بالمال ، فانهب بعد ، فانهب من الكفد ، ولم
 يدفع إلى طرف الكفالة ، وقال الكفيل ، ثم موافقة من الحد لتقصيه من ، ولنا يرى
 من الكفيل ، فالحال من الكفيل مع غيره ، وكان يجب أن لا يبره كميلاً ، ويعرعه

ج ١٥ - كتاب الكفارة والعتق ١٦ - نسخة ١٥ - المطبوع بمصر سنة ١٢٨٥

الكفارة التامة ، كما في المسألة الأولى ، فإن في المسألة الأولى الكفيل كما علم من ثبوت البراءة عن الكفالة بالنفس بعد طين عدم موافاة الطالبت وموافاة الكفيل ، وفي هذه المسألة علم من ثبوت البراءة عن الكفالة بالنفس بعد طين أيضاً بعدم موافاة الطالبت ، ورفع الكفيل المذكور به عليه ، وأنه من ثم هو ليس ببضعة من بعد ما ذكر دفعه في العبد ، فيجب أن يرفع الكفيل ، وعدم موافاة الطالبت بصفته منه ، وصار تقدير كلام الكفيل في لم يوافق المسجد حداً بصفته من ، لقب دفعته إليك ، فلما يرى من الكفالتين ، كما صار تقدير كلام الكفيل في مسألة الأولى أن لم يوافق المسجد حداً بصفته من ، فقد انقلب به المسجد حداً ، في يرى من الكفالتين - وإذا ذهب السراة - من طين فباء فتعبد أن حيث عدم موافاة الطالبت بطون الكفيل ، لأن لعدم أصل من شئت دفع الكفيل ، لأنه أمر حاشي

والخواب (هو المرفوع من المسألة الأولى الكفيل على البراءة عن الكفالة بالنفس مالم يجرى ، وأمكن مراجعة الشرطين ؛ لأنه يصور من ذلك الكفيل مسجد جناً ، وعدم موافاة الطالبت لمسجد حداً ، وهذا كدلالة ، دار واحد لعدم دون الآخر لا ثبت البراءة عن الكفالة بالنفس ، وغنا عن مسألة تعدل من عاء الشرطين ؛ لأن الدفع إلى الطالبت مع عدم موافاة الطالبت لا يصح ، فعلمنا أنه يشترط حد ، وهو عدم موافاة الطالبت في العبد ، لا يبر ، وذلك لعدم بقوله الكفيل ، لأن بعدم أصل ، فكان ممكنًا بما هو الثابت في الأصل ، في بيت عدم موافاة الطالبت ، لعدم وجود سرقة السراة عن الكفالتين فبرئ الكفيل عن الكفالتين ، فهما هو المرفوع

١٦٥٥ - وإذا كفيل بغير رجل طين أنه إن لم يوافق ، علمنا بغيره من الطالبت عليه من شيء ، فهم يوافق من العبد ، وهذا الكفيل بعد ذلك لا شيء لك عليه ، وأدعى الطالبت عليه فلا مال له ، قال الكفيل مع منه ، وكان يجب أن لا يصل قوله ، لأنه كعمل ماله عليه من شيء ، وهذا إقرار بوجود شيء عليه ، فإذا أنكر بعد ذلك وجوب شيء عليه ، فقد صار مخصصاً ، لا ترى أنه لو كان من ثم اختلف به حداً ، قلبي ما عليه من ألف درهم ، أو مال ما عليه من مال ، ثم خال الكفيل لا شيء لك عليه ، لا يصدق الكفيل ، لا لا يصدق لما قلنا

الطلاق، وتركه يا سعيد، وأمره بالصدقة للسهر، فبسطه، وكذا لها أن تخرج
بالمال عام التحريم، ثم خرجت بكين على الزوج، وأرسلت رجب على الزوج،
لأنه تكسر دعي أنه جرح على الزوج، ولا يكره ذلك إلا إذا كان له ذلك بالحب.
عليه، فبسط حصصه من باب ذلك ثم عليه حوائج أعمه.

الفصل السادس عشر

في المجمع بين الكفالة والنكاح في الخصومة

١٦٥٠٧ - إذا كفل شخص رجلاً على أنه يزكّم يوافق به عنداً، فهو وكيل في خصوصته، خاص لما ذاب عنه، ورعيه له المطلوب، حدثت حادثة كذا، لأنه على الوكالة بالخصومة والكفالة مذهب عدم موافقة المتكفل به، والوكالة تعين المبيع بالشرط مطلقاً، والكفالة تعين التعيين بشرط يتناس منه تعامل، وتعيين الكفالة بهال بعدم موافقة المصير متعامل، ثم شرط رعيه المطلوب، وإذا شرط قضاء لصحة الوكالة عنه لا تصح الكفالة بالمال، لأن الكفالة بالمال من عهد رعيه المتكفل به صحيجه، أم لو كاله أنه بالخصومه من غير قضاء لا يجوز، لأن أوقى به من التمتع، فهو مريض من ذلك كله، ولو لم يوافق به في التمتع، كميلاً بهال، ووكيلاً في الخصومة، فلو سلم المتكفل به بعد ذلك، يرى من الكفالة بالنفس، وهل يبرأ عن الوكالة بالخصومة عن الكفالة بالمال، فلا شك أنه لو لم يمسرط برأيه عمهما متى رافى به أنه لا يبرأ، وإذا مسرط برأيه عمهما يبرأ عن الكفالة بالمال، ولا يبرأ عن الوكالة بالخصومه، لأن تطبيق السراية عن "الكفالة بغيره" إنما ينسح حائز على ما مر، وألف تعليق السراية عن الوكالة بالخصومه فغير جائز، لأنه ملحق بالزول، والتجيز بالشرط، ودين بالحق.

ولو عدم الوكالة في هذه الصورة يال قال المطلوب هذا وكيلي في خصوصته ما بين وبينك خاص لما ذاب لك من على أنه إذا رافى في عهداً بغيره سناً، فهو مريض من ذلك كله، عمهما جائز، ثم بره بقوله، فهذا حائز جوار تعين السراية عن الكفالة بالمال، وعن الوكالة بالخصومه، وإنما أراد به جوار تعين السراية عن الكفالة بالمال لا غير، لأن تعليق السراية عن الكفالة بالمال بشرط متعامل جائز، أما تعيين السراية عن الوكالة بالشرط لا يجوز.

١٦٥٠٨ - لو كفل بغيره على أنه يزكّم يوافق به عنداً، فهو وكيل في

مضمونه، فمد قصي به عليه ففلا رجل آخر ضامن له، ودر خصوصه، بهذا حاشا، لأنه اتفق الطالب والمطلوب في الكفالة، بخلاف الكفيل، وذلك غير مانع

١٦٠٩ - ولو كفيل نفس رجل على أنه إن لم يوف به هذا، فهو وكيل في خصوصته، ودر صفي بطلان بدلت، علم يوافق به في المدة، فهو وكيل بالخصوص، فإن قصي عليه بسبب، لم يترحم الكفيل؛ لأن الكفيل قبل الوكالة له، ما التزم المال، فإن قصي الكفيل المأذون عنه، فمطالب له لا يقلل ذلك عنه؛ لأنه أسرع من الأمان، وعلى قبل منه لا يرجع على المأذون بذلك؛ لأنه قصي به غير أمره

١٦١٠ - ولو كفيل نفس رجل إلى أجل مسمى على أنه إن لم يوف به، فهو ضامن لما ذاب عنه، ويكيل في خصوصته، فقصي المأذون بذلك، فأرد مطالب أن يأخذ الكفيل بالكفالة بالنفس من الأجل، فليس له ذلك، وهذا امرؤونه؛ لأن صرف الأجل ليس مع الأمر من الكفيل، فلا يتعين الأمر عليه قبل مضي الأجل، إلا ترى أنه لو كفيل بماله إلى أجل، لا يكون ملطفاً قد يطلب، فكفيل من مضي الأجل، وطرحه ما قلنا، وليس له أن يرضى به قبل مضي الأجل أيضاً، لأن الوكالة بالخصوص بناء على عدم الموافقة، مستحقة بحكم الكفالة، ووذلت لا يكون، لا بعد مضي الأجل

١٦١١ - ولو كفيل رجل نفس رجل، وجعله المكفول به، ويلا بالخصوصة قياماً لما ذاب عليه، وذهب الكفيل بذلك، مع حال الكفيل، فلا خصوصية بين الطالب وبين ورثة الكفيل، لأن الوكالة لعل بموت الوكيل، فإن وجد المأذون بكفوله، وبخلافه إلى القاضي، فد قصي به عليه شيء كان في حال الكفيل، لأن الكفالة بالمال لا يطل بموت الكفيل، ولكن لابد من خصوصية المأذون مع الطالب، وأما الطالب حقه بالخير، وعنده القاضي بدلت؛ لأن الكفالة حصلت بذات له على خلاف، وإنما يتحقق القبول بما مضى، ويكفر المأذون بعد ذلك بالقبول، بما مضى تابع المطلوب، وإن شاء اتبع تركه الكفيل، فإن اختار بيع المأذون، ولم يدر المأذون بذلك، لا يرجع بما أدى على أحد، وبما حار بيع تركه الكفيل مأذوناً، رجعوا بما أدوا على المأذون؛ لأن الكفالة بالمال حصلت بأمره.

١٦١٢ - ولو كفيل نفس رجل على أنه إن لم يوف به عدلاً فهو ضامن لما ذاب

عليه، ووكيل المصنوع، فم يوجب به عقد، لا شك أنه يصير وكيلاً لدار، وهل يصير
وكيلاً بالمصنوع، نهد على وجهين: إما أن يقال: فهو وكيل بالمصنوع، وم يرد عليه،
وفي هذا الوجه لا يصير وكيلاً، لأن المطلق بالشرط عند وجود الشرط كد سأل، ولو
أرسل الوكيل المصنوع بالدار، وكذلك بالمصنوع، وم يرد على هذا، لا يصير
وكيلاً؛ لأنه لا يدري من هذا المصنوع، وبماذا يتخاضم، ويمنع التعميم في المصنوع
باعتلاف الجلس ما يقع فيه المصنوع وما احتلاف الأشخاص فيك، ليكون الموكل به
مجهول، الخس على هذا لا اعتبار، ولله مانع صحة الوكالة إذا لم يرض المنيته إلى
الوكيل

وفما إذا قال: جعلت وكلاً لمصنوع ما سأ، أو دار من المصنوع المنيته، أو
قال: من مصنوع ما سأ، ذكر الشيخ الإمام القزويني أحمد النوراني والشيخ الإمام
خواجه رده أنه يصير وكيلاً؛ لأنه لو أرسل الوكالة على هذا الوجه، يصير وكيلاً؛ لأنه
أضاف الوكالة إلى مصنوعه بواقته بهما، وإنما معلومة لهما بهما، مؤكداً إذا علقها
بالشرط، فوجد الشرط

وذكر سبب الأئمة السرخسي أنه لا يصير وكيلاً، فكان لم يصحح الوكالة بهما
اللفظ إذ كانت مرسدة، لأنه لم يبي في نوع مصنوعه وكنه، والمصنوعات من نفسها
مستقلة، وعسى يكون بينهما مصنوعات أخرى سوى هذه، وم يعرض الأمر إلى
مشيئة، فكان الوكيل عاجزاً عن تمصيل مقصود الأمر، وفي من هذه المصنوعة لا تصح
الوكالة

شأن عني إن جعل له أحلاماً معدة. فهو حائر في الطريق كنهه، ويصير مؤحله إلا عني
لقرص، فون القصر عني عني لأصيل لا يذم فوه الأجر، العارية، وهو مؤجج عني
الكفيل: لأد، مال، لا يجب عني تكفيل بالقصر عني، يرد يجب بالكفالة، والتواجب
بالكفالة يعمل الآخر

الفصل الخامس عشر في الكهانة مع أجهزة

١٦٥٥٤ - وإذا كان رجل لم يرحل - فقلنا: كيف يهد بهالة على لثامه، وهو ألق
درهم أو يهد بهالة على فستان الآخر، فهو باطل، لأن المكحول لا يجهز.

١٥٦٤ - ونوع من رجل كسفت بك ثيابت عمره فلا، لا ثيابت على فلا،
الآخر حار، ويكسب بكمالاته، وإن كان المكحول عنه مسجد لا فقد جعل جهالة
المكحول في ماله، ولو لم يجهز جهالة المكحول عنه ماله، ولو لم يجهز
المكحول في حق الطلاق، يبرأ البيع حتى لا يصح من غيره، فلا يصح من غيره
بوله، لأن رجل يهد بهالة لفلان حتى يهد بهالة حتى يصح من غيره، كما
يصح للفلان ويهد بهالة من غير قبوله أصلاً، وإذا كان يجوز له بيع في حق الطلاق، كان
جهالة لبيع بهالة جواز، كما أن بهالة الميسر بهالة جواز البيع، وإذا كانت مبررة
لغيره والطلاق في حق الطلاق، لم يكن جهالة الطلاق بهالة، كما أن جهالة العتق لا
يخرج جواز العتق.

١٦٥٦٦ - ثم هو في جهالة المكحول عنه في الكهانة، ويرى جهالة المكحول
عنه في الكهانة، فبأنه جهالة المكحول عنه في الكهانة، وهو جواز الكهانة
حتى إن من كان عرساً، يبعثت بما يبيع أحد من سامي، كان الكهانة باطلة،
والوجه في ذلك أن في بكهانة المفسدة ما يصح من بهالة المكحول عنه، لأن الأصل
الإباحة، فإن شدة الكهانة، أي: من المستقل ما يهد بهالة الفاس، لأنها عليك في
حق الطلاق، فإن بدوت مستحباً لكونه المفسد، وأبعد من بهالة، إذا كان المكحول عنه
مفسداً، وإن كان مجهولاً يبقى على أصل القياس، وإن كان لغيره بعض فلا، وإن
عليه، ولذلك جاز له أن لا يهد بهالة مكحول به، لأن المكحول عنه معلوم، إلا
أن جهالة المكحول عنه، وإن كان لا يهد بهالة، لا يهد بهالة.

١٦٥١٧ - وإذا كان الرجل يهد بهالة كسفت بك ثيابت عمره، لم يؤمن به عتق،

فعلى ما عليه، وهو ألف درهم، أو بمس فلاح الأجر، فإن لم تأت به عدل، فعلى ما عليه، وهو مائة دينار، فحدث حدثنا لأد الكفالة في تكفل عنه، أي في تكفوله، وجهالة التكفل عنه لا يضر، بعد ذلك نظرا إلى ما أحدهما في بعد، فقد يرى في الكفالات كلها، لأن الكفالة بمس إما صحب أحدهما، إلا أن به خيار مصرف الكفالة إلى أيهما شاء، فمس واحد فقد صرف الكفالة إلى الذي وجب به فبين عددا بالمواعاة، وصار كونه من الأمانة لم يكفل إلا بعد، وعنى الكفالة بأن لا يقدم الموافقة في أحد، ولم تكن كذلك إذ وافق به في العقد، نرى عن الكفالتين، فكذلك

عقبا إذا به يواف أحدهما حتى مسي العقد، فيه ضرورة كفالة مائة من أحدهما، وإنه الخيار، لأنه حين الكفالة يأنش عن أحدهما بعدم موافقه أحدهما في العقد، وإذا لم يوافق أحدهما في العقد، فقد وجد شرط وجوب الكفالة بالتمام، فببره ذلك. وله الخيار، لأن الإجماع به، إلا يرى أن الكفالة هي هذا الوجه لو كانت مرسدة، كان التكفل بالخيار، وحرره به نص، ومبني من حسن علة سائل من بعض المصنفات إلى شاء الله تعالى.

صحيح، لأن المريض كالمصحيح فيما لا يتعلق به من العزم، والوثقة، وحق الحرمان والوثقة لا يمتد بالكفالة بالمريض، لأن المسكن بالكفالة بالمريض حرمانه من المكسول به، وفيها لبس بمال، وحق هؤلاء لا يتعلق بالمسكن بمال، وإن كان الأمر قد كفل بالتعريض على أنه إن لم يوافق به في يوم كذا، فعليه ما على المريض من المال، فلم يوافق به في ذلك اليوم حتى صار الأمر كمالاً بماله، أو كمالاً بالثأر منه، غير معين، ثم إن المريض أراد عن الكفالة، قال، لا يجوز لأبيه أن يبايعه بغير الوثقة؛ لأن الإبراء يحصل مما يتعلق بها من الوثقة والعزم، لأن المسكن بما حصل بغيره من الوثقة، والمريض متى تبرع على بعض ورثته بما يتعلق به حق الحرمان والوثقة ببعض ذلك على إيجابه بغير الوثقة، وإذا كفل المريض ثمنه، ولا دين عليه، ثم امتد أن يبايعه بغيره بغيره، ثم مات، والكفالة باعنة، لأن ما عزم المريض من الثمن بسبب ما بين ماله من الصحة، وقد ساء أن الكفالة في المرض، لا يصح إذا كان على المريض دين محدد.

١٦٥٦٦ وإن مات المكفل بماله، وعليه دين سوى دين المكسول له، وإن المكسول له يصرب في تركه بغيره مع سائر غير ماله بالخصص، لأن دين المكسول به يمازى دين سائر الحرمان، لأن الكل دين في الصحة، وإن كان دين المكسول له أغلب حقه مثلاً، فصر في تركه مع غير ماله، فأصابه خصمته، ثم مات المكسول عنه بغير المكسول له في تركه المكسول عنه مع سائر غير ماله، كما يلي من حقه، وذلك شمسائه بغير ورثته المكمل في تركه المكسول عنه بغير ماله، لأنه أتوا عنه خصمته، ثم ظهر أن كان المكسول له، كم قال من الترتيب، فإن ساء مثلاً لشمسائه كان أضافي من حله، لأنه بغيره بذلك مع سائر غير ماله، أي الكسب بما بقي من حقوقهم في الخصمات التي أحدها ترك الكسب من تركه المكسول عنه، لأن لشمسائه التي أخذت ورثته المكمل زيادة، مال ظهر المكمل، فيقسم بين سائر غير ماله، دين المكسول له بالخصص.

المعنى العشري

فيما يكون الرجل فيه خصما من الكهنة

١٦٥٢٢ - قال محمد بن حنبل رحمه الله تعالى: من فعل ما فعله رجل من بني أمية، وحمل الكعبين ذلك، فقام لدمي به على دعاء قلناصبي
بعضي ما من على الكعبين، لا دعوى نفسه شيئاً حسب الكعبة، وقد انشدنا بالمرجة،
ويكون ذلك قصداً، من الكعبين به أهدى حتى لم يفسد، وأنكرتم سحر إلى إعتد
الله عليه: لأن الله في ثبات حقه عليه، كان حقيقته في
ثبات بيته، ومن من بدأ عليه، وهذا الكعبة عامر، وسهواً سهد، أكتلت،
والنفس، يدا يكون من سراقته الدعوى، والسهادة، سحر النفس، بالكعبة بالأمر،
والأمر بالكعبة بالأمر إلى عبده، فراراً بالشف، والكعبين نصب عهداً عن الله تعالى
ينكر الأمر، أنكر وجوب الحق من عبده، فبعضي الغصاة، ثم أعتدت من
هذه الوجوه، وإن حضر الغائب قد دفع الكعبين إلى الدعوى، كان لمعدن حق، إن شاء
صلى الكعبين، وردنا، تلك الأمانة، وإذا أدى تكبيرة، رجع ت أدى عن الأصيل،
ولا يصحاح، أي، إعادة اسمه، ولا يكون للأصيل أن يرجع عليه بجوده، الأمر بالكعبة
خبرني الحكمة، بخلاف ما روى الكعبين.

ولو أن آدمي رأى أخاه ولم يدع الأمر فخصى العاصي على الكمال بالثقة .
ولا يكون ذلك حصاء من ثياب حتى تر حفر الثياب ، ثم يكن لأحد عليه سبيل إلا
بعد إيقاعه عليه ، لأن اليهود سهلوا أصل الكفالة ، أما ما شهد به بالأمم ، فالتقصير
يكون بأصل عقوبته ، وليس من صروف الكفالة مبرأ من الأصل وجوب ثوابه على
الأصل ، فلم يصب حاصر حصصا على الثياب ، فلا تعدو الثياب إلى العاقبة ، ولأ
كذلك الفعل الأول من ذكره

١٦٥٢٤- وس ع ايضا رجا لاني على جاك لكست في مي فلاق
 مامر يكي م لي نسيم م عسر لاني - اطني راسهم، و بعد لكعبك ذلك، واقام

المدعى به على الكفالة ما هو خلافه، وأنه على خلاف ألف درهم، كانت في الكفالة، قيلت بينه، وهو ما كان من الكفيل، ويكون ذلك نصف على المكفول عن الغائب حتى لو حضر كان مطلقاً، قال: أما في جهة الغائب لم يقصر الطالب من الكفيل، لو من جهة الكفيل إلا قصر الغائب من الكفيل، وكذا إن لم يسهل اليهود أن الكفالة كانت بأمر الكفيل، فالتعدي على المال على الكفيل، وعلى المكفول منه، فكل لا يقتضى بالأمر حتى لا يرجع الكفيل على الأصل بما أتى

فقرئ بين هذا وبين الفصل الأول، فإن هناك إذا لم يسهل اليهود أن الكفالة كانت بأمر المكفول منه، فالتعدي على المال على الكفيل، الكفيل منه، والفرق أن الخاصية إنما تنصب حصصاً عن الغائب إذا لم يكن إيجاب ما يدعيه على الخاصية، إلا بإيجاب ما يدعيه على الغائب، أما إذا لم يكن خلافه، ففي الفصل الأول إذا لم يدع الأمر أمكن إثبات ما يدعيه على الخاصية لألف بسبب الكفالة، فلو لم يكن الكفيل كلف ذلك على خلاف ما أُلّف على ذلك، فلهذا أثر من الكفيل بوجوب الألف، وهذا كان نصيب نقصاً، فالدين على الكفيل، فلا ضرورة إلى إثبات شيء آخر، فلا تنصب الخاصية حصصاً عن الغائب، أما في الفصل الثاني لا يمكن إثبات ما يدعيه على الخاصية، لأن إثبات ما يدعيه على الغائب لأن ذلك الكفيل كلف ذلك بكل ما ثبت عليه من إقراره على الكفيل بوجوب شيء عليه، لأنه لم يهدره شيء، فهو مضمون، وحضر بعده كلف ذلك بكل ما ثبت عليه من كذا ثبت عليه شيء، فكانت الكفالة صالحة وجوب مال على الأصل، فماله من الغائب على الأصل لا يثبت الوصوف على الأصل، وما يثبت الوصوف على الأصل، لا يوجد سره صحة الكفالة، فلا يثبت الكفالة، وإن لم يكن إيجاب الدين على الكفيل في هذا الفصل لا يثبت الدين على الغائب، فلهذا الخاصية حصصاً عن الغائب، فجميعه على الغائب، إلى الغائب، وهو الفصل الثاني من إثبات الدين على الغائب إذا خاف الغائب موت اليهود قبل وجوب الغائب، فيوضع مع رجل، ويدعى عليه من هذه الكفالة، فيعلم لذلك عليه بالكفالة، ويكره وجوب المال على الأصل، فليس مدعى الله على ذلك، ويقضى بذلك على الكفيل وعلى الأصل جميعاً، وكل وجوب غير ذلك من الكفالة، فهو الخوف من الخوف، ومن الكفالة بشرط

قبل أن يضيء التكبير ، فأقام عليه سهلاً له عليه ألف درهم وفضل تكبير بها مائة ، فبقي له عتق ألف درهم ، ولا يقضي له على التكبير سو ، حر له من التكبير يس
 له أن يأخذ منه شيئاً لم يبد عليه إليه ، لأن الأصل يس بحكم عي التكبير قرأته
 التكملة ، ولا يصح التمسك ، ولا ينفذ عليه مع عه ، وأصح أن سمعه المرفق بين
 التكبير ، قال وقد يمد يده على الأصل ، ولا يلزم التكبير ، الأسرى أنه إذا أراد
 التكبير ، فإن لم يمد يده على الأصل ، وإن لم يكره له ، من التكبير ، ولا يلزم أن يكره
 ضرورة وجوب نال على الأصل الوجوب على التكبير ، لا ينصب الأصل حصصاً
 عنه ، ولا يشترط المنصب إليه ، كما لا يجوز أن يلزم التكبير ، ولا يكون لارضاء على
 الأصل ، إلا أن يمد يده إلى الأصل أو التكبير ، وإذا لم يكن يد من وجوب تكبير على
 الأصل حتى يتضح بطلان ، بوجوبه على التكبير ، تنصب حصصه عنه ضرورة ، فينفذ
 القضاء إليه

فقد مر سماعة أيضاً على محمد - أنه قال ألا ترى أنه لو قال ما يبيع فلا تأمر
شيء، فإنه مما يبيع، فبطل العائب للمبيع - وقد بيعت فلا تأمر ببيع، وإتمام على ذلك
يقينه أنه لم يبيع، ويوم عسري أيضاً، ولا جناح إذا أعاده ثلثه على عسري،
وقد مر ما سبق، لا تأمر ببيع الكسرة من مدين معقن، وهذا ادعى التكفالة
سبب الشبهة

٦٥٢٨ ولو أن رجلاً ادعى على رجل أنه كمل له هو وعملان عشرة آلاف درهم
في فلان، وكان واحد منهما كعقل في صاحبه، وأقام ابنته على ذلك فإنه يحضر له
على الحاضر ألف درهم، لأن ادعى عنه ألف درهم، فحسمته بالكمال على الأصح،
وحسمته بالكمال على صاحبه، وانصب حصصه له في ثلثي الكفاية على الأصح،
وعر صاحبه ثلث، وأصيل صاحبه مضافاً عليهما نصف، على التكيف حتى
لو وجد الثائب أحد الألف ولا يحتاج إلى زيادة ابنة عمه

(1) رقم: ٤٠٠

(2) \mathcal{H}_1 is a Hilbert space, \mathcal{H}_2 is a Banach space, and \mathcal{H}_3 is a Banach space.

وكيف كل واحد منهم من صديقه ما عليه من الأمانة، وإقدام البعثة عليه، أخيه الخاص
أنت، ورحم، وإذا حضر العائت يا نفعه ومصلحته فتنى هو صبل دها ١٠ له صبر مقفياً
عنه فيها بالنفاه عن كلفه، ولا يأخذ بالخدمة التي ادعى أنه كفى بها، لأنه لم
يسر مقفياً عليه بها بالنفاه عن الأصيل على ما مر

١٦٥٢٩ ربح ادعى على رجل أنك أفسرني - أكس عنت بطلاق بأنت،
فعلت، وضعت عنك أمراً كان علان عليك. وتذكر ادعى عليه ذلك، وتقام الدعي
بينه وبين دعواه، والزمه في المجلس للدعي بالانكاح على مدعى عنه ثبوت الكفالة عنه
أمره بالدية المأذون. وكان ذلك قضاء على الفتنة بدعوى حتى يو حصر الدعا،
وتذكر الدعي، ثم يرد إلى عمدة اليه عليه، لأن الدعي ادعى مدعى عن الرجوع
على الكفول عنه، وذلك لا يكر. إلا بعد إثبات الأمان إلى العائت. لا تنسب للدعي
خصماً من الدعا. ربحي بفساد إلى الخلف. يكره. وكان الكفول عنه مراً
والأمر إلا أنه جحد لأداء إلى الطالب، فأقام الدعي بينه وبين الأمان. كان الحقوب
قد ذلك، لا قلنا

الفصل الحادى والعشرون فى الكفالة بالأعيان

١٦٥٢ روى عن سعد بن عبد الله بن رطل ، وأحد كفوئنا من المدعى عليه
وثنس العبد ، مات العبد فى يدى المدعى عليه ، ثم إن سعدى قدم المدعى عليه إلى
القاضى ، وأقام بينة أن العبد هذه ، وحذت الشهود ، فانقضى بنفسى له على المدعى
عليه بقيمة العبد ، لأنه ظهر أن العبد صار مضمونا عنى مدعى عنه بجموده وسمه إليه
عن ملكه ، وهلاك المضمون من بدانفسى بوجوب انفسه ، قال ، وروى عنه قصى بالقيمة
على الكفيل ، وكان يحس أن لا ينقض بالقيمة عنى الكفيل لأد الكفالة بما يصح عما هو
مضمون عنى الأعمى ، فت الكفالة ، والمضمون عنى لأصل وقت الكفالة إنحصار
العبد ليتمكن المدعى من إثبات حقه مالية ، لأنفس العبد ، فإن بجموده "المدعى لا
يهرس العبد بغيره" ، وإنما كان هكذا لأن الكفيل كفلا بإحضار العبد ، لا بغير
العبد ، فكيف يحبه عليه قيمته

قلنا أنصمود عن الأصل وقت الكفالة سينال ، حفظ ، العبد على أبناب ،
وخصه من بعد عنى سبيل النوص إلى أن يقيم المدعى البينة عنى منه العبد ، فإنه
سوى أدام البينة عنى ذلك يظهر أن العبد كان مضمونا عنه ، فبذلك كفى للكفيل بالعبد
مطلقا ، صار كفلا بإحضار العبد على سبيل أبناب عنى الحال ، فصار كفلا بنفس العبد
على سبيل النوص ، فمدد عنه البينة لرفع النوص ، وصار كفلا بنفس العبد على سبيل
أبناب فبما ظهر أن العبد كان مضمونا ، وأن الكفالة حصلت بالمضمون ، ومن كفل
بالمضمون عليه ، رد النقص عنه هلاك العبد ، كذا هو

ولو لم يكن نعمدى بينه ، واستخف القاضى ، مدعى عنه بطمس المدعى ، فكل
قضى على المدعى عنه بقيمة العبد ، ولا يجب ضمان انفسه عنى الكفيل ، لأن أكثر ما

(١) وفى مخرج

(٢) حكاه فى مخرج الأملوت الخياط

فيه أنه بالتكول من مفرأ بالعبد يمدعي ، إلا أن لقرار المدعي عليه بالعبد للمدعي بعد ما سبق الجحود لا يكون حجة في حق التكفل إلا ترى أن المدعي عليه لو أقر صريحاً بالعبد لمدعي بعد ما سبق أنه الجحود لا يلزم التكفل فحصد القضية فلا يظهر كون القيد معصراً في حق التكفل يرد في المدعي عليه ، كذا هنا

١٦٥٢١ - دعي المشتكى رجل عصب عذ رجل وحده ، لادعاه المصوب منه ، وهو قائم بيته ، وأخذ كفيلاً بالعبد . ثم مات العبد في يد المدعي عليه ، لا يرمي التكفل شيء إلا أن يقيم المصوب به بيته . فيضمن التكفل فثبت أن قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وكذلك إماميه والثوري والشافعي ، ولما الدراهم والدينار وما يكفل أو يرد ، فلا يلتزم على مريضاً فإنه يؤخذ بكفالة الخصال

١٦٥٢٢ - دعي أيضاً رواية محبونه رجل عصب عذ رجل أو طعمانه أو ذواحمه . لو ما أنه ذلك ما سرقه ، أو لا سرقه وهو مدم به ، فكفل به كفاً ، على التكفل أن يأتي به حتى يقيم ، فذهب بالثقة عليه

١٦٥٢٣ - ولو عصب عذ رجل وامتهلكه ، ذهب به حبه به ، يضمن له حل هذا العبد ، فإن ادعى الطالب أن يأخذه به ثم يكتن قتلته ، حتى يقيم عليه أنه عبه ، وكذلك كل ما لا يستخرج ، وإن ضمن عبه فذلك للمصوب منه ، منه أن يأخذه به ، ولا يكلفه إتقاة البيه من بين أنه دين صممه ، وإن كان الأصل كبت أو دريت مستهلكاً ، فكفل به كفاً جاز . ولو لمه صممه ، ولا يكلف المصوب منه ، إذا الأصل به ، عذ كذا المصوب دحل على رجل ، يضمن ، رجل

١٦٥٢٤ - دعي مؤدب من سماعه عن أبي يوسف ، إن رجل خلاصه ثلثة لرجل ، وأكله ، ثم طمس رجل ثلثة الثلثة لم يكن عليه منه شيء ، لأنه ليس عليه ثلثة إنما عليه بيته

وكذلك لو أقر من خلاصه وفيصها واستهلكها ، يضمن رجل عنه ، لم يلزمه القيد ، لأنه ليس عليه الساء وكذلك كل شيء لا يندرسه "المنع من صميم ، فهو مثل الثلثة ، وهذا كنه لخاص قول أبي حنيفة

وقال أبو يوسف ، إذا عصب رجل شاة ، ودبها ، فحسب به آخر عهد ، فأنهى
أقرمه النضال ، وبيع النضال ، وكذلك لطيوه كذا ، وكذا نر عصب عداه ، وما
عبد ، فحسبه وجن صبه ، قال : ألا ترى أنه لم يراه من عبده ، يرى من قبيته ،
وأن ترى أن العبد عليه ، قال : أبو يوسف ، في النضال ، قصص القاصر عليه ، فقصه
أو صلبه عبيده ، ثم ضمن به رجل بعد ذلك النساء ، ثم يجر النضال

وكذا نر أبو العبد المظلوم من الشاة بعد ذلك سم نجر البريمة ، قال في
الأصل : وإذا عصب رجل عداه من رجل أو لجه ، أو نجر من خبره ، أو من العروضة ،
فكفل به كعبل الكمالة ، ووجه على الكفل ردعه مدام عائدا ، ورد منه إلى
هنا ، كما يجب على لأصيل رد عينه ما دام قائما ، ورد نجرته بالهلب ، والقول في
مصدر قيمته ، ربح الاستلاب من الطالب ، والكفل قول الكفل ، لأن الكفل ينكر
الزيادة ، ألا ترى له وضع هذا ، لا حيل من الطالب من الأصل ، كان القول قول
الأصيل ، لا نكره الزيادة

وإن أقر العاصب نفسه أكثر مما أقرمه الكفل ، ربه ، ولم يره الكفل ، لأن
إقراره لا يكون ، حجة على الكفل ، إلى حلف يثبته على زيادة العبيد أحد الكفل
بقرينة ، لأن أليه حجه منه ، ولم يذكر في الكتاب أن لأصيل رد حلفه ، وكل حتى
أزومه الزيادة ، من نهر الزيادة ، كعبل ، فلو وجب أن يكون عسالة على التمهيل إلى
سبق من الأصل بغيره ، بخلافه ، بأن كان كانت فمعه حسماته ، المصوب منه
يقول : بل كانت قيمته الفاء ، فاستحلف الأصيل ، فأبى أن يحلف حتى يرمه الألف ، لا
يلزم الكفل الألف ، وإن لم يسبق منه إقراره بخلافه ، بأن كان ساكنا حين ادعى
المصوب منه أن قيمته ألف درهم ، فاستحلف فأبى ، فإنه يرم الكفل الألف ، لأن
التكوير بماله أنه من له سبق من التاكفل بغيره بخلافه

١٦٥٣٥ - وإذا اشترى الرجل من آخر عداه ، وله فداء رجل واحد ، وأحد
سابع كعبل ، وأدم البهائم ، وقضى له بالعد ، فقال المدعى عليه والكفل : مات
العبد أو من ، وبعده كانت ماله ، وقال المدعى لم يأبى العبد ولم يس ، بل هو حي

خافضه ، وفيمنه ثلث درهم ، فالقول قول المدعي ؛ لأنه مسكت في هو الأصل ، وما عرف ثبوته يفي حتى ينشئ خلافه ، وإذا جعل القول هو المدعي ، بحسب الكفيل حتى يأتي به كما بحسب الأصل ، ثم إذا حبسهما للقاضي ، فاعترف من المدعي ، فقلوا إنه عليك لم أيقن ، أو أعال منه بحسب بحسب وقع في قلب القاضي أنه لو كان حياً حاصراً طاعراً كان لا يتحملان مرة أخرى إلى مثل هذه الذلة ، حتى سيدهما ، وقضى للقاضي بالقسمة ، والقول في مقدار القيمة قول الكفيل والعاصب ، فإن كان مكان الصد جارياً وأخذ المالك القيمة برحم العاصب ، ثم ظهرت الجارية ، لا يسع للعاصب وطعاً إلا أن يسلمها للعصوب منه ، لأن المدعى الثالثة بينهما في هذه الحالة معنوية بذكره ، ومن بشرى جارية أكره سابع على بيعها ، لا يحل للعصبي وطعاً ما لم يعبر السبع شبع بعد الإكره ، فكانت

ولو كان فالك أحد القيمة برعم نفسه ، حل له وطعه ، ولكن بعد أن يستوثقها بحظه ؛ لأن مدعى الثالث في هذه الحالة معنوية طرية ، وهذا لأن المعنوية بين العاصب ، وبين المصوب منه إنما يثبت بالعصب ، وبأحد الخصمان ، وهذا مكره في الخصم ، فأنشئتم ، "أخذ الخصم ، فكانت هذه المعنوية معنوية طرية مطلقاً إلى الخصم ، ومعنوية مكره ، نظر إلى العاصب ، والعمل بالأمرين معاً ، في كل حال ، فاعتبر "بالطو فيه على أحد ، فالك القيمة برعم نفسه ، و غير بالإكره على أحد القيمة برعم العاصب لو غير "عن النسبين عطفاً على الإمكان

١٦٥٣٦ عبيد هو يدي رجل ادعاه رجل وأخذ كميلاً بالعبد وب المدعي عليه ووكيلاً بالخصومة له ، ثم بعث المظلوب ، وغيب العبد ، لو الكفيل بحسب حتى يبيى بالعبد ، ولم يقن حتى يبيى بالعبد والمظلوب ، لأنه لا حاجة إلى إحصاء المظلوب ، لأن المدعي متمكن من الخصومة مع الكفيل لكونه وكيلاً في الخصومة ، ولو لم يكن الكفيل وكيلاً بالخصومة ، بحسب الكفيل حتى يبيى منه ، لأن الحاجة إلى إحصاءهما في هذه المصروا ، لأن مدعى لا يمكنه الخصومة مع الكفيل ، فإن ظهر المظلوب ، وغيب

العبد حيس الكفيل حتى تأتي بالبعد ؟ لأنه لا بد من حضور العبد بسمع الدعوى والبيعة ، فإن قبل الشهود ، أتى بالنسبة عدي ، متى بعد ما حضر العبد قبل ذلك منه ، ويستحق عرس بعد ان لم يرد عليه والقيمة إن لم يعلم عليه ، فإن شهد به هذه أن العبد الذي ضمن له ، المصاحف هذا وأنه ملك هذا المدعى ، قضى له بعد عرس الكفيل إن أتى بالبعد وقت القضاء ، وإن لم يأت بالبعد وقت القضاء ، قضى عرس الكفيل بقيمته ، وهذا لأن العبد إذا كان مشاراً إليه وقت الشهادة حاضراً وقت القضاء ، والقض ، يعطى مكنى ، فأما إذا لم يكن حاضراً وقت القضاء ، فالتضاء يعطى عرس مكنى ، بعض يومه ، ثم قال : إن لم يأت بالبعد وقت القضاء ، يقضى بقيمته بعد أن يحلف مدعى باله ما خرج عن ملكك برجاء من المخرج ، وإلّا حلف المدعى على ذلك ، لا بد ادعى حتى أخرج العبد عن ملكه بالإعتاق ، أو بالبيع ، أو بالهبة عن هو في يد يرا الكفيل عن المصاحف ، فيحلف باله ليه ، فإن حلف حينئذ يقضى على الكفيل بالمصاحف ، مع حال ، يحلف المدعى ، ولم يشترط طلب الكفيل ذلك .

حال سمس لأنه السرحم في شرح هذا الكتاب ، لا يحلف المدعى إذا طلب الكفيل لطلبه ، بدون طلبه لا يحلف ، وفي ٧ ، لا يحلف وإن لم يطلب الكفيل ذلك ، وذكر شيخ الإسلام : " خواهر راده أن لعبد ادعى بدين طلب الكفيل قول أبي يوسف ، أما عن قول أبي حنيفة ومحمد لا يحلف المدعى بدون طلب الكفيل ، وجعل هذه مسألة فرغ مسألة أخرى أن يستثنى إذا أقام البينة على العبد ، بطلب من المصاحف الرد ، فالمدعى يرد مدعى حلفه باله ، وإن لم يطلب البائع من المصاحف ، وعلى قول أبي حنيفة ومحمد لا يحلف المشتري بدون طلب البائع ، قال وجوب أن يكون المذكور عن قول الكل

المرو لأبي حنيفة (محمد بن الكفيل ومن ادعى ب الكفيل مخرج ، فيجوز أن يسحق رباؤه بعد بكونه مخرجاً ، فأما البائع فعنه من ليس مخرج ، فحذر أن يسحق هذا المخرج من الخطر بدون الطلب

وإن شهد به هذه ، أن العبد الذي يقر له فلا العتاق ، وحلف بهذا المدعى ، لا

بصل القاضى ذلك ، لأن لاسم يوافق الاسم ، والخلية ، ذات خلية ، فلا يصير العقد معلوماً ببدل السهاد ، فلا ينقض الدعوى له شيء ، إلا أن يشهد بغيره ، بخلاف الكفالة الأولى ، لأن العقد فى مسألة الأولى مشار إليه وقت الشهادة ، والإشارة من أبلغ أساليب الأعلام

ورى مات الكفيل أخذه القاضى المدعى عليه إن ظهر ، بعد حتى يأتى به بعد أن يوافق عليه الثعب شهده السهود ، فى كم يأتى الأولى بالعبء ، طلب عنه ، فلا يحبس المولى حتى يأتى به .

فرق بين الدعى عليه وبين الكفيل ، فإن الكفيل يحبس إن لم يأت بالعبء ، كما وجب على الكفيل إحضار المند ، وجب على المدعى عليه إحضار العبد والمردق فى الإحضار ، إذا وجب على المدعى عليه بالدعوى ، فلو حسم ، متى لم يأت به حسمه بالدعوى ، وأخيراً يحرم الدعوى لا يجوز ، وهذا لأن الدعوى حرم محصل للعقد والكسب ، وانحصر لا يصح سأل استحقاق شيء ، لكن كتب استحقاق الإحضار لضرورة ، ولا ضرورة من حق حبس ، ثم الكفيل إذا وجب عليه لإحضار بعد ذلك المند ، وعقد الكسب ، عدم الدوام ، فلهذا لا يستحق ما يملك ، فلو لم يأت به مع الشهادة عليه ، وجب حبس بغيره ، لا يرى أن الكفيل إذا سمع من ماله ، فإن حبس ، وتنقض عليه إذا امتنع عن أدائه قبل التوبة لا يحبس ، أو يقول : كفى الترم الإحضار بكفالة ، يحبس للإتيان بالمرم ، أما المولى لم يترجم شيئاً ، فلهذا صرف

١٦٥٣٧ - عهد فى يدى رجل - أرحامه رجل ، وكفى به كفلاً ، فقبل أن يقم المدعى منه حسن الكفيلان لإحضار المند ، وبعد إقامة ابنه وعصا القاضى بالمند للمضى حسن الكفيلان أيضاً لأجل تسليم المند ، فإن ماله - مددات المند ، أو شيء - وأقاما على ذلك بينه ، حرجه من حبس ، لأنهما حسم لإحضار العبد سليماً ، وبعد أنه ثبت حجره من دست ، ولكن لا يبرهن عن الكفالة بعد العبد ، أما إذا كان ذلك بعد إدومه المدعى سنة فلا بد بعد ، إما المدعى البينة صار حسمه بعبء عبده ، وأما إذا كان قبل إقامة المدعى البينة فلا بد من الكفالة مما صاحب عبده عبداً ، إذا سب ملك

للحق في العبد بركة بالبيعة ، فزاد معنى القاضى بالصوم بمدعى بيعة أحد من كل واحد من الكفيلين نصف قيمة العبد ، وإن لم يكن المدعى به ، فلا شيء ، علو الكفيلين إن لم يظهر منهما كمالا بعد مضمونه ، ولا يجبان أيضاً ما ذكره في هذا

١٦٥٣٨ - وإذا استودع حلياً حلياً ، وجعله أسود ، وأخذ منه كفيلاً بعينه ، وبالكبد ، ثم مات العبد في هذا المستودع ، وأقام رب العبد به ، أو دعه عبداً قيمته يوم الإيداع كذا ، ويوم الجحود كذا ، ويوم الكفالة كذا ، فلقاضى بعضى على الأسود بقيمة يوم الجحود ، وبعض الكفيل بقيمة يوم الكفالة ، لأن سبب الصمان في حر الفردج الجحود ، إذا علم منه يوم الجحود ، فتعبر قيمته يوم الجحود ، وسبب الصمان في حر الكفيل الكفالة ، فتعبر قيمته في حر الكفيل يوم الكفالة

وإن حال شهده ، فبسمه يوم الإيداع كذا ، ولا يدرى نفسه يوم الجحود - يوم الكفالة ، فإنه ينطى على المودع بقيمة يوم الإيداع - وبالكفيل يوماً بعضى عليه ثا بقر من قيمة يوم الكفالة ، لأنه بالكفالة يلزم الضمان ، والغرض في الإنسان في مقدار الزوم .

ولو كان العبد من اختصاصه وأخته أعمى ، وجعله الأسود ، أسوداً شهده أنه أسود ، وهو صحيح يسارون ألب درهم ، فلقاضى بعضى على المودع بثبته أعمى ، لأنه لقاضى عوده أعمى وقت الجحود - وعرف بغيره عن القيمة أس شهد بها الشهود يوم الإيداع ، لا بصدقة ، ولا بالسبابة ، فتعبر به القيمة سبب القيمة

أما هذا ، فالحال ، وكذلك لو لم يكن أعمى وقت الجحود ، ولكن اتهم السوي يوم احتصاصه ، جحد ، فردع ، فبسمه يوم الجحود حسنة ، ثم المنطى ذلك ، فبعض القاضى على المودع حسنة ، ولو لم يعلم المادعى ذلك ، ضمن المودع ألب درهم فبسمه يوم الإيداع ، كما شهد به الشهود ، ولا يمس من المودع بية على اتضاع السوي ، أقام البيعة على هذا قبل الجحود ، أو بعد الجحود

أما إذا أقام البيعة على اتضاعه بعد الجحود ، لأن البرد دخل في عمله بالأسود ، فلا يبعده اتضاع السوي بعد ذلك ، وأما إذا أقام البيعة على هذا قبل الجحود ، فلا شيء من اتضاعه في المدي ، وأما إذا جحد الإيداع أصلاً ، بأن قال : لم يزد على هذا ، وأما إذا

أليس إنما يكون كغلا سده ، إفا كان غيلدا واجبا بالنسبة لآدمي وحب به رد النعم ، كما في باب نصب النكاح بالحبس وجعل كغلا غسما ، لأن حبسه بالحبس وجب بالنسبة لآدمي وحب به رد النعم ، وهو العصب ، فلو رد نسيم عن الناع ، فليس يجب بالنسبة لآدمي وحب نسيم مع ، لأن نسيم ليس يجب بالنسبة ، ورد النعم بحسبه صح إليه جده الطري ، فإ إن النكاح بالنسبة لا يكون كغلا لمرس لأن

وكذلك وكبره مني في العدد. ومات في الشام لا يواحد الكليل
بشراءه لأجل ذلك عذره عن صماد يعيب على الفلاح عند الاستعداد ورد القم في
ذلك العدد من المسئلة لا بحسنه نسبة الاستحقاق وكذلك قوله "أرى
ووجدته حيث مرده لا يواحد الكليل بالشمس" وهو لم يجد به عيباً، ولكن استحق رجل
بصفت الفلاح ورد المشتري بنصف الفلاح لم يقمض ذلك من لا نصف لنفسه لأن الفلاح
قد حقق في النصف المستحق، أما النصف الآخر فإنه رده المشتري بعيب المبركة، وبه
المراد

[illegible]

١٦٥٤٢. روایت کنند چنانچه در حقیقت، ایندها خدمت پدر از آن جدا شد.
مفسر و رجل مصداق مصیبه می باشد. از مصیبه بسیار مضروب علی الاحرار
می باشد یعنی از مصیبت بزرگ. مصیبت بزرگ هر مضروب می باشد.

[illegible]

وهو ، قدوة لسرى أن يأخذ من ألتاع تحيلا عنه ، أو من أدركه من ذلك ، فإنه لا يجوز التمتع به ، أما عنه لأن السرى لم يسحق على التمتع حصوره ما لم يسحق الدوم من يده ، ولو أعطى مع ذلك كتحيا عنه لا يصح ، لأن الكفالة حصلت بالتألف بمسحق على التمتع ، أن لا يحقر على إعطاء التكفل بالدرك ، فلأن أدركه أو حقوقه بأن أمشي السبق لا يجوز سائق على إعطاء التكفل بالنس ، بأن لا يجوز عليه ، والدرك لم يشقن تولي

١٥٤٧ - وروى رجل من أهل قمعة مدعي على أبي بكر بن عمر بن عيسى ، أن حرير أخته ، دابة منه دابة من أهل قمعة حاز ، لأن الذي يجر ، أن يرمي مسلم لعين الحمر ومثلها ويسمى " في الحرير ، ولست أفتا في دمه بغير معروف ، هكذا يعقد الكفالة ، أن فعله رجل مسلم ، فإن كانت الكفالة بالحمر ، لا يصح الكفالة سواء كان الحمر حرة عبيد ، كانت هكذا ، لأنه يلزم تسليم عن حمر أو تسليم مثله ، أو التسليم جمع عن ذلك

وإن كان الكفالة بالحرير إلى كذا قاتما عليه لا يجوز ، وإن كان ملكا جزوت الكفالة ، لأن الواجب دلال الحرير الفقيه ، والأقضية تؤهم أو دنانير وتسلم من أهل القرام للدار لهم والد

١٥٤٨ - ولو أن رجلا نقبل عن رجل مناه ذو معلوم ، أو كراب أو من معلوم ، فأعطاه بعت كتحيا ، فقد ذكرنا هذه المسألة في صدر الكتاب

١٥٤٩ - وروى نكاري لا إلى ملقة من البندان ، أحد مدعي كتحيا بعد موت هذه المسألة في صدر الكتاب أيضا

١٥٥٠ - روى نواز بن سماعة عن محمد بن رجل مال ، فحدثني فلان عسرة ثواب ، ما له رجل أناضلي لها ، ولتسب ألف درهم ، بهذا حنق ، قالوا : وهذا عسرة على ما به فلان بألف درهم ، فخصم في هذا الرجب ، أن يسي بقر شها ، فوالس ب لم يجر عن نفسها ، إلا أن يأتي بها ، فبقرها عسرة بقر ، ما يجازي عسرة

فصل الثاني والعشرون في كفالة أهل الذمة

١٦٥٥١- يجب أن يُعلم بأن أهل الذمة وأهل الإسلام في حكم الكفالة على السواء^(١)، لأنها من المعادلات، وأهل الذمة يساؤون أهل الإسلام في المعاملات إلا في الحشر والخير، وظاهر قوله عليه السلام: «الفرحيم حرام»^(٢) تناول الدمى كما يتناول المسلم

١٦٥٥٢- ورد: «كان لدمي حشر على دمي من نهر من أو عصب» وكمل به دمي جازء، فإن أسلم أحدكم، فهذا على وجه^(٣) إن أسلم الطالب، وفي هذا الوجه يرى التكفيل عن الحشر، وعن قيس بن هندهم جميعاً؛ لأن بالإسلام العتاق برأ المطلوب عن الحشر، وقيس؛ لأن المسلم لا يستوجب الحشر، ولا فهم؛ لأنه بهذا السبب على أحد، فكذا لا يبيح ما كان واجباً له، ويرى الأصح بسلامه، ويرى الأصح وجوبه برأ التكفيل

وأما إن أسلم المحبوس، وفي هذا الوجه يرى: هو عن الحشر ويستنبها، ويرى التكفيل برأه، وهذا قول أبي يوسف وهو رواية عن أبي حنيفة، وقد روى عن محمد ووقر، وعنه العاصم عن أبي حنيفة ثم عني الحبوب نسمة الحشر والتكفيل على كتابته، وهو قول محمد لأن الإسلام المطلوب لا يمنع وجوب قيمه حشر لدمي عليه

(١) حكاه في ب، وقال في الأصل وطوبى على سواه

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ٣٥٨٥، حديث (١٩٣٢٩)، وابن ماجه في سننه ٨٠٤، حديث (٢٦٠٥) في باب الكفالة، وفيه في الكبرى ٢٢/٦، حديث (١١٠٢١) في كتاب العتاق، باب وجوب الحق بالأسان، وذكره الشهاب في مسنده معلقاً ٦١/١، والذهبي في الفردوس ٢٩٨/٢، حديث (٣٢٤٩) وذكره ابن حجر في الفتح ٢ ٥٥٥، والذهبي في حبه لأهل الإسلام النبلاء ٢٨/٣٢٣، وابن علق في الكليات ١٩٩/١، ٣١٢، والمعلول في نسب لطفه ١/ ٤٥، وأحمد في المثل ٢، ومرة أخرى ١٧/٣، وفيه عرجي يربى ١١٣/٦، والزيهني في حب الزهنا ٤ ٥٧

١٤٥- كسر الكمال و ج د - ٣٤٧ - المعنى ٢٢ كماله اهل السنة

ابناء. ألا ترى أنه لو استقبلت مسلم حمر حمى، أو صدر من من دعى حمر، أو استقبلته، فإنه يجب عليه ربهه الحظر، فربما إسلامه تبطل القيمة واجبة عليه، وإنا نرى الأهل لا يبر الكعبين

وزرى الحرس بن ابي مالك، ان ما حقيقه أولاد بنو بنو بنو محمد، ثم رجع إلى قول ابي يوسف، وكان للطلاب الخبار ان شاء الله ليعطوا حصة الحمر، وإن شاء الله الكعبين على الحمر، ثم رأى المطلوب من الحمر يرى الكعبين لأن الأهل قد يرى، ويراه الأهل من حمر، والله الكعبين. وإن أدى الكعبين على حمر، رجع المطلوب بقيمة الحمر

هذا مخرج قول محمد، وان حصة وأبو يوسف قالوا لو سوي الطالب بقصة من المطلوب بعد إسلامه لأنه وإن بقيت تلك الحصة التي من ربه المطلوب من المطلوب، وتلك الحصة من كعب الحمر، سقطت حمر أصلاً، وأبى الله الحمر حصة، على هذا الوجه سقط الحمر عن الكعبين لأنى يأتى من قوله بن حبيشه حمر، وهو قول ابي يوسف؛ لأنه المطلوب من حمر، لا حصيل، وإسلام المطلوب من حمر يجب على الحمر أصلاً، وعلى الحمر على الحصيل على حاله؛ لأن برأيه الحمر لا يوجب حصيل الأصبي

وعند محمد يجب حمر، وإن شاء رجع على الكعبين بقيمة الحمر، وإن شاء رجع على الأصبي على الحمر، لأن الكعبين المطلوب من حصيل الأصبي، وبما هم المطلوب من حصيل الأصبي، فإن حصيل الحمر، هو الذى الكعبين حصة الحمر لا رجع على الأصبي بنى، لأنه طالب لى على الأصبي، وإسلام الطالب يوجب حصيل حمر أصلاً،

وإن سلموا حصيلهم سقط الحمر لأنى لى لأن من سلمه لإسلام الطالب ورواية، وذلك أن سلم الطالب والكعبين، لم يسلم الطالب والأصبي سقط الحمر لأنى يأتى، وإن سلمه الكعبين، لا حصيل، سقط الحمر لأنى يأتى بنى حبيشه حمر، وهو قول ابي يوسف

وعند محمد، الطالب لى الطالب تمجد حصة الحمر، وإن سلمه من الكعبين لم يرجع الكعبين على الأصبي لأنه حصة على حصة، وإن كان الحمر من حصيل، وأسلمه الطالب أو المطلوب، فقد رأى الكعبين على الحمر ولم يجب بالإجماع لأن الإسلام

للكمال، وإن أخذت الخمر من الكمال لا يرجع على الروح بسبب، وإذا أسلمت المرات،
عليها مضافة الروح بغيره الخمر، وليس لها مضافة الكمال، وربما سمى الكمال، عليها
مضافة الروح بدون الخمر، وربما سمى لها مضافة الكمال

وأما على قول أبي يوسف "سلم يرى الكمال، وأما على قول محمد بن أسلم
الروح، فلهذا أن مضاف الروح، له مضافة الخمر، وإن شاء الله، قد - الكمال يعني الخمر، وقد
أخذت النعمة من الروح يرى الكمال، وإن أخذت عين الخمر من الكمال، فالكمال
يرجع على الروح، معه الخمر، وإن أسلمت لغيره، فهي مضافة روح بغيره الخمر،
وبسبب لها مضافة الكمال، وإن أسلم الكمال، عليها مضاف الروح بدون الخمر، وإن
شاهد غالب التكبير بغيره

٦٥٥١ ولولا دية آدمي من دية حمر أو حمر من دية نفس المدعي عنه
معلم، وحده ولا من حصونه مضافاً أقصى له عليه، حيث أن الكمال يكتسب،
وحوادث القوى، بهما، إذ ليس في التوكيد لمقصوده عيب الخمر، يمكنه، فصيح،
ويكن يذكره، قد أجمع عليه عليه، وفي بالخمر والخمر، من يدوم الكمال تلك؟ فهذا
على وجهين، إما أن كماله في خلقه الخمر والخمر، وفي هذا الوجه لا يرام الكمال
شيء، لأنه لو لم يكن، لم يكن غير الخمر والخمر، لأن الكمال من كماله على الأخص،
والراجح على الأصل من الهلاك الخمر، ولا يجوز أن يندم من كماله عين الخمر
وغيره، وإن كان كماله بعد هلاك الخمر والخمر، من كماله لا يرام شيء، لأنه لو
لزمه، لزمه من كماله، أن الروح على الأصل، بل من كماله، ومن كماله، إن قصي
المدعي على الأصل بغيره هو كماله، ثم إن كماله، لأن على كماله من
المدعي من كماله، أو أن كماله، بغيره الخمر، بغيره الخمر، بغيره الخمر،
وذلك جائز، وإن سمى بعض المدعي عليه بالقيمة، على قول أبي حنيفة، لا يرجع للكمال
شيء، لأن الحق لا ينقض من العين، ولا يقصد المخاص، فيصير كماله، والخمر، وعلى
قولهما، إن ينقض من العين إلى القيمة، من الاستعداد، فيصير كماله بالقيمة،
وذلك جائز

الفصل الثالث والعشرون

في اجتهاد المكلفين

[illegible][illegible]

وإن كان من الكعبين الذي كُفِيَ عن التزجل ، فإن فيه : أن الثميب صغر
 مع وفاء هذا : أن "هنا" وهي الإحترار على مطالعة هذا الكتاب ، مع مدح الأجل ،

احد هذا الامر جميع ما لم يعبث به فان له ذلك ويحصل القصر عن ما جاز ويرجع ما
على حلى التفتاة على ان له حق المطالبة بذلكين جميعاً ، وكذا له ان يخلص ما يخلص
عنه وان قصر لائقه ولم يقر شيئاً فلم يطلوب ان يجعل مؤدى من أى اقل
شاهد ان له حق القصر فائده

يعطيه الرهن، فهو يبرأ من الكفاه، لأن ميراثه تثبت بتعيين من جهة المالك،
والطائفة تثبت ببراء الكفيل، والفرق في شرط الكفاه في براءة الرهن.

إذا حال المصوب، انقضت عنه، يقال على قوله يعطى كعبلاً به المثل، وكفى
بهذا القدر، وإلى ذلك، يعطيه كعبلاً، لا يتخير الكفيل بين الرهن في
الكفاه، ويجب له بعهده، وشرطه هو الطلاق، أنه يعطى كعبلاً، لأن
برئ من الكفاه، فقد عطف كعبلاً، فهو برئ، وتركب الكفيل في ذلك فكفول عنه
شرطه، فهو جائز، لأنه شرطه ما ليس بالشرط، ويصير لمصلحة معطية له عليه.

١٦٥٦٢ وإذا تم بمسرح على أنه إن لم يرد به إلى ما يعطيه على الذي
للمالك عليه، وبذلك لم يرد به، ثم إن الكفول عنه أعطاه رهنًا بدل من ماله، فمضى
فالمسرح على أن مال المرحوم على الكفول عنه، لأن الكفول عنه ماله معطى، ولم
يزد سطو، والرهن لما يشع بهي واجب خلاف ما إذا كان الكفول بالي مرسة
لأنه ليس له واجب على كعبه، بل لأن الطلاق له، وبذلك الإلزام،
فحصل الرهن بدين واجب مؤخر، وإليه حائر، ولا يجوز رهن الكفاه بالمسرح بوجه
من الوجوه، لأن الكفاه لنفسه لا يمكن منعه، وهو رهن، وهو رهن لا يمكن
استيفاءه من الرهن باطن، ويكون الرهن أمهه عليه، ولا يعطيه رهن ماله، لأنه لم
يوجد شرط لا بعد لأمر من حلفي شرط الاعتدال يكون الرهن حاصلًا بحق
يكون استيفاءه من الرهن.

١٦٥٦٣ وإذا تم بمرج غير جاه فإن لم يحن عليه بعد، وكان إذا حال فإن
هو على ما عطف المكسور على الكفيل وهو المثل، جاز، لأنه لم يرد من بعد الكفاه،
ويعطى مطالبه، فطالب المرحوم من بعد سلو الأجل، وذلك فهو رهن، وهو رهن أصل
المال على الأجل، فلا يشع وجوب أصله المثل على الكفيل.

١٦٥٦٤ - وإذا كان مال المرحوم على فلان، فهو رهن، وأعطاه بذلك، وحال
يجوز الرهن، لأن مال المرحوم بعد، لأنه عطف الرهن المثل، ليس به، ولم يرد بعد المشرط
وكذلك إذا قال: مات رهنه، فإن ذلك فهو رهن، وأعطاه، فكسول منه به رهنه
فلم يرد، لأن مال المرحوم بعد، وإذا لم يرد، فمضى، فمضى الرهن باطن.

[illegible]

١٦٦٥ دہائی کا نام ہے جس کا آغاز ۱۶۶۵ء کے سال سے ہوا اور جس کا اختتام ۱۷۱۵ء کے سال تک ہوا۔ اس دور میں مملکتِ عثمانیہ نے اپنے عروج پر پہنچا اور اس کی سرحدیں شمال میں روس، جنوب میں عرب، مغرب میں الجزائر اور مشرق میں ہندوستان تک پھیلی ہوئی تھیں۔

الفصل الخامس والعشرون

في رجوع الكفيل بعد الأداء في هبة صاحب "أدال الحق عنه"

١٦٥٦٦ - ذكر ابن سماعة في موارده "عن محمد بن رجل قال فرجيت،
 ليصنع لي لعل ألف درهم على أن كل واحد منهما كفيل صانع من صاحبه،
 فقبضت منه، ثم رآه أحدهما أدى شيئاً فله أن يرجع ما دفعه على المكفول عنه، وإن
 شاء رجع نصف على المكفول عنه ونصفه على شريكه؛ لأنه كفيل بجميع مال نصف
 من الأصل بأمر الأصل، والنصف من صاحبه بأمر الأصل لغيره بالكفالة، والكفالة
 تجعل عنه كالأمر بالكفالة عن نفسه، فكان لو أدى يرجع بجميع ما أدى على الأصل،
 وإن لم يرجع بالنصف على الأصل، والنصف على المكفول عنه، لأنه كفيل عن
 الأصل بالنصف، وعن صاحبه بالنصف، وكان له أن يجعل نصف المؤدى عن
 الأصل، ونصفه من صاحبه

١٦٥٦٧ - وبأنه رد على رجل ألف درهم فرجى بغير أمره على أن كل
 واحد منهما كفيل صانع من صاحبه، فأدى أحدهما نصف، ثم بكر به أن يرجع على
 صاحبه في الضمان سى، حتى يؤدى أكثر من النصف، ويرجع عليه بالزيادة على
 النصف، وليس له أن يرجع عن الأصل؛ لأن تقدير هذه المسألة كان كل واحد منهما
 ضمن للآخر ضماناً على حدة، ثم إن كل واحد منهما صانع عن صاحبه ما على
 صاحبه بأمره

١٦٥٦٨ - ولم يوافق ابن سماعة عن أبي يوسف رجل به عن رجل ألف
 درهم، وبها كفيل، ورجل آخر على المبرور ألف درهم أيضاً، مات الذي عليه الدين،
 ولم يترك إلا ألف درهم، فأحدهما المبرور يسد ما مضى، ثم ما مرم الذي له كفيل
 أخذ من كسبه تمام حقه ضماناً، لم يكن للكفيل أن يدفع من "كأدى أحد

(١) وفيه ما لا يوافق عليه

(٢) حكاه في رد المحتار لأصل، وكان من "يخلفهم

٦٥- كتاب الكمانه وحصن - ٢٥٩- اخص ٢٥ ربيع الثاني بعد الاذان في اليوم
عنى الأصل ١٠٠ براء لأصلين تماثلان. وقد أنظر اعمامى ١٥٠٠ التكميل

١٦٥٧٤ - وعبر محمد عن رجل قال ليه انصر هذا منى مع درهم التو هي
له منى حتى أدعها لك ، فدعها لي حصص من الأمر ، ولم يكن لأمر على المأمور
سى ، فوجد انطاب لم يكن دعها واحده من الأمر ، لم يكن يدافع أن يرجع بها
على الأمر ، لم يؤوسف ، لم يكن الدافع فسيلا يرجع على الأمر من قهر
وكيل ، وقال محمد إن كتاب عبقري انصتها من سى ، لم يدع بصحتها من امر
لأمره ، وهو الأمر أن المأمور قد دفع ، كان مأمور يرجع منى لاس

١٦٥٧٥ - وفى نسخة التكميل بالادعى الاد ، ونسبه الطالب ،
وهذا المكنول عنه كغيره من الألف ، لو كنت ، وأخذ الطالب من يكمل عنه مرة
أمرى ، ثم يرجع التكميل على التكميل عنه ، ويؤلف من حب من احب احب من
لطفوب : ثم حده ، فحده من الكفى ، التكميل بكر أن من حب الأصل فدألفا :
رجع التكميل به عن صاحب الأصل ، وقد عسر عن أية حديده ، وقد انكأ ابرا
صاحب الأصل الادب بوحده

١٦٥٧٦ - حل تكارى انه يصير أعقاب سحلم : ، وحبه كنبلا ، ثم
عبد الحما ، صغر التكميل ، فانكميل يرجع على تكارى : منه يوم تصح :
وكذلك من انكأله : صاحبه

١٦٥٧٧ - وإذا اثنان يكمل صاحب الحق بينهما وبراءات حب الحق ، كق
للحب وهو التكميل ، يرجع على الذى عنه الأصل لى لى : لم يرسف ، فان أنو
حيثة ورقر - ليس له - يرجع عليه

١٦٥٧٨ - حله به عسى من قلب وهم ، فدألف : حلى فعل مبه
للطال : ثم كان رجل من عيه الأصل فدألف : انصتها منى من التكميل ،
فدألف ثم أخذ الطالب الكفى : انصر ، لم يكن يكمل منى من الذى امره : انصتها
سبل : ونا كذا : من حله حتى فعل عن التكميل بالما : ، سم ، الصالح أحمد التكميل

ج ١٥- كتاب الكمال و الصمان ٤١٠- الفصل ٢٥ رجوع التكفل بعد الإداء من فقه
الفتاوى، وأحد منه الحال، كما ذكره أن يرجع على الذي أمره بذلك، هكذا ذكر المسألة
في المستقى. وذكروا ضمن الأئمة السبعة من باب الأمر بالصيام إذا أمر الرجل
«جلا أن يكفل عن ملاك مكمل واحد» لا يرجع على الأمر - والله أعلم -

المصل الدم والعشرون

في الأمر بقضاء الدين وفي الأمر بنقد الدين وقضاء

بشرط الضمان وما يتصل به

۱۶۵۷۹. زاد ل اثر جل مجرہ انصرو عن نبی مصعب، رجع عنه، و ان لم یقل علی نبی صامی، و کذب اد، قال انصرو ما یفعل من انصاء رجع علیه و ان لم یقل علی نبی صامی

[illegible]

فرق بين هذا وبين فساد الآخر لأقصى ذكاء مالي، أو نعم على حشرة
مساكين، فأدى. فله لا يرجع على الأمر ما لم يشترط الصمان، فهو، على أنى لك
خاص، وهناك يرجع بأمو على الأمر عما قضى شرط له من دين صمناً أو لم بشرطه
وظوجه في ذلك أن الأمر طلب التملك من أنماور في المصنوع كنه، أمر، بأن يقضى
عنه، ويزدى عنه، وأن يكون في صيغته إلا بعد أن يصير المقصر به منكراً بالأمر إلا أن
الملك للأمر إنما يثبت بر صغر دينه فإلغى: لأن الأمر بسمك من الأمر إنما يثبت في

ج ١٥ - كتاب الكفارة والعتب - ٣٦٦ - ٢٠ - لأمر محمد بن أبي بكر بن عبد الله

قال القاضي رحمه الله تعالى في هذا الخبر، فأما ما كانت الاحتاطة من
الأمر، ثم عذر من التماسه، والدافع يجب له بعد ذلك أن يملك الأمر على نفسه
خدمته لها، وانضم على الأول، ودفع إليه الألف، ثم القاضي أمية لا صحبه، وكذلك
فيما من الأمر منه أن يدفع إليه ألف درهم ودفعه، فلو لم يجد به من مستخدمه
تعد أن جعل هذا على الأمر مما كان يحكم الحكم على امره، جعل استغناء

[illegible]

وإذ قال لغيره: فب بخله ألف درهم على من صدم به، أو يك حبسه في سجن
على فلاز عسى من صدم به، فعمل المأمور ذلك، ونفسها موهوب به من كتاب
الهيبة جزئه، الأمر صدم بصلاح، ويكون القواعد من خمسة لأمر دون المأمور.
وحيث كان للأمر أن يرفع في أهله، ولا يكون لتمامه، وبهذا لا تغفر نصيب
هذا المصداق من الأمر بخله، كما قاله في القواعد، ولا ضمان على موهوب له، ولا
على المتصدق منه، والأمر صدم: أحكم الأمر من الأوامر، وكلما شئ منه
بالهيبة وانصدف، وجازلا يتقاضى، وكلما هي منه في الله، منه حتى يتم فرضه، ثم
يغير صدم بخله بحكم بهيه، وهو تقدير المصالح في الأمر، قال: بذلك الأمر
أمر حتى ألف درهم، به كن كيطي بالهيبة من علان، ونوع من هذا، كالأجوات كما
قلنا، فيها كتب

٦٥٨٩ - وقد قال الرجل لغيره، هب لي ألقا على ان فلان يخاصني لها، ولفلان
 خصمه، فغير بهم، ثم ذهبوا ليقولوا، ثم ذهبوا فأنهضوا من القمامة، ويكبرون له
 قريصا لم يفع على شماس، لان قول القديس هب لي عيسى عني، لا يسمعون عنه
 لأخذ في القديس، ولا يمكن ان يجعل قوله على أن فلان يخاصني بها، سبباً للصديق
 محكم لكفاه، فعمل ذلك صامناً بحكم المفسر، وذهب فلان لغيره، نعم مستحقاً
 لأنت من الدمار، فعملوا به، وكذا عر هب لي انهي من القديس، حينئذ لا للصحة

مصرها إلى غير صاحبها من جهة واحدة، فالإذن كان وجهه القضاء، فلم يملك من
القضاء، هذا، حتى الامانة، فصار حجة، فاما كيف تقدم رجع الأمر على الأمر
بحكمه، فبما هو، وبما هو، فبما هو، فلم يملك من الرجوع

وكذلك إذا كان من جهة واحدة، فلو كان من جهة واحدة، حتى يصلح من الذين
على هذا العبد، رجع إلى الأمر، ذلك، فصار الرجوع إلى الطلب، من صاحب العبد
ومصاحبه، ويترك جواب ذلك، فالقول في الطلب، من صاحب، ويرجع الطلب على
الغير من جهة، ويرجع الأمر على الأمر، فبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين
المودع فيه العبد، لأن بعد من دول الامانة، ولا كذا نص المرافعة

ولو تم الأمر بالصالح، ولكن الأمر بالصالح، فصار الأمر، من جهة، وذلك
الطلب، من جهة، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
الطلب، ويرجع من جهة، الأمر، ولا يرجع صاحب المودع على المودع، حتى
بمطابق مسألة الصالح

والفرق ما ذكر ان في الصالح نفع للقائمة بهي الأمر، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين
على وجه من جهة، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
الطلب، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
حتى الأمر، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
يكون نظير ما ذكره، ولا يمكن هو في التفسير، من الذين، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين
الأمر، من جهة، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
الطلب، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
ولا يكون ذلك من جهة، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
الطلب، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع

فرق بين هذا وبين ما تقدم، وهو أن الأمر يرجع من جهة الطلب، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين
أقام البينة على ربيع والتسليم، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع
فإن الطلب يرجع من جهة، وبما هو، وبما هو، حتى يصلح من الذين، فصار الرجوع

والمرق ، هو أن حاصر تماماً يتصلب حصناً عن عاب يصحح هو حصناً يصحح لو
 كان حاصراً ، وهذا عائب ، كان حاصراً ، أقام صاحب - ان عبد الله عبيه أنه وكيله ما
 هذا العدد مثله ، لا يصح فيه ، أو أن يكون لا يكون ، خصص لمعشور في باب عقد وكيله
 على ما عرى ، فلا يمكن ، يجعل الحاضر خصماً عن عائب ، فاب لما مر مع ماله لو
 تمام الآية على العاقبة أني بعدت حديثي بكاء وسليته اليك ، وإنك العاقبة ، قيلت
 بيته ، فجار أن يتصلب طاهر حصناً عن العائب .

ولو كان أمر صاحب المبدأ المودع أن يرحى عبده بديه ، فم ، رهته ، وقضيه
 لربهم ، فصلت في يده ، وصده صاحب العدد ، وكذا صاحب الزبي ، والقانون فوق
 صاحب الدين ، ويرجع عائب على المطلوب بديه ، وله يرجع الأمر على الأمر
 شىء ، وقد ورد ، أنه - مع - لأنه ، أنه - مع - كذا ، أنه ، في ما نفع لخصه بطريق
 الخصمه ، ودون ما من في دمه ، يطلب . وله جعل إليه به المودع ليو حد حساب بحكم
 كصحيح

ولو كان الأمر من رهنه ولم يمس له ، والله به بقا يلون ما عيشته .
 في تمام الأمر البيه على أنه فصل الطالب ، وما من عدد لقى به هو ، لا يتم على الدين
 على المودع ، ويرجع الطالب ، هو ، عاله على المديون . له بكر العصب ، على الأمر
 قضاء على صاحب ما يستحق ، وفيه والقى ما ذكرنا في ماله البيع

١٦٥٩٢ ، ورد كان له حرج على رجل ألف درهم ، فقال المديون لرجل ادفع
 لي هذا المخرج ألف درهم ليصحب من الألف التي له على غنى أني من من كان الألف
 التي تدفعها حتى دفعها اليك ، فقال المأمور دفع ودفعه بذلك الأمر ، وكذا
 الطالب ، فإن القبول لول الطالب لإكراه الاقتضاء ، ويرجع المأمور على الأمر بالألف

ولو كان مديون كان به ادفع لي فلاح ألف درهم ، من ماله المرق له على
 على أبي حنيفة ما يدفع به ، فقال المأمور دفع رهنه لأمر بذلك ، وكذا
 الطالب ، وحقق ، مع ، أن المرم دونه لم يرجع المأمور على المرم

والذين أن في المصلح الأول ، الأمر يتناول مطلق المدعى ، لأن في قوله ليصحبها ليس
 حصه ندفع ، ولا يصير ، له ، هو ، حصار عما يصححه المدعى به ، لقى الأمر بالمدفع

هذا التفسير كتاب الأمور كغيره ، وليس للتكثير أن يمنع عن إرادة المال إلى التكثير له
 حتى يرد التكثير منه ، وأما أن لا يكون التكثير له دين على الأمر ، أو يكون للأمر ديناً
 على التكثير ، وعني هذا لا يعتبر بكون التكثير له أو كونه بالضرورة ، وليس للمجهول أن
 يمنع عن تسليم الدين إلى وكيل لطلبه ، فإذا كان الأمر حاصلاً ، كان الأمور خيراً
 للأمر ، عنه أن يمنع من دفعه إلى المكثرون له استحقاقاً بغيرهم جميعاً ، لأنه متى كان
 خطب الأمر صار كغيره على ما مر قبل هذا ، ولتكثير أن يمنع عن تسليم المال
 المكثرون به حال حصر الأمر به ، إذ لا يلحق المكثرون به بهذا الأمر ، لأنه يمكن
 أن يدعى من المكثرون عنه ، ومن له أن يمنع من التسليم حال حصر الأمر ، لأنه يمكن
 المكثرون له بهذا الأمر ، إذ لم يكن الأمر بحصره بالأمر ، فليس ذلك في حصة
 ومحمد ، ليس به أن يمنع من تسليم ما يخص إلى المكثرون له ، لأن على هؤلاء أن
 يكن لهم الأمر ، حيث الأمر بغيره كغيره ، لا من الأمر ، وهذا يمكن به
 الرجوع على الأمر والأحصى عنه ، وقد ذكرنا أن « به طبع الكلول على التكثير
 الامتناع عن التسليم » و « له نعم »

١٥٩٩ - وادعاه الرضا لميرزا - كفلت لك عيني فلان، وسمي الكفيل له يدعى عني، المكفول به سدا، فكفاله جترة، ويجعل في حق الكفيل كائن حضور الكفيل مدسوس، احكم مسسح عليه لطلب، فتكون الكفالة واقعة بهن مستحق على الاصيل في دعم الكفيل والمدين، وكان يتركة ماله من من وجاه باب، والكفيل عنه بغير ماله، صاحب الكفالة - ان لائق والحق في دعم الكفيل والمدين، فذلك حاسم لطلب الكفيل بدسوس اني خاصي - ففعل الكفيل انه لا حرة من الكفول به، فتقاضى لا يفتى في فربه، وبأنه بالكتابة

١٦٠٠ - وادعاه لطلب الكفيل بالمهر - يدري من من خاصي، فهذا بهراره بالنسب، لانه امر براءة استقلاله من الكفيل، وانما هذا طالب، وذلك يكون بالتسليم، وقد مر عليه في الكفالة مائة

١٦٠١ - وقد كفل دعي اليك عينا لنسب نفسه من رضى، فدفعه الكفيل الي ورتد اليه، لا يهرؤا كان في امره كذا، وادعاه لم يكن في امره كذا، يرا بالتسليم الى وارتد اليه، استجبتا

١٦٠٢ - وقد كفل رضى لرحلين مدسوس وحلي، وصممه الى احدهما لا يداعى كفاله الآخر، وكذا ان كان وصي، فتقع الكفيل الي احدهما لا يبرأ عن كفاله الآخر، فذا حصص الكفالة بينهما؟ لا يهاجر حكمي الله قد كادالكبر، ولو كانا مالكين، ودفعه الكفيل الي احدهما لا يبرأ عن كفاله الآخر، كذا هذا، وهذا الخراب عندهم حصصا، ان كان لمدسوس عينا لى يوصيه ان احد الوصيين يهرؤا بالتصرف، لأن هذا من نسب بهما مدسوس، فلا يهرؤا احدهما به، كذا لى بهما عينا من مركة البيت - مع ان حدهما لبعض جميع النسب، لا يهرؤا الشورى من حصة الآخر ولا خلاف، وانما مدسوس في رضى، ان من وجب للمير لا يهرؤا

١٦٠٣ - ادعاه كفل بوجه حل على آفة بهر بواب به عدا، فعليه لائق اني له عليه، فتكفاله حاضرة عمر بهر به، ولو كفل مدسوس به، ادعاه ذلك على آفة من يوصيه به، فعليه لائق اني له عليه، فلم يوافق به لا يهرؤا به، ولو جه في ذلك فن يعمير الكفاله بالسود عرف بخلاف القيسر المشاهير، والساد يعمرونه تعليق

لأنه ملك ما في دمه بالزواج، ولو كان كمثل رجل يبيع امرأته الأصيلة^(١)، موهبات الطلاق، وانصرفت زارته، هل له أن يبيع النكاح؟ من كان كمثل مأمور، المطلوب شرط براءة المطلوب ثم يكره لمطلوب مبيع النكاح، لأنه لو اتبعه، وحدثت ما كفل به، كان للنكاح أن يأخذ منه ما به، لأنه كفل بأمره فلا يجبه لأحد، وإن كان يعبر أمره، فإنه يبيعه؛ لأنه لو اتبعه، وأخذ منه ما كفل به لا يكون للنكاح أن يرجع عليه بماله؛ لأنه ما كفل بأمره، فبيعه لأحد، بخلاف المسألة الأولى، وهي ما إذا كانت الكفالة من غير شرط براءة المطلوب، فإن مالك إذا مات لطلب، وأجرت وارث، لم يطلب النكاح شيء، سواء كان النكاح أمراً لم يعبر أمره

والعرف أن مبيع من مبيع النكاح في المسألة الأولى براءة النكاح، لأن المطلوب قد رجع من البيع له ورثته، وبراءة الأصيلة موهبة به النكاح كمثل مأموره أو ممر أمره، وبراءة يحصل مائة مائة النكاح، فما في المسألة الثانية مبيع من مبيع النكاح ليس براءة النكاح، لأن النكاح شرط براءة الأصيلة حبيب، وبراءة الأصيلة لا موهبة براءة الحبيب، بل له، حسب ذلك ما يجب من محاولة أصلاً، لأن لأصيلة برأيت الأقوال، وإذا كان براءة الأصيلة لا موهبة براءة الحبيب، كذا الذي ذهبنا في دقة حبيب، فحدث أن المطلوب ما عيب إلا أنه دفع من الأخذ حتى كفل مأموره، عدم الفائدة، وإذا كفل يعبر أمره، قال أحد ههنا عني ما مر، فلهذا الترقا

هذا الذي ذكرنا يد صحت الطلاق، والمطلوب والزينة، صحت أو صحت النكاح، والنكاح وادع، من النكاح به أسى المال، وهل يرجع علي، لمكفون به؟ ينظر إن كان كفل بأمره يرجع، وإن كان كفل يعبر أمره لا يرجع، وكان يبيع أن يرجع عليه سواء كان كفل مأموره، أو يعبر أمره، لأن النكاح مما ملكه الله، الذي يجب بكفالة، إنما ملكه بسبب الإرث، لأن له كان يملكه، وإن لم يكن كفلاً، وإن ملكه بسبب الإرث لا بسبب الكفالة، كان عليك بهاء سبب الإرث، وهو كفل، ولعليك بهاء سبب الإرث، وهو ليس بكفل بهاء، وبه الملكة سبب الإرث، وهو ليس بكفل، أليس به يرجع

(١) حكاه في طوط، وكان في الأصل شرط براءة الأصيلة ثم شرط براءة الأصيلة، ثم صحت الج

(٢) حكاه في حروب، وقد في الأصل - ربي ولونه

اختفاء، والكفيل، يدين بجبر على الألف

١٦١٧ - وفي الغنى رجل له على رجل ألف درهم وكفيل بها كفيل. صلب للظروب، وكسب الكفيلة بأمره، وتركه المظروب ألف درهم لا غيره، وأحد اطلب ذلك من تركته، وأحد من التكفيل شيء آخرى، ثم قال: التكفيل المظالم قد وجب لي على المظروب ألف درهم من ألف أحاصك، سب من ألف انتهى من تركه المظروب، حال لا يحاصه^١ لأنه لو أخذ منه شيئاً، يرفع هو عليه بذلك حتى يسترى دينه، فلا يصد لأحد

سئل الشيخ القاسم الإمام شمس الإسلام محمود لأورجدي عن حال لغيره من جهة تركه لفلان، فهو على، لا يصح هذا الضمان، لأنه لم يذكر القصور له، فإنه لم يفسد فهو لئلا، وهو مما فصل اعتلج لك بع فيه، بعشهم قالوا: لا بد من ذكر لك من الضمان نصحه الضمان وهذا القفل يقرر أبه^٢ لا يسمى رجل على غيره ما لا يجب العدمان من، حل، لا بد لهصة الدعوى من، يقرر صحتي. وبعض من بعضا قالوا: لا يسطر ذكر لك وذكر محمد مسائل من على أن ذكر لك ليس بشرط.

عن جملة ذلك ما ذكر من سماعه عنه من موافق. إذ قال لرجل تخيره. فإن جنى عليك فلان، فإن كعب بعته، فقال ذلك الرجل بعد ذلك: قد جنى على فلان، فادعه إلى، وأنكر الكفيل ذلك، فأقام الرجل بينه على فلان بالحد به عنه، فهذا جائز. والكفيل حميه وانقضاء، ندد على الخلق. ولا يصاد اليه عنه، فقد جاز هذه الكفيلة مع أنه كفيل لم يفسد أن كفيل بنفسه لك

١٦١٨ - وفي موافق من سماعه أيضاً. إذ قال الرجل بغيره: يؤثم يعطيك فلان، لك، فهو على، وهذا جائز، وإفراط. يؤثم معه لرم الكفيل، قالوا: قد جاز هذه الكفيلة مع أن الكفيل لم يفسد على لك

١٦١٩ - وذكر من الخلق لصغير^٣ لما كان من رجل على رجل مائة درهم.

(١) مكافئ الأصل، وكان في روم. انقضاء

(٢) حكمه في الأصل، ومن روم لا يحاصك

یہودی انجمنوں نے، ولا کھٹ ما ایدالم بکے بعد سبار

۱۶۳۶: رحل کسل بکسر و جل توختن ماسره. ف از حصه آن بهخرج می
نماید. و منی از کار صحابه س حلی. و غیره تکمیل آن بهجه. و از هم یکی ضمیمه ای
آجا. و بعد از بطلبه حتی بهضمه. و این بقایه المال از پیشانی

۱۶۶۴- زاد کربلای علی رحیل حسن علی، طبیب و اندیشمندان
 از علماء کمال، میر محمد الرایس نه ذلک، و ذکر فرستنی از او ذلت

وهذه ابنة حبيب مسوى من القلع الكفيل بالدره من القوم ثمة للمفتوى
ذلك على الثمن المرحل اربع و ذكر القصر انتهى حسام الدين " من اديب الزجل
لو احدث القاصي كعبا من احصم لدره يريه ان يقب لا معه استبدالاً به ان اطلب
الكعب بعدها عند راده الزوج سمره فان هناك القاضي يا حدمه كعبا بنفسه سمره
قد اتي يوسف استعاضاً به بهي، فكذلك هي حاتم اديب فان والمدي هي عساة
انصقة على قول أبي يوسف، على سائر اديب لو اتي محب بدنت كان حكاماً
فمناس

[illegible]

١٦٦٣٧ رد له من الرجال رجلا ألف درهم، وحديث كميل، مصالح المصنف
الطالب علو غيره دسبر جرد، إذ مضى له ثاني حي الفجسي، كما مر صريح المصنف
نفسه، وهذا لا بالكفا وجب دهر الطالب على المكمل، وترك المكمل عن نفسه
معرفة المكمل منه، مقرر المصلحة مع المكمل، كما يجوز مع المظارف

١٩٦٨ وده من مذ القابوس الفصل جمع النكس على فكموه
بالنكس؛ لان النكس بهذا التصح مثل ما في دسه فيعتبر له منه مالا ١٠٠، لم تكن
لكد حـ - الحـ هـ على مانه درهم، تأداها ويرجى على مكسود به الامام

فروهم لان الكثير من يمد يده جهرا، اذ لا يتكر أن يجعل هذا التصرف مبادلة
 لأن مبادلة الألف بالياء لا يجوز، فيجعل استيفاء للصحة، ويرى الكثير من التسمعات:
 ولو أراد من الكل، لا يرجع التكميل على المكمل عنه بسوء، ولو سوي من التكميل
 الكل، ورجع على المكمل عنه بالكل، فوذا أراد من البعض، وسوي البعض، يطلى
 لكل بعض حكمه

فإن قيل: لو كان ما استيفاه للصحة، وأراد الكثير من التسمعات، يجب أن
 يقدل من الطالب أن يرجع على المكمل عنه بالتسمعات، لأن ما لا يكتمل لا يكون
 يراه لأصيل

الاجابة: لو كان في الصحيح من يجب أن يرجع بحرف دون نحو، ونحو
 بدون الحرف، واستيفاء، فلو لم يحدث بمرله قوله: عجزت بدرد غني، والمالك
 هو تجوز بدون معنى فإنه يرجع على الرجوع على المظن «...» ما، هذا نظير
 ما إذا كان العيب قال: سويت لك مئة، وأمر أنك، ولأصيل من التسمعات، هذا
 إذا صالح الكثير مع الطالب، فلما ان صالح الكثير مع المكمل، سوي قد يؤدي
 التكميل إلى الطالب بعبء على عشرة فليس، فهو ماضى به لا بالكملة وحده
 لتكميل حين عني المكمل عنه، ولكن موجلا، وانسح من ليس المرحل جائز، وكان
 مائة هذا الصحيح أن الكثير لو أدى إلى الطالب مئة ألف درهم، لا يرجع على
 المكمل عنه، ويرى الطالب عنيهما على حاله، ودون أن يطالب بهت مائة بجمع
 الألف، فوذا، أحد من المكمل عنه ألف درهم، كان المكمل عنه أن يرجع على الكثير
 بألف درهم لأن مائة المكمل أن يرد المفسر شيء أحد، أما به الرجوع على التكميل
 بألف درهم، لأن المكمل عنه مائة الألف التي وجب لتكميل من دسه بالمكمل بهذا
 الصالح، فيجبر به لو ملكه لأداء، بأن أدى إلى المكمل ألف درهم، ثم أن الطالب أحد
 من المكمل عنه ألف درهم، ليس أن المكمل عنه يرجع على الكثير بألف، فوذا
 إلا أن يشاء الكثير أن يرد الدين شيء اثنين، فيجبر لا يكون بتكميل، به الرجوع
 بالألف: لأن من مائة التكميل أن يكون بتكميل عنه، إنما سترتيب مائة ألف درهم،
 وإذا أخذت عشرة دنانير بحكم الصالح، ومضى المديون على عيونه والإعصا
 والتجوز، ولو وصيبت يده ربحه أن أصلح الطالب، أقل من ذلك، فوذا ثبت أن

كتاب الحواله

هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول:

- الفصل الأول في بيان وجود الحواله وحكمها شرط صحته
- الفصل الثاني في بيان أنواع الحواله
- الفصل الثالث في بطلان حواله بعد وقوعها صحيحه وعدم بطلان
- الفصل الرابع في دعوى دعوات عليه أن المالك من ثمن حجر أو ربه
- الفصل الخامس في التصرف بصوره الحواله
- الفصل السادس في حواله وانكساره وقرعها فيها من المنطوق وعبر ذلك
- الفصل السابع في حواله التي يحتال بها على التكفيل أو على لأصبي
- الفصل الثامن في البين والشهاده في الحواله
- الفصل التاسع في منه ثاب

التفصيل الأول

في بيان وجوب الخوالة وحكمها وشرط صحتها

١٦٦٦- في باب وجوه في الحسني عن أبي حمزة ووجه آخر له انه يقول
الطوبى لرجل ابرى ريدته حين دعا عليه يا ثعلبة قد ضمنت له، يعقروا نعم قد
ضمنا له، لو بدد هناك بضمطوبه حلي على خلافه، قد دنا نظرنا له
عني فيصيب، وبقول الطوبى انصحب عني، واما ما يروى في
الرجل انصحب عني على خلافه، لا، وهو عيب يروى، ومن ذلك ان يعقروا العرج
لأنه لا يمشي، والله اعلم بالصواب، فيقول صاحب النسخ، ويقول آدمي
أما علم صاحب

[illegible]

وہی صبح برپا ہوا اب الہی جمعہ کی گھنٹا اُٹھنے پر مہمان (میں) علی عکس
مذکورہ رہا رفتہ رفتہ اتر رہا تھا لیکن میری ساری باتیں وہ اُلٹے اُتر رہے تھے
محمد رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم نے یہاں سے کہا تھا کہ کتاب اللہ اللہ تعالیٰ محمد
یتولہ صلی اللہ علیہ وسلم پر ہے۔ مثلاً یہ خدا کی کتاب ہے جس پر محمد صلی اللہ علیہ وسلم

التي من دمه المحل إلا أن المحتال عليه قيسا يؤدى يؤدى عن المحل لا هي نفسه، ولهذا
كان له الرجوع إلى أدى على المحل، وهذا المعنى يوجب بقاء الدبر في المحل، لأن
الأداة عنه ولا تدين عليه لا يكون، فمحتال بالأسيرين محمول المبالغة التي هي من نتائج
الدين وأثاره هي دماء المحل عملا بالحوالة، وعين الدبر في دمه المحل فيكون القول
عنه عملا بالأمرين بقدر الإمكان

وأبو يوسف يصرح بأن الحوالة للثقل، وقد أضيف إلى الذين، فأوجب تحويل
التي عملا بحقيقة اللفظ، ويمكن جعل المؤدى عن محل مع فعل التي هي دمه
المحل بيانه، أن الحوالة وإن جعل الدين هي دمه المحل، ويرى محل في دين المحتال
عليه، لكن برأيه موقفه أي حمة موصى المحتال عليه مطلقاً أو حوالة، وحقيقه
على ذلك بالانقضاء، أو بنفس المعنى إليه عند أبي يوسف ومحمد، وبأن المحتال عليه
يعمل له المرأة مودة، فإن كان المحل يستند بوج برأيه مودة، يحصل منه أمكنة جعل
المحتال عليه مؤدى عن محل، فلا ضرورة إلى ترك التمسك بحقيقة اللفظ وإبقاء الدين
في دمه المحل

وأورد محمد في الكتاب مسألتين يحتاج بهما على أبي يوسف إحداهما أن
المحل إذا أدى دين المحتال له يغير المحتال له على القول، وهو فعل الدين من دمه
أحرر المحتال له على العبر، كما لو أدى أجنبي، وأبو يوسف يعتبر عن هذا ويقول:
المحل بالحرارة، ويرى عن الدين ولكن برأيه موقفه، بالأداة يستند برأيه موقفه،
فكان ذا حظ في هذا الأداة، فلا يكون متطوعاً

المسألة الثانية أن محل لا يصلح وكلا في المحتال له بنفس الدين من المحتال
عليه، وإنما لا يصلح وكلا لأن الدين باقي في دمه، فهو بالتقضى يعمل لظنه يتغير
معد، والإنسان فيها يعمل نفسه لا يصلح وكلا، وهو يوسف يعتبر عنها، ويقول
بمحل لا يصلح وكلا من المحتال له يتغير التي من المحتال عليه، ولكن لا لأمه
يعمل لنفسه بتغير دمه عن أصل التي، فإن أصل الدين انتقل عنه، ولكن لأنه بالقبض
يعمل لنفسه باستئذانه برأيه مؤداه لم يستفداً لمحل الحوالة

وبعض مشايخنا سألوا عن حروفهم أنه لم ينقل إلينا عن محمد نصاً

أو الحكومة ليس مقادير أو لغير المقربين، ولا في مصلحة يدكر في العتبات أحكامها
صغيرة، ويحتمل ما قيل في حق بعض الأئمة، من جعلها في المظالم،
ويحتمل ما قيل في حق بعض الأئمة، من جعلها في الدين وعبادة جمعة، وهذا
لأن عدم جردها عن بعض الناس، وأما الذي يوجب على المظالم لا
غير، لأن الحكومة، حين معنى، لا يرق إلى ما يوجب في غيره من غير أن يكون الدين
الذي يوجب له، وهذا هو معنى الأجل، ولعل ما قيل في المظالم من موافق
الاحتكام، فاعتبر منه في حق بعض الأحكام، فقال لا يصح إيراد الاحتكام له الجدل
في الدين، ولا يصح إيراد الدين، واعتبر مناهي من بعض الأئمة، وقال إذا
أنتج الجدل بين محذور، فاعتبر منه في الدين، ولا حل عند الدين، فإن
إيراد الاحتكام له محذور، فاعتبر منه في الدين، وهذا ليس من المحال عليه بوجه
يرد كهيئة الدين من الكفر، وإرادته كمال المحذور في ما هو دين، وهذا جسد
كل الإيراد، واليه في حق الدين، غير السداد، ويرد بوجه من حق الدين

وأما ما قيل في حق من لا يحل له، فاعتبر منه في الدين، وهذا ليس من المحال عليه
على العمل عليه، بل لا يمكن أن يكون محذوراً، لأن الدين يتصل به في
المظالم، وفي الأمية، ويكفي له في الدين، وهذا ليس من المحال عليه، وهذا ليس من المحال عليه
في صحت الجواز من غير ذلك، محذور عليه يتصور بوجه من غير وجه، وهذا لا
يحتوي ذلك من غير ذلك، وهذا ليس من المحال عليه، وهذا ليس من المحال عليه

أما عند أبي حنيفة ومحمد، فلا يشرع في صحة الكفاية لئلا يسهل صحة الجواز
في إخراج ما في الكتاب، وإرادته إلى إرادته، أي يوجب ديناً يفرق بين جوده
والكفاية، وتكون له لا يشرع على المذهب في الكفاية، وهذا ليس من المحال عليه
مطلوب، فلهذا لا يشرع في كفاية من غير ذلك، فصل ما قيل في عدم كفاية
معرفة الدين، لا يشرع في كفاية من غير ذلك، وهذا ليس من المحال عليه
الصحة في كفاية، وهذا ليس من المحال عليه، وهذا ليس من المحال عليه
شرط لصحة دين، وهذا ليس من المحال عليه، وهذا ليس من المحال عليه
من الدين، وهذا ليس من المحال عليه، وهذا ليس من المحال عليه، وهذا ليس من المحال عليه

ماشرم قضاه ديه من مائه ، قصه كماله كعل عنه خير امره ، و برى الذى عنه الاصل
 كخافى اذباله بالامر لار الموجب بالمراده تحويل النهر من دمه من عنه الى غيره ،
 وذلك لا يوجب الفرق من الامر وعدم الامر ، فون ادى انا ، لا يرجع بذلك على ثنى
 عليه الاصل ، لانه قصص ديه ، وراهده ، وبرى ثنى عنه الاصل ، كخافى المحلقة
 بالامر .

المصنف الثاني في بيان انواع الحوالة

١٦٦٤٢ يجب ان يعلم ان الحوالة نوعان حقيقيه ومفيدة فالجواب ان يقيد
للحيل الحوالة تدبير الذي به هي المحتال عليه، او العيب الذي به هي المحتال عليه
المصنف او تدبره، ومفيدة ان يطلق لحيل الحوالة خلافاً لبرئته [سلاً] ولا
يقيد بها بل عيب الذي به هي محتال عليه، ولا يعلق الذي به هي به محتال عليه، او
يحيل على رجل سس به عيبه دين ولا له هي عيبه عيب، وبه عيب نوعين ايها حالة
ومؤمله

وأنه المظلة فانه من، ان يحيل المئونة الطالب على حتى بأنه، ذرهم، فيجوز
ويكون لا يثبت عيب، محتال عليه حالة - لأن الحوالة لمحوصل الدين من لا يحيل، وحقاً
يتحول على نفسه التي كانت على الأصح، وكاتب في الأصل حالة، فتتحول إلى
محتال عليه حالة أيضاً وليس مستحال عيبه أن يرجع على محيل من ان يودي، ولكن
بأنه لو لم، فعدلاً بل لا الأصح، وإن عيب كائن له قد يحبس الأصح حتى يخصصه على
ذلك كما هي الكمين ويد أوى رجوع على محيل بما أدى، وإن برأ محتال المحتال عليه
من الدين، فمحتال عليه لا يرجع على المحيل

١٦٦٤٣ وقد ذهب البعض من المحققين عيبه، رجوع محتال عيبه على المحيل إن
لم يكن للمحيل عليه دين، وقد كائن للمحيل عليه دين نقاصاً، ومصدر الجواب في حق
محتال عليه كجواب في حق التكميل، فإن احتال عليه دين محتال به، وإرادته
يرجع على المحيل، لذلك محيل كائن في عليك دين مثل ما نصبت عيب، وفان المحتال
عقبه - لم يكن دين، فالقول قول للمحيل عليه، وإن كان به يرجع على المحيل
بأنه مهم التحيل سببه به كان به عيبه دين، وهذا لأن حوالة، حيث تصح إذا كان
للمحيل عليه دين، ليرجع، ولم يكن استحقاق عليه دين كالكفالة، فإن الكفالة كما
صحح إذا كائن عيب الكمين دين يصح إذا لم يكن عليه، فلهذا المحتال عيب على المطولة،

لا يكون يدان^١ ، فلهذا ليس على منعه وتحليل ، وإن لم يوجد منه إقرار ، كذا التحليل
مذاعاً على احتمال عدمه ، ولتحليل على ذكره ، فكونه يكون موافقاً مع ما ، وهو عدم
الاحتمال على أن لم يثبت فيه ، ولا كمالاً ، لأن عدمه محال ، فقد لا
للتحليل ، في معنى الدين ، أو المصلحة على حسب ما تضمنه من دية تحليل إلى
عدمه ، فاحتمال عدمه بعد طهارة الدين على جهة تحليل فيه ، ولم يسم به هذا المصطلح
وإن التحليل فيه ، ولم يثبت ما لا ، ولا كمالاً ، لأن عدمه بعد المصطلح ، أو غير الم
الحال ، فيصير به التحليل^١

وإذا جحد صاحب هذه الحقايق، ولم يمكن تبيينها بحقيقة على ذلك،
 حجتاً حتمية عليه فذلك هو ظاهر الزاوية يعود اليه في حينه، وفي محله
 من أي حجة أنه لا يعود، وإذا طسدت القضية، وأخرجه بقضية أخرى
 فذلك هو من أي حجة وأما يوسف ذو، لا يعود يدين إلى دمه الحليل،
 على قول أبي يوسف لأخر، وهو قول محمد، يعود، أو ما استأجنت عليه وبذلك
 يتخلل عن التحصيل عليه نعم بأنه، لا يعود يدين إلى الحليل إلا لأنه يدين
 يورث عنه، وبذلك لا يعود يدين إلى غيره، ولا يورثه غيره، ولا يورثه غيره

ولم يأت به حال جديد. ووقع الاختلاف بين الخنزال له وسجين، فطلب الخنزال له
 بدمعته، وعاد يسبي إلى الخنزال، وقال له: لا، بل ما ملأني. فله بعد اثنين
 إلى، فذهب هو، البحت. له، لأنه ممسك بالاحياء، فإلى المقر احسن من سي آدم، وعلى
 الخنزال اسمه.

عالم قبل امتحان به سسک بالاخص به معنی خود الدیر. من به انجیل معنی
والانجیل بدعو می است به پتر دت معنی و تعبیر می است مادی و الإنکیز المعنی لا
لصمود، هاد کدیم نامی معنی اوصی فقیر است دلاله می است واحد می می خلاص
و من - انجیل، و قال ورثة الموسی است علی جمل قول بوردی، و ان شای معنی له
معنی کانه هو الاصل الا، به معنی، خانه به معنی لا سسک علی الزیة، والوریة
بکرون دلت

[illegible][illegible][illegible]

١٦٦٤٦ - و هو أن رجلاً أحبال رجلاً علي رجس نالغ فذهب إلي سدة ثم إن المحتالين عليه ذلك الأجر ، وجعلهم حلالاً ، كان ذلك حاداً لأن لأجل حبه ، فيسقط باستقامته ، فلو أنهما لم يكن به أن يرجع عن التحليل قبل مضي السنة لأن إسقاطه إما يظهر في حبه لأجل من الأصغر ، وقد مر حسن هذا من حق التكلم مع الأصغر

١٦٦٤٧ - وقد أحبال الرجل بحال لانه وهو صغير إلى أهل ، ثم يحرق ، ضد أطلق الجواب في هذه المسألة إطلاقاً وذكر في موضع آخر هذه المسألة من غير ذكر التأجيل . وقال إن كتاب الناس أملاً من الأول يجوز . وإنا نطعن هذه المسألة فكان الأصل لأنه ليس للأب أن يحل ذنب الصغير لأنه لم يورثه وقت ، فيحتسب بالإير ، مؤبد ، والآب لا يملك ذلك ، كذا هو

هذا إذا كان ذنبه الصغير لا ينفك الأب عما إذا وجب عليه الأب . فاحبال بما إلى تحليل ، لأنه يجوز على أبي حبه وسحمه ويضمن ، وعبد أبي يوسف ، لا يصح ، لأنه يملك الإير ، عنده ، ويضمن ، وعند أبي يوسف لا يملك فكذا لا الاحتياط ، وهكذا الجواب في الوصي ، أما الخوف في الوكيل بالافضل في الوكيل بالافضل من أبي احتال ، إذا كان ، لو كان فرض إليه أن يرى حراً ، وقد لم يعرض به الوكيل ثم يجره لأنه إن عرض له أمر خاص ، وهو المدعي ، فلا يتفق وكانه إلى غير ما أمره ، وهذا إذا كان وكيله يتقصص ، فما إذا كان وكيله يتقصص ، فإنه لا يملك على الاحتياط ، فهذا احتال رجل يحل على رجل ، ثم إذا المحدث عليه أحباله على آخر إلى جن من ذلك أو أقل أو أكثر لم يملك له أن يرجع عن التحليل حتى يقضي الطائفت مائة ، لأن ما حلوا له لم يصح الطائفت مائة مائة ، والمال يعرف من العدة ، بأن تصح الحمة إن كان من المحتالين عليها

١٦٦٤٨ - رأينا حواشي لفظة فوجدنا أنها مفيدة بالعبر التي هي في هذا المحتال عنها ، وعقده به من الذي على المحتال عليه

وأما لفظة بالعن ، هي في هذا المحتال عليه بكونه رجس به عند رجل كلف درهم وديعه أو نصيباً ، وعنى صاحب الوديعه لو جن ألف درهم دين ، أحبال صاحب الوديعه الطائفت على مائة بالالف على أن يعطيه من الألف التي هي له عنده وديعه أو

فانما هو حب الخروج منه، وحصار من غير ماله وحده، مساوي لغيره، وان وجه الافاء من الحال على بعد من - مجر - لان الاداء يجب ان يخرج للمحتاج عنه حكمة بالحوال، والحالة كسب في حب الصحة، وكذا فيه حب الصحة، فصار مبالاة بالانسان من جهة من جهة الوجه

١٦٦٥- واد كاتب الحواشي عليه بالألف التي هي رابعة بحسب عبد الحنف.
عليه، فلم يدع بحثاً عنه لألف إلى الحنف له حتى مرض، فحبل، ثم دفنها فيه،
ثم مات بحبل وعينه بوز خضراء، ولم يدع إلا ما سوي هذه الرابعة، فلا ضمان على
الحنف عليه، لأنه من ستم لأمته إلى من أمه الثالث تسبها به، وبعد ما للحس
اليد كوا الحنف له بعد بعض، لأن القصر من حالف، بنت، بنته، أم الحنف له
استوى دية من حالف مال، فحبل، في مرض موته

ولم كان لمحال عليه عيس الوديعة، واعطى المحال به من درهمين بصفة القياس
أن يكون مبرعاً في ادنى وتكون الوديعة له مرة شحيل، وفي الاستحسان لا يكون
مستوعفاً وله لا يساراً غيره، المحال في تركه = روجيه بغيره = دى وهذه لغة في
مسألة التوكيل في الدار، أو المأوى، أو دفع مال عبداً، وعنده مال، فقول: هناك القياس
لا يكون مبرعاً، وفي الاستحسان لا يكون مستعداً، وعلى هذا القياس والاستحسان
التوكيل بقصد العبد 1.1. نصى لئلي من مال بصفة في يده مال، فقول: وجه القياس
في قصص جيب: 'لاهر من مال بصفة بغير أمر، فغير شرط كذا في عدة الآراء أصلاً

وجه الاستحسان ان الآدمر اذا جهل دلالته لان مقصود الامر حياضه بيده لا ان مقصوده مراده من النهر ، ومقصود الكفاية اني اجهله ، رضى عن هذا نقضه لا فرق بين الآدمر من دار هه الموكر وبين الآدمر من دار تلكه .

١٦٦٦- حصل حصول علي رجل أي علي الخوالة من أهل دافد درهم علي في
 بعضهما من داره هذه ، ثم تم عقد هذا زواجه دار بنو فم الخوالة أو عيده
 بالخوالة حاتم ، ثم في بعد ، بن ما بعد علي الخوالة ، بن أبي يود ، وأمر أبو
 علي ، أنه من بين عبد نجا بن عمر لحنيا ، والفرق أن من بعض الأولى الخوالة

ألف و هم دير على أن يذهب من الألف إلى المطلوب عنه . سم ن المحتال له أبرأ
 المحتال عنه من ديه ، صبح الزيرى ، وكان للمحتال أن يرجع سبي المحتال عليه بعيه ،
 ولو وهب المحتال له دينه من المحتال عليه ، فهو مات المحتال له ، وورثه محتال عليه ، لا
 يكون للمحتال أن يرجع على المحتال عليه عليه ، ولفرق سبها أن الله من أساب
 املك . والإرث كذلك ، ألا ترى أن المصوب عنه لو وهب المصوب من المصوب ملك
 العاصب ، وألا ترى أن الخوالة إذا كانت على رجل لا ربي بالمحتال عليه ، وهب المحتال
 له الدين من محتال عليه ملكه المحتال عليه حتى كان له أن يرجع على المحتال ، معلوم أن
 الله من أساب الملك ، فملك المحتال عليه ما من ديه بالهبة ، فيعتبر في لو ملك بالأداء
 ولو ملك بالأداء لا يرجع من بين عليه دينه لو يرجع عليه بديه ، كان بمحتال عليه أن
 يرجع على ذلك ، فلا يلهي الرجوع أما الزيرى . فليس من سبب ملك بدل على عكس ما
 ذكرته ، فلم يملك المحتال على من هب له المحتال له ، وهو الشك في الدين بمحتال ، فيبقى
 دين للمحتال في ديه المحتال عليه لا شاقيل . وكان له أن يرجع بدلت عيه

واستشهد محمد بن الكذاب بحكمة الكفالة ليهما من الحساسة الخوالة ، فعلى ألا تولى
 ان الذين لو أمر مدويه أن يكفل عنه لصريحه حكمه وكند على أن يردى قتاله عليه من
 الغير ، فكيف ثم إن المكفر له أمر المكفر عن الدين ، كتاب يستكمل عنه أن يرجع على
 الكفيل بدينه ، ولو وهب المكفر له الدين من الكفيل لا يكره للمكفوف عنه أن يرجع
 على الكفيل بدينه ، وف لنرد إلا كالمثاق.

٦٦٣ - دوس من الخوالة مظهر أمر الأصيل ، وتولى له وهب له ، أو مات المحتال
 له وورثه المحتال عليه ، فإنه لا يرجع على الأصيل ، وهو مات المحتال له وورثا الذي
 عليه الأصيل ، كان لندى عيه لأصيل أن يرجع على المحتال عليه ، لأن بالإرث مستقيما
 لورثته على المدال عنه ، وأما الخوالة هو الرجوع سبي بمحتال عليه حال حياته ،
 فكذلك الخوالة بعد ديه ، بخلاف ما إذا كانت الخوالة بأمر الذي عيه الأصيل ، ويأق
 المسألة محلها حيث لا يكون لندى عليه الأصيل أن يرجع على المحتال عنه

ولفرق أن الخوالة بأمر بوجه الرجوع للمحتال عليه ، فلو يرجع للمحتال على
 المحتال عليه بحكم الإرث يرجع للمحتال عليه على المحتال بملكه بحكم الكفالة ، فلا يبرد

الرجوع، أما حوالة يعبر أمر فلا يجوز الرجوع للمحال عيب عدم لأصل، ولو رجع
الأصل عليه يحكم الإرث، لا يرجع هو على الأصل يحكم الكدالة، فكان الرجوع
مفيداً

ولو كان المذكور الحوالة كدالة، بأن جعل رجل من أهل لم يمه بالثمن بوجه يعبر
أمره، ثم مات المكفون له، وورثه المكفول، لا يرجع على المكفون منه، بخلاف ما إذا
كاتب الحوالة بأمره، لأنه ملكت ما في حقه بالهبة، فيجب له أن يملكه بالأداء، وهناك
الجواب من هذا الفصل، فبهذا كذلك

ولو مات المكفون له، وورثه المكفول منه، فمكفون منه لا يرجع على المكفول،
خلاف فعله، وهو، والعرف أن المكفول لا توجد برأه لأصل من المال، فملك
الأصل ما في حقه الإرث، فببرأة الأد هي ملك ما في حقه يرث، ويستطعمه، وإذا
برئ الأصل برئ المكفول، فكيف يرجع ملك، ذلك المحو لا يجوز برأه الأصل،
وبالإرث يملك ما في حقه المحال عليه مورثه، ويقوم مقامه في المصالة والاستعانة، إذا كان
الاستعانة مفيداً، وقد كانت الحوالة يعبر أمره، فالأصل مفيد، بخلاف ما إذا كان
يغيره، فهذا هو العرف

١٦٠٥٤ - وإن رثت حوالة مفيدة للدين الذي للمحجل عسى محال عليه،
فكانت المحجل قبل أن يبرئ المحجل له سبباً من الخصال عليه، وعليه ديون كثيرة، ولم يقع
مالا غير الألف، انتهى، على المحال عليه، فمحال له لا يكون خصص به استعانة، بل
بضمه به ديون سائر غرماء، فمحجل بالخصص، لأن المحال له عقد الحوالة لم يملك الألف
التي للمحجل عسى المحجد عليه دأمره، والكلام في حقه مسألة أظهر، لأن فملك الفضي
من غير من عليه الدين لا يجوز، وهو يقع القرضين فمحال له ديون الميراث، لأن الميراث
ملك الميراثين بدأ وحسب، وستة نوع اختصاص الميراثين به ينسب بعينه، فلا يكون
لغيره أن يشاؤك

هذا فهل يسمى أن لا يكون للمحجل له حق المشاركة مع غيره من محجل، لأنهم
لشخصا دين المحجل والمحال له بالهبة، فالأمر غير سواء، فمحال على، ومنه من غيرهما
للمحجل والمحال عليه حتى قائم

فإننا لو لم نذكر به مشورتهم اشتبه شركتهم انباء ساءه أب حرماء المصيل يرد
أخذه ذلك الدبر من مصلح علة تطل أطواله لكونه المبالغة في ذلك المال ويعود
الدين إلى حمة الخجين ، وبغير الاحتفال له غريم الخجين ، بسدادهم من الاستدانة قصراً
للصداقة ما خصص ثم يندسم ذلك المال بين عروء المصلح ، وأحد مصلح له حصته ، لا
يكون مصلح له أن يرجع على المحتال عليه بعبه فيه ، لأن الخماله كانت عقيدة بذلك
الدين ولم يبق لدين ، فبطل الخوالة

١٠٦٥٥ - واد وعب عروءه مقيده بالألف التي لمصالح يرمى المحتال عليه ، هم
يؤد المحتال عبه حين مرض المصلح ، ثم أوداه إلى أحد من ماله المصلح من
مرضه ، وعيب ديون ، لا ماله به سوى تلك الألف ، سلمت لألف بمصالح له لا حتى
لعروءه المصلح عيب ، لأن الألف انقسم من مال المحتال عليه لا مال المصلح كما عرف أن
القبلي ينص في مسائله لا بأصلها ، ولا حتى مرضه المصلح من مال مصلح عليه ، فلهذا
سسم الألف بمصالح له ، ثم حد ألفت أخرى من مصلح عليه ، ونقسم من عروءه المصلح
والمصلح علب أحدهم ، لأن المحتال عليه قضى دين المصلح من مال مصلح بأمر المصلح ،
فمستوجب الرجوع من المصلح والمصلح على المحتال عنه مثل نسب ، فهو مستحق الانتصاف
بشيء ما ، وصار المصلح عليه مستحقاً ما مستوجب على مصلح بحكم انتصافه في مرض
موت المصلح ، والاستبداد بالخاصة كالاستيفاء معاينة ، ولو استوفى معاينة ، وعلى المصلح
ديون كثيرة لا تقتضيه ، بل لساتر العروء أو يساركوه ، وهو يكون أسرة لهم ، فهذه
كذلك ، فيؤدى بمصالح عبه عروءهم ، ويسم له حصته

١٠٦٦٦ - مكاتب أحال مولاة لكتلة على رجل له عنه دين ، أو له في يده
ودبته ، أو عصبه ، لأنه به بعيد الخوالة ، من أطلق إطلاقاً ، فخرأله ما خلفه ، وهذا لأن
المصالح عليه بعد إحدائه بصير صامتاً وضمان بدل بكفارة رجل حتى لا يصبح الكفارة
به ، فكذلك الخوالة من بعيد الخوالة بحاله حمده ، أو عبه بديون من ذلك ، صحب
وطريق الانتصاف بديون ، بل علبه وكيلاً دفع ماله ، أو عبه إلى المولى على
جهة أداء بدل الكفارة ، أو لو كان نداه بدل الكفارة صحيح ، ويكون معنى انتصافه بديون
والعبوة للأصل لا يسبح .

١٦٦٥٧ زاد صاحب الخوالة بالطريقين الذين قد سرت منه كتاب عن يد المكتبة حكمت له الخوالة وعنى الكتاب: لأن عني الكتاب بمعنى هو ذمته عن بدل القطة، وقد جرات البر أن يرى ما على الخوالة عليه ما حاسبه من الزوجه كان للمولى أن يأخذ الكتاب بمال، لأن الخوالة قد يطلب، فلهذا السرة، وعاد الدين إلى الكتاب إلا أنه لا مرد العتق، لأن العتق بعد ما حاسبه بعده لا يرد، إن رد والعصم وهو نصر ما هو أدنى، فكانت هذه الكتابة حتى حكم بمعه، ثم وجد في ديوان أو جبرحه، فكان أنه أن يرد ويستبدل مثله، ولا ينقص النص، وعرضه ما عساه وإن استعطف الودعه أو النص، فالتدبير مكنت على حانه، لأن لا استعطف من الخوالة لم يصح، وأن السرة لم يصح، ثم لم يرد أحد عليه، لا يخل

هذا إذا حال كتاب مولا، وأب إذا حال المولى عرفت من عمره على الكتاب، فإن خلق هو لا يجوز، لأن للختال غيبة صوره، وصحاح الكتاب ما خلق حتى لا تصح كونه، وإن لم يخلو الكتاب يجوز، وعرفه هو به لا يصح شرمه المولى وكذا عن المولى بقصه بدل الكتابة، وشوكتي بقصه بدل كتابه حائر، ولا يخل الكتاب قبل الأداء، لأن عتقه معش مبرقة عتقه من الكتابة، ومن سرت منه عن كتاب الكتابة، وقد سرت منه الكتاب هذه، لأن عني المولى قد سرت المولى في الكتاب يبدل الكتابة، وقد مات المولى قبل لأراء وعليه ديون كثيرة، فلهذا له بعض من المولى في ما على الكتاب، لأن مجرد الخوالة لم يصح المختار به مختصا به، قال، فيكون أسوة لسائر المولا

١٦٦٥٨ زاد كتاب الخوالة حقيقة فالنص الذي ينفصل عن أصله عليه، فالجمل لا يستقيم أن يأخذ من يخلو عليه فيه، وذلك لا يثبت يرد، ولعله منه، لأنه يستلزم له حتى أن يسرى ذمه من الدين الذي ينفصل عن أصله عليه سب إضافة الخوالة إليه، وقد حتى يخلو عن أصله له من بعض الدين منه، أو يرد له المولى السرة له، لأن هو لا يستلزم من ذلك للدين الذي ينفصل له سب الخوالة، والخوالة تظل من بعض الدين الذي ينفصل عليه، وقد سرت منه، فإذا كان هذا التبريد من أجل تظل على الخوالة له حق الاستعداد من الدين الذي للمولى على الخوالة منه، صار أصح من غيره، وقد عرفت من هذا

الفصل الثالث

فی بطلان الحوائج بعد وقوعها صحیح و بعد بطلانها

١٠٦٤ را جان نوری عیض فی شرح معانی دکتب خود مقدمه فصلی
 فی کتابه در بیان عدم مکتب حرم سقط بعد التمسک به، لاسیما که
 اصحاب آن وقت در مقدمه ١٠٦٥ فی التمسک نفس خزانة، به شرح و توضیح
 هذا اختلاف از باغ معانی سرحدی و شرحه و عمده باج حاله و بعد از آنکه
 سوائه معنی و آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه
 و بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه
 عامه و التمسک به...

و لو استحسن الب، بیع او سجد فی حق احدی بعد از حوائج من حیث انفسه، و
 ظهر ان تعبیه الذم که در آن تظیل خود را با اجماع و وجه التمسک به که ثابت است
 التمسک به، سقط آخر به، کتاب فی فصل الاستبراء، فربما لا یستمرک فی ما
 یخبر به هو به سب

ماده من، چنین است که: ان الحوائج لا یعتبر بطلان عمل و غیره بقیه حوائج
 من الذم من سقط من بعد الوجوه و سبب فسخ ١٠٦٥ لا یعتبر بطلان
 التمسک به، لا یعتبر بطلان بعد ذلك انفسی و معتبر متعلق به، ما یعتبر بقیه حوائج من
 الذم! انهم من بین من کفی و انما یخبر به الحوائج و بعد از آنکه من بعد از آنکه
 مراد و سبب، ان وجوب تصدیق به، لا، و بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه
 الفصله، و بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه
 بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه

الوجه ناسی، ان حوائج التمسک به، انما فی ما یعتبر بطلان الاستبراء،
 و بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه
 بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه من بعد از آنکه

[illegible]

١٦٦٦- وإن كانت يد الله مهيمنة بأشد من جميع أيديهم في يد الإنسان عليه، و
عصبته، وملكه، وأوردة في يد جداله عليه، وظلت أضراله، ويعد تدبير إلى تحليل
لأن الملائكة خاضوا سر طهارة النور في بعض الاستشفاء، ويؤيد به مصوب في يد
الحشر عليه، لا يبدل عوالمه، لأن المحصور حيث بقي حجب وهو انحصار، والصلوات
يقوم مقام الحضور، فكان يعقوب خالفاً لموسى، قد أنه، عوالمه حجب لما
شريعة هيكلي لا في حجب، لأنها اسم في الأصل، وفي حجاب لا يخرج من أي يكون
أنه، لا الخوالة تنفس صبرورة المودع، فهو استسبحه إلى جده، ولا يبدل
تخرج من أي يكون عاقبة، وإلا كان لأنه في يد الأمير لا تروى أصناماً، هذا عقيدة
الحوكمة في يد عوالمه، مقبى

١٦٦٦ وكذلك هو فان اموج صاعد الوجهه، دحجف عمر ديك، يقف
الحواله، لأنه من مهابد اخونه جاثيوت في هذا الإله، هو لأمير، هي من
وصار الهلاك ثابت يعرف، كالثابت عينا، وإن استحب بوجهه، واستحق المصعب،
فظلت الحواله، لأن الاستغناء يعرف هو جوب ولا سببه، شيئا

[illegible]

والفرق أن بعض هؤلاء العشرة إقر الله بهم لغير طرائق غيباته في القلوب لهم
أعين ما كان سمحوا عند الله ما علمه نوره ووجهه، إتيان الحق به إتيان، وهذا
حقيقة تخطو تحت الله، هم صفى لو خلقت ذلك نوره، الله يخلق الخواص، كذا الله،
ويعبر التبع المصاف في نوره الله في سبلج الفضا، إلى إتيانهم من، وهذا تبع لا
يتعلق بمصاف، بل يتبعه من، هذا، كذا هذا، والله أعلم

والصرف لعب: كذا بعد لزوم طرأة الجفاف فلا يكون هذا صرفاً بل صرفاً في جرد من
 ثم يعاين لصحة التصرف في ذلك الوقت لا بعد ذلك من أجل أن ذلك لا يضمن
 التصرف إلا في وقت صرفه من الحيوان وسحقه له، لا من وقتا عليه، وفيه من
 ليس بهما لا توجد طرأة الصرف

١٦٦٠ - زبور والمحب: الحاصل له من حسن محبة الله تعالى، بطلان عصب
 وأبوابه، لا بد من ذلك، وهو من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان
 الصرف، وبذلك من تصرف بطلب الحوائج لأن الحوائج كالتعريف من التصرف
 وبذلك بطلب الحوائج لا بد من ذلك، وهو من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان
 الحاصل بعد عقد حوائج كجرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 على طرأة الأمر، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 له، فالحوائج بطلب الحوائج، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 الأثناء بحكم الأمر، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان

وغيره من ذلك، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 بالتكليف من ذلك، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 المستحق له من ذلك، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 وإن بطلب الحوائج والتكليف، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 فقد حصل الأمر بحكم الأمر، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 ترجع على ذلك، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 من ذلك، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 صرف فلهذا، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان

وإذا أمكن، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 فلهذا، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 بالأداء، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان

١٦٦١ - وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان
 بها، وفيه من جرد من الحيوان، وفيه من جرد من حيوان، وفيه من جرد من حيوان

الاحيل في دين اخر به لا في دين الاحيل عنى الصدور، عنه عنى ان يعطيه رياء من امانة
الى له عنه، فان حواله حارسه، وتكون الحوائج الى سببها لان ما لا يتصرف حوائج
انقطاعه عنى، وبسبب حصاره لاصلا، لان محيل احيل عنى ما كان راجعا قلبه على
غيره، وخو به ك، بخو حاله، جوهره حله بتلاف انسان لا رلى لان من سبب لصاله
المحب لم يحس به من كان عليه، رلى ذلك حصارا منى، لم هذا حلاله، فلي بر،
الاحيل، الاحيل عنه من جهة تصويره من جهة منى لاخر، فلي هذا لا يرجع
عنى الاحيل عنه بهذاته حازا لان دين الاحيل عنى الاحيل عنه كان حلاله لا اصل،
وبالحواله وجد عنى حواله عنى المعجل عليه كالمحيا الى سبب انصار دين الاحيل على
المحيا عليه، شمر لا بدت كدين، وبكلامه، وان ذلك لشعر، فلي الامر الى ما كان
قبل احواله

١٦٦٧ - فان من خارج اصلا حل شخص عن رجل به، فاحيانا المكسب
الغالب به على رجل، فلي المكسب، والشئ على لاهم، لان ان له مضاعف لى
ما لم يحل من دينى، فلي المكسب، الاصل، فلي فمضاعف الله لى
عليه ما مضاعف عن الدين، فلي نوت الحافة على الحد، عيب نوبه مضاعف لاهم، فلي
لدى كان عيب الاصل وعبر المكسب جسطا، باحد اصاب ابيها به، لان احواله
شخص نوبه مضاعف عيبه، فلي حواله بعد ان مضاعف خبر به ك عيان فلي به، فلي
فان مكسب حواله الطالب، فلي على ان نوبه مضاعف بر به به بر، المكسب من لاهم،
فلي حواله ان به حد الذى عنه الاصل والمجان عليه، لان مكسب د شره بر به به عيب
انه مضاعف بهذاته حواله به عليه من الدين لا بما عنى الاصل، فلي الدين على
الاصل، فلي ما مضاعف عيبه منى به تصويره، فلي به به عيب المكسب ايضا،
لان لاهم به به شقق، فلي الامر الى به كان دين احواله

١٦٦٨ - وبه حواله لاهم لاهم مضاعف حواله عيبه لاهم، فلي
فلي حواله من الاصل وكفر من حواله

فلي حواله منى عيبه منى عيبه المكسب، فلي حواله من المكسب، فلي
فلي حواله لاهم لان به الراجح الاول، فلي حواله عيبه، فلي الراجح الطر حواله

للمسحوق من مختلف عن هيدرات المسحوق على أن يمسح المسحوق به على عريضة،
• هذا لئلا يمتد إلى ما يقرب من المسحوق، وهذا ذكره بعض الفصحى لأن معتاداً لما قبل
المقولة أن المسحوق من أن حث في خربة فقد جدد بعض حبه عن مسحوق، وهو الخوذة
والصالح يستمر من ذلك، فقد ذكرنا معنى المقطع وذكرنا معنى المقطع والتمسك عليه
سواء، فإن هذا يحار عليه منسب، ويجب التمسك على المسحوق به من أن
المحولة لا أن لا تنقص لا يظهر من هو السابق، وهي من حيث الحيد قد سلف عن
بعضه من سلفه، ولا يظهر لا يظهر من حيثها

١٦٦٤ هـ. وجى به على رجل ثوب فزهم، وثلبس على رجل مائة دينار،
 وحال أخرى على السرازم ع. به ثوب الفداء عليه ثوب. على أن يعطيه الدراهم التي عليه
 من الدراهم، أو على أن يعطيه الدراهم من الثمنين ثوب عليه، وخر به مائة، لأن هذا
 المتصرف صرف على أن يجعل الحال المختلف بالتدبير، وحين الحال في الدراهم
 والتدبير إلى نصيب حتى صلب الدراهم بقصاصة، فيصير المحبس مدين للدراهم التي
 عليه بالتدبير التي في نفس بحث عليه، والمتصرف يدين به على غيره، بمنزلة حتى لو
 كاتب المدين للمدين على يد المحبس عليه خصصة، ووديعة هي دائمة يجب، والتي
 لمسألة بحثها، كانت بحواله خاتمة، لأن هذه مصارفة جرت بين المدعي والبحث عليه
 بمسألة التي تدبر على أي يد المصاحب في المودعة وإليها يمارد - أي انهم -

الدمية، وإن دمه الوارث أو الرهن تحلف دميته، ولكن خلافة دمه الوارث أو الرهن دميته مع أنه لم يوجد منه لاصحلاف بخلاف الحقيقة، عرف ذلك شرط برك المال، ولم يوجد هذا الشرط في مسائلنا، فلم يبق الدية أصلاً، فلا يبقى الدين وبعضهم قالوا الذين إن سقط موت للحنث عليه فعلى من أسألتهم جميعاً إلا أن سقوط الدين وبرائة المدين عن لا يباقي ابتداء للكفالة، فإنه لو كفل بشرط برائة المدين عن الدين، وجوز، وكذلك إذا أصاب الكفالة إلى سقوط الدين، بأن قال آخر إن أتوى مالك على ثلاثة مهر عني، أو قال "كفيل بجور، فكذلك في لاتباء، أما سقوط الدين وبرائة المدين عنه ساقى الرهن في الإيتناء، ألا نرى أنه لو رهن بشرط برائة من عليه لا يجوز، وكذلك إذا أصاب الرهن إلى سقوط الدين لا يجوز، فكذلك في الاتباء.

٦٦٦٧- واسمعه محمد بن الكتاب ثيبان أن سقوط الدين وبرائة المدين عنه توجب بطلان الرهن بمسأله، فقال ألا نرى أن المدين إذا رهن بالدين رهناً، ثم إن المدين أحال دية الدين على رجل مائدين إنه يبطل الرهن، فكان له أن يسترد الرهن، فكذلك هنا

وذكر مسألة لاستيفاد الرهانات في موضعين من أحد المصنفين قال له أن يسترد الرهن، وقال في الموضع الآخر ليس له أن يسترد الرهن، فمن متباينين قال في المسألة روايتان، ومنهم من قال ما فكر أن له أن يسترد، قول محمد وحاذر: أنه ليس له أن يسترد، قول أبي يوسف ويقول محمد أنه أبو حازم القاضي، ويقول أبي يوسف أنه أبو بكر القاضي، فالمر والاختلاف على هذا الوجه مذكور في الثمراة

فوجه الرواية التي قال فيها له أن يسترد أن المظروب بما رهنه يدين نفسه، وبالحالة يرى من دين نفسه؛ لأن الخوالة تغفل الدين، وبهذا لا يجوز الرهن لاتباء بعد عقد الخوالة، ولو كان الدين باعياً بعد عقد الخوالة في دية لمجمل، لحلف الرهن

إن ثبت عدمه، فتقرب لو رهن الرهن بعد عقد الخوالة بغيره، وهو

۱۰. هتہ اخیر غیر ۷۰۰ ہری اہنو کھل ۴۰ کھیں ، ۵۰ ہای فہدہ ہجائہ سرائیکی ۰
 ۱۱. ہما کھل ہدیہ عی بطور ۵۰۰ وایلی ہس ہیرہ

وحده الى به الامر في ان يلبس بعد عقد الخصال بالى من منه جعل لان الخوفا
في معنى تجميع الدين لا ينس الدين لما ذكرنا لحد في منه رده الكتابه وراعى
الدين لايجوز ان يرد من وبله لانه ليس في النص ما قال به من مشابهة
التحريم في غير محله بل انما هو في النص لان الدين في امه بل في
مصلحة ولا حكمة في منه في ما لا يجمع في منه بل في منه عقد بحواله
لان كونه في متن العقد ليس في متنه بل في منه في منه في منه في منه
الخصم واحد و في منه في منه في منه في منه في منه في منه في منه في منه
احسان ولا حكمة في منه في منه في منه في منه في منه في منه في منه في منه
حكم في منه في منه في منه في منه في منه في منه في منه في منه

[illegible]

١٦٧٩ - ثم ذهب الزهري بالبريد الذي هو مضمون به سفره . . . إلى ابن أبي
نوفل بن مطوع ابن الزهري لأجل أنهما عثر على حد مني . . . وأما من يأمر بحمل نفيه . . . وسنجد
أصله في غيره من كتبنا . . . ورواه عنه من كتبنا من كتبنا . . . فما سمعنا من أي صاحب

الرہس صبار قاضی دس محال عیب بلکہ ۱۲ و ۱۳ محال عیب لکھتا ہے کہ التحیل نامہ ۱۰
 فاسوجب الرجوع علی محیل مثلاً ۱۰ و ہمارے ذلک ترکہ محال عیب ۱۰ تنفی صبار
 محمد ص ۱۰۰ و الرہس ص ۱۰۰ عیب محمد ص ۱۰۰ و تم مذکور میں واحد نہتہ میں محیل ۱۰ و حلف
 المتذبح فیہ ص ۱۰۰ محال ص ۱۰۰ حلف الرجوع ۱۰ و منهم ص ۱۰۰ یقتضی العاصی قضا یاخذ
 ذلک عن التحیل ۱۰ یہ دلائل الی صاحب اثر ہے ۱۰

الفصل السابع

في خوالة لى يحتال بها على الكفيل أو على الأصيل

١٦٦٨٠ - قال محمد في المزيادات رجل به من رجل ألف درهم كفيل بها كفيل بأمر لأمير، عسى ب الدين لرجل آخر ألف درهم، أحال رب الدين عمره على الكفيل بدينه من أن يرد به من المال الذى كفيل به، فاحواله حاربه، وهذه خوالة معينه بالدين، ويرى الكفيل من مال الكفالة، ولا يرد به من مطلق، لأن المحتال له بالخوالة لا يثبت الدين بدينه بدينه على المحتال عنه، وهو الكفيل منها لمفقه الذى مر، وإمام به من ماله، وهو تأخر انطاله عنه إلى وقت إعلان الخوالة، وهذا لأن الخوالة أو بب شمساً من ذلك، فلو كان ذلك انقطاع يد الثالث، وصار كالكفيل

بوصيحه، لا الكفيل لا يرضى بمطالبة المحتال به إلا بمرور به من مطلق القطع، لأنه لا يرضى بمطالبة، وإذا ثبتت جدها من استأجر الأخرى، والكفيل لا يأخذ لمكفول عنه به، لأن الكفيل يرى ألا يرى، الكفيل مظنه كس أو مرفعه من غير إيهاء لا بوحس به، لأصيل

قال في الكتاب لا يرى أو صاحب المال لو من الكفيل سنة، كماله أنه يأخذ المكفول عنه بانه كذلك، في حال عليه؛ لأن هذا يسمى بأخر مطالبة من الكفيل إلى وقت إعلان الخوالة، فإذا استوفى لمحتال له المال من الكفيل، يرى لمكفول عنه؛ لأن أمان الكفيل لى بمحتال، وهو مضمون صاحب المال، في لأداء إلى صاحب لذل

١٦٦٨١ - لو أواه الكفيل أن يرجع عن قرض على المحض، ومطلوب طلب الخوالة بأمره، ليس به ذلك، لأن المحتال له قائم معاه للحيث وهو أدنى الكفيل إلى التحيل لا يكون له أن يرجع بعد ذلك على المحض، فكذلك إذا أدى إلى المحتال له، وتكون يرجع الكفيل على المكفول عنه، لأن من حجة الكفيل أن يقول له عند كسبت منك بأمره، ويردب المال إلى من قائم مقدم المكفول له، وهو المحتال به، فهو كس أدنى إلى المكفول

به كسب أرفع عيبك، فكذلك إذا أديت إلى من قام مقامه، وبهس للمكفول عنه أن يرجع
عني التكفل، وبهس به، مثلاً إذا لمصحح به سبب لم يثبت خواتمه، كسب
محتلوا من ذلك لأن الكبير يعز به أصل التكفل به من الكسبه وأخوه لا يعز به مطلق
في كسبه من كسبه، وهما بالذوات، ولا في الأوقات، وهو لا يوجب شئ
لضمته، إلا ترى من غير طاعت، يستأنف يقطن نفسه من التكفل من غير خواتمه، فلهذا
حال التكفل، يرى من كسبه من كسبه، وفقد بدل كسبه، ولم يوجب ذلك
تغير القيد من كسبه من كسبه من كسبه

والى لم يسوف بعد به المال من التكفل، ولكن هذه بطلان حال للمكفل و
بها التكفل به، لأن كسبه به، وهو كسبه، وكسبه بطلان به
مصلبه طاعت، ومطالبه الطالب التكفل به من كسبه على لأصول مدية مطلق
فذلك مطالب من كسبه من كسبه، ولو لم يكن شئ من كسبه من كسبه الحيل وهو
الطاعت أن من كسبه به، يرى التكفل به به، ويرى التكفل به من كسبه
بكمية بمراده التكفل به، وكسبه لا تعلق خواتمه بعد ما بها العلم بالمر قبل كسبه
على كسبه لم يثبت به أن به كسبه بكمية بكمية خواتمه، وبهس بكسبه به يرجع على
تكفل به من كسبه به مدية بكمية به، وكذلك إذا كان بكسبه به من كسبه به
لا يرجع على كسبه، لأن من كسبه به كسبه التكفل به من كسبه به
بكمية من كسبه به، فلهذا الخواتمه لا يثبت به كسبه به كسبه به، فلهذا
بكمية من كسبه به كسبه به كسبه به، فلا كسبه به كسبه به ولا يكون
بكمية من كسبه به كسبه به كسبه به، فلهذا الخواتمه لا يثبت به كسبه به
أنه المكفول به كسبه به كسبه به كسبه به، لأن كسبه به كسبه به كسبه به
بكمية من كسبه به كسبه به كسبه به كسبه به، فلهذا الخواتمه لا يثبت به كسبه به
أنه المكفول به كسبه به كسبه به كسبه به، لأن كسبه به كسبه به كسبه به
على كسبه به كسبه به كسبه به كسبه به، فلهذا الخواتمه لا يثبت به كسبه به
أنه المكفول به كسبه به كسبه به كسبه به، فلهذا الخواتمه لا يثبت به كسبه به
على كسبه به كسبه به كسبه به كسبه به، فلهذا الخواتمه لا يثبت به كسبه به

قال أبو ذؤيب النخعي عن أبي الكعبيل عن حماد بن المنصور عنه، فهذا، وهذا، وكل
 تكمله من الكعبيل ثم المنصور عنه سواء إلا هي حصه، وهو أن تكميل إذا طوئت ليس
 له أن يضرب المنصور عنه حتى يحلصه، وإذا أتى لا يرجع عليه، لكن به مستبرحاً في
 التكمله والأداء.

١٦٩٦ - هذا يدل على ما في قول الطالبي عريبي عن أبي الكعبيل، فثبت إذا حال
 الطالبي عريبي عن الأصيل خواله صحت، حازت الخواله لأن الأصل الدبر، عليه - يوضح
 تعدد الخواله ولا بد من استحالة له عنى التكميل لأنه لم يصب به شيئاً، ويرى
 لأصيل والتكميل عن مصلحه مذهباً، وأنه يرد به مذهباً، لا بد من تعديل لم يسهط
 عن الأصيل، وإن أرى، راء مذهباً، ومذهباً آخر مذهباً إلى دلي - طلاله لعولته،
 وإنما حارب مذهباً عن الأصل لأن الخواله أو حارب مذهباً في ذلك الدبر، فيوجب
 انقطاع يد الدبر، عنه، وإذا حارب مذهباً عن الكعبيل فربما انقطع، وإن انقطع
 بعد ذلك، به بحال عريبي عن حماد، عن أبي الكعبيل حماد مذهباً بذلك الدبر، لا
 يجوز: لأن يدل على التكميل بحكم التكمله المذهب، وقد رى من مذهباً حكماً لمرأه
 لأصيل، فبسر عنى تكميل شيء في هذه الخواله أخذ به يصح مذهباً، خواله، ولو أرى
 الطالبي الكعبيل من هذه مذهباً ذلك لمرأه مذهباً، لا ذكر، أن الذي عنى التكميل بحكم
 التكمله المذهب، وقد رى عن لطلب حكماً به الأصل، فالمرأه به مذهباً مذهباً،
 فلا يصح

١٦٩٧ - فإن به بحال عريبي وعليه يقول كبيراً، ولا مانع به غير ما عنى التكميل
 عنه وتكميل مذهب الخواله، ولا يصير للحال له أخيراً بذلك، لا استحالة،
 وهو لا بد من ١٦٩٦ حتى به ذلك المذهب من الأصيل، وإن به من التكميل
 وإن لم يصب المذهب به عنى بذلك، فلا ذكر به، من المذهب ما عنى ملكه بعد
 الخواله، يصير مذهباً، عن حماد، ولذا قال به من حماد، وهو أن لم يصب لأخيراً،
 ولكن مذهباً مذهباً، وهو التكميل عنه مذهباً بضمه بحواله، وهو دلي للحال له
 من الحماد، كما هو مذهباً، وتكرار لمصالح أن يطالب الكعبيل، لأنه إلى الآن أنه كلا،
 لا يطالبه، لأن مذهباً به تأخر به حكماً لتأخرها عن الأصل بسبب الخواله، وقد
 يطلب له به، ويرفع البصر، وموجب التكميل عنه مذهباً لأصيل الكماله، فلا مذهب

آحضرت علی ان، بکمال لاسفل جوب انتھال سے مستند، جس میں جسکے الکھالہ
 میں آتھ سب سبب سے، ہاں اسی تکمیل و جمع میں مثال نکھو سے ان کک کک نامہ
 لاکھ اسی دہہ نامہ، لیکر یہ جز لرحمہ فی برکت، گما بکوں یہ حی الر حوی علیہ ہو
 کائنات

۱۶۶۸۱ - اسی مدہ لکھالہ میں سکات: لا، جو صریح سالہ لکھالہ میں
 الکھالہ سے مستند، ہو کائنات میں لکھالہ جو جمع علیہ، بھر یہ مات مایہ، و تیرا
 انکس، ہم لیکر انکس، میں یہ مات مایہ میں الکھالہ، حکم تکمیل، ہو جو
 علیہ، لا لکھالہ میں لکھالہ، و مثالیہ مستند، ہاں دہہ مستند
 رحوہ الکھالہ میں لکھالہ سے جمع علیہ، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 و رحوہ الکھالہ میں لکھالہ، و رحوہ الکھالہ میں لکھالہ، ہاں دہہ مستند
 انجو محمد ہو جمع، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 و ظہر لکھالہ، و لکھالہ میں لکھالہ، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 حلالہ ماجری میں احکم

۱۶۶۸۲ - یہ حکم میں تصویر، ہم میں ہاں، صورتہ ان بکوں، الکھالہ
 علیہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 بعد ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند

و ہم میں ہاں، صورتہ، الکھالہ علیہ، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 و ہم میں ہاں، صورتہ، الکھالہ علیہ، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند

۱۶۶۸۳ - ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند
 و ہم میں ہاں، صورتہ، الکھالہ علیہ، ہاں دہہ مستند، ہاں دہہ مستند

الذين على المحيل، رد القاضي مضافاً، لأنه ظهر أن المحتال عليه مات مدياً، فظهر خطأ القاضي في تصحيحه بطلان الخوالة، فرد قصاصاً، فبعد ذلك إن لم يكن المحتال له أخذ شيئاً من المحيل، ورجع مدياً في المال الذي ظهر للمحتال عليه، وإن كان قد أخذ شيئاً من المحيل، رد عليه ما أخذ، لأنه يبرئ الخوالة لم يظن، وأما المحتال له أخذ من المحيل بغير حق، وكذلك هو أدى، فكيف شيئاً إلى المحيل، ورجع ما أدى على المحيل، لأنه تبين أن المحيل أحد ذلك من الكمين بغير حق لما تبين خطأ القاضي

قال أبو حامد القاضي يعلم أن للميت ديناً على نفسه فعلى ورثته أن يوفوا به؛ لا يقضى بطلان الخوالة، وعلى من أعتقه من الإفراس أن يوفى حصة من حصة الحرية لا يتحقق، فالمحتال عليه لم يمت مملوكاً، فلا يقضى بطلان الخوالة، وعندهما الإفراس يتحقق في حصة الحرية، فالحال عليه مدياً مدياً، لا يقضى بطلان الخوالة

١٦٦٨٧ - وهو كذا اتصال عليه حرم مدياً مملوكاً، ثم يقضى القاضي بطلان الخوالة، وعمد الأمير، من المحيل، ولكن المحيل لم يمت المحتال به، فبغير الحال له على المقبول، وبس الجبر على المقبول في هذا الموضع خاصة، من كل موضع أدى المحيل دين المحتال له بغير المحتال به على المقبول، وقد مر هذا في صدر الكتاب، وإذا قبل بطلان الخوالة، ورجع المحيل إلى شاء في تركه انكسره عنه، ثم ظهر له حال، وإن شاء على الكفيل، لأن الدين واجب على الكفيل والمقبول عنه، لكن تأخرت المطالبة لصيوره فذلك الدين مشحوناً بحقه الخوالة، فإذا بطلت خوالة زال التمسك، وبذلك كس الكفيل فذلك أدى المال إلى المدين أولاً، ثم أدى المحيل من مديته له، ثم ظهر للمدين ما، لم يرجع الكفيل على مدينه، لأن قضاء المحيل دين بمحال عنه، صح، وبطلت الخوالة، فلورجع الكفيل على المحيل ورجع محيل عنه، فامر بحكم الكفالة، ولا يهدأ الرجوع

١٦٦٨٨ - قال أبو حامد المحتال عليه، وبس أن المحتال له المحتال عليه، برئ المحتال عنه، والمحيل من دين المحتال له، ورجع المحيل ما كان له على المحتال عنه، وعلى كسبه، لأن الإبراء من الخوالة عن الدين، فحال المدين من الرجوع،

27

[illegible][illegible]

١٦٦٩٠ - رجل ب عني رجل ألف درهم، وبه كميل، وعني رب الدين لرجلين ألف درهم دين، لكل واحد منهما ألف درهم، أحال رب دين أحد عمره على الأصل خوالة مقددة بدت الدين، وأحال عمره الآخر على الكفيل خوالة مقددة بدت الدين، فهدا على وجه الأول إذا حصلت الخوالتان على الثمن فب، وبه على وجه أحد الأول إذا حصل الخوالة على الكفيل، وفي هذا الوجه صاحب الخوالة، أم الخوالة على الكفيل بغيره، أم الخوالة على الأصل فلا تأخر المطالبة على الكفيل لا تأخر تأخر المطالبة عن الأصل، ولا يؤخر عن الدين، نصح بمقتضى الخوالة بها، ولا تبطل خوالة الأولى بخوالة الثانية، لأن الخوالة مدتها من الكفيل بالخوالة الأولى، فإخالة الثانية قد وجدت، والمطالبة عن الكفيل متأخرة، فلا تأخر المطالبة عن الكفيل متأخر المطالبة عن الأصل، فلا تبطل الخوالة الأولى بهذا

١٦٦٩١ - وإن أدى الكفيل شيئاً لا يكون له أن يطالب بكمول عنه بما أدى، لأن من حجه أن يسأل بكمول بولا هو لك الخوالة لكثرت بقول خوالة، وإن ذهب من هذه الوجهة لم يثبت خوالة، وكنت معتزلاً به، فلا يكون لك من الرجوع على، ولكن يرجع على صاحب، لأنه قبل الخوالة بغيره.

١٦٦٩٢ - ولو أن الكفيل لم يزد شيئاً، ولكن أدى الكفيل عنه بمقتضى، رأى الكفيل عنه بالدين، ورأى الكفيل عن دين الكفيل حكماً سره الكفيل عنه، ومعارف الخوالة على الكفيل مضافة عند علمها بالثلاثة، وإذا أدى الكفيل إلى التحصيل له، لا يكون له أن يطالب الكفيل عنه، ولكن يطالب التحصيل، ذكرنا

١٦٦٩٣ - الوجه الثاني من هذا الوجه إذا بدأ بخوالة على الأصول، وفي هذا الوجه صاحب الخوالة على الأصل، وهذا ظاهر وطلب الخوالة على الكفيل، لأن الكفيل يرى من مطالبه حين حكماً لبراءة الأصل باسمه عليه، فإخالة على الكفيل حصلت حين كونه يدين عن مطالبه، مطلوب، ولو طلب الخوالة على الأصل بغيره معلوماً أو بغيره من الرجوع، حتى عادت المطالبة إلى صاحب، وإلى الكفيل، فالخوالة المالبة على الكفيل لا يعود

الوجه الثاني من الوجه الأول إذا حصلت الخوالتان معاً، وفي هذا الوجه حازم

الحرف الثاني أم الحرف له على الأصح ولا ثبت، وقد اجتزأه من الكتاب لأن الحرف له على التكميل جعلت حال له من الدين، وتوجه المطلبه عرف بأنه أن عطسه إنما سطر من التكميل في موضع ما من الأصح، وسقط المطلبه من الأصح حكم فعه الحرف له على، فبالحرف من حرفة الكتاب المطلبه متوجهه من الكتاب حرفة الحرف له على الأصح، والحرف له على التكميل سقطت مقارنه بحرفه من الأصح، فكانت الحرف له على التكميل في حال لوجه عطسه عليه صحف حرفة عدم هذه الحرف.

الفصل الثامن

في البيمار والشهادة في الخوالة

٦٦٩٤ - إذا شهد حد سماعين أنه حبل بها عيب ، وشهد لآخر أنه حصبها
على فلا يرأى الأول ، وإنه يذكر الشراء ، ويحصى الثمن ، والبراءة ، والموافقة ،
عليه بواحد ، يسود عيبه ، إن كان لا يوافق القائلين على الخوالة معي ، أو لا تصدق على
لنوام القسود عيبه كان يرى الأصل بغير الفاك ، ولم يذكر ذلك في القضاة
نوافقة ، والشهادة ، وذكر الشريعة

٦٦٩٥ - إذا دعي الطالب قسماً على كفن بغير بر ، قال لم حبل
عنه ، فبمهاد بها ، لأنها اتفقا على كذب الشهود ضماً عمالاً ، ولا كفاً لو
كفلاً ، وإن هرب الطالب ، دعوى القسمة بغير بر ، وكذا إذا دعي له
فيما شهد أنه من كذب فيما شهد عيبه ، وهو لم يكذب في ذلك ، إنما كذب في حق برائه
الأصيل ، والطالب في حق برائه الأصل يشهد به ، ويكذب ، يسود عنه الشاهد
لا يمحى قول الشهود ، وقد مر في كتاب النكاح

٦٦٩٦ - إذا كان بر من على ويظهر لك درهم ، في حلاله على رجل أهم
عليه ماله ، فجاء الطالب خواتمه ، يسود على هذا الأول ، خواتمه ، عيبه ، حذراً
لأن الأصل في هذا الشهادة معه من جهة ، فإنه يجب له أن يسمع الطالب ، لم يكن ، ومصره
من وحده ، لأنها يبرأه لأصل بيده الشهادته ، فليس عند مبروء الآخر ، ولا أصل عند
دعواه ، وإن شهد أن الظاهر بين الأولين لا أصل لشهادته ، إذا دعي فهو مانع ذلك ، وإن
جعل على عيب عيبه ، لأن عيبه في هذه الشهادة من دعواه ، هو برائه من مصلحة
الأصل ، ومن مصره ، وهو حرم القسمة عليه عيبه عند الأول ، والقسمة ما ذكر
في المسألة المقابلة

٦٦٩٧ - إذا شهد على رجل مهاد بالحد درهم بحدك ، حلاله ، وشهد عليه
بمهاد آخر ، أنه رجه ، إذا دعيه محكماً لموافق ، وإذا دعيه على رجه ، فإنه

والمشهود عليه بقر بحسنه، معنى التقاضي على الحال عليه بألف درهم، وإذا أدى رجع على المحيل بألف، وإن كان في ريعه فله لا يرجع له بألف؛ لأنه صار مكدماً في ريعه فأقضى التقاضي عليه بألف درهم

١٦٦٨ - إذا ادعى رجل على رجل ألف درهم بحكم الحوالة عن قتلان، وادعى عليه بمحمد، فجاء المدعى بيعة تشهد له بذلك، والأصل عاشر، قضى التقاضي على المدعى بمائة ألف درهم ويكون ذلك قضاء على من حصل حتى لو أتى للحصول عليه الألف، رجع غير للحصول بذلك، ولا يرجع إلى عباده السبعة عشرة، وانصب المدعى عليه خمسة حصصاً عن العاشر، لأن المدعى حقاً على الخاصر نصف على ألف، فإن عده ألفاً على الخاصر لا تنفع إلا بعد يورث الذين على الثعالب؛ لأن احواله ينقل ما في ثمة الثعالب إلى ذمة الخاصر، ومن من هذا ينصب الخاصر حصصاً عن العاشر

١٦٦٩ - قال أبو عاب الطنبي: وحضر الأصيل، فأقدم حقتال عليه مئة عاشر أنه كان قتلان عشر ألف درهم، وقد أحلت له عاشر عاشر، وقد أدب، نصفه، وكان له أن يأخذ المدعى عليه الأصيل بألف درهم، ويكون ذلك قضاء على الثعالب بالاصبعاء؛ لأنه آدم غير الخاصر، وهو الأصيل من الرجوع سبب ادعاء على الثعالب، وهو لا بد، والإبقاء، ومن مثل هذا ينصب الخاصر حصصاً عن العاشر

١٦٧٠ - ورد في حديثين شهدا على رجل ألف، فحال هذا على هذا بألف درهم، وقالوا نحن لا نعرف الطالب، ولكنه هذا، وهذا نحن لا نعرف، فحال عليه، فكذا هذا، معنى المسألة شهدا بالحوالة على رجل بالإشارة أنهما لا يعرفان المشهود له، لم يشهروا عليه الاسم والنصف، فالحق في سببهم؛ لأنهما شهدا له معلوم على معلوم، لا به عرفتوا المشهود له والمشهود عليه بالإشارة، ولا بد أن يعلم في التبريد

١٦٧١ - ورد في حوالة على رجل ألف درهم، المدعى عليه، بسبب خلفه، فإن ادعى على آخر بسبب ذممه، معنى الثاني أيضاً؛ لأنه يجوز أن يكون ذلك الواحد حوالة، لأن حال الرجل يكسبه على رجلين بمائة واحد، فإن خلاف المدعى عليه يرضى

عن دعوى المحتال له ويرجع المحتال له على المحيل، ويرى نكل برمه الحوالة، كما لو أقربها بعد ما حشد، وإذا أدى المال إلى المحتال له، هل يرجع على المحيل، فهذا على وجهين. إن كان المحيل مقرراً بحوالة في هذه الحالة يرجع عليه، وإن رجع للمحتال عليه فله ليس له من الرجوع، إلا أن المحيل اقتضى الإصرار له على الرجوع بعد ذلك، والتكذيب أسبق لا يجمع صحة لإقراره بعد ذلك، وإن كان جاحداً بحوالة في هذه الحالة لا يرجع عليه، فإن أقام المحتال عليه في هذه الصورة يثبت على المحيل أنه أحاله ما على، فهذا على وجهين إما أن تذكر الحوالة أصلاً عند دعوى المحتال له بأن قال: ما أحالت عليّ علي هذا، أو قال: أحضت^(١) بهذا المال، ولا أمرني علان بفلك، وفي هذا الوجه لا يسمع منه. ولو أراد أن يحلف المحيل على ذلك، بأن لم ينكر به، لا يحلف؛ لأنه ما تضمن في هذه الدعوى على وجه لا يمكن التوفيق، لأنه حشد الأمر والحوالة أصلاً، وإذا عد بعد ذلك، وإن قال: ما كنت على حق من جهة الحوالة، وانتصر على هذا، يصح دعوته إذا وثق، ويسمح به، ويحلف للمحيل إن لم يكن للمحتال عليه يثبت.

ووجه التوفيق أن يقول: أحال بها عليّ وقد كنت أدبت من دعوى المحتال له، فلم يكن له مني شيء بعد وقت دعوته، لأن بالتوفيق على هذا الوجه يرتفع التناقض، فإنه كان المدعي حين ادعى الحوالة وجحد للدعي عليه حوالة، أقام للمدعي يثبت على الحوالة، وعلى الأمر من جهة الأصل، أو أدى، كما لو أن يرجع بما أدى على الأصل، حشد الأصل، حوالة، والأمر في هذه الحالة، أو أقرب، لأن الأمر بالحوالة ثبت باليمين، وبه حجة في حق الناس كافة، وإنكاره من الحوالة لا يجمع الرجوع، وإن رجع فله لا يرجع به، لأنه ما مكذباته وعنه - والله أعلم -

(١) حكاه في ظاهره، وكان في الأصل يوم - انتهى

(٢) حكاه في الأصل، م، كان في ظاهره - انتهى

الفصل التاسع

في المتعزات

١٦٧٠٦ وفي معنى رجل شمري سمناً، وببعضه، وأحال بالشمري على
 إنسان، ثم إن أجيب قضاء عن شمري، لم يكن لصحاب عنه أن يرجع بذلك على
 الشمري، وإن كان نصي عن نكاحه عليه، رجع ليعمل عليه بدلت عن شمري، ولو
 قضاه لأحسب رسمه، فالقول قوله، ولو كان غنية أو دية، فالنص، عن التحال عليه
 حتى يبرأ منه

١٦٧٠٧ وبه أفتى الله، وإذا أحال وبشدين علي رجل، ب أحالة منه
 ذلك على رجل حر، فأحال عن الآخر، ويرى الأول

١٦٧٠٨ وفيه أفتى رجل أحال حلاله عليه مال عن رجل، ثم إن المحتل
 عليه أحاله على الذي لأصل حريمه، يرى احتقال عليه الأول، وروى مال الذي عليه
 لأصل، لا يبرأ، فإن إلى الله نكاحه الأول

١٦٧٠٩ وبه أفتى، رجل له على رجل ألف درهم، وبأحد الألفين كعيل، ثم
 إن المطلوب أحال الغائب عن رجل بألف درهم، فحق الطالب الخمس بالألف التي
 هيئك حاصه، وبمس بها كعيل، وقال المطلوب، بوبت بالألف التي كفل بها عن
 فلان، فلفول قول المطلوب، لأن له أن يبيع ذلك ولا ينكم به، ولو قال لم يكن لي
 بية من بعده، ولكني أبيعها من الألف حتى كعيل فلان عن، فبسي له ذلك،
 والألف التي أحال ب من الألفين جميعاً صحيح

فإن ابن سباعة، كذلك قياس قول محمد بن الألف، ودفعها المطلوب إلى
 الطالب، وفيه قول أم مروان، وأما مع، ولكن أفتى به الإمام، لأن التي كفل بها
 فلان، ولو لم يحل المطلوب الطالب، ولكن الطالب أحال، جلا على المطلوب بألف
 كان تلج على الطالب، يدفعه إليه فحق الطالب به أحسن منه، لأن الله التي أس

لا. فكذلك تقدم، وقد مرّ حسن هذه المسألة

ثم قلنا في مسألة انكشافه، لو لم يكن شيء من ديب، ولكن عرفت انكشافه عليه سنة صح. لا بد حجب في الدمه الأولى قابل للتحسين، فكذلك في دمه الثانية، لأن مدد التحسين لا يوجب تبدل الوجه. وليس للمحجل أن يرجع على انكشافه عليه، لأن الشيء الذي كان للمحجل على انكشافه عليه، وإذا لم يصر منك لغيره أو باخواله على مرّ، إلا أنه صار مسعور لا مدبر المرأة قبل الخوالة به، ويجب بعد ذلك حسن ما، فكانت على غل باتياً، يسمى بشعر، ألا ترى أن جميع الوجه لا يعمل بتأجيل المهي، فكذلك مدد في دمه لا، بل، أنشأ في الدمه، فيد أمراً له لرفقة بعد التأخر صح، ورجع للمحجل على الاحتال عليه بديه، لا بالأمراء والساغر، قول المدعي من الرجوع

١٦٧١٥ - وبأنه صاحب الاحتال عليه من دارهم، وهي عبد الله بن الربوف أبو السهرجة، مع الصبح، لأنها عطف بعض الحق عن أصوله ربوف مكا، الحيادة، وذلك جائز، وسبعت حيلة الاحتال عليه بالقصبة، لأن احتال عليه ديب الجدا في أحوال بها، أي من الربوف، لأن الربوف مصلح بدلاً عن الحيادة، وهو جيب الرجوع على المحجل بالجد، وجميع هذه ملة، فرفضت القصة

ولو كان محجل هو الذي نفس ديب الاحتال به سهرجة، أو ربوف، وسبعت، رجع على المحجل عنه بما كان به عليه من الجدا، لأن المحجل لم يفسد ديب السهرجة، فقد قصّر الحيادة بالسهرجة، وأنه جائز برضى صاحب الحق، تسقط ديب الذي وجب له ما لم يأت، وذلك ضمن عن ديب محجل

ولو كانت المرأة صاحبة الاحتال عليه من تلك على حمس، ومدها، صم للمحجل عليه من دمه التي، لا، لأنه حسن عليه قبل أخوانه حمسون، ورجع للمحل على احتال عنه بحمس، لأنه استوفت نصف فيه، ودمت حمسون، ودمه على النصف وذلك حمسون، لأن الخمسين لا يصنع عدلاً عن المائة، فدم من ثمانية بخلاف المائة لسهرجة، وبو استوفت جميع حقه ثم يرجع للمحجل من المحتال عليه بشيء، ولو أمراً عن جميع حمس، رجع للمحل على الاحتال عليه بجميع دمه، فإذا استوفى بعض وأمرته من البعض، كان يكن بعض حكم نفسه

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الدعوى

هذا الكتاب يشتمل على ثلاثين فصلاً

الفصل الأول : في معرفة المدعى والمدعى عليه

الفصل الثاني : في بيان صحة الدعوى وبيان ما يسمع منها وما لا يسمع .

الفصل الثالث : في دعوى المثل ، بطلان في الأعيان

الفصل الرابع : في دعوى الملك في الأعيان بسبب نحو السرقة والبرص والهبة وما أشبه ذلك

الفصل الخامس : في دعوى الشر ، والبيع

الفصل السادس : في الاستحقاق وما هو في معنى الاستحقاق

الفصل السابع : في الدعوى واليمين

الفصل الثامن : في مقاسمة المدعى بطريق المنازعة والعمول

الفصل التاسع : في دعوى الميراث

الفصل العاشر : في دعوى الرجل الكفاح على الزوجة ، ومن دعوى المرأة الكفاح على الرجل الآخر .

الفصل الحادي عشر : في الرجل يسجد بالأيدي

الفصل الثاني عشر : في دعوى النكاح

الفصل الثالث عشر : بما هو في معنى التنازع

الفصل الرابع عشر : في دعوى الحفظة

الفصل الخامس عشر في دعوى الفرق ومسيل لفة ونفخاري والادب

الفصل السادس عشر في انقضاء لائحة الخارجين عند ظهور العداله شهوده سم ظهور العداله شهود الخارج الآخر ، وإقامة الخارج لآخر شهود ايهذا ذلك

الفصل السابع عشر في دعوى القديس

الفصل الثامن عشر في إقرار المدعى ببعض ما قصده المدعى عليه او يعمى ذلك عن يمينه . وفي دعوى المدعى عليه لنفسه بعض ما لنفسه به عليه

الفصل التاسع عشر في بيان ما يصح به التناقص من الدعوى وما لا يصح التناقص العسود . مما سطر دعوى المدعى من قوله زعمه

الفصل العاشر والعشرون فيهما يكون جوابا من المدعى عليه وما لا يكون وما يكون بإقراره وما لا يكون .

الفصل الحادي والعشرون في بيان ما يصلح حصفاً وما لا يصلح

الفصل الثاني والعشرون في بيان ما يصلح به دعوى المدعى لا يستلزم ، وفي أنواع التناقص
الفصل الرابع والعشرون في دعوى الوصية وحقود الوارث ، وإقرار بالوصية لغيره
وفي دعوى المير وحقود الوارث ذلك وفيه بالوصية

الفصل الخامس والعشرون في دعوى الترحيل عن من لا يحرم ، ودعوى كل واحد لا يدين من صاحب اليد ، وإقرار صاحب اليد لأحد

الفصل السادس والعشرون في دعوى طوكانة وشكائته ، ثم انه

الفصل السابع والعشرون في دعوى القوي

الفصل الثامن والعشرون في دعوى النسب

الفصل التاسع والعشرون في القنود

الفصل الثلاثون في المنزلات

الفصل الأول

في معرفة المدعى والمدعى عليه

١٦٧١١ - مدلول - حفظ العلماء في الخلد الفاضل بينهما، ١١، مدلول في محصل ذلك نظر إلى الذكر سب، فهو مدعى عليه، وهذا صحيح لأن السب طلب السلام على المدعى عليه هو سب، حسب قال واليسر على من سب^(١)

وهو قبل، بهذا لا يخصص في الخلد، فالإسناد قد يكون مدعى، ويكون اليمين من جانب كل المدعى إذا دعى إليه، فالمدعى المدعى الزديكر نصيب، وخصوصاً إذا حثرت لأجل الضمان، فجعل اليمين من جانبه لهذا، وقد، بعضهم مدعى من يحتاج إلى الإثبات والإقامة إلى نفسه، ولا يكفيه مجرد الشيء بأن يكون لغيره، هذا العين ليس بك، فهذا القدر لا يصير مدعياً، ويحتاج إلى أن يكون هذا، يعني لي، والمدعى عليه من لا يصرح من الإنسان ولا صفة إلى نفسه، بل يكفيه مجرد الشيء، وقد مجرد قوله للمدعى هذا العين ليس بك يصير خصماً، ويكفيه ذلك من أن يكون هو لي

١٦٧١٧ - وبعضهم قالوا المدعى من يكون معبراً إلى الخصومة والكذب عنها وإذا ترك الخصومة بشرط ولا ينجح، والمدعى عليه من لا يكون معبراً إلى الخصومة، والكذب عنها، وإذا برئت الخصومة لا يترك، بل ينجح، وبعضهم قالوا المدعى من يتعدى على غيره بقرنه، والمدعى عليه من يتعدى عليه بقرنه، وبعضهم قالوا المدعى من يدعى وشعث في أصله، والمدعى عليه من يعمد به أو ثلث ماله فيما إذا دعى عبثاً في يدى إنسان أنه ملكه، وأسكر هو المدعى، وقال هو ملكي، والخارج يسمى مدعياً لأنه يدعى ماله ثلث له، وهو ثلث في هذا المعنى

(١) أخرجه الإمام بن أبي شيبة في مصنفه ٣٥٤/٤ حديث (٨٦٤) ٢، راجع الرأى في مصنفه ٢٧٣/٨ حديث (١٥١٩٠)، واستخرج في الكبير ١ ٢٥٢ حديث (٩٩ ٩٩) ٢٥٣/١٠ حديث (٢٠٩٩٦)، وبره عبد الله بن القهيد ٢٣٦/٢٣٦، شرح البرهان ٢/٢٠٢، وعون المبرور ٣٥٠/١٠، والنووي في شرح صحيح مسلم ٣/١٢.

(٢) حكاه في الأصل وقد، وقال بن طه يستلزم

و جابجایید به سوی بدی علیها لا اله الا الله و هو الله و هو الله

من قبل هذا الشكل ما هو دافع رد المدعي الزائد، ما هو دافع يدعيه المدعي، ما هو دافع يدعيه المدعى عليه، ما هو الدافع الذي يدعيه المدعى عليه، ما هو الدافع الذي يدعيه المدعى عليه، ما هو الدافع الذي يدعيه المدعى عليه.

هناك نوعان من حبس النفس هما حبس النفس، وهو شغل ذهني الخوف
من الموت، والنوع الثاني هو حبس النفس، وهو حبس النفس في الدنيا
والعقل، والحكمة به راحة، والحبس به راحة.

٦٦٨ - قال محمد بن كتاب المصنف: واد كان في يد رجل قال أبو عبد الله: لو
شيء من الأشياء فادس رجل ذلك، ثم خافته عنه شتم من مالك أو مئة أو صدقة
أو حصة من ميراث أو من شيء من وجه فلان، فلان: لو ادعى عليه دين أو ذم أو ميراث أو
شيء من ذلك أو نوراً أو ما أشبه ذلك، لو ادعى عليه شيء من ذلك أو نوراً أو ما
ادعى عليه شيء من ذلك أو نوراً، فادس هو المصنف عليه، والعدايب هو المصنف، وإنه يخرج
على المصنف شيء.

ولو كان مدعى عليه اقر بدعوى المدعى الا انه ادعى القضاء و (براءة في دعوى
الظهير) او دعى لإبراءه من دعوى التكليف من غير أن يثبت دعواه، أو ادعى انقضاء
في إحقاقه لا فائدة من ادعاءه، فله ان يثبت في الدعوى، لأن من هو المدعى عليه في هذه
الدعوى، وادعى عبده في الدعوى الأولى هو المدعى أو دعه بالعبودية، فإنه يحجز
عنه ان يثبته أو لا.

٦٦٦ هـ في كتاب المعصوم رَجُلٌ عَسَفَ نَوْرُ أَوْدِهِ وَاسْتَهْلَكَهُ فَنَامَ
 الْمُعْصُومُ مَعَ بَيْتِهِ عَلَى مَدَنَةِ وَأَقَامَ مُعَاصِبَ بِهِ عَلَى بَيْتِهِ ثُمَّ مَاتَ فَظَنِيهِ
 لِلْمُعْصُومِ مَعَهُ، إِمَّا لِأَنَّهُ مُعْصُومٌ مَعَ عَرِّ الْمَدِينَةِ دَخَلَ مِنَ الْعَبَاتِ ثَوْبًا لَأَنَّهُ
 الْمُعْصُومُ مَعَ بَيْتِهِ بَدَنَهُ، وَيَقِفُ عَلَى الْمُعَاصِبِ، وَلَسْتَ بِرَعْدٍ عَلَى مَرَفِ
 الْأَجَانِبِ لِأَنَّهُ مَاتَ بِمَنْ، وَإِنْ شِئْنَا يَكُونُ بَيْتُهُ بِهِ، يَمُورُ فِي الزِّيَادَةِ بِنُورِ الْقَاعِ حَتَّى
 يَبْتَغِيَ الْأَوْدَةَ مَعَ عَدُوِّهِ، وَنَدَى عَلَى الْوَلَدِ الْوَلَدِ فِي دُكْرَانٍ وَالْعَوْدُ فِي الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ
 مَعَ بَيْتِهِ مِنَ أَهْلِ الْمُعَاصِبِ بِهِ عَلَى قَبْرِهِ، وَلَا يَبْتَغِي بِمُعْصُومٍ بِهِ، فَلِلْمُعْصُومِ مَعَ

و لا يحجب الثأب ، ولا يفسد الى سنة ؟ لأثر الثأب هو المدعى عنه ، ولما في
كتاب المدعى عليه السهل ذواب السه

ولاد في العاد ^١ رد . من على رد . النور . وعطاء حنف ، ورمي به
رب التوبة لا يثبت من كونهما لأن التوبة سرحت في كتاب مدعى عليه ، وليس
إلى لصاحب الضرر ، و قد كرمهم في كتاب الاستحلاف رد النبي الى المدعى
في ماله ، و قد روي ، رجل ادعى على رجل أنه غصبه ثوب ، و قد رآه صاحب ملاء ،
و احتلفا في قيمة ثوب ، فأن حصرت منه كانت فيه دين ماله ، و قد يدرسه لا
تقوى ما كانت فيه به ، و لكن علمه أن قيمته لم يكن ماله ، فاعلوا بين مدعى
عليه لأن الثأب مدعى زيادة قيمة عليه ، و هو ينكر ، و يحجر المدعى على التوبة
لأنه أقر قيمته صحته ، فبما هو ثابت ، و إن لم يحضر ، يحجب على ما يدعى
المحسور منه من برادة ، فإن حلف ، و لم يثبت ما ادعاه المحسور من ثوب
يؤثر في المحسور من حلف أن قيمة ثوبه ماله ، و أحد من ماله ماله فوهم

١٦٧٢ - من حاكم الإمام أبو محمد الكوفي على محمد بن حاتم أنه لم يداكر
أن المحسور من حلف أن قيمة ثوبه ماله ، و يأخذ من المدعى ماله و رهم . و قال
المحسور به مدعى يده التوبة و التوبة لم يثبت حجة المدعى عندنا و قال
جوابه . فصح عندنا أن المدعى أي المدعى بالأنفحة و بعض يوفيه من يده ،
و يقول أنه أكلف فيه ثوب ماله ؟ أكلفت خمسون ؟ أكلفت مائة ؟ من أن يسمى إلى
أقل ما لا يحضر ؟ بعض فيه ثوب منه في الثوب و الملاء ، ف قد انتهى إلى ذلك آخره
ذلك ، و من الضرر فيه من برادة مع قيمة ، و جعل المدعى به حصر ثوبه ، و قد روي
آخر حتى صبحه من عين في يده . و من أن يبين مقدار ، و ما لم يبين يوفيه من يده ،
و يسمى الأسهم حتى ينتهي إلى أقل الأسهم المدعى به ، فذلك مدعى ، فله ذلك ،
و بعض يقول في البرادة ثوبه مع قيمة

و هو من المدعى يستخرج ما ذكر في الكتاب ، و حجة دين أن لا يفر بالجهول
صحيح . (رفع المحسور به إلى المدعى له إلى حلف و احب . و بعد . يفسد المدعى إلى

جاءه بالطريق الذي نسمي لأن موضوع المسألة أنه أقر بمقتضى ديب، والذين أجازوا،
فانقضى لا يدعى به، أقل ما يصلح أن يكون فيه الدوب، لأن ما من ثوب من حسن
هو أقل ذلك الجس إلا ديب، غير من حسن آخر يكون إلى مع بهلاب المسألة التي
استنبه به، لأن من تقدم الذي بمقتضى بالسلك معوم من حب اعانة، فأمكن
للمدعى إثبات ثمر ذلك، أما جهنا بخلافه، ولا وجه إلى أن بعض مدعيهم، كما
يدعي المصوب منه، لأن العاصم حقه على ذلك، فم يبقى عاصمى طريق دفع
أحضره، وأبعدال لفره إلى حقه إلا ما قلنا

وما يفرق بأن بين المصوب به بين المدعى، فله تميز المذهب من وجه من
حيث إنه يدعى أن تيمم السوب سنة، ولم يشك ذلك ما نكر العاصم ذلك، وغير
المدعى عليه من وجه من حيث أن أصل الاستحقاق ثابت بقرار المدعي، فإن الإقرار
بقيمة مجهولة صحيح، والله الحاجة إلى فعل المصوب، والذين شرعت لمصل
الخصومة فكانت كمل به المدعى عليه من هذا الوجه، وبين المدعى عليه من كل
وجه بما يجوز أن يدعى به الخصومة، فكذلك تميز المدعى عليه من وجه هذه تلك لا
توجد إلا في كتاب الاستعلاء، وهي من المراتب، مجرد حفظه - والله أعلم -

نسبت كذا صحيح . و قد ذكر له شرائط كثيرة يكتسب بها نسب كذا صحيح .
 ويدخل في الدعوى المقتضى وصرف المستغنى عن ذلك إلى حاجة من يصر ديناً عليه
 بالإجماع . لأن دعوى يوسف المستغنى لا يصير ديناً في دمه تستقر عن ولا غيره على
 حاجة منه ، وكذلك يدعى في دعوى المقرض أنه ثمة كد من ما ، نفسه لمقرض
 يكون ، وكذا في المقرض ، ولو قيل في المقرض سفير ومغير ، فلا يصح ذلك ديناً له
 في دمه المستقرض ، ولا يثبت له حق المطالبة بالأداء ، وإن كان المدعى به ورعي . فلو
 تضمن الدعوى إيجاباً من المحس ، أو فسخ دفع أو فسخ فساد من غير أن يثبت
 وإن كان محضاً ، بقول كذا ، ويذكر مواعيد به بغير الشك أو بساويري
 الصواب . أو بغيره .

فأما وسمي أن يذكر صفته في حقه ، أو بسط ، أو روي ، فاعلم أن هذه
 الدعوى أن كان نسب البيع فلا حاجة إلى ذكر الصفه . كان في التبعة واحد ظاهر
 معروف : لأن مضمون البيع يصره إلى حد البتة ، ويصير ذلك كد دعوى
 فلا يصره السائل . لأن كذا قد مضى من وقت البيع إلى وقت الخصومة زمان طويل
 بحيث لا يحتمل بعد البتة في وقت الوقت ، بحيث لا بد من بيان أن هذه البتة في ذلك
 الوقت كيف كان ، وبذلك صحت بحيث يقع انصرافه من كل وجه . وإن كان في المدعى
 مختلفة ، ولكن في الزوج على السواء ، ولا حصر في بعض على البعض ، وجود
 اسم . ويصح بشرط مباح أي التفتيش . لا . هذه الدعوى لا بد من تعيين
 أحدهما ، وإن كان الكل في الزوج على السواء . وسعفت صرحت على المحس . كما
 كنت الصريفة والعذالة في الزواج ، فيلزم هذا لا يجوز البيع إلا بعد بيته ، وكذا لا
 يصح الدعوى من غير سانه ، وإن كان أحد الثمنين أروج ولاخر فضل ، فافهم جازم .
 ويصرف إلى الزوج ويصرف ذلك كد دعوى ، فلا حاجة إلى السائل إلا إذا
 كان قد مضى زمان ثلثين من وقت العقد إلى وقت الخصومة بحسب لا يعلم الأزواج
 وقت العقد على حروف ساهل هذه . فإن كان هذا الدعوى بسبب انصراف
 والأملاك ، فلا بد من بيان الصفة على كل حال ، وهذا قدر التيسير في الدعوى لا
 حاجة إلى ذكر الأحمر ، لأن المستغنى لا يكون إلا أحمر . قد سجدى لا يكون إلا

[illegible]

وهي صدى السنن إذكر أحسن حاله، ونم يذكر أجده، وأند من ذكره أنه من ضرب أي، الر عبد بعض المشايخ لأن من مصروب الولاءة ناعونا، ونص مشيخا لم بشر عواذك، ر أوسع، لأول أعوط، وب ذكر كذا ديار، يساوية متعة وفلاسيته سره كره، ونم يذكر الحليته بعدا خست مشايخ نوه، فان مصصم لاند من ذكر جيبه مع ذلك، لأن سمعة قد يكون جيبه، قد يكون دينه، وقال بعضهم لا حاجة إلى ذكر جيب مع ذلك، وهو الصحيح، ولو ذكر الجيب ولم يذكر المتعة فالدعوى صحيح؛ لأن جيب لا بد وأن يكون متعة، أما المتعة فلا يكون جيبا وقد يكون دين، ر لم يكن التعب مضروبا لأذكر في الدعوى كذا ديار، وإنما يذكر كذا سفلا فإن كان التعب من القس، يذكر ذلك ر كان فيه عس يذكر ذلك جحر أو ما لم يذكر ر كما، مدعي به بقرة وكلا مضروبا ذكر نوعها، وهو يضاف إليها، ومبها أنب جحدة (أو وسطه أو ريشه، ويذكر قد: ه' كذا درهم، وري سجة مناقيل؛ لأن رين الدرهم يختلف باختلاف السلك، ودي في ديار رين سمعة وهو اثنتي عشرة مياورن سمعة، وإن كانت السمعة غير مضروبة ن كانت حاله من قس، يذكر كذا درهم حاله من القس، ويذكر ربحي، نمره كليمه أو بقرة طفاحي، ويذكر صغبا أنب جحدة، أو وسطه أو ريشه، ويذكر ندره، ه' هـ

وَقِيلَ يَا أُولَئِكَ لَمَّا كُنْتُمْ تُدْعَوْنَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَكُنْتُمْ تُخَذِلُونَ ۖ فَلَمَّا خُصِمْتُمْ فِي شَيْءٍ مِمَّا تَحْتَكُمُ تَعْلَمُونَ أَنَّكُمْ تُؤْتُونَ

[illegible]

يحمل على بيع من لأحد يحفظ في نفسه

وللعبار ينقضى ما يؤول المدعى عن دعواه دون انقضاء بسبب القرض أو بسبب
الامتثال، لا يفسد بالدعوى لأن كل ذلك محقق بالحق، وإن ادعى سبب بيع من
من الأعيان يحفظ في الدعوى، أو بسبب السلم، يعني بالدعوى، وإن ادعى مكافئة حتى
صح الدعوى فلا خلاف، وأقام عليه على إقرار المدعى عليه بالحفظ أو التسليم، وإم
يذكر تصدق في الإقرار، فلو قلنا في حق الغير على البطلان، لا في حق المظهر على
الأداء.

١٦٧٢٥ وإذا ادعى الدقيق بالعيب لا يصح إلا أن يدعى محله لأن القيد
في الدقيق الورق دون العيب لأن الدقيق ينكس بالكر، بخلاف خطفه، وإذا ذكر
الورق حتى صح الدعوى لا بد وأن تذكر حيث ما دار نسبه، ويذكر مع ذلك وجهه يا
ناوحيه، ويذكر مع ذلك أنه جدد أو وسط أو ردي، وأما دفع دعوى من التمس
في كماله المدعى به فمقر لا وهو عاقل، ففي الحقيقة الدعوى في الدين، فمستطاب بيان
التقدير والمجلس والسبق والعصبة، كما في سائر التدبير، أما هو المذكور في الكتب
المشهور.

١٦٧٢٦ - قال رضي الله تعالى عنه، وكسبت في سبب دات من هذا المجموع عن
فتاوى في الدين، أن ما ادعى على غيره أنه له مال، وإن ادعى عدة ما ملوكه، وأقام
على ذلك بينة، يعني بمدعى أنه بين الذكر أو الأنثى، وبهين يسهر أيضاً أن يبين
ذلك، وإن لم يبين ذلك

قال الدعيه ابو بكر رضي الله عنه أخلف أن يظن الشهاد، ولا يعنى للمدعى
شتر من دعواه، ولا يسو الذكور والإناث، فلو شهد بهم، لا يحتاج إلى ذكر
القول، لأن اختلاف القول لا يختلف المنافع، ولا يصير امتنوعه محتملاً، ولا كلفه
الذكورة والذكورة، بل استمر ذكر الذكورة والذكورة في هذه الصورة منسجم
خصه صاع على أميل أبي حنيفة لأن المصاه بالمصاه عدة ما من القضاء تلك
المستطاب لأن من ذلك ما في العين المستطاب على أصله، وقد سبق الحق إلى
القيمة جبر العبد، أو بفضاء لخاص بالقيمة حتى ذلك بعد الصالح عن أبي

المقصود من إسهال الدعوى أكثر من دفعه. وإذا كان المقصود بالقبلة بدعي القصد بذلك
الأنه لا بد من إسهال الدعوى في الدعوى والشهادة بغيره في الدعوى،
وهذا يقتضي دعوى مع ذكر لا بد منه وذكره لا بد من ذكر الدعوى،
جاء إذا ما أفيد ذلك ولا بد من ذكره لا بد من ذكره ولا بد من
إثبات دعوى الدعوى كما في الدعوى

ومن إسهال الدعوى من أي ذكر لا بد منه وذكره لا بد من ذكره
المقصود من إسهال الدعوى لا بد من ذكره لا بد من ذكره
مقبوله. - كالتدعي الدعوى المقصود من إسهال الدعوى
القول. ألا ترى أن من ادعى على غيره حاله الدعوى وشهد الدعوى
فما يصح من الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
فلهذا وكذلك الأمر حاله الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
المقبول. والقصد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
صح المقصود من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
في الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى

ووجه الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة دعوى الدعوى
واحد من الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
حاشية الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
الشركة، فمقصود من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
ما بعد الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
مقتضى الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
والقصد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
بذلك وبما لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى
القول. وبما لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى

١٥٩١ : إن دعوى الدعوى لا بد من إسهال الدعوى لا بد من إسهال الدعوى

[illegible]

فما سمى لاسمه حمواسى ومن الأقوال ما لا يمكن حصره، عند بعض
كتّابيه من القدماء، بعضهم من الصم، وبعضهم من السامع، ورسا، حمير، ذلك
مجموع لو يسر له ذلك، وإن كان لا يجهل له خضر، : كان ماموناً (سجدة) تحت
خليله فى ذلك، ورسا

قال رحمه الله - وهو نظير ، إذا كان الفاعل من الأرفع من نوعه في حمله
ولا يسم حمله ، لا يرفع إلى ما دونه ، لو أقمنا مثله حين يرفع به اختيار إليه اليهود
محصيه ، وفي الخبر ، لا يكون المسمى للمدعى به سباً بقدر تلبه ، كما ترى ، وهذا كعم
الخيار ، إن شاء الله ، وإن شاء الله .

١٤٢٧ - راجع المدح والثناء على عرش محمد لا يعرف مكانه، فليكن لأعلى رجل على رجل، مع صفة أو جائزة، لا يدرى كنهه فائمه أو هالته، فليكن المجلس والتمسك والمجلس، بدعي، مسموعة، وبه مسموعة، وبسم بين نسبه وأشرفي عمة لكتب إلى بها مسموعة، فليكن ذكر في كتاب النزهة، أنه يدرى رجل على رجل أنه من عمة مرموقة، وهو بكر، قال بسم دعواه.

ومثل في كتاب العصب حل لأحد على غيره أنه عصب منه حد به ، وأفاد فيه على ما أدى سمع ذروا : سمع منه نفس سمعها ، فالمرحوم سمع منه : ذكر القبره ، وهذا نص في ر : ما يدل على ذكر في الكتاب من ، وقد التفتي أبو بكر الأعمش يقول ما يدل ، ذكر في الكتاب ، أن شهيد شهيد هو أن الزاوية هو عليه . والعصب ، حسب عصب ، ذكره يقرأ : في ح : أحسن ، شفاء ، جسيما ، قال مضمون الآية الختام : سمع على أن هذه الآية من حد به ، والله عله ، ولكن

هو حق المحبس، وإطلاق محبس في الكتاب يدل عليه، قال شيخ الإسلام ابن القديس (إسلام على البردور) في كتاب مسألة مختلفة، يعني مدعي أن كعب المدعي ساق ثقبه، فلما كذب، ويحرم من يسمع دعواه، وهذا لأن: الإنسار قد لا يعرف قبضه مرله، فلو كلفه ذلك الفرجة قد ولد أضره، إذ يعرف عليه التورول إلى ذلك، وواسمه بيان القيسه من مدعي مدعي من اليهود من الطريق الأولى، وتمام حساله مرمدعي كتمه انقص.

١٦٧٢٨ - وإن وقع المدعي في كتمه - فلهذا من ذكر الجلفه انى صلب الفار
المدعي به - ثم من ذكر محبته، ثم من ذكر المسكة، بيد أن الأصم وهو البلد، ثم بالأخص
وعفا صلب احبب فيه أهل شروطاً، قال بعضهم: يترك بالأفء، وقال بعضهم
بالأفء، وعبد من العلم له خيال، إن شاء بقا بالاسم من نكاح بالأفء؛ لأن
المقصود هو التعريف، والتعريف حاصل بالكل، ولا بد من ذكر حدود مدار مدعيه،
قال حماد من أهل شروطاً، يعني أن يكره في حدود بقاء، فلا، ولا يكره دار
فلا، لأنه حبيب بصير دار فلا مدعي به؛ لأن الحد يدخل في الحدود، وهذا كذا
للمظن على السوء، أي بما ذكر فهو حشر، لأن المقصود من هذا الدار المدعي به
تصلها من فلا، ٢٠٠ - من بالقطر حمض، ٢٠٠ - يقول: إن الحد يدخل في
الحدود ليس كذلك، لأن الحد عابه، وأفعليه لا يدخل تحت الحسوس به العابه

وإن ذكر حاشي، لا يكره في طه أفء - به عند احتساب، وإن ذكر ثلاثة حدود
نعماء، وكذلك في الشهادة إذا ذكر لشهود ثلاثة حدود، بسبب شهادتهم، وكيف يحكم
بحد التوليع في هذه الصورة، قال المحقق رحمه الله في ولعه جمع عند التوليع بآراء
أخذ الثالث حتى ينتهي من حد الأول، أي بإزاء الحد لأول

١٦٧٢٩ - وقد دعي من غير ملك عدلية غصب، في منطمة من يدق الناس
في م دعي، يسم أن يدعي فيمنه، فالحصون إذا كان سيباً، وقد تعلق من أيدى
لدي، يجب مني لمعصب فيمنه غير أن عد أي حسب بمسب التقيمه يوم للدعوى
والجفء، وعد أي بوقت يوم الغصب، وعند محبته يوم لا ينعص
- لأن من يبار بمسب وجوب الفراع في هذه الصورة، لأن لرك كذب نحن سح.

كل من البيع، مما لا يتصلح من الإسلام ينتقض ثبوته ولا يعني لمسانع من انطوائه منسوج
غير انك ليس بمصنوع، لقد ذكر شيوخ الإسلام حواشيهم، في حصة الله في شرح كتاب
المصرف، في صحيح مسائله صوريها رجل اشترى من احقر راتنه فليس بدراهم، وهذا
المراهم، ولم يرض شيئا من المهر حتى كسدت المهر، فالله، لا يتقضى
العدد، ويحذر "د" - ي - ا - ا - قصها كقوله، ولا ١٠٠٠ مع العدد وأخذ الدراهم،
وهي الاستحسان، يعني العدد، ان من اشترى من احقر راتنه فليس بدراهم، في قوله، من
انقطع، ولا الرطب، انقطع لا ينفق، وذكر أيضا، ان من اشترى من احقر راتنه فليس بدراهم،
والرطب، انقطع من ابدى الناس يجوز، وهذا محال، ما من اشترى من احقر راتنه فليس بدراهم،
فلو من، ثم انقطع الدراهم أو المهر من من ابدى شيء من القبط حيث ينتقض البيع
منه في حصة، وهو قول محمد علي رواية كتابه قصده، لأن في رطب المحرقة
من غير صحيح من المباد، ولا كدلت في المراهم، وفي دعوى من الاحقر نفسه حصة
يؤوب الاحقر، كتاب الاحقر، وهو قوله، ان يذبح، ان يذبح، كذا، دراهم كذا، في
وقته من وقت العدد، وقت صحيح، لأنها إذا كسدت مباد، ذلك عند الاحقر
كتبه في

وقد ادعى وغير من لعب، بأن ادعى أنه من لعب البعالي والورجى
أهل نورسط، لا وأل، من اعلالي كذا والورجى، لأن دور ذلك القاضي
لا يدري أنه في دور بقضى من كل نوع

دعى على آخر مداد من النجم، مداد من حصة عشر ما حصة ما لم
ليد، وحصة ما لم الرجل، وحصة ما لم الحصة، فلا بد وأن بين السبب، لأنه
يجوز أن يدعى ذلك بسبب السهم، وفي حصة السهم في السهم خلاف معروف بين
حيفة، وفي يوسف ومحمد، ويجوز أن يسحب السهم الاستهلاك، وفي استهلاك السهم
علاقة بين الشايع

قال بعضهم، روح الفسدة، وإليه أشار محمد في بعض الكتب، وقال بعضهم
يوجب القتل، وإليه أشار في بعض الكتب، فلهذا جرح الم سائر السبب، وهو
(١١) حكاه في طريف، وكذا في الأصل، كذا من من لعب البعالي، وفي من من المراهم
الوط

التسمية بأن قال: سمع منه عرفاً بكفا وكفا ما من اللحم، وبين أو صاعه ومو صاعه صاع
دهوله بناء على أن المكين والفر. وقد إذا حول بحر عن واستعمل استعمال الثمن. فهو
شئ

١٦٧٣١ - رأى دعوى على آخر أنه سمع منه كذا، فغير حظه، وبين المبراة لا بد
ولن يذكر مكان العصب، وسيأتي ذلك بشانه في الأحكام

١٦٧٣٢ - ادعى على آخر أنه باع من فلان دنة من اللحم الأبيض بكذا، وسلم
الطعم إليه، فخص السعر بسبعة، وفي اللحم البيع كان مسكناً بهي وجه البيع هذه
ولم قد أحترت السع حين وصل إلى حوز البيع، فوجد منه سسم نصف الطعم إلى
هذه الدعوى لا يصح، لأنه لم يذكر في الدعوى أن اللحم كان قائماً في يد المشتري
وقت الإجارة، ولا بد من ذلك لأن بدون ذلك لا يعمل إجار، السرك، ولأن لم يذكر
رواج اللحم وقت الإجارة، ولأن من ذلك، فإنه لو صار كاسداً فبر الإجارة لا يعمل
الإجارة، كما لا يجوز ابتداء البيع به

وكذلك لو ذكر عدم الطعم ورواج الثمن وجه الإجارة، دسح إلا أنه لم يذكر في
دعوى خص النائع الثمن من المشتري، لا يصح دعوى تسليم بعض الثمن، لأن الإجارة
هي الاتساع كالأدوية لا تشاء، ولو أخذ له في الاشتاء باع ما لم يسمع الطعم من
المشتري، لا يبالغ الباع بتسليم الثمن إلى المشتري، فالوكيل بالبيع لا يبالغ بتسليم
الطعم قبل أخذ الثمن من مالك، كما هنا

١٦٧٣٣ - ادعى على آخر "من كذا" ما علم بأن دعوى، غير لا يصح إلا بعد
بيان السبب، لأن السلم في خبر لا يجوز عدلين حيلة ومحمد رحمهم الله، لا ورثاً
ولا عدلاً، وعد أي يومه بغير وزن، وفي الأسرار خلاف أيها على قول أبي
حنيفة لا يجوز لا عدلاً ولا ورثاً، وقال محمد يجوز عدلاً، وقال أبو يوسف يجوز
ورثاً لا عدلاً، وبلا استهلاك بصفة القبر لا هم، غير، فلا بد من بيان السبب، فإن
بين أنه من من سمع يصح دعوى، ولكن ينبغي أن يذكر في الدعوى التملك لتحدد
من الدعوى، المسمول أو غير المسمول، وكذا يسمى أن يذكر أنه أصغر أو وجهه مطلق

بمقتضى المادة ١٥٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية، لا يجوز للمدعى أن يرفع دعواه في موضوع سبق حسمه في دعوى سابقة، إلا في حالة التغير في الموضوع أو في الأشخاص، وفي هذه الحالة لا يمتنع من رفع الدعوى، وقد استقر في هذا الشأن.

١٦٧٣٩ - في ١٢/١٠/١٩٦٤، في حق المدعى في دعوى سابقة، لا يمتنع من رفع الدعوى في موضوع سبق حسمه في دعوى سابقة، إلا في حالة التغير في الموضوع أو في الأشخاص، وفي هذه الحالة لا يمتنع من رفع الدعوى، وقد استقر في هذا الشأن.

١٦٧٣٩ - في ١٢/١٠/١٩٦٤، في حق المدعى في دعوى سابقة، لا يمتنع من رفع الدعوى في موضوع سبق حسمه في دعوى سابقة، إلا في حالة التغير في الموضوع أو في الأشخاص، وفي هذه الحالة لا يمتنع من رفع الدعوى، وقد استقر في هذا الشأن.

١٦٧٣٩ - في ١٢/١٠/١٩٦٤، في حق المدعى في دعوى سابقة، لا يمتنع من رفع الدعوى في موضوع سبق حسمه في دعوى سابقة، إلا في حالة التغير في الموضوع أو في الأشخاص، وفي هذه الحالة لا يمتنع من رفع الدعوى، وقد استقر في هذا الشأن.

١٦٧٤٠ - في ١٢/١٠/١٩٦٤، في حق المدعى في دعوى سابقة، لا يمتنع من رفع الدعوى في موضوع سبق حسمه في دعوى سابقة، إلا في حالة التغير في الموضوع أو في الأشخاص، وفي هذه الحالة لا يمتنع من رفع الدعوى، وقد استقر في هذا الشأن.

١٦٧٤١ - في ١٢/١٠/١٩٦٤، في حق المدعى في دعوى سابقة، لا يمتنع من رفع الدعوى في موضوع سبق حسمه في دعوى سابقة، إلا في حالة التغير في الموضوع أو في الأشخاص، وفي هذه الحالة لا يمتنع من رفع الدعوى، وقد استقر في هذا الشأن.

فإن الشيخ الإمام لأجل تسمية الأئمة المظلومين وقع في بعض النسخ: إنه يقيق البيعة محمود على ما إذا شهدوا على إقرار صاحب الدار، لأن جهالة المقر به لا يمنع صحة الإقرار، وما رجع في بعض النسخ أنه لا يحل البيعة محمود على ما إذا شهدوا على نفس المسجل، وانعزير لا معنى لإقراره الدعوى عليه، ومثل هذه مسائل في محل على حد - إن شاء الله تعالى.

١٦٧٤٦ - وقد ادعى علي أن حراً أنه شق في أرضه نهر، أو سد، فحاصبه إلى أرضه، لا يدمر أن يسمى الأرض التي شق فيها النهر، وبين موضع الممر أن هذا النهر من الجانب الأيسر من هذه الأرض. أو من الجانب الأيسر، وبين قدر طول النهر وعرضه.

١٦٧٤٧ - وقد ادعى علي أن ثلاثة أسهم من عشرة أسهم من دار، ومثل هذه الأسهم الثلاثة من العشر، لا سهم من النهر فحطوفه ماكنى وحصى، وفي يد هذا المدعى عليه بحر حصى، ولم يذكر أن جميع عدد الدار هي يده، وكذا لم يسهل الشهود أن جميع هذه الدار هي يد هذا المدعى عليه فهذا الدعوى صحيحة، وهذا الشهادة مقبولة، تدعى ما لا يثبت على غيره، وهذا قد دعواه صر، أو فلان أو دى مالى من يده كرهت^١ بسبب حسابي كذا من راويوه، فهذا الدعوى يبدأ السب لا يصح: لأن هذا السب لا يصح سبباً لوجوب ثبوت.

١٦٧٤٨ - سئل القاضي الإمام شعبان الإسماعيل محسود الأور جدي عن ادعى على آخر عت في يده، وقال كان هذا ملك أبي مات وورثه ميراثي ومخلان، وسئى عدد الورثة إلا أنه لم يبين حصه منه، فهذا الدعوى صحيحة منه، وإذا قام البيعة على دعواه، سقطت منه، ولكن إذا لم يأمر إلى اللطفه بالنسب لأدوان يجر حصه، لأنه لا يثبت له عليه بالنسب إلا بعد حصه، فبين حصه عبد ذلت، وبوكان بين حصه ولم يبين عدد الورثة، كان من مات أبي وترك هذا العين ميراثي وحاصلة صوتي، وحصى منه كذا، وحاله بسبب قلته، لا يصح من الدعوى، ولأنه من بيان عدد الورثة، لمعرف أنه لو بين كان نصبه مقتضى كذا من.

١٦٧٤٥ - عبد باع عبداً من الأحياء حقه له الولي ، ثم إن الولي ادعى ذلك لغير نفسه ، فإن كان العبد مأموماً ، لا يصح دعوى الولي ، وإن كان مضموراً ، أصبح دعواه

غاية جليل ، ليس أن الولي صار له مال له لأنه باع ولم يبه

قلنا نعم ، ولكن أثر الإذن إنما يظهر في المستقبل ، لا في التصرف الفعلي ، عرف ذلك في كتاب المأذون الكبير

١٦٧٤٦ - رجل ادعى على رجل أنه باع عبداً مشركاً بعبه وليس من علال يكتد ، وسلم العبد ، وعالجه مائة ، ذهب الشمس ، فالتفتي بآل ادعى أن العبد كان مشركاً بينكما شركه مائة أو شركه عقد مدلوله هو عبثاً ، إن كان شركه ملك لا بد لصحة الدعوى من أن يقول في الدهوي ، إن العبد خاتم في يد بشري وقت طلب الشمس الذي هو دليل الإحارة ، لأن العبد في يديه إنما ينفذ وقت الإحارة ، وإن ينفذ إنما كان محله قائماً في هذه الحالة ، ولا بد من ذكر مضي الطمع الشمس ، يصح مطالبة إياه بأداء نصف الشمس ، وإن مال شركه عقد لا حاجة إلى ذكر قبلم العبد وقت مضي الشمس ، لأن العقد قد بدق في المصين حال وجوده ، وتكون شرط ذكر مضي الشمس يصح مطالبة بأداء نصف الشمس

١٦٧٤٧ - رجل ارعى على غيره أن يبيع له من أمة في ماله كلها كما هي حال عديمي بكذا ذكره ، وإنه قد سأل قبل إسبها شيء من الشمس ، فالتفتي إلى أن الشمس ، فقد بين لا يصح هذه الدعوى ، لأن مدعوت الوصي حتى يبيع شيء ما باع الوصي يكون بوارثه أو وصيه ، فإن لم يكن له وصي أو وراث فالعاصي يتصف له وصياً

قال رضي الله عنه وعلى قوله من يقوله من المذبح من التوكيد بالبيع إذا كانت قبل مضي الشمس ، مع العبد يستقل إلى الموقل ، يبيع أن يمال هذا حتى القبض يستقل إلى المصين بعد مضي الشمس ، ويصح الدهوي

١٦٧٤٨ - وفي لانه فيه لأهل الكوفة رجل ادعى على رجل أنه أمر فلاناً ، فأخذ منه كذا كذا من مال ، حتى كان المدعي عليه الأمر سلطاناً ، فاندعوى عليه

مسموعة ، و لم يكن مضمناً ، فإنه عوى عليه عبر مسموعة ، ووجه ذلك ان امر
السلطان اكبر ، لان الامور بعدهم لو لم يمتثل امره يعاقبه سلطان ، مما هو عدة
السلطان ، و لا يمتثل امره كالسلطان ، و لا هذه السلطان بالحقوقه على ان
يخدم مثل امير او غيره ، لقدر ان السلطان على السلطان ذل الامور ، كل ههنا

و ان كان السلطان في هذه الصورة على السلطان كان الدعوى اليه صحيحاً ، فلما
عبر السلطان ، ليس بأكبر ، لان لا ساعد ، فامور لم يخدمه ، فكانه جرد امره ، وانه لم
يصح ، لأنه لم يكن أحد مال عمر وثلاثة ، و الامر فلا ملكه الامر ، فخرج الامر
من اليه ، و معنى المصلح مقصوداً على الامور فكان ، المصلح ، فيه ذل ، الامر فلا يصح
دعوى السلطان على الامر ، و ان كان ادعى السلطان على الامر ، ان ادعى على رجلي
ان فلان امرت ، و احبب من امر كذا وكذا ، فبذل كان الامر سلطاناً ، فدعوى السلطان
على الامور لا يصح ، و ان لم يكن سلطاناً ، فدعوى السلطان عليه صحيح ، وهو بناء
على ما قلنا

٦٦٧٤٩ - رجل ادعى داراً هي يد رجل من تركه و بده ، انه امرها من داره في
مرصه ، و انكره من الورد به ذلك ، فله قبل لا يصح هذا الدعوى ، لان المرصه قد يكون
مرصه موت ، و قد يكون غير مرصه موت ، و مع الفرق مرصه موت من داره و بده له
ما ليس عند ابي حنيفة ، و معنى ذلك حتى قال يبعه من ثوابه لا يجوز ، و ان كان يمثل
نفسه الا باجره من الورد ، و كان هذا دعوى القوصه على امره ، القوصه ، و لا يصح
بذلك ، و على - من ان يصح ، دعوى ، لأن تصرف مرصه مع و بده يمتد بوجوب
الصحة حتى لو اجاز بده ، و انه ذلك يمتد ، و لم يصرو بيطم ، فالتسلط لا يحل من
عدم الاجازة بشرط أن يكون مرصه مرصه الموت ، فما لم يمتد ، مرصه مرصه
الموت من التصرف به حكم الصحة ، فيكون له دعوى صحيحاً

٦٦٧٥٠ - من باع عبداً أو ثمة أو سرقة فو بعض أفرادها حاصره عمنه ، و وقع
القتل بين يديه ، و تصرف المشتري رهناً ، ثم بين الحاضر هذا ، جميع ادعى عن المشتري أنه
ملكه ، و لم يكن ملكه ، و ادعى ، فت اشع ، نحو المتأخره من من متابع سرقة على انه لا
يصح هذا الدعوى ، و جعل سكره كالانصاع بالامر ان من اشع ، و صليح يجرى

لَهُدَاةً إِلَى جَلِيلِ هَذَا لَمْ يَحْزَ أَنْ يَأْتِ فِيهِمْ، فَتَقَامِسُ لِأَنْ تَبْسُ حَمْدَهُ بِشَهَادَةِ عَيْنِي سَعِيدًا
الْمُقَامِسُ، الَّذِي عَيَّنَّ بِهِ، وَبَسْبَرُ

فلا تسمه وليس منه في هذا الموضع حديد احكم في جميع الامور هذا
 فلما شهد اليهود عن فعل لادى لاديسمو الناس وسوءه، لرب سمو الاقبل
 سهادهم، وذكر محمد في كتاب الخلود ان اقام الله عزه به ان سجدت عن
 مده فودع في الله، لاد وان سمو من حلقهم، جهده لئلا يني ان سمي
 الذبح عرفت

[illegible]

والشبهة، عثمان عند الدعوى

وهي دعوى السعاية لا يشترط ذكر قاض المال وسيه : لأن رجب الخصم على الساعي صعب ، ولا تملك ، باللفظ والآخذ ، وفي دعوى المال في الإحالة القسم جاز لا يشترط ذكر حدود المستاجر

١٦٧٥٥ ادعى علي حبة عشرة دولهم من مبيع مفروض ، ولم يبين المبيع أنه ما هو ؟ فقد جاز لا يصح الدعوى ، لأنه يحتمل أن يكون مبيع حمراً أو مئة وسعها لا يوجب أنتمس من المشرق من بين المسلمين ، وعند قبل يصح الدعوى ، وهو الأصح . لأن بيع الحمرة ، بعبارة لا يجرى بين المسلمين علي ما عليه صاهر حالهم ، والبناء على الظاهر واجب حتى يقوم الدليل على خلافه ، وهي دعوى فحمة الأعيان لا يجرى بين الأعيان : لأن الإنسان قد يظن عبده أنه من ثلثه لعم ، ويكون من لثمة صلباً إذا قال مراده ديناً ويريد من ماله من دينه كذا أو زيد من ماله يا أرحمهم ما ربه يكره إذا يشاء رأ دعوى من كذا ، من يعجز من مجلس دهم ، يصح دهم ، لأنه لم يستثنه على الإنسان ذلك ، ثم يردل الإنشاء بنحور

٦٧٥٦ - ذكر محمد بن كتاب الدعوى وإذا كان غائب ير ر عليه فادعى رجل علي أحدهما أنه من احتاط له ، وأقام على ذلك ، نصي نصه لا ع : لأنه ليس بإقراره بالنسبة ، وأقرار أحد الشريكين في حصة صحيح ، وهذه المسألة تفسير رواية من فصل مختلف لا يصح منه أن من يجرى حيا في حيا ، لا أن صاحب الدأقره في أو ادعى حبه دراهم ، وقال في دعواه لي عليه كذا من الدراهم أنه لقد ماني أو قال : ابتدأت هذا الرجز أنزل هذا لعتي لي ، أو قال أقرت من عبه كذا من الدراهم هل يصح هذا الدعوى

بعض شيخ قالوا يصح ، وفي بعض الكتب أساء إلى حد من حمله ذلك منه المسألة ، ألا ترى أن محمد بن سمي الدعوى ، سمع البت من هذه أساء ، وعند ادعى المدعي إقراره من عبه ، وراهم من أن عبه الدعوى لا تصح ، ولا تسمع عند أنه : لأن من الإبر لا يصح سناً لاسحقا الدعوى به ، فإن لا أن لا يشك الاحتكام سمر به ، فقد صاف الدعوى إلى ما لا يصح سناً لاسحقا ، فلا

يصح

و'جمهر من أنه لو دنا هذا العين ملكي، وهكذا أقر به صاحب الدعة أو قال لي حله كذا، وهكذا أقر به ادعى عليه أنه يصح الدعوى، ويسمع لك على إقراره، وتوعدني بالدعوى أن صاحب الدعة قال هذا الحق، وسمعت هذا العين لك، يسمع تلك منه؟ لا هذه دعوى الهبة، وهذه من الدعة، ودعوى ملك مضافاً في ماله صحيح، أن الإقرار لا يصح بيناً للملك، ودعوى الملك مضافاً إلى ماله لا يصح بيناً له لا يصح

وكذلك خفف سابع في دعوى الإقرار في طرف الدعة أنه من يصح؟ معظمهم قالوا لا يصح خبر في طرف لا سماعاً، وعلقتهم على أنه يصح دعوى الإقرار في طرف الدعة، وقد ذكر محمد، رحمه الله في الكتب مسائل يذهب عن ذلك فمن جملة ما ذكر أبو رستم في بواجره من محمد

وصورتها - بل ادعى في يد رجل دعة أو مشاعاً، وأقام الشبهة عند القاضي، وقضى القاضي له بدعائه، ثم يقضيه حتى أقام دواعيه على ادعائه أنه أقر أنه لا حق له فيه، قال إن سجدت شهوداً عني أقول ادعى بدعائه من نفسه على مني، طلعت شهادة مهوداً عندي، وذكر في كتاب التوكيد في التوكيد المصنوع في الدواعي أنه يثبت على أن الدعة من تركه وأقام الدعة عليه بة على إقراره بتركه، الدعة ليست بتركه، مطلب به التوكيد

١٦٧٥٧ وذكر في آخر الجامع رجل ادعى في يد رجل ميراثاً عن أبيه وأقام على ذلك بية، وأقام دواعيه في بية بية أن يدعى أقر في حال حياته أن الدعة ليست له، أو أقام بية على إقراره بالدعة أنها ليست به بطلبه مني، وذكر بعض مشايخه في بعض هذه المسائل أن كان طلب حياً، وأقام بية على أن يدعى أن يدعى بية في الدعة، وفاء دواعيه بية على إقراره أن ادعى أنه ليست به، بطلب بية الدعة

وهي دعوى المسمى أن يدعى على آخر عني بدعائه أن هذا ميراثك، وأن صاحب اليد عني، وأقام دواعيه على ذلك، وأقام بمعاينة به أن طالت أقر أن هذا

القول في كتاب الدعوى ، أقر من "شخص في بلاد" ، وهذا نظر من الدعوى ، دعوى
الإقرار بطريق الدعوى مسبوحة

١٦٥٥٨ ، في دعوى بين إمام المال المدعى عليه إلى منى الربا بسببها
القول في دعوى المدعى عليه ، أنه قبل أنه لا يسمع به ، لا ، في دعوى الإقرار في
طريق "الإقرار" ، لا ، "بأنه عيسى بن عبد الله" ، في دعوى المدعى عليه ،
القول في دعوى المدعى عليه ، منى "عبد الله" ، في دعوى المدعى عليه ، وكن هذا
دعوى الإقرار في بلاد ، "الدعوى" ، "أحد" ، "الله" ،

فهرس المحتويات

٣	الفصل الرابع في بيان ما يكون في الأوامر يصلح لذلك
٤	ومن لا يكون وكيلاً ومن لا يصلح لذلك . . .
٩	الفصل الخامس في بيان ما يصلح من التوكيل به . لا يصلح
١٠	الفصل السادس في بيان ما يجوز من التوكيلات وما لا يجوز .
١٧	الفصل السابع في التوكيل بالخصوص . . .
٢٤	الفصل الثامن في التوكيل ببعض الدين . والخصم . وفي التوكيل ببعض الدين
٢٤	وفي التوكيل بآداب الدين . وفي التوكيل بآداب الدين . وفي ذلك
٤٣	الفصل التاسع في التوكيل بالإنفاق والصدقة
٤٤	وفي جعل مدين الفعليين في مقتضى . . .
٤٥	الفصل العاشر في التوكيل بالسر . . .
٤٥	بوع . . . هي جهته حسن . . .
٥١	بوع آخر . . . ما يكون بوكيلاً وما لا يكون .
٥١	بوع آخر . . .
٥٣	بوع آخر . . .
٥٣	بوع آخر . . . التوكيل بشرائه . . .
٤٣	و أولئك بشرى . . .
٤٧	بوع آخر . . .
٥٧	بحصل بهذا النوع . . .
٥٧	بوع آخر . . .
٠	بوع آخر في هلاك النفس في يد وكيل . . .
٦٠	واستهلاكه . . . وفي هلاكه قبل التسليم . . .

- ٦٤ موع آخر في تأخير الثمن عن الوكيل وحظه عنه وحضه عنه وما ينصل بذلك
- ٦٥ موع آخر في إظهار المشتري أن المدد المشتري لفلاان ثم يئمه من فلاان
- ٧٤ موع آخر في الوكيل بالشراء يريد البائع في البيع أو يريد في الثمن
- ٧٦ موع آخر في التوكيل بالشراء من مال للوكيل
- ٧٧ موع آخر في مخالفة الوكيل بالشراء في الثمن
- ٨١ موع آخر في مخالفة الوكيل في الثمن
- ٨٢ موع آخر في تعيد الوكالة
- ٨٣ موع آخر في الجمع بين الأمر والتسمية في ثمن ما وكل بشرائه
- ٨٧ وما يجانس هذا الموع ولم يكن من مستأجر الوكالة
- ٨٨ موع آخر في التوكيل بالشراء فيد له جعل وعونه
- ٨٨ إذا استأجر حمولة لحمل أسرى
- ٨٩ موع آخر في التوكيل بالشراء بالنسب الذي للموكل على الوكيل
- ٩١ موع آخر في الاستحقاق أسرى بعد ما علق في يد الوكيل بالشراء
- ٩٤ الفصل الحادي عشر في التوكيل بالبيع
- ٩٦ موع آخر
- موع آخر في التوكيل بالبيع إذا خالف في الثمن وهو تعيد البيع بعد التوكيل
- ١٠١ فعل البيع
- ١٠٢ موع آخر إذا حصل سر كبل بشرط ما يجب له وما لا يجب
- ١٠٤ موع آخر
- ١٠٤ يصلح هذا النوع
- ١٠٤ وما يتصل بهذا النوع
- ١١٠ موع آخر في التوكيل بالبيع يجمع من أحد الثمن وتسلطه
- ١١١ موع آخر في حصول التوكيل الثمن للموكل ويقدر الثمن من غير ضمان
- ١١١ وحصله من الثمن مع الأمر ببعائه الأمر على المشتري بالثمن
- موع آخر في إقرار الوكيل بالبيع على موكله بما هو جسد من الماشري
- وفي إقرار الوكيل على الوكيل بما هو جسد من الماشري

- نوع آخر من البراءة الوكيل لشئى عن الشئ، وفي هذه النسخة ١٦٩ وفي فروع القاصدة ١٦٩
- نوع آخر من دين الوكيل أو الموكل، وفي هذه النسخة مع الشئى ١٦٩
- نوع آخر من الخيار في الوكالة ١٦٩
- نوع آخر من الوكيل بالبيع إذا باع بعض ما وكل بيعه أو حبيب متفرقا ١٦٩
- نوع آخر من الوكيل بالبيع يزيد في البيع ١٦٩
- نوع آخر من الوكيل بالبيع يرد عنه بالبيع ١٦٩
- الفصل الثاني عشر في التوكيل ببيع كعبد من عبده وفي تركيز العبد الأجنبي ١٦٩
- شراء كعبد لعبد ١٦٩
- الفصل الثالث عشر في بيان حكم وكيل الوكيل والوكيل الأول والموكل الثاني منه ١٦٩
- الفصل الرابع عشر في تركيز بعد تركيز شئ واحد، وفي التوكيل بشراء شئ ١٦٩
- في ذلك الموكل بشئ من ذلك يوم وكل ١٦٩
- تحصيل الخمس عشر في إعزال الوكيل، وهو وجه عن الوكالة حكما لا لعمدة ١٦٩
- الفصل السادس عشر في جمع الوكيل بين ما أمر به وبين غيره، وفي جمعه ١٦٩
- بين ما أمر به من جهة شخصين في العقد وفي الزيادة من الوكيل ١٦٩
- الفصل السابع عشر في توكيل الأب والأم في أمور البيع ١٦٩
- الفصل الثامن عشر في اختلاف الواقع بين الوكيل والموكل ١٦٩
- الفصل التاسع عشر في الشهادة على الوكالة ١٦٩
- الفصل العشرون في الوكالة المرفوعة ١٦٩
- الفصل الحادي والعشرون في التوكيل للمجهول ١٦٩
- الفصل الثاني والعشرون توكيل الزوجين إذا فعل أحدهما ما وكل به ١٦٩
- الفصل الثالث والعشرون في الوكالة يعطى صاحبها على التصديق والتكذيب ١٦٩
- أو من غير تصديق وتكذيب ١٦٩
- صالح هذا الفصل أصناف أربعة ١٦٩
- القسم الثاني من هذا الفصل ١٦٩
- لعمم ثالث من هذا الفصل ١٦٩
- لعمم الرابع من هذا الفصل ١٦٩

- الفصل الرابع والعشرون فيه التوكيل أن يفعل وما ليس له ذلك والركن يبيع ٢٥٨
- وأنفق الثمن من مال نفسه الفصل الخامس والعشرون ٢٥٩
- في التوكيل بالمعقود ببدل مجهول ٢٥٩
- الفصل السادس والعشرون ٢٥٥
- في التوكيل بالإجازة والاستعانة والإجارة والمعاملة ٢٥٥
- الفصل السابع والعشرون ٢٥٨
- في التوكيل بالتفويض والتفويض والتفويض ٢٥٨
- علامة مصادرة التوكيل في كونه تفويض ٢٥٨
- الفصل الثامن والعشرون ٢٥٥
- في التوكيل بالصلح ٢٥٥
- الفصل التاسع والعشرون ٢٦٢
- في البضاعة ٢٦٢
- الفصل الثلاثون ٢٦٧
- في المقرضات ٢٦٧
- كتاب الكفالة والضمان ٢٦٧
- الفصل الأول ٢٦٩
- في بيان وكفالة الضمان وشروطه وجوانبه ٢٦٩
- الفصل الثاني ٢٧٤
- في الألفاظ التي تقع بها الكفالة ٢٧٤
- الفصل الثالث في بيان من يصح الكفالة منه ومن لا يصح ٢٧٩
- الفصل الرابع في الكفالة بالنفس وعطية الكفيل بتسليمهم ومبدا التسليم ٢٨٤
- وعلم صحته ٢٨٤
- الفصل الخامس في كفيل بالمال وإنهاء التكفل ما كفيل به ٢٨٩
- الفصل السادس في الأجل، وفيما، والكفالة ٢٨٩
- الفصل السابع في تعليق الكفالة بالشرط ٢٩٢
- الفصل الثامن في الكفالة بأذن على أن يطليه من وجه كذا ٢٩٢

- الفصل التاسع من الكفالة بد ذاب لك على فلان لو ما أقر لك به فلان
 أو ما بعدد فلان وما يتبدل به ٢٦٧
- الفصل العاشر في براءة الكفيل بغيره من غير براءة وهي تعاقب المرأة بالشرط
 من جهة ثلثة من الكفيل ٢٦٨
- الفصل الحادي عشر في الرجل يأمر الرجل مسع شىء من ماله على أنه صاهن كما يقع
 الفعل الثاني عشر في الكفالة بطل عن تكفيل غيره من من الطلاق ٢٦٩
- الفصل الثاني عشر في دعوى التكفيل بطلان الكفالة ٢٧٠
- الفصل الرابع عشر في أخذ الكفيل ٢٧١
- الفصل الخامس عشر في الدعوى والخصومة في الكفالة وإقامة الية عليها
 والاستحلاف فيها ٢٧٢
- الفصل السادس عشر في إجماع بين الكفالة والوكالة في الخصومة ٢٧٣
- الفصل السابع عشر في مباشرة المقيم بطل الكفالة ٢٧٤
- الفصل الثامن عشر في الكفالة مع إجهاد ٢٧٥
- الفصل التاسع عشر في كفاية المريض وموت المكفيل المريض من غير الموت ٢٧٦
- الفصل العشرون فيما يكون الزوج في خصم أو في ثقله ٢٧٧
- الفصل الحادي والعشرون في الكفالة للأعيان ٢٧٨
- الفصل الثاني والعشرون في كفالة أهم النسبة ٢٧٩
- الفصل الثالث والعشرون في اجتماع الكفلاء ٢٨٠
- الفصل الرابع والعشرون في الرهن في الكفالة ٢٨١
- الفصل الخامس والعشرون في رجوع التكفيل عند الأذى من جهة صاحب
 الكفيل ٢٨٢
- الفصل السادس والعشرون في الأمر بقضاء الدين وفي الأمر بتفاد الكفالة ٢٨٣
- الفصل السابع والعشرون في المنقرضات ٢٨٤
- كتاب الطوالة ٢٨٥
- الفصل الأول في بيان وجوب اختارها وتكليفها وشرط صحته ٢٨٦

٢٩٤	الفصل الثاني في بيان أنواع الخوالة
٢٩٨	الفصل الثالث في بطلان الخوالة بعد ديوعها صحيحه وعدم بطلانها
٣١٠	الفصل الرابع في دعوى إحداث عليه من المال من شخص غير أرباب
٣١٢	الفصل الخامس في العصب بصورة خوالة
٣١٨	الفصل السادس في الخوالة والكفالة وإقرارها بها من لغير ذلك
٣٢٦	الفصل السابع من الخوالة أنى يثبت بها عصب الكفيل أو على الأصبع
٣٣٠	الفصل الثامن في السب والشهادة في الخوالة
٣٣٣	الفصل التاسع في المتفرقات
٣٣٩	كتاب الدعوى
٣٤١	الفصل الأول في معرفة المدعى والمدعى عليه
٣٤٥	الفصل الثاني في بيان صحة الدعوى وما يسمع منها وما لا يسمع